

موسوعة

الشَّهِيدُ الْأَوَّلُ

الجزء الثامن عشر

الرسائل الكلامية والفقهية



المركز العالي للعلوم والثقافة الإسلامية

مركز بحوث التراث الإسلامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی

موسوعة الشهيد الأول

الجزء الثامن عشر



الرسائل
الكلامية والفقهية

مركز العلوم والثقافة الإسلامية

مركز إحياء التراث الإسلامي

بمعداري أموال

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

٥١٩٣٩

ش-اموال:



مرکز العلوم والثقافة الإسلامية

موسوعة الشهيد الأول
الجزء الثامن عشر (الرسائل الكلامية والفقهية)
مجموعة من المحققين
إشراف: علي أوسط الناطقي

الناشر: مركز العلوم والثقافة الإسلامية

معاونية الأبحاث لمكتب الإعلام الإسلامي في الحوزة العلمية، قم المقدسة

إعداد: مركز إحياء التراث الإسلامي

الطبعة: مطبعة نگارش

الطبعة الأولى: ١٤٣٠ ق / ٢٠٠٩ م

الكمية: ١٠٠٠ نسخة

سعر الدورة: ٢٠٠٠٠٠ تومان

العنوان: ١٠٠: التسلسل: ١٦٧

حقوق الطبع محفوظة للناشر



العنوان: قم، شارع الشهداء (حفاظية)، (عالي آمار، رقم ١٢)
التلفون والفاكس: ٧٨٣٢٨٣٣، التوزيع: قم ٧٨٣٢٨٣٤ طهران ٥ - ٨٨٩٤٠٢٠٣

ص.ب: ٣٧١٨٥/٣٨٥٨، الرمز البريدي: ١٦٤٣٩ - ٣٧١٥٦

وب سایت: www.isca.ac.ir البريد الإلكتروني: naabtr@isca.ac.ir

موسوعة الشهيد الأول (الجزء الثامن عشر: الرسائل الكلامية والفقهية) / مجموعة من المحققين / إشراف: علي أوسط الناطقي / إعداد: مركز إحياء التراث الإسلامي، قم: مركز العلوم والثقافة الإسلامية ١٤٣٠ ق - ٢٠٠٩ م - ١٣٨٨ هـ

ج ٢١

ISBN: 978-600-5570-11-3 (دوره ٥)	ISBN: 978-600-5570-12-0 (مدخل)	٢٠٠٠/٠٠٠/٠٠٠ ريال (دوره)
ISBN: 978-600-5570-13-7 (ج ١)	ISBN: 978-600-5570-14-4 (ج ٢)	
ISBN: 978-600-5570-15-1 (ج ٣)	ISBN: 978-600-5570-16-8 (ج ٤)	
ISBN: 978-600-5570-17-3 (ج ٥)	ISBN: 978-600-5570-18-2 (ج ٦)	
ISBN: 978-600-5570-19-9 (ج ٧)	ISBN: 978-600-5570-20-5 (ج ٨)	
ISBN: 978-600-5570-21-2 (ج ٩)	ISBN: 978-600-5570-22-9 (ج ١٠)	
ISBN: 978-600-5570-23-6 (ج ١١)	ISBN: 978-600-5570-24-3 (ج ١٢)	
ISBN: 978-600-5570-25-0 (ج ١٣)	ISBN: 978-600-5570-26-7 (ج ١٤)	
ISBN: 978-600-5570-27-4 (ج ١٥)	ISBN: 978-600-5570-28-1 (ج ١٦)	
ISBN: 978-600-5570-29-8 (ج ١٧)	ISBN: 978-600-5570-30-4 (ج ١٨)	
ISBN: 978-600-5570-31-1 (ج ١٩)	ISBN: 978-600-5570-32-8 (ج ٢٠)	

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیلد

کتابنامه

١. اسلام - مجموعه ٢، فقه جعفری - قرن ٨ ق - مجموعه ٣، شهید لول، محمد بن مکی، ٧٧١ - ٧٨٦ ق - سرگزشتنامه الفد
ناقص، علی أوسط، مبد مكتب الإعلام الإسلامي، مركز العلوم والثقافة الإسلامية، مركز إحياء التراث الإسلامي

دليل موسوعة الشهيد الأول

المدخل = الشهيد الأول حياته وآثاره

الجزء الأول = الجزء الرابع = ١. حاشية المراد في شرح نكت الإرشاد

الجزء الخامس = الجزء الثامن = ٢. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة

الجزء التاسع = الجزء الحادي عشر = ٣. الدروس الشرعية في فقه الإمامية

الجزء الثاني عشر = ٤. البيان

الجزء الثالث عشر = ٥. اللمعة الدمشقية في فقه الإمامية

الجزء الرابع عشر = ٦. حاشية القواعد (الحاشية النجارية)

الجزء الخامس عشر = ٧. القواعد والفوائد

الجزء السادس عشر و الجزء السابع عشر = ٨. جامع البين من فوائد الشرحين

الجزء الثامن عشر = الرسائل الكلامية والفقهية

الرسائل الكلامية	الرسائل الفقهية
٩. المقالة التكميلية	١٤. أحكام الميت
١٠. الأربعينية في المسائل الكلامية	١٥. الرسالة الأنفية
١١. العقيدة الكافية	١٦. الرسالة النفلية
١٢. الطلائعية	١٧. جواز السفر في شهر رمضان اعتباطاً
١٣. تفسير الباقيات الصالحات	١٨. المنسك الصغير
	١٩. المنسك الكبير
	٢٠. أجوبة مسائل الفاضل المقداد
	٢١. المسائل الفقهية

الجزء التاسع عشر = المزار والرسائل المتفرقة

٢٢. المزار	٢٨. الوصية (٣)
٢٣. الأربعون حديثاً (١)	٢٩. الإجازة لابن نجدة
٢٤. الأربعون حديثاً (٢)	٣٠. الإجازة لابن الخازن
٢٥. الأربعون حديثاً (٣)	٣١. الإجازة لجماعة من العلماء
٢٦. الوصية (١)	٣٢. الأشعار
٢٧. الوصية (٢)	

الجزء العشرون = الفهارس

فهرس الموضوعات

١٥	مقدمة التحقيق
١٥	الرسائل الكلامية
١٥	١- المقالة التكميلية
١٦	٢- الأربعينية في المسائل الكلامية
١٧	٣- العقيدة الكافية
١٨	٥- تفسير الباقيات الصالحات
١٩	الرسائل الفقهية
١٩	١- أحكام الميت
٢٠	٢- الرسالة الألفية
٢٢	٣- الرسالة النفلية
٢٣	٤- جواز السفر في شهر رمضان اعتباطاً
٢٤	٥- المنسك الصغير = خلاصة الاعتبار في الحج والاعتمار
٢٥	٦- المنسك الكبير
٢٦	٧- أجوبة مسائل الفاضل المقداد
٢٧	٨- المسائل الفقهية
٣١	تنبيهان:

الرسائل الكلامية

٣	(٩) المقالة التكميلية
٧	الفصل الأول في ماهية التكليف وتوابعها
١١	الفصل الثاني في متعلّقه
١٣	الفصل الثالث في غايته العاصلة بالامتثال
١٤	المبحث الأول:
١٤	المبحث الثاني في النظري
١٦	المبحث الثالث في وجه السمي
٢٦	الفصل الرابع في الترغيب
٢٨	باب في الترغيب بالأعمال الصالحة
٣٠	باب السواك
٣١	باب في الوضوء
٣١	باب الجمعة
٣٢	باب الفرائض
٣٥	باب الأذان
٣٦	باب صلاة الجماعة
٣٦	باب صلاة الليل
٣٨	باب التعقيب
٤١	باب الصدقة
٤٢	باب الصوم
٤٤	باب الحج
٤٦	باب الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٤٨	الفصل الخامس في التهيب

٥٩	(١٠) الأربعينية في المسائل الكلامية
٧٩	(١١) العقيدة الكافية
٨٥	(١٢) الطلائعية
٨٧	الفصل الأول في التوحيد
٨٩	الفصل الثاني في العدل
٩٠	الفصل الثالث في النبوة
٩٠	الفصل الرابع في الإمامة
٩٢	تممة
٩٣	(١٣) تفسير الباقيات الصالحات
	الرسائل الفقهية
٩٩	(١٤) أحكام الميت
١٠٢	الفصل الأول فيما يفعل قبل الموت
١٠٥	الفصل الثاني فيما يفعل عند الموت
١٠٧	الفصل الثالث فيما يفعل به بعد الموت
١٠٧	المطلب الأول في المندوبات
١٠٩	المطلب الثاني في الموجبات بعد الموت
١٠٩	البحث الأول: التفضيل
١١٥	البحث الثاني في التكفين
١٢١	البحث الثالث في الصلاة عليه
١٢٨	البحث الرابع في دفنه
١٣٥	(١٥) الرسالة الألفية
١٣٧	أما المقدمة

١٣٩ ..	الفصل الأول في المقدمات
١٣٩.	المقدمة الأولى: الطهارة
١٤٢	المقدمة الثانية في إزالة النجاسات بعشر عن الثوب والبدن
١٤٣	المقدمة الثالثة: ستر العورتين للرجس، وستر جميع البدن للمرأة عدا الوجه والكفين
١٤٤ ..	المقدمة الرابعة: مراعاة الوقت
١٤٤	المقدمة الخامسة: المكان
١٤٤	المقدمة السادسة: القبلة
١٤٦	الفصل الثاني في المقارنات
١٤٦	الأولى: الية
١٤٦	الثانية: التحريم
١٤٧	الثالثة: القراءة
١٤٨	الرابعة: القيام
١٤٨	الخامسة: الركوع
١٤٩	السادسة: السجود
١٥٠	السابعة: التشهد
١٥٠	الثامنة: التسليم
١٥٢	الفصل الثالث في المنافيات
١٥٤	وأما الخاتمة
١٥٤	البحث الأول في الخلل الواقع في الصلاة
١٥٧.....	البحث الثاني في خصوصيات باقي الصلوات بالنسبة إلى اليومية
١٦١	(١٦) الرسالة النفلية
١٦٤	أما المقدمة
١٦٥	أقسام النوافل

١٦٦	كيفية النوافل وشراؤها
١٦٧	الفصل الأول في سنن المقدمات
١٦٧..	الأولى: وظائف الخلوة
١٦٨	الثانية: يستحب الوضوء لإحدى وثلاثين ..
١٧١	الثالثة: يستحب الفسل لحسين
١٧٣	الرابعة: يستحب التيمم لما يستحب له الوضوء الحقيقي عند تمذره
١٧٣	الخامسة: سنن الإزالة
١٧٤	السادسة: سنن الشتر
١٧٥	السابعة: المكان
١٧٦	الثامنة: الوقت
١٧٧	التاسعة: القبلة
١٧٧..	العاشر: يستحب الأذان والإقامة ..
١٧٩	الحادية عشرة: سنن القصد إلى المصلى
١٨٠	الفصل الثاني في سنن المقارنات
١٨٠	الأولى: سنن التوجه
١٨١	الثانية: سنن النية
١٨١	الثالثة: سنن التحريمة
١٨٢	الرابعة: سنن القيام
١٨٣	الخامسة: سنن القراءة
١٨٥ ..	السادسة: سنن الركوع
١٨٦	السابعة: سنن السجود
١٨٨	الثامنة: سنن التشهد
١٨٩.....	التاسعة: سنن التسليم
١٩١	الفصل الثالث في منافيات الأفضل.

١٩٣	وأما الخاتمة
١٩٣	البحث الأول في التعقيب
١٩٥	البحث الثاني في خصوصيات باقي صلوات
٢٠٤	تنمّة في أحكام المساجد أخرى
٢٠٥	حصائص التوافل
٢٠٩	(١٧) جواز السفر في شهر رمضان اعتباطاً
٢٢٣	(١٨) المنسك الصغير = خلاصة الاعتبار في الحج والاعتمار
٢٢٥	الفصل الأول في أفعال العمرة
٢٢٥	فأولها: الإحرام
٢٢٧	وثانيها: الطواف
٢٢٨	وثالثها: السعي
٢٢٩	رابعها: التقصير
٢٣٠	الفصل الثاني في أفعال الحج
٢٣٠	الأول: الإحرام به
٢٣٠	الثاني: الوقوف بعرفة
٢٣١	الثالث: إتيان منى
٢٣٢	الرابع: إتيان مكة للطواف والسعي وطواف النساء
٢٣٢	الخامس: العود إلى منى
٢٣٥	(١٩) المنسك الكبير
٢٣٨	أما المقدمة
٢٤٢	المقالة الأولى في أفعال العمرة
٢٤٢	الأول: الإحرام

٢٤٦	الثاني: الطواف
٢٤٧	الثالث: السعي
٢٤٨	الرابع: التقصيرُ
٢٥٠	المقالة الثانية في أفعال الحج .
٢٥٠	الأول: الإحرامُ به، وتحقيقه كما مرّ.
٢٥٠	الثاني: الوقوف بعرفة
٢٥١	الثالث: الوقوفُ بالمشر...
٢٥١	الرابع: نزول منى للرمي والذبيح والحلق مرتباً، وهو شرط في نفي الإثم
٢٥٢	الخامس: العود إلى مكة للطوافين والسعي
٢٥٣	السادس: العودُ إلى منى للمبيت بها ليالي التشريق
٢٥٤	وأما التكميل
٢٥٧	(٢٠) أجوبة مسائل الفاصل المقداد
٢٨٣	(٢١) المسائل المعهية
٢٨٥	كتاب الطهارة
٢٩٣	كتاب الصلاة
٣٠٣	كتاب الزكاة والخمس
٣٠٥	كتاب الصوم
٣٠٨	كتاب الحجّ والعمرة.
٣١١	كتاب الجهاد
٣١٢	كتاب البيع والدين وما يتبعها
٣١٥	كتاب الصيد والذباحة والأطعمة والأشربة
٣١٨	كتاب إحياء الأموات والمشتركات والصلح
٣١٩	كتاب العصب والشفعة والنقطة والنجاة

٣٢١	كتاب الدين والقرض والرهن
٣٢٣	كتاب المفلس والحجر
٣٢٤	كتاب الضمان والكفالة والحوالة
٣٢٦	كتاب الشركة والمضاربة
٣٢٧	كتاب المزارعة والمساقاة
٣٢٨	كتاب الوديعة والعارية
٣٢٩	كتاب الإجارة
٣٣٠	كتاب الوكالة
٣٣١	كتاب الوقوف والصدقات والسكنى واليهبات
٣٣٣	كتاب الوصايا
٣٣٧	كتاب النكاح
٣٤٢	كتاب الفراق
٣٤٤	كتاب الإقرار والتندر والعهد واليمين والكفارات
٣٤٩	كتاب المواريث
٣٥١	كتاب القضاء والشهادات
٣٥٥	كتاب الحدود والتعزير والارتداد
٣٥٧	كتاب القصاص والجبايات

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين. أما بعد، فهذا هو المجلد الثامن عشر من موسوعة الشهيد الأول، يشتمل على مجموعة من نواذر آثاره في علمي الكلام والفقه. ونحن نسلط الضوء عليها على حسب الترتيب الموضوعي، مبتدئين بالرسائل الكلامية أولاً ثم الفقهية.

الرسائل الكلامية

١ - المقالة التكليفية

رسالة في العقائد والكلام، مرتبة على خمسة فصول: ثلاثة منها في ماهية التكليف ومتعلقه وغايته، وفصلان في الترغيب والترهيب.

سمّاها الشهيد في مقدمتها بالمقالة التكليفية، وذكرها في إجازته لابن نجدة في عاشر شهر رمضان عام ٧٧٠ وعبر عنها برسالة التكليف، وفي إجازته لابن الخازن في ثاني عشر شهر رمضان عام ٧٨٤ وعبر عنها برسالة في التكليف. وذكرها أيضاً في رسالة المنك الكبير، حيث قال:

السابع: لوجوب الجميع. وبه يستاز عن التذنب، ووجه الوجوب هو اللطف في التكليف العقلي أو شكر النعمة، على اختلاف الرأيين، كما يتّاه في رسالة التكليف^١.

١. المنك الكبير، ص ٢٤٢ من هذا الجزء.

ونعلم أيضاً أنّ الشهيد فرغ من تأليف المسك الكبير في شهر شوال عام ٧٦٥
- كما سيأتي - فلعلمه ألف المقالة التكميلية قبل هذا التاريخ

فما جاء في آخر مخطوطة مكتبة روضة الرضوية في مشهد، المرقمة ٨٢٨٩:
مُت الرسالة .. وذلك هربع بينه السبت لإحدى عشرة ليلة خلت من جمادى
الأولى سنة سبع وسئتين وسبعمائة

لعلمه إشارة إلى تاريخ استنساخ النسخة. ولله العالم
وشرح هذه الرسالة الشيخ علي بن يونس البياضي (م ٨٧٧).
وقد طبعت هذه الرسالة لأول مرة مع شرحها المسمى بالرسالة اليونانية ضمن
أربع رسائل كلامية في مركز الأبحاث ودراسات الإسلامية عام ١٤٢٢هـ / ١٣٨٠ش.
والثانية ضمن رسائل الشهيد الأول ١٤٢٣هـ / ١٣٨١ش.

اعتمد في تحقيقها على ثلاث مخطوطات:

- أ. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي نجفي، المرقمة ١١٧٦/٢.
- ب. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية في مدينة مشهد المقدسة، المرقمة ٨٢٨٩.
- ج. مخطوطة مكتبة العلامة المحقق السيد محمد علي الروصاتي في أصفهان
ضمن الرسالة اليونانية في شرح المقالة التكميلية. وتميزت المقالة بـ «قال» واليونانية
بـ «أقول».

٢ - الأربعينية في المسائل الكلامية

رسالة موجزة في علم الكلام، ذكر فيها أربعين مسألة من المسائل الكلامية على
ترتيب المعارف الخمسة.

قال الشهيد في مقدمتها فهذه رسالة في المسائل الكلامية، وضعتها تقرباً إلى
بارئ البرية، وحصرتها في أربعين مسألة^١.

تكلم الشهيد فيها عن إثبات الصانع وصفات جماله وجلاله وبيان أفعاله، في

١. الرسالة الأربعينية، ص ٦١ من هذا الجزء.

ثمان وعشرين مسألة، من المسألة الأولى إلى المسألة الثامنة والعشرين.
ومسألتان في معنى التكليف والأعواز عن الآلام. هما المسألة التاسعة
والعشرين والثلاثين.

وثلاث مسائل في النبوة العامة والخاصة، من المسألة الحادية والثلاثين إلى
المسألة الثالثة والثلاثين.

وفي الإمامة في خمس مسائل، من المسألة الرابعة والثلاثين إلى الثامنة والثلاثين.
وفي التاسعة والثلاثين: أنّ هذه المسائل نظرية لا يحوز التقليد فيها. وفي
الأربعين. عن معنى الإيمان. وفي ختامها أشار إلى أنّه لابدّ من المعاد البدني
والروحاني.

ولم نجد لهذه الرسالة نسخة، ولم تطبع مستقلة حتى الآن، ولكن أوردناها بتمامها،
الفصل أحمد عارف الرين في كتابه مختصر تأريخ الشيعة، الذي طبعه بمطبعة
العرفان بصيدا.

وطبعت مرّة ثانية بتحقيق الشيخ رضا المختاري، في ميراث إسلامي إيران، العدد ٩.
تمّ حققت ونشرت ضمن رسائل الشهيد الأوّل عام ١٤٢٣ بالاعتماد على طبعة
صيدا. ولا يعلم تأريخ تأليفها.

٣- العقيدة الكافية

رسالة صغيرة موجزة في الاعتقادات، استدّل فيها الشهيد على وجود الله وصفات
جماله وجلاله، وعلى نبوة محمّد ﷺ وعصمته وخاتميته، وعلى إمامة عليّ ﷺ
وأولاده وبقاء المهديّ ﷺ، وعلى المعاد. وبسّ فيها اعتقاده بجميع ما جاء به النبي ﷺ.
عبّر عنها بالعقيدة الكافية في المجموعة المرقّمة ١٩٩٥ في مكتبة مدرسة
الفيضيّة بقم المقدّسة.

وتوجد منها مخطوطات كثيرة، من أراد الاطلاع عليها فليراجع الشهيد الأوّل
حياته وآثاره (ضمن الموسوعة، المدخل).

وطبعت محققة لأول مرة في مقدمة غاية المراد، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤. والثانية ضمن رسائل الشهيد الأول عام ١٤٢٣. اعتماداً على مخطوطة مكتبة المرحوم آية الله الكلبي إمامي ضمن المجموعة المرقمة ٤٣، والتي نسخت عام ٩٧٤.

٤ - تفسير الباقيات الصالحات

هي رسالة صغيرة، فتر فيها الشهيد التسيحات الأربع: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر.

قال الشهيد في آخرها:

فهذه الكلمات الأربع تشتمل على الأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والنبوة،

والإمامة، فمن حصلها حصل الإيمان، وهي الباقيات الصالحات.

أوردها الشيخ الكفعمي بتعاضدها في حاشية الفصل الثامن والعشرين من مصباحه الكبير الموسوم بجنة الآمال الواقية. وطبع معه على الحجر عام ١٣٢١.

قام بشرحها الشيخ علي بن موسى البياضي (م ١٨٧٧)، وسماها باسم: الكلمات النافعات في شرح الباقيات الصالحات.

طبعت هذه الرسالة لأول مرة مع شرحها المسمى بالكلمات النافعات في أربع رسائل كلامية في مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية عام ١٣٨٠ ش.

وأوردها أيضاً الشيخ رضا المختاري في مقدمة غاية المراد، الطبعة الأولى، ج ١، ص ١٢٣.

ثم في كتاب الشهيد الأول حياته وآثاره، وطبعت رابعة ضمن رسائل الشهيد الأول عام ١٤٢٣، اعتماداً على مخطوطة مكتبة العلامة السيد محمد علي الروضاني، وهي في مجموعة من ضمنها الكلمات النافعات في شرح الباقيات الصالحات للسبازي، بتاريخ ٢٩ صفر ١٠٢٠ بخط جعفر بن محمد... بن زهرة الحسيني.

توجد لهذه الرسالة مخطوطات كثيرة، من أراد الاطلاع عليها فليراجع كتاب الشهيد الأول حياته وآثاره (ضمن الموسوعة، المدخل).

الرسائل الفقهية

١ - أحكام الميت

رسالة فتوائية تشتمل على أحكام الميت، من الوصية إلى ما يفعل من العبادات والقرب والصدقات، ويهدى ثوابها إلى الميت

قال الشهيد (رحمة الله عليه) في مقدمتها:

هذه رسالة تشتمل على ذكر أحكام لميت الخمسة على الترتيب الذي يفعله المقتل بالميت أولاً فأولاً. وما يصنع في ذلك من المنسوبات والمكروهات والأدعية؛ إجابةً لالتماس بعض إخواني المؤمنين.

لم نعثر على من نسب هذه الرسالة للشهيد غير الشيخ آقا بزرك الطهراني ومن تبعه، كالشيخ محمدرضا شمس الدين.

قال في الذريعة، ج ١، ص ٢٩٤:

أحكام الأموات من الوصية إلى الزيارة لشيخنا الشهيد الأول. رأيته عند العلامة ميرزا محمد الطهراني بسامراء، والشيخ عبدالحسين الحلبي النجفي.

والصحيح أن اسم الرسالة هو أحكام الميت كما ذكرت في ابتداء النسختين اللتين وجدناهما للرسالة.

لم نطبع الرسالة لحد الآن، ونسخها مادرة حدًا، وقد عثرنا على نسختين للرسالة وصححناها اعتماداً عليهما.

أ: النسخة المحفوظة في مكتبة آية الله المرعشي (رحمة الله عليه) ضمن المجموعة المرقمة ١٥٠٠.

ورمزنا لها بـ «م».

ب: النسخة المحفوظة في مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف، المرقمة ٩٧٨/٤.

ورمزنا لها بـ «ن».

٢ - الرسالة الألفية

رسالة وجيزة تشتمل على ألف واجب من واجبات الصلاة، مرتبة على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة

لم يذكر الشهيد لهذه الرسالة في مقدمتها ولا في آخرها اسم، ولكنه سماها في أول الرسالة العلية وهي إجازته لابن نعدة بالرسالة الألفية قال في مقدمة الرسالة النغلية عند ذكر سبب تأليفه للرسالتين:

«أما بعد، فإني لما وقفت على الحديث المشهور عن أهل بيت النبوة أعظم البيوتات، أحدهما عن الإمام صادق أبي عبدالله جعفر بن محمد (عليه وعلى آلبه وأبائه أكمل النجباء)، «صلاة أربعة آلاف حدة»، والثاني عن الإمام الرضا أبي الحسن علي بن موسى (عليهما الصلوات المباركات)، «الصلاة لها أربعة آلاف باب»، ووقفي الله سبحانه لإملاء الرسالة الألفية في الواجبات، ألحقت بها باب المستحبات، تيمناً بالعبد الفقير»

وذكرها في إجازته لابن خازن: «قال»

.. ومن ذلك رسالتان في الصلاة تشتملان على حصر فرضها ونفلها في أربعة آلاف مسألة، محادة لقولهم عليه السلام «للصلاة أربعة آلاف باب».

وأشار إليها أيضاً في كتاب ذكرى الشيعة، ح ٣، ص ٤٥٣ (ضمن الموسوعة، ح ٧)، قال: «قد أشرنا إليها في الرسالة المشهورة في الصلاة».

وعبر عنها الشهيد الثاني في الروضة البهية بالرسالة الألفية، وسمى شرحه لهذه الرسالة باسم المقاصد العلية في شرح الرسالة الألفية.

لم يذكر الشهيد في آخر الألفية تأريخ تأليفها؛ ولكنه ذكرها في إجازته لابن نعدة في عاشر شهر رمضان ٧٧٠ بقوله: «مما سمعته علي من مصنفاتي... الرسالة الألفية في فقه الصلاة، فيعلم منه أن الشهيد ألفها قبل عاشر رمضان عام ٧٧٠».

وقال الشهيد الثاني بشأن الألفية: «هي من أول ما صنّفه»^١.

توجد لهذه الرسالة مخطوطات كثيرة، منها ثماني عشرة مخطوطة في مكتبة آية الله المرعشي النجفي^٢.

وعليها حواشي وشروح كثيرة، من أهمها وأشهرها: المقاصد العلية للشهيد الثاني، وله أيضاً عليها حاشيتان: الوسطى والصغرى. طبعتا مع الشرح بمركز الأبحاث والدراسات الإسلامية عام ١٤٢٠.

ويظهر من المقاصد العلية أن الشهيد الثاني ظفر بنسخة من الألفية مقروءة على الشهيد الأول وعليها خطّه. حيث قال: وهي موجودة في النسخة التي عندنا، وهي مقروءة على المصنّف وعليها خطّه. (المقاصد العلية، ص ١٤٥)

ونظمها عدّة من العلماء، منهم الحسن بن راشد نظمها في ٦٥٣ بيتاً، ومرغ من نظمها عام ٨٢٥، وسماها الحمانة البهية في نظم الألفية الشهيدية، توجد منها مخطوطة في مكتبة آية الله المرعشي^٣ برقم ٦٧/٧.

طبعت الألفية مكرراً، منها: عام ١٣٠٨ في طهران، طبعه حجرية. وعام ١٤٠٨ في قم، إعداد الشيخ عليّ الفاضل القائني، بمعية أختها الرسالة التعليّة.

وعام ١٣٧٨ ش في قم بتحقيق مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية مع شرحها المسمّى بالمقاصد العلية مزجياً، ومع الحاشيتين عليها، للشهيد الثاني: الوسطى والصغرى.

وفي عام ١٤٢٣ ضمن رسائل الشهيد الأول: اعتماداً على ثلاث مخطوطات:

أ: مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي^٤ المرقّمة ٦٨٠/٢.

ب: مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي^٥ المرقّمة ٦٧/٦.

ج: مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي^٦ المرقّمة ٢٠٧٤/١.

١. الشهيد الأول حياته وآثاره (ضمن الموسوعة، المدخل)، راجع الروضة البهية، ج ١، ص ٢٢١.

٢. التراث العربي هي خزانة مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي، ج ١، ص ٣٠١-٣٠٢.

٣ - الرسالة النفلية

رسالة كبيرة في سنن الصلاة ومستحباتها، فام الشهيد فيها ببيان المستحبات المتعلقة بالصلاة، وتشتمل على ثلاثة آلاف نافذة تقريباً، في الصلاة، ألفها الشهيد بعد رسالته الألفية في واجبات الصلاة، لتكون لرسالتان معاً جامعة لواحيات الصلاة ومستحباتها.

وهي مرتبة على مقدمة في معنى الصلاة النافلة وأقسامها، وثلاثة فصول: الأول في سنن المقدمات، والثاني في سنن اعقارب، والثالث في منافيات الأفضل، والخاتمة في التعقيب وخصوصيات باقي الصلوات.

لم يذكر الشهيد تاريخ تأليفها، ولكنه ألفها بعد الألفية كما صرح بذلك في مقدمتها، وذكرها أيضاً في إحاطته لابن الحارث في ثاني عشر رمضان عام ٧٨٤؛ حيث قال: «فمما صنعت .. ومن ذلك رسالتي في الصلاة تشتملان على حصر فرضها ونفلها في أربعة آلاف مسألة»^١

وقام بشرحها الشهيد الثاني شرحاً مزجياً سماه: المواعيد النفلية لشرح الرسالة النفلية، طبع في مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، عام ١٤٢٠هـ / ١٣٧٨ش. ويظهر من مواضع من الشرح أن نسخة خط الشهيد كانت موجودة عند الشهيد الثاني، منها قوله (في ص ١٦): «كذا بخط المصنف»، وقوله (في ص ٥٧): «هكذا بخط المصنف».

ولها مخطوطات كثيرة، منها ثلاث عشرة مخطوطة في مكتبة آية الله المرعشي النجفي^٢.

طبعت الرسالة النفلية مكرراً طبعة حجرية وغيرها، منها: عام ١٤٠٨ في قم، بمعية أختها الرسالة الألفية، إعداد الشيخ علي الفاضل القائني النجفي.

١ بحار الأنوار، ج ١٠٧، ص ١٨٧

٢ التراث العربي في حوزة مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي، ج ٥، ص ٣٨٥-٣٨٦

ثم طبعت ضمن رسائل الشهيد الأول عام ١٤٢٣، واعتُمدَ في تحقيقها على ثلاث مخطوطات:

- أ: مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي * المرقمة ١١٢٦/٣. وعليها إنهاء الشهيد الثاني * في التاسع عشر من شهر ربيع الآخر عام ٩٥٠.
ب: مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي * أيضاً، المرقمة ١٣٨٠.
ج: مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي * أيضاً، المرقمة ٦٨٠/٦.

٤ - جواز السفر في شهر رمضان اعتباطاً

رسالة مبسطة، قام الشهيد فيها ببيان جواز السفر في شهر رمضان بقصد الإفطار والتقصير، وبسط الكلام فيها، واستدل على جوازه بشرين طريقاً. وذكر أيضاً أدلة القائلين بالحرمة وأجاب عنها.

أوردها بمقامها الشيخ علي بن محمد العاملي * في ابتداء الجزء الثالث من الدرر المنثور، وقال:

لهذا الجزء الثالث من كتاب الدرر المنثور من المسأثور وغير المسأثور، ولنبداً برسالة من مؤلفات شيخنا الجليل الشهيد الأول (قدس الله نفسه الزكية وأفاض عليه المواهب العلية) ثم تتبعها بما يخطر للذكر القاتر والذهن القاصر. والرسالة تتضمن جواز السفر في شهر رمضان اعتباطاً.

وقال في آخرها:

وكتبته من نسخة لا تغلو من بعض ملط والتحريف، مصلحاً لما اتفق إصلاحه وقت الكتابة...، في ثالث عشر رجب سنة ١٠٩٥ حامداً...

ثم قال:

يقول فقير عفو ربه...: إنه خطر لمكري وفهمي القاصر ما لعله يصلح جواباً لما

أفاده شيخنا الشهيد الأول... في هذه الرسالة.

وبعد نقل أحاديث في شأن صيام رمضان، قال:

فمثل هذه العبادة العظيمة في مثل هذا الشهر العظيم، كيف يجوز لكل مكلف بها

أن يتركها اعتباطاً، تحصيلاً لترخص وإباحة العطر، وهرباً من مشقة الصوم، ..
وقد تمسك بأدلة نقلية وعقيدة لردّ جواز السفر، وحرمة لمن قصد الترخص
اعتباطاً.

لم يذكر الشهيد تأريخ تأليفها في آخر الرسالة، ولم يذكرها في إجازته لابن الخازن
ولا في إجازته لابن نجدة، ولا في غيرهما من مصنفاته. ولذا لا يعلم تأريخ تأليفها.
عبر عن هذه الرسالة الشيخ الحر العاملي بـ «رسالة في قصر من سافر بقصد
الإفطار والتقشير»^١.

وقد طبعت لأول مرة ضمن رسائل الشهيد الأول عام ١٤٢٣، باسم جواز إبداع
السفر في شهر رمضان واعتيد في تحقيقها على مخطوطتين من نسخها:
أ: مخطوطة المكتبة الرضوية في مدينة مشهد المقدسة، المرقمة ٧٧٣٥.
ب: مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي (رقم ١)، المرقمة ٤٥٦٦/١١
وتوجد لها مخطوطات أخرى، منها مخطوطة مكتبة إمام الجمعة في زنجان

٥ - المنسك الصغير = خلاصة الاعتبار في الحج والاعتبار

رسالة وجيزة في واجبات العمرة والحج، سماها الشهيد بخلاصة الاعتبار في الحج
والاعتبار. في إجازته لابن نجدة عام ٧٧٠. حيث قال: «فمما سمعته عليّ من
مصنفاتي .. وخلاصة الاعتبار في الحج والاعتبار»^٢.

وأشار إليها في غاية المراد، ج ١، ص ٢٨١ (ضمن الموسوعة، ج ١) وقال: «قد
كنت ذكرت في رسالة أن الإحرام هو توطئ النفس على ترك المنهيات المعهودة ..»
ومن هنا يعلم أنه ألفها قبل سنة ٧٥٦ عام إتمام تأليف غاية المراد.
طبعت هذه الرسالة في عام ١٤١٦ في مجلة ميقات الحج، العدد السادس.
وأوردها العلامة الأمين في معادن الجواهر، ج ١، ص ٢٩٦ - ٣٠٣.

١ أمل الآمل، ج ١، ص ١٨١

٢ بحار الأنوار، ج ١٠٧، ص ١٩٥

وطبعت محققة ضمن رسائل الشهيد الأول عام ١٤٢٣، واعتُجد في تحقيقها على مخطوطات ثلاث:

- أ: مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي النجفي *، ضمن المجموعة المرقمة ٣٣٠٧.
ب: مخطوطة مكتبة ملك الوطنية، المرقمة ٢١٤٧/١٤.
ج: مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، المرقمة ٤١٧.

٦ - المنسك الكبير

رسالة مختصرة في فرض الحج والعمرة مجرّدة عن دليل، ألها الشهيد بعد رسالته خلاصة الاعتبار في الحج والاعتناء المسألة بالسك الصغير. مرتبة على مقدمة، ومقالتين، وتكميل. فمقدمة في حذو وغايته ونهذ من الترغيب فيه. والمقالة الأولى في أفعال بحرة التمتع والإفراد والمقالة الثانية في أفعال الحج. والتكميل في زيارة البشير الشكير. وأهل بيته المخصوصين بالتطهير.

نقل الشهيد الثاني * عن المنسك الكبير في «الروضة البهية، حيث قال: وفي رسالة الحج اعتبر كونه [الرمي] مع ذلك باليد^١. وكذلك المحقق الكركي * في جامع المقاصد، حيث قال: «جعل في رسالة الحج مبنى القولين على مسألة كلامية اختلف فيها. وهي أن الممكن الباقي هل هو محتاج إلى المؤثر أو مستغني؟^٢». جاء في آخر الرسالة تأريخ تأليفها: «كتب بالحلّة في شهر شوال سنة خمس وستين وسبع مائة».

وهذا كما ترى ألف في سنة ٧٦٥. أي بعد فراغه من تأليف عاية المراد في سنة ٧٥٧؛ فما أشار إليه في عاية المراد، ج ١، ص ٢٨١ (ضمن الموسوعة، ج ١) هو المنسك الصغير. طبعت الرسالة لأول مرة في عام ١٤١٦ في مجلّة ميقات الحج، العدد الرابع.

١ الروضة البهية، ج ١، ص ٥٢٦.

٢ المقاصد العلية، ج ١، ص ٢٠٠.

ثم حَقَّقَتْ ونشرت ضمن رسائل الشهيد الأول عام ١٤٢٣، واعتُيِدَ في تحقيقها على ثلاث مخطوطات:

- أ: مخطوطة مكتبة فخرالدين المصري الخاصة.
 ب: مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي، المرقمة ٢٣٠٧/٣.
 ج: مخطوطة مكتبة ملك الوطنية، المرقمة ٢١٤٧/١٤.

٧ - أجوبة مسائل الفاضل المقداد

أجاب الشهيد في هذه الرسالة عن سبع وعشرين مسألة فقهية للفاضل المقداد. عبّر الشيخ آغا بزرك الطهراني عن هذه الرسالة بـ «تعبيرات مختلفة، مثل: «جوابات الفاضل المقداد بن عبدالله انسيوري، للشيخ السيد محمد بن مكّي»^١، و«جوابات المسائل المقدادية»^٢.

لم يذكر الشهيد تاريخ تأليفها في آخر الرسالة، ولكن حيث ذكر فيها اسم كتابه «الذكرى بقوله في المسألة الخامسة: «وقد سطت المسألة في الذكرى»^٣، و«وقد أوردت خبرين في تحلية السيف والمصاحف بالذهب، وأد جائر في كتاب الذكرى»^٤، يعلم أن الشهيد ألفها في أواخر عمره، لأن الشهيد فرغ من تأليف المجلد الأول من الذكرى عام ٧٨٤.

طبعت هذه الرسالة لأول مرة في مجلة ثلاث، العدد ٧ - ٨، عام ١٤٠٧، ثم طبعت محققة ضمن رسائل الشهيد الأول عام ١٤٢٣، واعتُيِدَ في تحقيقها على مخطوطتين من نسخها:

- أ: مخطوطة مكتبة ملك الوطنية في طهران، المرقمة ٢١٤٧.
 ب: مخطوطة مكتبة مركز أحياء التراث الإسلامي (ميراث إسلامي)، المرقمة ١٨٦/٦.

١. الدرمة، ج ٥، ص ٩٢٢/٢١٢.

٢. الدرمة، ج ٥، ص ٢٣٤ - ٢٣٥/١١٢٩.

٣. نفس الرسالة، ضمن المسألة الخامسة، ص ٢٦٤.

٤. ضمن المسألة الثانية عشر، ص ٢٧٠.

وتوجد لها مخطوطات أخرى، من أراد الاطلاع فليراجع الشهيد الأول حياته وآثاره (ضمن الموسوعة، المدخل).

٨ - المسائل الفقهية

قال صاحب الرياض^١ في ترجمة الشيخ أبي القاسم علي بن جمال الدين محمد بن طي: **محمّد بن طي:**

من مؤلفاته كتاب المسائل الفقهية على ترتيب كتب الفقه، ويعرف بمسائل ابن طي، وقد رأيت نسخة منه...

وتأريخ تأليف هذا الكتاب سنة أربع وعشرين وثمانمائة. وقد جمع فيه مسائل وفوائد من نفسه. ومسائل وفتاوى من جماعة من العلماء، منهم السيّد عميد الدين والشيخ فخر الدين ولد العلامة ومن كتاب المسائل للشهيد، المعروف بمسائل ابن مكّي^٢.

وقال العلامة السيّد حسن الصدر (رحمة الله عليه):

وقد جمع الشيخ أبو القاسم بن طي في كتاب المسائل، فتاوى السيّد حسن بن نجم وفتاوى الشهيد، على ترتيب أبواب الفقه. وسماه المسائل المفيدة بالألفاظ الحميدة لدوي الأسباب والبصائر السديدة. وعندي منه نسخة، فرغ ناسخها منه سنة ٨٥٣، وهو المعروف عند الفقهاء بمسائل ابن طي^٣.

وقال الشيخ آقا بزرك الطهراني:

مسائل ابن طي للشيخ أبي القاسم علي بن علي، صنّفها سنة ٨٢٤ جمع فيها مسائل وفوائد من نفسه، ومسائل أخرى من فتاوى جماعة من العلماء... ومن مسائل الشهيد، المعروف بمسائل ابن مكّي، رأيت في خزانة سوكنا الحسن صدر الدين، من عصر المؤلف^٤.

١. رياض العلماء، ج ٤، ص ٤٣٠.

٢. تكملة أمل الآمل، ص ١٣٦-١٣٧.

٣. الذريعة، ج ٢، ص ٣٢١.

وقال في وصف مسائل ابن مكي:

مسائل ابن مكي، مسائل مرتبة على ترتيب أبواب الفقه، للشيخ السعيد الشهيد ..
ورعها ابن طي في مسانه.

والحاصل من جميع ما ذكر أنه كان للشهيد كتاباً فقهيّاً معروفاً بمسائل ابن مكي، وهي من آثاره المفقودة. وهناك كتاب المسائل المفهية المعروف عند الفقهاء بمسائل ابن طي، للشيخ أبي القاسم علي بن عمي بن حمّال الدين محمد بن طي، المتوفى سنة ٨٥٥، تاريخ تأليفها ٨٢٤، مترتبة على ترتيب كتب الفقه، وقد جمع فيها مسائل وفوائد من نفسه، ومسائل وفتاوى أخرى من جماعة من العلماء، منهم: السيد عميد الدين الأعرجي ابن أخت العلامة الحلي، ومن كتاب المسائل المحرقة للشيخ فخر الدين ابن العلامة الحلي، ومن كتاب المسائل للشهيد، المعروف بمسائل ابن مكي، ومن كتاب المسائل للشيخ الأدب ابن نجم الدين الأطاوي، إلى غير ذلك.

وقد عثرنا على مخطوطات لهذا الكتاب (١) بعد مراجعة النسخ ومعارنة بعضها مع بعض، نرى لنا أن المخطوطات على قسمين:
(أ) نسختان منها، هما:

١ - مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي النجفي العامة، المرقمة ١٤١٠٣، وتقع في ١٩٢ ورقة. جاء في آخرها:

وافق الفراغ .. صحوه نهار الجمعة سادس عشر ذي الحجة من شهر سنة
ثمانمائة وخمسين وثلاث ..

وهي كانت أول الأمر في خزانة كتب العلامة السيد حسن الصدر (رحمته الله) ثم انتقلت إلى المكتبة المرعشية وهي السحرة التي رآها الشيخ آقا بزرك الطهراني في خزانة كتب السيد الصدر.

قال السيد الصدر في تكملة أمل الآمل، ص ١٣٦ - ١٣٧:

وقد جمع الشيخ .. في كتاب مسائل، فتاوى السيد حسن بن نجم وفتاوى

الشهيد، على ترتيب أبواب الفقه، وسمّاه للمسائل المفيدة بالألفاظ الحميدة...
وعندي منه نسخة فرغ ناسخها منه سنة ٨٥٣، وهو المعروف عند الفقهاء بمسائل
ابن طيّ.

- وقال - عندي كتاب المسائل، وأظنه نسخة الأصل.

وكتب بخطّه على الورقة الأخيرة من النسخة:

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم أنّ هذا الكتاب هو كتاب المسائل التي جمعت من كتاب المسائل المحرّرة
التي أملاها فخر الدين على شيخ زيد الدين عليّ بن مظاهر الحلّي، ثمّ من
المسائل التي للشهيد الأوّل محمّد بن مكّي، وفتوى السيّد نور الدين بن الحسن بن
أيوب بن نعم الدين العاملي المعاصر للشهيد الأوّل، وهو يروي عن الفخر
والسيّد العماد وأخيه ضياء الدين وعن شهيد الأوّل أيضاً. ولم أعر على نسخة
أخرى لهذا الكتاب، ولعلّها بحفظ جامعها، الله العالم.

وجاء في أوّلها:

الحمد لله المتفرّد بالقدم والدوام، المنزّه عن تشابه الأعراض والأجسام،
المتطوّل بالعوامل الجسام، أمّا بعد فإنّي أسنمّد من الله المعونة وتيسير
المؤونة، على جمع مسائل كتاب المسائل، كلّ مسألة في كتابها المحتصّة به،
وأضيف إليها من غيرها مسائل أخر هي مسائل الشيعين الإمامين المرحومين
ابن مكّي، وابن نجم الدين.

٢ - مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة في مدينة مشهد، تحت رقمي ٢٦٥٠

و ٢٣٤١، والنسختان في الأصل كانتا نسخة واحدة، ففرقت ورقمت برقمين.

وجاء في خاتمتها: هذا آخر ما وجدت من المسائل، والحمد لله وحده، وذلك ضحوة

نهار الثلاثاء أوّل يوم من ربيع الأوّل سنة ثمان وسبعين وثمانمائة. والنسختان متطابقتان

إلا في مسألة واحدة، وهي المسألة الأخيرة فهي زيادة في النسخة الأخيرة.

(ب) وخمس نسخ أخرى، وهي:

١ - مخطوطة مكتبة السيّد عبد العظيم بالري، المرقّمة ٦٩٦. وهي بخطّ الشيخ

زين الدين الشهيد الثاني (تغمده الله برضوانه)، إلى كتاب الصوم والاعتكاف.

٢ - مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، المرقمة ١٥٣٠٦، عرفت في فهرست المكتبة بـ «المجتبى»، تقع في ١٠٣ ورقة، يرجع تأريخها إلى ١٩ شعبان ٩٦٢ سقط من أولها بعض الأوراق

٣ - مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، المرقمة ٤٥٦٦، يرجع تأريخها إلى سنة ست وخمسين وثمانمائة.

٤ - مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي، المرقمة ٦٨٦٥/٢، يرجع تأريخها إلى ٨٥٦.

٥ - مخطوطة مكتبة العلومي الزدي (المكتبة الشخصية) ضمن مجموعة ٥٩/٢، (نسخ ق ١٠).

وهذه النسخ الخمس متطابقة في الابتداء أو الانتهاء أو في كليهما
وجاء في أولها:

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الذي خلق الخلق بغير مثال ولا احتذاء،
وصلّى الله على سيد الأنبياء محمد بن عبد الله سلالة الأوصياء، وعلى آله
النجباء وأصحابه الأتقياء... وبعد، فهذه مسائل مفردة ومتلقاة من السنة العلماء،
وفيهما ما هو مأخوذ من كتب الصماء، ورتبها بترتيب الكتب...

وقد طبعت مسائل ابن طي متفرقة ضمن سلسلة التنايع الفقهية، إعداد الشيخ علي
أصغر المرواريد، في بيروت عام ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.

هذا، وبعد مقارنة النسخ بعضها مع بعض، يغلب الظن أن النسخة الأصل لكتاب
مسائل ابن طي هي نسخة السيد حسن الصدر، المحفوظة في مكتبة آية الله
المرعشي برقم ١٤١٠٣ حيث وقع أكثر المسائل المنقولة عن الشهيد بعبارة:
«وكتب محمد بن مكّي». وأما سائر النسخ فلا يبعد أن تكون تحريرات أخرى
لمسائل ابن طي، أو لجامع آخر والله العالم.

وقد تفحصنا النسخ التي اعتمدنا عليها في التحقيق، والتقطنا منها ما نقل عن

الشهيد الأول، إلا ما هو منقول في كتبه، مثل البيان والدروس والذكرى، فتركناها.
رموز النسخ المشار إليها، المعتمدة في التحقيق:

١. «م» ترمز إلى مخطوطة مكتبة آية الله لمرعشي، المرقمة ١٤١٠٣.
٢. «ق» ترمز إلى مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية في مشهد، المرقمة ٢٦٥٠ و٢٣٤١.
٣. «ع» ترمز إلى مخطوطة مكتبة الأستاذة السيّد عبد العظيم الحسيني بالري بخطّ الشهيد الثاني.
٤. «س» ترمز إلى مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، المرقمة ١٥٣٠٦ المعرفة بـ «المجتنى».
٥. «ي» ترمز إلى سلسلة النبايع الفقهية.



تنبيهان:

- ١- كما أشرنا سابقاً، فقد طبع أكثر هذه الرسائل قبل ذلك في كتاب رسائل الشهيد الأؤل الذي يشتمل على ١٧ رسالة وقد فرزنا منها الرسائل الكلامية والفقهية، وجعلناها في مجلّد واحد، كما ضمنا إليها رسالتين فقهيتين، عثرنا عليهما فيما بعد، وهما: رسالة أحكام الميت والمسائل الفقهية.
 - ٢- راجعنا كافة الرسائل، وأعدنا النظر في تحقيقها، كما أننا راجعنا مصادر التحقيق، وأعدنا النظر في المصادر التي لم تكن محققة في ذلك الوقت.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

عليّ أوسط الناطقي
مدير مركز إحياء التراث الإسلامي
١٤٣٠ هـ = ١٣٨٨ ش

بسم الله الرحمن الرحيم
 هذه رسالة في بيان أحكام الميت بعد
 الموت تصفيتها الشيخ السعيد الشهيد
 محمد بن مسكني قدس الله روحه
 وأعان عليه المرحم الرباني
 لله على ما أجزأك من عطايا وأسبل من غطاءه
 وأشكره على سوانح نعمائه وزاد في الآلة والفضل
 على غاتم أنبيائه وعلى أفضل أوصيائه وعلى الطيبر
 الظاهر من منامائه أما بعد فقد بينا
 قسماً على ذكر أحكام الميت محمد على الزبير
 الذي يفضله المستعمل أولاً وثانياً ثم
 من المندوبين والمكروهات والأدعية
 آجوبة لإتمام بعض أخواني المؤمنين العارفين
 وفقه الله لغيب الدنيا والدين ونفعه الله بها
 ونفع طلاب اليقين أنه غير موقوف معين قول

البيت

ويعتبر له حيث لا يرى بطله وبروحه
 من حيث الصادق يحمل من الميت كما يتم
 في صديق يوسع عليه في قبره وهذا ما سطرناه
 وفي الكفاية لمن لم يهتد به وأمره على ولي التوفيق
 الأمانة والكبرياء حق محمد
 وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله الصالحين

مبيت ليلة ونيتا الربى أرمى هذه الحجرة بسبع حصيات
 لوجوب قرئته إلى الله ولو اقتصر في جميع هذه النيات ^{على}
 قوله افعل كذا الله من غير تقرض للوجوب ولفظ القرئ
 كفى وحسبنا الله وكفى والنايب عن غيره يضيف ^{إلى}
 ذلك بناءً عن فلان أو ثمن ^{توابع}
 عنه واحمد الله رب العالمين
 وصلى الله على محمد وآله آبهين
 فسبحكم الله الرحمن الرحيم
 قال شمس الدين بن محمد الكوفي رحمه الله بعد
 الحمد على الأمانة و صلوة على محمد وآله الطاهرين ^و واجبا
 حج التمتع و صفتها تقرأ إلى الله تعالى و قضيلان ^{في}
 في أفعال التمتع ^{في} أربعة فاولها الأحرام وسعناه تطهير
 النفس عن اجتناب الصيد والنساء والطيب على العموم و

منى يكتفى طواف النساء في حج الاسلام حج التمتع اذ له لوجوب قربته الى الله في العود
الى منى وذلك بعد قضاء هذه الافعال عن الحادى عشر اختيارا فقام ويجزى
المود واجب للبيت بها ليل او رمى الجمار نهارا ونية البيت ايت هذه
البيتة بمعنى في حج الاسلام حج التمتع لوجوب قربته الى الله ونية الرمي ووقته
كانت قد وازفانه رمى يوم او حصاه قضاها من العبد بعد طلوع الشمس
على الحائض ونيتها ارمى هذه الجمرة بسبع حصيات او بحصاة في حج الاسلام
حج التمتع قضاء لوجوب قربته الى الله وان كان تابعا غرضه اضاف الى جميع
ذكرناه عند كل نية نيابة عن فلان لوجوب عليه الاصاله وعلى بالنيابة قربته
الى الله فينوي في الاحرام مثلا احرم بالعمرة التمتع بها الى حج الاسلام حج
التمتع والى البيتات الاربع لعقد احرام العمرة التمتع بها الى حج الاسلام
نيابة عن فلان لوجوب ذلك كله عليه اصاله وعلى نيابة قربته الى الله وكذا
في باقي الافعال والحمد لله رب العالمين

[illegible][illegible]

من حال الدنيا محمد بن علي المعالي المتعالي كان قاضيا
 عالما متفكرا خطيبا ادبا ومجتهدا فاضلا
 سعة جنس وجسمه عرشان ناه وحيه سر لكانه في بالفر
 والاقا به وكما السال في النقية على رضى من كتب النظم والمع
 انهم بغير عيال يشتمونهم الله الرحمن الرحيم
 ابن خلدون رحمه الله المجدد بالمقدم والدوام المنة عن مشاهد الاغمر
 والاجتام المنطوق بالعوامل الجسام احره وهو للجداهله
 واستزاده من به وفصله وصلى الله على سيدنا محمد المصطفى
 خاتم رسله وعلى اله وصلى الله عليهم كما انهم اظهروا ما خفي علينا
 من الفضائل حمله امتا بعد فاني استمد من الله المعونة
 في تيسر الرؤنة على جميع مسائل كتاب المسائل كل مسئلة
 في كتابه المختصر به واصيب اليها من غيرها مسائل الغرض من
 التيسر العلم من الحروف في كل اسم الذي استعمله الله
 في افعاله والخصر التي والايه وهي مرتبة على عدة كتب في قصد
 ونيل الملامح والام كانت الطهارة وفيه مسائل
 مسئلة الطهارة على اربعة الفا مادية وهي الغسل والمشي وتيمم
 وهي الكيفية الشروعة الواقعة عليها وفاق عليه وهي بطون
 المكلف الباسر وعلى الاستدلال الموجبة لبور والحائذ وعائيه
 وهي سبله عاده مسروطة لا الاصلاح مثلا مسئلة
 لومل الشرا والظفر المنصوب اليه لا غسل عليه مسئلة لوانقطع
 دم النخامة في اسحاتها للوطيلت ملاه مسئلة يعرف من الخلع

بسم الله الرحمن الرحيم
 اعلم ان هذا الكتاب هو كتاب السائل التي جمعت
 من كتاب السائل الخرسه التي لعلها ما تخر الدرس على
 الشيخ زين الدين على بن مظفر لعل وقد تيسر لي
 بالحدوث الخرسه لانها بغير حوائش على القواعد
 لاسيما العلامة على الله بقاءه دخلنا ما فيها تيسر
 ثم من السائل التي تلي السعد الاول عونه على وفتر
 السعد نور ابن الحسن بن ابيوب بن عجم الدين
 السائل المعاصر للشهد الاول وكان من اخطه علماء
 الشيعة في زمانه وهو يروي عن الفخر والسعد السعد
 و احبته من علماء الدين وعن الشهد الاول ايضا
 ويروي عنه الشيخ النقيب جعفر بن حاتم العلوي
 المذكور في رياض العلماء وائل الاثر في حله
 الاجازة اضحى انه هو الجامع لهذا الكتاب
 الشريف
 ومن اخر على نسخة اخرى لهذا الكتاب
 ولعل في حله جامعها الله العالم
 في سنة ١٢١٢ هـ

• فحضرت امام رضا



اختص جنبها وفي الحديث ان ابا الهيثم عرض على النبي صلى الله عليه وآله
عند اظفار الدعوة فقال له ابو طالب يا عور ومما انت ولهذا
قال لب الاعرابي ولم يكن ابو الهيثم عوراً إنما العرب تقول للذي
ليس له اخ غير الام والاب اعور مستعله لو اختلف سيد الجاني
والمجني عليه وقت عتقه لم يقبل قول الشبهة التقدم الا بينه
شرعيه ويقدم قولك على التأخير وهذا اخر اوصاف المسائل
والكموم من ذلك محكي في كتابنا اول يوم من معي الاطلس
بما في شجرة مناهجكم في كتابنا جامعكم في كتابنا جامعكم في كتابنا

الطريق الى

تاج احمد



الكتاب في



الرسائل الكلامية



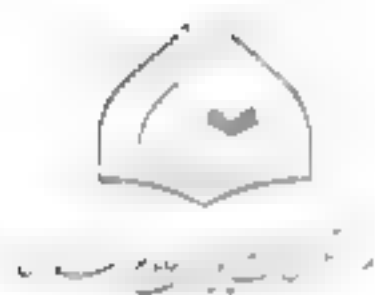
٩. المقالة التكليفية

١٠. الأربعينية في المسائل الكلامية

١١. العقيدة الكافية

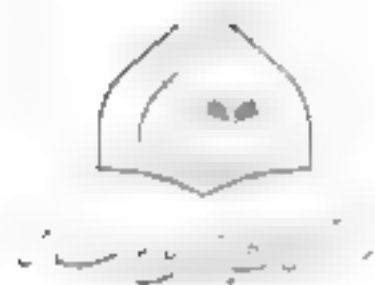
١٢. الطلائعية

١٣. تفسير الباقيات الصالحات



(٩)

المقالة التكميلية



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لم يخلق الخلق عبثاً، ولم يدعهم عملاً بل كلفهم بالمشاقِّ علماً
وعَمَلاً لِيَتَزَجَرُوا عَنْ قَبَائِحِ الْأَفْعَالِ، وَيَتَّبِعُوا عَلَى مَحَاسِنِ الْجَلَالِ، وَيَفُوزُوا بِشُكْرِ
ذِي الْعِزَّةِ وَالْجَلَالِ.

والصلاة على مَنْ أُنْذِرُ اللهَ بِمَعْصِيَةِ الْعَقْلِ الصَّريحِ، وَخُصُوصاً نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ الْبَلِيغِ
الْقَصِيحِ، وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَأَرْوَاقِهِ الْمَسَامِيحِ، وَالطُّيُوفِ مِنْ عِزَّتِهِ وَدُرَرِ تَبَتُّه
الْمَرَامِيحِ.

وبعد، فهذه المقالة التكليفية مُرتبة على خمسة فصولٍ سَيِّئةٍ:

الفصل الأول في ماهيته وتوابعها

الفصل الثاني في متعلقاته.

الفصل الثالث في غاياته.

الفصل الرابع في الترغيب.

الفصل الخامس في الترهيب.

ومدائر هذه الفصول على خمس كلمات مُفْرَدَةٌ، وهي: «ما» و«هل» و«من»
و«كيف» و«لم».

فالفصل الأول: يُبحث فيه عن الثلاثة الأول، وهي: ما التكليف؟ والبحث فيه عن

مفهومه بحسب الاصطلاح، وهل يجب في حكمة الله تعالى^١ أم لا؟ ومن المكلف والمكلف؟

والفصل الثاني: يُبحث فيه عن مدلول كيف التكليف؟ أي على أي صفة يكون؟

والفصل الثالث يُبحث فيه عن مدلول لم يجب لتكليف مثلاً وهو السؤال

عن غايته

والفصلان الأخيران من مكمّلات هذا الفصل.

١. في «هـ»: «بحكمته تعالى».

[الفصل الأول

في ماهية التكليف وتوابعها]

أما الأول: فالتكليف تفعل من الكلفة أعمي المشقة. وعرفاً: إرادة واجب الطاعة شاقاً ابتداءً مُعِلياً.

وفيه نظر؛ لأنَّ الإرادة سبب التكليف لا عينه. ولهذا يقال: أراد الله تعالى الطاعة فكلف بها؛ ولانتقاضه في عكسه بالتكليف باحتساب المنهيات. فإِنَّه كراهة لا إرادة؛ ولأنَّه يَخْرُجُ منه التكليف بالمشهي طبعاً. كَأَكْلِ لَحْمِ الْهَذِي. ونكاح الخليفة. وما لا مشقة فيه أصلاً كتسبيحة وتحميدة.

وأيضاً الإعلام إنما هو شرط في تكليف واقع لا في مُطلق التكليف.

فالأولى أن يُقال: التكليف هو بحث عقلي أو سمعي على فعل، أو كلف ابتداءً

للتعريض للتوابع.

والكلام إنما في حُسنه. وهو ظاهر من خذوه؛ ولأنَّ الإنسان مدني بطبيعته لا يستقل بأمر معاشه، فلا بد من التعاضد بالاجتماع المفضي إلى التنازع، فلا بد من نبي مبعوث بقانون كلي يحد على طاعته بالتوابع، ويوعده على معصيته بالعقاب؛ ليخيل النوع على تجشّم المشاق، ولزوم الميثاق، وذلك مُتَمَتِّعٌ بدون معرفة الصانع، وما ثبت له وينفى عنه، وتعظيمه وإجلاله مؤكَّدٌ لذلك.

والطريق إليه التكرار الموجب للتذكُّر، بنصب عبادات معهودة في أوقات مخصوصة يُذكر فيها الخالق بصفات جلاله وكماله، والانقياد لسنَّته، فيحصل

من ذلك^١ غايات ثلاث:

الأولى: رياضة القوى النفسانية بمنعها عن مقتضى الشهوة والغضب، وعن الأسباب المثيرة لهما من التحليل والتوهم والإحساس، والفعل المانع عن توجه النفس الماطقة إلى جناب القدس ومحل الأنس.

الثانية: دوام النظر في الأمور العالية المظهرية من العوارض المادية والكذورات الحسية، المؤدية إلى ملاحظة الملكوت، ومعاينة الجبروت.

الثالثة: دوام تذكر إنذار الشارع، ووعده للمطيع، ووعيده للعاصي، المستلزم لإقامة العدل ونظام النوع مع زيادة الأجر العزلي والثواب العظيم.

وأما في وجوبه^٢، فهو واجب على الله تعالى، بناءً على قاعدة الحُسن والقبح العقليين، وعلى أمه تعالى لا يعمل القبيح، ولا يُخل بالواجب؛ لعلمه بقبوحه، وغناؤه عنه؛ لثبوت علمه بجميع المعلومات، لاستواء سببه ذاته، وتساوي الجميع في صحة المعلومات، واستعادة علمه على الجملة من أحكام الأفعال، وغناؤه من وجوب وجوده مطلقاً قطعاً؛ للدور والتسلسل لو كان ممكناً

إذا تمهّد ذلك، فلو لم يجب التكليف على الله تعالى لزم عدم وجوب الزجر عن القبائح بل كان مغرياً بها. والنالي باطل؛ لاستحالة فعل القبيح، والإخلال بالواجب عليه تعالى، فكذا المقدم.

ولا تُمنع الملازمة بعلم المدح والذم؛ لأنهما مخصوصان بما يستقل العقل بدركه، لا بباقي السمعيات.

ومع ذلك فكثير من العقلاء لا يعياً بهما، ويفعل بمقتضى الشهوة والغضب فيتحقق الإغراء بالقبيح حينئذ.

١. هي من تكرار تلك العبادات.

٢. حط على قوله قبل هذا: «إما في حُسه».

وأما المكلف، فهو الباعث، إما بخلق العقل الدال، أو بنصب النبي المخير.
وأما المكلف، فهو الكامل العقل. وتسمية لصبي بالمكلف مجاز.
وحسنه مشروط بأربعة:

الأول: ما يتعلق به، وهو أمور ثلاثة:

أ: الإعلام به أو التمكين منه.

ب: تقدمة على الفعل زماناً يمكن المكلف فيه الاطلاع عليه.

ج: انتفاء المفسدة فيه.

ومنه يعلم اشتراط نصب اللطف في كل فعل أو ترك لا يقع امثاله إلا به؛ إذ لولا،
لزم المفسدة المنفية.

الثاني الراجع إلى المتعلق، وهو ثلاثة أيضاً.

أ: إمكانه؛ لاستحالة التكليف بالمحال عند العدالة

ب: حسنه؛ لاستحالة التكليف بالقبيح.

ج: رجحانه بحيث يستحق به الثواب كعمل الواجب والندب، وترك الحرام
والمكروه.

الثالث: العائد إلى المكلف تعالى، وهو أربعة:

أ: العلم بصفة الفعل؛ لئلا يكلف بغير المتعلق.

ب: العلم بقدر المستحق عليه من الثواب؛ حذراً من النقص.

ج: قدرته على إيفاله؛ لئلا يثق المكلف بوصوله إليه.

د: امتناع القبيح عليه؛ لئلا يخل بالواجب.

الرابع: ما يعود إلى المكلف، وهو أمران:

أ: أن يكون قادراً على الفعل؛ لاستناع التكليف بالمحال.

ب: علمه به أو تمكنه من العلم كما ذكر.

ولا يشترط إسلامه؛ لعموم علّة الحسّن. والفساد من سوء اختيار الكافر.

ووجوبه مشروطٌ بكمالِ العقل، وبعدم^١ ما نُصِبَ الشارعُ من الأمارات. ولا يُلْزَمُ توقُّفُ العقلي على السمع؛ لأنَّه لا يُلْزَمُ من علمه بالآماراتِ السَّعِيَّةِ انحصارُ علمه؛ لجوارِ حصوله بسببِ آخر، ولعلَّه إدراكه الأولياتِ والضرورياتِ، والاعتدالُ على التصرُّفِ فيهما لاقتناصِ الظرياتِ.

١ في «هـ»: «ويعلم» بدل «ويعلم» وعلق عليه أي كمال العقل.

الفصل الثاني في متعلّقه

وهو المسؤول عنه بـ «كيف» باعتبار «ما».

فهو إمّا أن يستقلّ العقل بدركه، أو لا.

والأوّل: العقلي، فإمّا أن يكون بلا وسط وهو الضروري، أو بوسط وهو النظري.

والثاني: هو السمي.

ثم إمّا أن يكون التكليف بمجرد الاعتقاد علماً أو ظناً، أو به وبالعمل. وكلّ واحدٍ منهما إمّا فعل يستحقّ بتركه الذمّ وهو الواجب، أو لا يستحقّ. فإمّا أن يستحقّ بفعله المدح وهو الندب، أو لا وهو المباح. أو تركه يستحقّ بفعله الذمّ، وهو الحرام، أو لا يستحقّ، فإن استحقّ بتركه المدح، فهو المكروه، أو لا، وهو المباح. ولندكر هنا أفسائها الأوثية.

فالأوّل: العلم العقلي الضروري بكلّ من الأحكام الخمسة.

فبالواجب: كالصدق، والإنصاف، وشكر النعمة، والعلم بوجوب ردّ الوديعة، وقضاء الدين، ودفع الخوف، والعزم على الواجب. والعلمي منه فعل مقتضى ذلك كله. وبالندب: كالعلم بابتداء الإحسان، وحسن الخلق، والصمت، والاستماع، واللين، والأناة، والحلم، والرفق، والعفة، والنصيحة، وحسن الجوار والصحبة، والمبالغة في صلة الرحم، وصدق الودّ، والصبر، والرضى، والياس عن الناس، وتعليم الجاهل، وتنبيه الغافل، والإغاثة، والإرشاد حيث يمكن بدونه، وإجابة الشفاعة وقبول المعذرة، والمنافسة في الفضائل، ومصاحبة لأفاضل، ومجانبة السفهاء، والإعراض

١. في «ق»: «المسبوب».

عن المحال، والتواضع للأخيار، والتكبر على الأشرار إذا كان طريقاً إلى الحسنة،
والعكر في العاقبة، وتجنب المريب، والمكافأة على المعروف، والعفو عن المظلمة،
وشرف النفس، وعلو الهمة، واحتمال الأذى، ومداواة الناس، والأمر بالحسن والترغيب
فيه، والنهي عن المكروه، والفحص عن الأمور، وغير ذلك. والعملي فعل مقتضاها.
وبالحرام: كالعلم بقبح الكذب والظلم، والتصرف في ملك الغير بخير إذنه،
والإغراء بالقبيح، والإخلال بالواجب، وتكليف المحال، وإرادة القبيح والعبث.
والعملي مباشرة مقتضاها.

وبالمكروه - وهو مقابل الندب -: كالبخل، وسوء الخلق، والهذر، وعمله فعله.
والمباح من الفعل والترك ما لا رُحِدَ فيه البتة.

الثاني العقلي النظري، كالعلم بحدوث العالم، ووجود الصانع، وإثبات صفات
كماله وعدله، ونبوة الأنبياء، وإمامة الأوصياء. وعمله فعل مقتضى النظري.

الثالث: العلم السعوي الضروري، كالعلم بضرورات الدين، كوجوب الطهارة
والصلاة، وندب إتيان المساجد، وحرمة الزنى والسكر، وكراهة استبدال القمرين
عند الحاجة، وإباحة تزويج الأربع.

الرابع: النظري منه، كالعلم بوجوب قراءة الحمد في الصلاة، وتسبيح الركوع، وندب
القنوت، وحرمة الأرنب وذي الناب، وكراهة الخمر الأهلية. والعملي مباشرة ذلك.
الخامس: الظني، كظن القبلة، وطهارة لثوب، وعدد الركعات. والعملي فعل مقتضاها.

تنبيه: كل هذه الأمور يجب اعتقادها على ما هي عليه إجمالاً، وعلى من كُلف
بها تفصيلاً ويمكن خلل المكلف عن أكثرها، إلا دفع الخوف الحاصل من ترك معرفة
المكلف سبحانه، وما يتعلق باعتقاد الثروة، وتركها.

واعلم أن العلماء شرطوا في استحقاق المدح والثواب بها إيقاعها لوجوبها مثلاً
أو وجه وجوبها، وهما متلازمان، وتركها لحرمتها مثلاً أو وجه حرمتها، وهما أيضاً
متلازمان، فلنذكر الوجه في ذلك.

الفصل الثالث

في غايته الحاصلة بالامتنال

وهي المسؤول عنها بـ «لِمَ».

وهي أربع:

الأولى: التقرب إلى الله سبحانه والتزلفى لديه - ومعناه موافقة إرادة الله تعالى، وفعل ما يرضيه تعالى عن المكلف - قُرب، لشرف، لا الزمان والمكان.

الثانية: المدح من العقلاء، والثواب من الله تعالى، والخلاص من العقاب. وهاتان غايتا حسنة.

الثالثة: القرب من الطاعة والبعد عن المعصية العقلية، وهو المعبر عنه باللفظ. وهذه الغاية حاصلة في امتثال السمعيات لا العقلية.

الرابعة: الفوز بتعظيم المكلف سبحانه، والثناء عليه، والاعتراف بنعمه، وهو المعبر عنه بالشكر. وهاتان الغايتان تصلحان لما عدا المباح.

ثم لما كان بعض المعارف العقلية سبباً لدفع الخوف الواجب أمكن أيضاً جعله غاية لها.

ولما كان السمعي إنما يعلم بالأمر والنهي على لسان النبي ﷺ، وكان ترك الواجب مستلزماً للمفسدة غالباً، وترك القبيح مستلزماً للمصلحة كذلك، ظن أنهما وجهان أيضاً.

وتحقيق القول في ذلك يتوقف على مقدمتين:

الأولى: أن العقل يحكم بحسن أشياء وقبح أشياء كما مر، والعلم بذلك ضروري.

والمنازع إن لم يكن مكايراً فقد خفي عليه التصور؛ ولأنهما لو انتفيا عقلاً لانتفيا
سفعاً؛ لانسداد باب إثبات النبوة.

الثانية: هل حُسن الأشياء وقُبْحها بذات، أو للوجه اللاحق للذات؟ البصريون
من العدلية على الأول، والبغداديون على الثاني، لتعليل كل منهما بعلي عارضة؛ ومن
ثم أمكن كون الشيء الواحد بالشخص حسناً وقبيحاً باعتبارين، كضرب اليتيم؛
وعلى هذا يترتب السخ

إذا لحظ ذلك فنقول لولا الوجه المخصوص لكان ترجيح الواجب بخصوصه
على الحرام ليس أولى من عكسه، وبطلان التالي ظاهر، فحينئذ ندرج في بيان
الوجه مفصلاً في ثلاثة مباحث.

[المبحث الأول:]

وجه الصوري هو اشتيماله على المنافع والمضار التي لا يمكن مفارقتها إياه،
كالصدق، والإنصاف، ومن جعلها لذاته عليها يفسد كونه صادقاً وإنصافاً إلى آخره؛
لدوراني العلم بأحكام تلك الأفعال والثروك مع العلم بها وخوداً وعدمها. فلو كان
هناك وجه آخر امتنع ذلك بالنسبة إلى لجاهل بذلك الوجه؛ ولأنه لو كان غير ذاتي
لأمكن الانقلاب في الأحكام، وإنه محال.

المبحث الثاني في النظري

ولوجوبه وجوه ثلاثة:

الأول أنه شرط في العلم بالثواب والعقاب على الصوري، وشرط الواجب
المطلق واجب.

أما الصغرى: فلأن العلم بالجزاء موقوف على معرفة المجازي، ومعرفة قدرته
الذاتية العامة؛ لتوقف المجازاة عليها. ومعرفة علمه كذلك؛ حذراً من النقص، أو

الإيفاء لغير الفاعل، ومعرفة حياته؛ ليصح عليه الوصفان، ومعرفة قديمه ووجوب وجوده؛ ليمتنع عدمه وعدم صفاته، وتمتنع الحاجة عليه؛ حذراً من أخذ المستحق، ويمتنع شبهة للحوادث، ومعرفة وحدته؛ لامتناع اجتماع واجبين، ومعرفة عدله؛ ليؤمن إخلاله بالواجب، ويحكم بحسن أفعاليه وتعليلها بالأغراض، وبعث الأنبياء، ونصب الأوصياء؛ لتوقف التكليف بالسمي^١ عليه.

وهناك يعلم كيفية الجزاء، وما يمكن إسقاطه منه، كعقاب العاصي وثواب المرتد، والجزاء موقوف على المعاد، وهذا القدر وما يتعلق به هو المبحوث عنه في المعارف العقلية.

وأما الكبرى، فلائه لولاه لزم خروج الواجب المطلق عن كونه واجباً، أو التكليف بالمحال.

الثاني: أن كلاً من شكر المنعم ودفع الخوف واجب، ولا يسم إلا بالمعرفة على الوجه المذكور، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

أما وجوب الشكر والدفع، فضروري.

وأما توفقه على المعرفة؛ فلأن تلك الآثار الحاصلة من الحياة والقدرة وتوابعهما من المنافع، إما أن تكون نعمة فيجب الشكر، أو نعمة فيجب الدفع؛ وذلك محال معرفة بدون المعارف المذكورة.

وأما الثالث، فظاهر.

الثالث: أن المعرفة دافعة للخوف الحاصل من الاختلاف وغيره، ودفع الخوف واجب بالبديهة.

تنبيه:

علم من ذلك وجوب النظر؛ لأن المعرفة واجبة، والنظر طريق إليها ليس إلا، وما

١، في «ن وق»: توقف العلم بالسمي.

لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

أما الأول، فقد تقدّم.

وأما الثاني، فلأن النظر مؤلّد للعلم؛ لحصوله عقيبته وبخسبه وكميته، وتحلّف العلم النظري عن تاركه، ولولا ذلك لجاز تخلفه عن فاعيله، وحصوله لتاركه، وهو باطل ضرورة، فثبت أنه طريق إليها.

وأما انتفاء غيره من الطرقي، فلأن لمعرفة ليست شيئاً من أقسام الضروري، وما ليس بضروري نظري قطعاً.

وأما الثالث، فقد مرّ.

ومن زعم حصول المعرفة بغير نظر فهو كمن رام بناء من غير آلات، وكتابة من دون أدوات.

المبحث الثالث في وجه السمي

لا ريب أن بعض السميات قد يكون وجوباً وجهاً لوجوب بعض آخر، كالصلاة الموجبة للطهارة، فجاء أن يخلق على ذلك أنه وجهه، فالكلام في مطلق الواجبات والسني والقبايح والمكروهات السمعية.

والمراد بالوجه هنا الغاية التي لأجلها كان ذلك الحكم. وقد اختلف العلماء فيه على أربعة أقوال - مأخذها ما سلف -:

[المذهب الأول - مذهب جمهور المدنية من الإمامية والمعتزلة -: أنه اللطف في التكليف العقلي مطلقاً انبعاثاً وازجاراً].

والغاية في الواجب السمي اللطف في الواجب العقلي، وفي الندب السمي الندب العقلي، أو زيادة اللطف في الواجب العقلي؛ فإن الزيادة توصف بالندب، وفي ترك القبيح السمي ترك القبيح العقلي، وفي ترك المكروه السمي ترك المكروه العقلي، أو زيادة اللطف في ترك القبيح.

بمعنى أن الممثل للسمعي أقرب من العقلي، وغيره أبعد، ولا نعني بذلك أن اللطف في العقلي منحصر في السمعيات؛ فإن لبوة والإمامة ووجود العلماء والوعد والوعيد بل جميع الألام يصلح للأطاف في العقليات أيضاً، وإنما هو نوع من الأطاف الواجبة يكاد أن يكون ملائها، فإن لنبي ﷺ والإمام والعالم إنما يدعون إليه، والوعد والوعيد إنما يتوجهان عليه.

فإن قلت: فإذا يقوم غيره من الأطاف مقامه، فلا يجب. قلت: ظهر مما بيناه أن جميع الأطاف متعلقة به ومردّها إليه، فيمتنع قيام غيره مقامه.

ومن هنا يعلم السر في الواجب والمستحب المختارين؛ فإنه لما كان المقصود اللطف، وهو حاصل في كل من الخصال بلا تزية لإحداها على الأخرى، لم يكن لإيجاب الجميع معنى، ولا ترك إيجاب شيء سهل، فتعين التكلف على طريق التخيير. [المذهب] الثاني: مذهب أبي القاسم الكشي، وهو أنه الشكر لنعم الله سبحانه^١. ولا نعني به انحصار طريق الشكر فيه، بل على معنى أنه نوع من الشكر، بل أشرف أنواعه؛ فإن الشكر يطلق على الاعتقاد المتعلق بأن جميع النعم من الله سبحانه كلياتها وجزئياتها. ويلزمه أمور ثلاثة:

[اللازم] الأول: شغل النفس بالفكر في عظميته، والتصور لجلالات نعمته، والعزم والانبيات الدائم إلى طاعته، وابتغاء مرضاته، وصيانة السر عن الاشتغال بتصور غيره فضلاً عن التصديق به إلا من جهة أنه منسوب إليه وفائض عنه. وهناك يستوعب جلال الله سبحانه الفكر بحيث يصير مقصوداً عليه ليس إلا، ويصير هم العاقل شيئاً واحداً، وغايته ذلك الشيء، فيسطر فيه، وبه، ومنه، وإليه، وعليه، ويحذف غيره من درجات الاعتبار حتى الجنة والنار.

ومن هنا قال العالم الرباني القدسي عبي أمير المؤمنين وارث السبي (عليهما

١. انظر مساهج اليقين، ص ٢٨٦-٢٨٧.

أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ: «مَا عَبْدُكَ طَمَعاً فِي ثَوَابِكَ، وَلَا خَوْفاً مِنْ عِقَابِكَ، بَلْ وَجَدْتُكَ أَهْلاً لِلْعِبَادَةِ فَعَدْتُكَ»^١

قال الله تعالى: «رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ»^٢. وقال تعالى: «يَتَذَكَّرُ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِيكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ»^٣.

وروى هارون بن خارجة عن أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام أنه قال: «الْعِبَادَةُ ثَلَاثَةٌ قَوْمٌ عَبْدُوا اللَّهَ تِبَارَكَ وَتَعَالَى خَوْفاً، فَتِلْكَ عِبَادَةُ الْعَبِيدِ، وَقَوْمٌ عَبْدُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ طَلِباً لِلثَّوَابِ، فَتِلْكَ عِبَادَةُ الْأَجْرَاءِ، وَقَوْمٌ عَبْدُوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حُبّاً لَهُ، فَتِلْكَ عِبَادَةُ الْأَحْرَارِ، وَهِيَ أَفْضَلُ الْعِبَادَةِ»^٤.

للإلزام الثاني - وهو مُسْتَبْتٌ عن الإلزام الأول - وهو شغل اللسان بتثنيه الله تعالى عما وصفه الطالمون، وتحميده به حمدة العامدون بحيث لا يَقْتَرُ عن ذكر الله باللسان كما لم يَقْتَرُ عن ذكره بالحنان

قال سبحانه: «يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ»^٥ وصف الملائكة بهذا الوصف الشريف؛ لئيبه البشر على اقتفائه، وَيُسَبِّحُوا بِأَصْطِفَائِهِ، فهناك تصير ألسنتهم مغزونة إلا عن ذكره، وألفاظهم موروثة لا فيما يَتَعَلَّقُ به، وهو السر في الأمر بالصمت إلا عن ذكر الله تعالى.

للإلزام الثالث استخدام القوى والأركان فيما أُمِرَ به من عبادته بحيث لا يكون لها انقطاع ولا اضيغال.

فيشغل العين بالنظر في عجائب مصنوعاتِه، والبكاء من خشيةِه؛ لما يراه من التقصير في طاعته

١. شرح نهج البلاغة، ابن ميثم البحراني، ج ١، ص ١٨٠ بحار الأنوار، ج ١، ص ١٤

٢. البور (٢٤): ٣٧

٣. المناقرات (٦٣): ٩

٤. الكافي، ج ٢، ص ٨٤، باب العبادات، ح ٥

٥. الأنبياء (٢١): ٢٠

والأذن بسماع كلامه العزيز لتلقي أوامره ونواهيه، والتفهم لمقاصده ومعانيه.
واليد بالبطش فيما خلقها له من أمر بمعروف، أو نهي عن منكر، أو جهاد في
سبيله، أو إغاثة ضعيف، أو إغاثة ملهوف، أو وضع في معالها من هبات المصلي.
والرجل بالسعي في بقاعه التي أمر بالسعي إليها، ورغب بالمكوف عليها.
وأشرفها بيته الحرام وكعبته المقدسة، وحرم نبيه عليه أفضل الصلاة والسلام،
ومشاهد الأنبياء والأئمة عليهم السلام، والجوامع والمساجد، ومجالس العلم، وزيارة الإخوان
في الله تعالى.

وإن لم يكن هناك ما يحتاج إلى البطش والتنقل، شغلها بالسكينة والوقار
مُتَشَعِّراً في جميع ذلك عظمة بارئه وكمال مُشِئِهِ، مُتَعَفِّداً أن جميع ذلك من أعظم
نعمه وأكبر منيه، فحينئذ يحتاج أن يشكره على حسن توفيقه لشكره، وهلم جزاً.
ولما خطر هذا لداود (على نبينا وعليه السلام) وناحى به ربه أجابه: «إذا علمت أن
ذلك مني فقد شكرتني»^١.

وحينئذ نقول: هذه العبادات وحُصوصاً الصلاة فإنها مشتملة على اللوازم الثلاثة
المنبعثة عن الاعتقاد القلبي، ولا معنى للشكر عند الخاصية إلا ذلك، أو نقول: إن
الشكر يكون بفعل هذه الأمور أقرب إلى الوُجوع وأبعد من الارتفاع، وهو معنى
اللطيف في الشكر. ولعل القائل عنى ذلك، وهو في الحقيقة شعبة من المذهب الأول؛
فإن الأول زعم أنها لطف في التكليف العقلي مطلقاً، وهذا يقول بأنها لطف في نوع
منه، وهو الشكر، وإن لم يكن الشكر بعينه على المصطلح العامي

وبهذا التوجيه يُعرف حال بقية الأحكام من حيث إن الندب كالتكملة للفرض،
واجتناب الحرام والمكروه يوجب صيانة اللوازم عن تطرُق النقص، وهو مذهب حسن.
المذهب الثالث: لجمهور الأشعرية، وهو أن الأحكام إنما شرعت لمجرد الأمر
والنهي، لا لغاية أخرى، بناء على هدم قاعدة الحُسْن والقُبْح العقليين، وأن أفعال

١. بحار الأنوار، ج ٦٨، ص ٣٦.

البارئ (جل ذكره) معللة بالأغراض، بل على عدم الحاجة إلى العبادة أصلاً؛ ولعلّ الباعث على هذا القول ليس هو هذا لبناء، وإنما نظر إلى القول بالشكر، فاستخقر جميع العبادات بالنظر إلى عظمة الله سبحانه وتعالى، وأنها لا توازي ذرة من جبال نعمه، ولا فطرة من بحار كرمه

ونظر إلى القول باللفظ فوجدّه غير مطّرد في حق من ثبتت عظمته، أو ظنّ قيام غيره من الألفاف مقامه، وسمع قوله تعالى: «لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ»^١، أو تكافاً عنده الوجهان المذكوران، فرجع بصره حاسناً، وفكره حسيماً، فاقصر على مجرد الأمر والنهي اللذين لا يغتم عاينهما

ويمكن أيضاً أن يُشير بهما إلى قسْر عبادة على التوجّه إلى المعبود؛ فإنّ اللطف والشكر وإن كانا للقرب إليه إلا أنّ إسقاط الوسائط من الشئ أقرب.

المذهب الرابع - لبعض المعتزلة - أنّ الوجه هو ما تضمن ترك الفعل من المفسدة، وترك القبيح من المصلحة؛ وذلك لأنّ ترك العبادات مقرب إلى المعاصي ومبعد من الطاعات العقلية، ولا يجني بالمفسدة إلا ذلك، وترك القبيح بالعكس، وهو معنى المصلحة

ولما كان الترك مستلزماً للمفسدة، وترك المفسدة واجب، ولا يتم إلا بزوال الترك الحاصلي بالفعل أو عند الفعل، وجب العمل

وكذلك نقول: ترك القبيح لطف، وكلّ لطف واجب، فيكون الترك واجباً، فيلزمه تحريم الفعل؛ لأنّه لا يحصل الترك الواجب عنده، لتنافيهما.

وهو في الحقيقة ضغّت من المذهب لأوّل، إلا أنّه لم يجعل نفس فعل الواجب لظناً، بل به يحصل اللطف، وفعل القبيح ليس لظناً في القباح العقلية^٢، بل تركه

١. الأنبياء (٢١) ٢٣

٢ قال البيضاوي في شرح هذا الكلام: «الذي أظنه فيه أنّه وقع من غلط الكتاب، فإنّ أصحاب اللطف لم يجعلوا فعل القبيح لظناً، بل تركه لظناً في ترك الحرام». راجع الرسالة اليوسفيّة، ضمن أربع رسائل كلاميّة، ص ١٧٠

لطف في الواجبات العقلية.

ولعله نظر إلى مذهب الشكر بعين من قبله، وإلى مذهب الأمر والنهي بعين الهدم، ورأى غلبة القوى الشهوية والفضيية على نوع الإنسان بحيث لو خُلِّي وطبعة لجمَح به في المهالك باتِّباع مُتَنَضِي الشهوة والغضب المُعَبِّر عنهما بالحرام والمكروه.

وترك الأفعال الحسنة مُعِدُّ لذلك، ومُسَلِّط عليه، فجعل تلك الأفعال قيوداً له، لئلا يرتطم في الهلكات ويُقْتَرِحَ في التبعات، فكان الغرض الذاتي عنده ترك مقتضى الطبع، وترك العبادات ينافيه، فكان الترك منافياً للغرض، فوجب أو ندب الاشتغال بالفعل المُحَصِّل للترك المذكور.

ولعل صاحب هذا الرأي ممن يرى أنَّ المطلوب في الهي إنما هو إبعاد الضد؛ بناءً على أنَّ الترك غير مقدور، وهذا القدر يصلح أن يكون مُسَمِّكاً لأصحاب هذين المذهبين الأخيرين.

فلندكر حجة من قبلهما. فقد احتج الأولون بوجهين:

الأول: أنَّ معنى اللطف حاصل فيها فيكون لطفاً.

أما الصغرى: فللعلم الضروري بقرب المُصِيف بها من الطاعة ويُعِدُّه مِنَ المعصية. والكبرى ظاهرة. وعليه تَبَّه الباري جل وعز في قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي انْتِهَارٍ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبُنَ السَّيِّئَاتِ﴾^١. و﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾^٢. و﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^٣. و﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾^٤. و﴿وَلَنَكِينٌ يُّرِيدُ يُطَهِّرَكُمْ

١. هود (١١): ١١٤.

٢. العنكبوت (٢٩): ٤٥.

٣. البقرة (٢): ١٨٣.

٤. التوبة (٩): ١٠٣.

وَلَيْسَ بِغَمَّتِهِ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ»^١. و«ثُمَّ مَنْ أَعْطَى وَآتَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى - إِلَى قَوْلِهِ - لِلْعُسْرَى»^٢. و«إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَفَرِ وَالْتِمَيزِ وَتَصَدِّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَغَيْرِ الصَّلَاةِ»^٣. و«يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ»^٤.

الثاني إبطال كل من الأقول الأخيرة.

أما مذهب الأمر والنهي: فلاه بناءً على ما سلف، وعلى فقد وجه الفعل. ونحن نقول: إنهما فرع الوحد، فلا يكونان مؤثرين فيه، وإلا لجاز الأمر بالقبح فينقلب حساً، والنهي عن الحسن فينقلب قبيحاً، وإنه باطل. وأما الترك، فليتوجه الخطاب بالأفعال، ولا شعور بالترك البتة؛ ولأنه لو اعتبر لوجب بانه قل بيان الواجب والقبح، ضرورة تقدم العلة العائية في التصور، ولكان لا يفرق بين الساهي والمصلي، وبين الساهي عن الشرب والشارب إذا لم يفعل تركاً. وأما الشكر: فلاه لغة؛ طمأنينة النفس على تعظيم المنعم كما نعله بعض المكلمين، أو الثناء على المحسن بما أولاه من المعروف كما ذكره اللغوي^٥ وعرفاً؛ الاعتراف بالنعمة مع ضرب من التعظيم؛ لدوران الشكر مع وجوداً وعدمًا.

وظاهره مغايرة العبادة للمحنيين.

ولأن محرّد الاعتراف القلبي كافٍ في معرفة الله سبحانه شكر العبد، وإنما احتيج إلى اللسان؛ لإشعار المشكور، فلا معنى لوجوب الزائد على الاعتراف. ولأن الشكر يمتنع الخلو من وجوبه بخلاف العبادة، فإنها قد يقبّح واجبها كصلاة

١ المائدة (٥١): ٦

٢ البقرة (٩٢): ٥-١٠

٣ المائدة (٥): ٩١

٤ آل عمران (٣): ٢٠٠

٥ لسان العرب، ج ١، ص ٤٢٤، «شكر»

العائض، ويجب قبيحها كأكل الميتة، ومن ثم تطرق النسخ إلى السمعيات. ولقبح الإلزام بشكر النعمة شاهداً فكذا غائباً.

وفي الجميع نظر.

أما الأول: فلأنه وارد في كل عبادة، عقديّة كانت أو نقلية، فإن فعلها مقرب من عبادة أخرى، وتركها مبعد، مع أن وحويتها لا يكون معللاً بها، فلو صح هذا لزم تعليل كل عبادة بالأخرى، وهم لا يقولون به.

وأما الآيات الكريمة: فإنها تدل على حصول هذه الغايات عندها، وأما أن تلك الغايات هي العلة الموجبة لأصلها فلا، والنزاع إنما هو فيه.

وأما الثاني: فلجواز إرادة القائل بالأمر وانتهى ما فسرناه، فلا يرد عليه ما ذكره. وأما الترك، فلا يلزم من المخاطبة بالأفعال أن لا يكون الوجوب لأجل ما يتضمن الترك من المعسدة. ووجوب سبقي البيان موع، والساهي غير مكلف.

ونسج شمول التفسيرين إما بصدق عليه اسم الشكر. ونحن قد بينا أن الشكر الخاص شامل للعبادات. سلمنا، لكن العبادة مشتملة عليهما.

قوله: بخلاف العبادة فإنها قد تقبح.

قلنا: المعتبر هو كيفية خاصّة للعبادة التي هي شكر، وأصلها قائم، ولم لا يكون الباري جل اسمه جعل للشكر وظائف مختلفة بحسب الأشخاص والأزمنة والأحوال والأمكنة؟ مع أن الشكر في الشاهد يختلف بحسب المقام، وحيث يتطرق إليه النسخ والتخصيص وغيرهما، ولا قبح في الإلزام بالشكر، ولهذا يحسن ذم كافر النعمة.

سلمنا قبحه شاهداً، لكن لعدم استتباع عوض، وفي الغائب يستتبع الثواب الجزيل فلا قبح؛ لأنه تعالى أمر بشكر نعمه بقوله: «وَأَشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ».

وَأَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَاكَ ١.

واحتج أصحاب الشكر بثلاثة أوجه.

الأول: أَنْ نِعَمَ الله تعالى لَا تُحصى، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ ٢، فيجب أبلغ أقسام الشكر، والعبادة صالحة لذلك، فصرفها إليه أولى.

الثاني: أَنَّ العادة - فعالة - من التعبد الذي هو الخضوع، وهو معنى الشكر.

الثالث: ما اشتهر من قول كثير من المتكلمين: إِنَّ العبادَةَ كَيْفِيَّةٌ فِي الشَّكْرِ.

وأجيب بتسليم مقدمات الأولى، ولا يلزم صرف العبادَة إليه؛ ولأنه لو وجب الأبلغ لم يقف على حد العبادَة؛ لإمكان ما هو أبلغ منها.

ونمنع كون الخضوع شكراً وإن اشتمل عليه اشتغال العام على الخاص، فلا يكون مستمى العبادَة شكراً وإن كان الشكر واقعاً فيها.

وفي التحقيق الخضوع للمعبود شرط صحة العبادَة، والشرط قبل المشروط في الوجود، والعلّة العاتية قبله في التصوّر وبعد في الوجود، فلا يكون أحدهما عين الآخر.

والشهرة ممنوعة، ولو سلمت فليست حجة، ولو سلمت حجة، فإطلاق اسم العبادَة على الشكر لاشتغالها عيه كما مر، والمجاز يُصار إليه للقرينة، وإنما يُطلق عليه اسم العبادَة عند بلوغه العاية؛ لأجل بلوغ النعمة الغاية، ومن ثم لم يُطلق على شكر بعض نعمة بعض اسم العبادَة؛ لعدم بلوغ الإتمام الغاية.

واعلم أن تجويز كل من الوجوه قائم، ولا قاطع هنا على التعيين وإن كان مذهب اللطف قريباً، وكذا مذهب اللطف في الشكر ولا يمتنع أن يكون اللطف والشكر علّة تامّة في الوجوب، إمّا باعتبار كون كل واحدٍ منهما جزءاً، أو باعتبار كون أحدهما شرطاً للآخر؛ لأن مجرد اللطف إذا غيبت أمكن أن يقال: يحوز قيام غيره مقامه.

١. لقمان (٣١): ١٤.

٢. إبراهيم (١٤): ٣٤.

ومجرد الشكر إذا لم يشتمل على لطف يمكن إجزاء بعض أفرادها عن بعض.
 أما إذا اشتمل اللطف على الشكر ولم يكن في غيره من الألفاظ ذلك، أو اشتمل
 الشكر على اللطف ولم يكن في مجرد الاعتراف ذلك، أمكن استناد الوحوب إليهما.
 ولو قدر أن أحداً من المكلفين اعتقد واحداً من الأمور الأربعة لموجب لم يكن
 مخطئاً^١؛ ولو قدر أنه فعل الواجب لوجوبه مثلاً، وترك الحرام لقبه معرضاً عن
 النظر في الوجه لم يكن مؤاخذاً إن شاء الله تعالى؛ فإنها مسألة دقيقة يعسر على
 العوام تحقيق الحال فيها، فتكليفهم بها نوع عسر منفي؛ لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ
 الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾^٢. والله الموفق.

١ في «ق»: «لم يكن عبادته خارجة من الاعتبار» بدل «لم يكن مخطئاً».

٢. البقرة (٢): ١٨٥.

الفصل الرابع في الترغيب

[١] عن رسول الله ﷺ: «اجتهدوا في العمل فإن قُصِّرَ بكم ضعف فكفوا عن المعاصي»^١

[٢] وروينا عن محمد بن يعقوب بإسناده إلى أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: أفضل الناس من عَشِقَ العبادة فعانقها، وأحَبَّها بقلبه، وبأشَرَّها بجسده، ونَفَرَغَ لها، وهو لا يُبالي على ما أَصْبَحَ مِنَ الدنيا على عُسرٍ أو يسر»^٢.

[٣] وعن الصادق عليه السلام قال: «جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله ما حقُّ العلم؟ قال: الإنصاتُ. قال: ثمَّ مَهْ؟ قال: يا رسول الله؟ قال: الاستماعُ له. قال: ثمَّ مَهْ؟ قال: يا رسول الله؟ قال: الحفظُ. قال: ثمَّ مَهْ؟ قال: يا رسول الله؟ قال: العملُ به. قال: ثمَّ مَهْ؟ قال: يا رسول الله؟ قال: نشره»^٣.

[٤] وروينا عن الصدوق أبي جعفر محمد بن بابويه بإسناده إلى يونس بن ظبيان عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال: «الاشتغالُ بالعبادة رِبَّةٌ إنَّ أباي حَدَّثني عن أبيه عن جدِّه (عليهم الصلاة والسلام) أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: أَعْبُدُ النَّاسَ مَنْ أَقَامَ الْفَرَائِضَ. وَأَسْخَى النَّاسَ مَنْ أَدَّى زَكَاةَ مَالِهِ.

١. بحار الأنوار، ج ٧٤، ص ١٧١، نقلًا عن كثر القوائد للكرامكي وم معتر عليه مه.

٢ الكافي، ج ٢، ص ٨٣، باب العبادة، ح ٣

٣ الكافي، ج ١، ص ٤٨، باب التواضع من كتاب فصل العلم، ح ٤

وأزهّد الناس من اجتناب الحرام.
 وأتقى الناس من قال الحق فيما له وعليه.
 وأعدل الناس من رضي للناس ما يرضى لنفسه، وكره لهم ما يكره لنفسه.
 وأكيس الناس من كان أشدّ ذكراً للموت.
 وأغبط الناس من كان تحت التراب قد أُمِنَ العقاب ويرجو الثواب.
 وأغفل الناس من لم يتعظ بتغير الدنيا من حال إلى حال.
 وأعظم الناس في الدنيا خطراً من لم يجعل للدنيا عنده خطراً.
 وأعلم الناس من جمع علم الناس إلى علمه.
 وأشجع الناس من غلب هواه.
 وأكثر الناس قيمة أكثرهم علماً.
 وأقل الناس قيمة أقلهم علماً.
 وأقل الناس لذة الحسود.
 وأقل الناس راحة البخيل.
 وأبخل الناس من يبخل بما افترض الله عز وجل عليه.
 وأولى الناس بالحق أعلمهم به.
 وأقل الناس حرمة الفاسق.
 وأقل الناس وفاء الملوك.
 وأقل الناس صديقاً للملك.
 وأفقر الناس الطامع.
 وأغنى الناس من لم يكن للحرص أسيراً.
 وأفضل الناس إيماناً أحسنهم خلقاً.
 وأكرم الناس اتقاهم.
 وأعظم الناس قدراً من ترك ما لا يعنيه.

وأورع الناس مَنْ تَرَكَ الجِراءَ وَإِنْ كَانَ مُجِئاً.
 وَأَقْلُ الناسِ مُرَوَّةٌ مَنْ كَانَ كَادِباً.
 وَأَشَقَى الناسِ المَلُوكُ.
 وَأَمَقْتُ الناسِ المتَكَبِّرُ.
 وَأَشَدُّ الناسِ اجْتِهَاداً مَنْ تَرَكَ الذُّنُوبَ.
 وَأَحْكَمُ الناسِ مَنْ قَرَأَ مِنْ جُحَالِ الناسِ.
 وَأَسْعَدُ الناسِ مَنْ خَالَطَ كِرَامَ الناسِ.
 وَأَعْقَلُ الناسِ أَشَدُّهُمْ مُدَاراةً لِلنَّاسِ.
 وَأَوْلَى الناسِ بِالثَّغْمَةِ مَنْ جَالَسَ أَهْلَ ثَغْمَةٍ.
 وَأَعْتَى الناسِ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ أَوْ ضَرَبَ غَيْرَ ضَارِبِهِ.
 وَأَوْلَى الناسِ بِالْعَفْوِ أَقْدَرُهُمْ عَلَى الْعَقْرِيةِ.
 وَأَحَقُّ الناسِ بِالذَّنْبِ السَّعِيءِ الْمُتَكَبِّرُ.
 وَأَذَلُّ الناسِ مَنْ أَهَانَ النَّاسَ.
 وَأَحْرَمُ الناسِ أَكْظَمُهُمْ لِلغَيْظِ.
 وَأَصْلَحُ الناسِ أَصْلَحُهُمْ لِلنَّاسِ.
 وَخَيْرُ الناسِ مَنْ انْتَفَعَ بِهِ النَّاسُ»^١.

باب [في الترغيب بالأعمال الصالحة]

[٥] وبإسناده إلى أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام) «كانت الفقهاء والحكماء إذا كاتب بعضهم بعضاً كتبوا بثلاث ليس معهنَّ رابعة: مَنْ كَانَتْ الآخِرَةُ هَمَّهُ كَفَاهُ اللَّهُ هَمَّهُ مِنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ أَصْلَحَ سِرِّرَتُهُ أَصْلَحَ اللَّهُ عِلَانِيَتُهُ، وَمَنْ أَصْلَحَ فِيمَا بَيْنَهُ

١. الفقيه، ج ٤، ص ٣٩٤ - ٣٩٥، ح ٥٨٤٢، الأمالي، ص ٢٧ - ٢٨، المجلس السادس، ح ٤٤، معاني

الأخبار، ص ١٩٥، باب معنى الغايات، ح ١

وبين الله عز وجل أصلح الله فيما بينه وبين الناس»^١.

[٦] وعنه عليه السلام: «ما من يوم يمرُّ على ابن آدم إلا قال له ذلك اليوم: أنا يومٌ جديدٌ، وأنا عليك شهيد، فقلِّ واعملْ فيَّ خيراً، أشهدك به يومَ القيامة، فإنَّك لن تراني بعدها أبداً»^٢.

[٧] وروى عبد الله بن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنَّه قال: «أشرافُ أمتي حملةُ القرآن، وأصحابُ الليل»^٣.

[٨] وبإسناده عن الصادق عليه السلام: «ما ضعف البدن عمَّا قويت عليه النفس»^٤.

[٩] وعنه عليه السلام: «أوحى الله عز وجل إلى آدم عليه السلام: يا آدم، إني أجمعُ لك الخير كله في أربع كلمات: واحدةً لي، واحدةً لك، واحدةً فيما بيني وبينك، وواحدةً فيما بينك وبين الناس. فأما التي لي، فتعبدني ولا تشرك بي شيئاً، وأما التي لك، فأجازيك بعملك أحوج ما تكون إليه، وأما التي فيما بيني وبينك، فعملك الدعاء وعليَّ الإجابة، وأما التي فيما بينك وبين الناس، فترضى للناس ما ترضى لنفسك»^٥.

[١٠] وبإسناده إلى الإمام زين العابدين عليه السلام، قال: «ألا إنَّ أحبَّكم إلى الله أحسنُكم عملاً، وإنَّ أعظمكم عند الله خطأً أعظمكم فيما عند الله رغبةً، وإنَّ أنجى الناس من عذاب الله أشدُّهم بلاءً خشيةً، وإنَّ أقربكم من الله أوسعكم خلقاً، وإنَّ أَرْضاكم عند الله أسبغكم على عياله، وإنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم»^٦.

١. الفقيه، ج ٤، ص ٣٩٦، ح ٥٨٤٨.

٢. الفقيه، ج ٤، ص ٣٩٧، ح ٥٨٥٢.

٣. الفقيه، ج ٤، ص ٣٩٩، ح ٥٨٥٨.

٤. الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٠، ح ٥٨٦٢، وفيه: «النية» بدل «النفس».

٥. الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٥، ح ٥٨٨٠.

٦. الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٨، ح ٥٨٨٧.

[١١] وبإساده أن النبي ﷺ أوصى علياً (عليه الصلاة والسلام): «يا علي، سبعة من كن فيه فقد استكمل حقيقة الإيمان، وأبواب الجنة مفتحة له: من أسبغ وضوءه، وأحسن صلاته، وأدى زكاة ماله، وكف غضبه، وسجن لسانه، واستغفر الله لذنبه، وأدى النصيحة لأهل بيته»^١.

يا علي، سِر سَتَيْنِ بَرٍّ والديك، سِر سَنَّةٍ حِلِّ رحمتك، سِر مِيَالٍ عُدٍّ مريضاً، سِر مِيلَيْنِ شَيْعٍ جَنَازَةً، سِر ثلاثة أميالٍ أُجِبَ دعوة، سِر أربعة أميالٍ رَزَّ أخاً في الله، سِر خمسة أميالٍ أَحَبَّ الملهوف، سِر ستة أميالٍ انصَرَّ المظلوم^٢.

يا علي، الإسلام عريانٌ قلباً في الحياء، وزينة الوفاء، ومروءة العمل الصالح، وعمادة الورع، ولكل شيءٍ أساس وأساس الإسلام حيثما أهل البيت^٣.

باب [السواك]

«يا علي، السواك من السنة، وَمَطْهَرٌ لِلْعَمِّ، ويجلو البصر، ويُرضي الرحمن، ويبيض الأسنان، ويذهب بالعفورة، ويشد اللثة، وينهي الطعام، ويذهب بالبلغم، ويزيد في الحفظ، ويضاعف الحسنات، وتفرح به الملائكة»^٤.

[١٢] وعن رسول الله ﷺ «ما زال جبرئيل ﷺ يوصيني بالسواك حتى خشيت أن أحفي أو أدره»^٥.

[١٣] وعن الصادق والباقر ﷺ: «صلاة ركعتين بسواك أفضل عند الله من سبعين ركعة بغير سواك»^٦.

١. الفقيه، ج ٤، ص ٣٥٩، ضمن الحديث ٥٧٦٥.

٢. الفقيه، ج ٤، ص ٣٦١، ضمن الحديث ٥٧٦٥.

٣. الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٤، ضمن الحديث ٥٧٦٥.

٤. الفقيه، ج ٤، ص ٣٦٥، ضمن الحديث ٥٧٦٥.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٥٢، ج ١٠٨: الكافي، ج ٣، ص ٢٣ باب السواك، ج ١٣، ج ٦، ص ٤٩٥، باب السواك، ج ٣.

٦. الفقيه، ج ١، ص ٥٤، ج ١١٨: الكافي، ج ٣، ص ٢٢ باب السواك، ج ١.

باب [في الوضوء]

[١٤] وبإسناده إلى أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: «مَنْ تَوَضَّأَ لصلَاةِ الصَّبْحِ كَانَ وَضُوؤُهُ ذَلِكَ كَفَّارَةً لِمَا مَضَى مِنْ ذُنُوبِهِ فِي لَيْلَتِهِ إِلَّا الْكَبَائِرَ، وَمَنْ تَوَضَّأَ لصلَاةِ الْمَغْرِبِ كَانَ وَضُوؤُهُ ذَلِكَ كَفَّارَةً لِمَا مَضَى مِنْ ذُنُوبِهِ فِي نَهَارِهِ خِلا الْكَبَائِرِ»^١.

باب [الجمعة]

[١٥] وعن الصادق عليه السلام: «مَنْ اغْتَسَلَ لِلْجُمُعَةِ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، واجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ واجْعَلْنِي مِنَ الْمُطَهَّرِينَ، كَانَ ذَلِكَ طَهْرًا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ»^٢.

[١٦] وعنه عليه السلام: «غُسِّلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ طَهُورًا وَكَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الذُّنُوبِ مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ»^٣.

[١٧] وعنه عليه السلام: «غَسِّلُ الرَّأْسَ بِالْحِطْمِيِّ يَنْفِي الْفَقْرَ، وَيَزِيدُ فِي الرِّزْقِ»^٤.

[١٨] و«غَسِّلُ الرَّأْسَ بِالْحِطْمِيِّ» فِي كُلِّ جُمُعَةٍ أَمَانٌ مِنَ الْبَرَصِ وَالْجُنُونِ»^٥.

[١٩] «اغْسِلُوا رُؤُوسَكُمْ بِوَرَقِ السِّدْرِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ سَعَى كُلُّ مَلِكٍ مُقَرَّبٍ، وَكُلِّ نَبِيٍّ مُرْسَلٍ. وَمَنْ غَسَلَ رَأْسَهُ بِوَرَقِ السِّدْرِ صَرَفَ اللَّهُ عَنْهُ وَسْوَةَ الشَّيْطَانِ سَبْعِينَ يَوْمًا، وَمَنْ صَرَفَ اللَّهُ عَنْهُ وَسْوَةَ الشَّيْطَانِ سَبْعِينَ يَوْمًا لَمْ يَعْصِ اللَّهَ، وَمَنْ لَمْ يَعْصِ اللَّهَ دَخَلَ الْجَنَّةَ»^٦.

١. الفقيه، ج ١، ص ٥٠، ح ١٠٣؛ الكافي، ج ٢، ص ٧٠، باب التوب من كتاب الطهارة، ح ٥.

٢. الفقيه، ج ١، ص ١١٢، ح ٢٢٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٠، ح ٣٩.

٣. الفقيه، ج ١، ص ١١٢، ح ٢٢٩.

٤. الفقيه، ج ١، ص ١٢٤، ح ٢٩١؛ الكافي، ج ٦، ص ٥٠٤، باب غسل الرأس، ح ١.

٥. الفقيه، ج ١، ص ١٢٤، ح ٢٩٠؛ الكافي، ج ٦، ص ٤٠٤، باب غسل الرأس، ح ٢.

٦. الفقيه، ج ١، ص ١٢٥، ح ٢٩٦.

[٢٠] وعن أمير المؤمنين عليه السلام «أن رسول الله صلى الله عليه وآله اغتتم، فأمره جبرئيل عليه السلام بفسل رأسه بالسدر، وكان ذلك السدر من سدرة المنتهى»^١.

[٢١] وعن أبي جعفر الباقر عليه السلام «من أخذ من أظفاره وشاربه كل جمعة، وقال حين يأخذه: باسم الله وبالله وعلى سنة رسول الله محمد وآل محمد صلوات الله عليهم، لم تسقط منه قلامة ولا جراحة ولا كتب الله عز وجل له بها عتق نسمة، ولم يمرض إلا مرضة الذي يموت فيه»^٢.

[٢٢] وعنه عليه السلام : «من أخذ من أظفاره كل خميس لم يرمذ ولده»^٣.

[٢٣] وعن رسول الله صلى الله عليه وآله : «من قتم أظفاره يوم السبت ويوم الخميس، وأخذ من شاربه، عوفي من وجع الضرس ووجع العين»^٤.

باب الفرائض

[٢٤] وبإسناده إلى الصادق عليه السلام لما سأله سليمان بن خالد عن الفرائض فقال: «شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصيام شهر رمضان، وأكولايته، فمن أقامهن وسدّد وقارب واجتنب كل مكروه دخل الجنة»^٥.

[٢٥] وعنه عليه السلام : «إن طاعة الله عز وجل خدته، وليس شيء من خدمته يعدل الصلاة»^٦.

١. الفقيه، ج ١، ص ١٢٥، ح ٢٩٤.

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٢٦، ح ٣٠٣؛ الكافي، ج ٦، ص ٤٩١، باب قص الأظفار، ح ٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٧، ح ٦٢٧.

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٢٧، ح ٣١١؛ ورواه في الكافي، ج ٦، ص ٤٩١، باب قص الأظفار، ح ١٤، إلا أن فيه: «لم يرمذ عينه» بدل «لم يرمذ ولده».

٤. الفقيه، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣١٢.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٢٠٤، ح ٦١٢.

٦. الفقيه، ج ١، ص ٢٠٨، ح ٦٢٣.

[٢٦] وعنه عليه السلام: «أحبُّ الأعمال إلى الله عزَّ وجلَّ الصلاة، وهي آخرُ وصايا الأنبياء عليهم السلام»^١.

[٢٧] وعن النبي صلى الله عليه وآله: «ما من صلاةٍ يحضرُ وقتها إلَّا نادى ملكٌ بين يدي الناس: أيتها الناس، قوموا إلى نيرانكم التي أوقدْتوها على ظهوركم فاطفئوها بصلاتكم»^٢
[٢٨] وعن الصادق عليه السلام: «صلاةٌ فريضةٌ خيرٌ من عشرين حِجَّةً - وفي روايةٍ سبعين حِجَّةً^٣ - وحِجَّةٌ خيرٌ من بيتٍ مملوءٍ ذهباً يتصدقُ منه حتَّى يفنى»^٤.

[٢٩] وروينا بالإسناد المتصل إلى يونس بن يعقوب قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «حِجَّةٌ أفضلُ من الدنيا وما فيها، وصلاةٌ فريضةٌ أفضلُ من ألفِ حِجَّةٍ»^٥.
[٣٠] وعنه عليه السلام: «إذا قام العبدُ إلى الصلاة فخَفَّفَ صلاته، قال الله تعالى لملائكته: أما تَرَوْنَ إلى عبدي كأنه يرى أن قضاءَ حوائجه بيدٍ غيري؟! أما يعلم أن قضاءَ حوائجه بيدَي؟!»^٦.

[٣١] وعن رسول الله صلى الله عليه وآله: «الصلاةُ في مسجدي تعدل ألفَ صلاةٍ في غيره وإلَّا المسجدَ الحرامَ، فإنَّ صلاةً في المسجدِ الحرامِ تعدل ألفَ صلاةٍ في مسجدي»^٧
[٣٢] وروينا عن ابن بابويه عليه السلام بإسناده إلى خالده القلانسي عن الصادق عليه السلام أنه قال: «مكَّة حرم الله وحرمُ رسوله وحرمُ عليٍّ بن أبي طالب عليهم السلام، والصلاة فيها بمائة ألف صلاة، والديزهم فيها بمائة ألف درهمٍ والمدينة حرمُ الله وحرمُ رسوله عليهم السلام»

١. الفقيه، ج ١، ص ٢١٠، ح ٦٢٨، الكافي، ج ٣، ص ٢٦٤، باب فصل الصلاة، ح ٢.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٢٠٨، ح ١٦٢٤، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ٩٤٤، وفيه: «بين يدي الله» بدل «بين يدي الناس».

٣. لم يحضر عليها

٤. الفقيه، ج ١، ص ٢٠٩، ح ٦٣٠، الكافي، ج ٣، ص ٢٦٥-٢٦٦، باب فصل الصلاة، ح ١٧، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣٦-٢٣٧، ح ٩٣٥.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٠، ح ٩٥٣.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٢٦٩، باب من حفظ على صلاته أو صليها، ح ١٠، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٠، ح ٩٥٠.

٧. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٨، ح ٦٨٢، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٤-١٥، ح ٣٠.

وحرّم عليّ بن أبي طالب عليه السلام، والصلاة فيها بعشرة آلاف صلاة، والدرهم فيها بعشرة آلاف درهم، والكوفة حرّم الله وحرّم رسوله وحرّم عليّ بن أبي طالب عليه السلام، والصلاة فيها بألف صلاة. وسكت عن الدرهم^١.

[٣٣] وعن أبي جعفر عليه السلام: «مَنْ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ صَلَاةً مَكْتُوبَةً قَبْلَ اللَّهِ مِنْهُ يَهْكُلُ صَلَاةً صَلَاةً مِنْذُ يَوْمَ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، وَكُلُّ صَلَاةٍ يُصَلِّيْهَا إِلَى أَنْ يَمُوتَ»^٢.
[٣٤] وعنه عليه السلام: «الْمَسَاحِدُ أَرْبَعَةٌ: الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ، وَمَسْجِدُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، وَمَسْجِدُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَمَسْجِدُ الْكُوفَةِ، الْعَرِيضَةُ فِيهَا تَعْدِلُ حِجَّةً، وَالنَّافِلَةُ تَعْدِلُ عُمْرَةً»^٣.
[٣٥] وعن الصادق عليه السلام: «كَانَ مَسْجِدُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله ثَلَاثَةَ آلَافٍ وَسِتِّمِائَةِ ذِرَاعٍ مَكْتَرًا»^٤.

[٣٦] وعن عليّ عليه السلام: «صَلَاةٌ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ تَعْدِلُ أَلْفَ صَلَاةٍ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ تَعْدِلُ مِائَةَ صَلَاةٍ، وَصَلَاةٌ فِي مَسْجِدِ الْقِبْلَةِ تَعْدِلُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ صَلَاةً، وَصَلَاةٌ فِي مَسْجِدِ الْمَوْقِفِ تَعْدِلُ أَلْفَ صَلَاةٍ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ وَحِدَةً صَلَاةً وَاحِدَةً»^٥.

[٣٧] وروى الصدوق عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا يَشْهَدُ الصَّلَاةَ مِنْ جِيرَانِ الْمَسْجِدِ إِلَّا مَرِيضٌ أَوْ مَشْغُولٌ»^٦.
[٣٨] وعن رسول الله صلى الله عليه وآله أَنَّهُ قَالَ لِقَوْمٍ: «لَتُخْضِرُنَّ الْمَسْجِدَ أَوْ لَأُحْرِقَنَّ عَلَيْكُمْ مَنَازِلَكُمْ»^٧.

١. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٨، ح ٦٨٠ الكافي ج ٤، ص ٥٨٦، باب - بدون العنوان - من كتاب الحج، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣١-٣٢، ح ٥٨، وفيهما في آخر الحديث: «والدرهم فيها بألف درهم».

٢. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٨، ح ٦٨١.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٩، ح ٦٨٤.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٩، ح ٦٨٣.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٢٣٣-٢٣٤، ح ٧٠٢، تهذيب الأحكام ج ٢، ص ٢٥٣، ح ٦٩٨.

٦. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٦، ح ١٠٩٢.

٧. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٦، ح ١٠٩٣.

- [٣٩] وعن الصادق عليه السلام: «مَنْ مشى إلى المسجد لم يضع رجلاه على رطب ولا يابس إلا سبَّح له إلى الأرض السابعة»^١.
- [٤٠] وعن رسول الله صلى الله عليه وآله: «مَنْ كَسَسَ المسجدَ يومَ الخميس ليلةَ الجمعة، فأخرجَ منه من التراب ما يُدرُّ في العينِ غفرَ الله تعالى له»^٢.
- [٤١] وعن أبي جعفر عليه السلام: «أَوَّلُ ما يَبْدَأُ به قائِمُنَا سَقُوفَ المساجِدِ فيكسُّها، ويأمُرُ بها فيَجْعَلُ عريشاً كعريشِ موسى»^٣.
- [٤٢] وعن علي عليه السلام: «إِنَّ الله تبارك وتعالى ليريدُ عذابَ أهلِ الأرضِ جميعاً حتَّى لا يحاشيَ منهم أحداً، فإذا نظرَ إلى الشَّيْبِ ناقلي أقداسِهِم إلى الصَّلواتِ، والولَدانِ يتعلَّمونَ القرآنَ آخرَ ذلكَ عنهم»^٤.
- [٤٣] وعنه عليه السلام: «إِنَّ الله تبارك وتعالى إذا أرادَ أنْ يُصِيبَ أهلَ الأرضِ بعذابٍ، قال: لولا الذين يتعابون لحلالي، ويمرون مساجدي، ويستغفرون بالأسحارِ لَأَنْزَلْتُ عذابِي»^٥.
- [٤٤] ورَوَى الصدوق عن مولانا وسيدنا أبي عبد الله عليه السلام: «أَنَّ السَّجُودَ على طِينِ قَبْرِ الحُسَيْنِ عليه السلام ينوِّرُ إلى الأرضِ السَّابعةِ، وَمَنْ كانَ معه سَبْحَةٌ من طِينِ قَبْرِ الحُسَيْنِ عليه السلام كَتَبَ مُسَبَّحاً وإِنْ كَمِ تَسْبِيحُهَا، والتَّسْبِيحُ بالأصابعِ أَفْضَلُ منه بغيرِها؛ لِأَنَّهَا مَسْئُولَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^٦.

باب [الأذان]

- [٤٥] رَوَى الصدوق عن مولانا وسيدنا رسولِ الله صلى الله عليه وآله أَنَّهُ قال: «مَنْ أَدَّنَ فِي

١. الفقيه، ج ١، ص ٢٣٣، ح ١٧٠١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ٧٠٦.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٣، ح ١٧٠٠ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٥١، ح ٧٠٣.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٦، ح ٧٠٦.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٢٣٩، ح ٧٢٣.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٤٧٣-٤٧٤، ح ١٣٧١.

٦. الفقيه، ج ١، ص ٢٦٨، ح ٨٢٩.

مصر من أمصار المسلمين سنة وجبت له الجنة^١.

[٤٦] وعن أبي جعفر عليه السلام «المؤذن يغفر الله له مئة بصره، ومئة صوته في السماء، ويصدق كل رطب ويابس يستغفره، وله من كل من يصلي معه في مسجد وسهم، وله بكل من يصلي بصوته حسنة^٢».

باب [صلاة الجماعة]

[٤٧] وروي عن النبي صلى الله عليه وآله «مَنْ صَلَّى الصَّلَاةَ الْخَمْسَ فِي جَمَاعَةٍ فَظَنُّوا بِهِ كُلَّ خَيْرٍ^٣».

[٤٨] وعنه عليه السلام: «مَنْ صَلَّى الْعِدَاءَ وَالْعِشَاءَ الْآخِرَةَ فِي جَمَاعَةٍ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. وَمَنْ ظَلَعَهُ فَإِنَّمَا يَظْمُ اللَّهُ، وَمَنْ أَحْفَرَهُ فَإِنَّمَا يَغْفِرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^٤».

باب [صلاة الليل]

[٤٩] بالإسناد إلى الشيخ أبي جعفر الطوسي (آخره الله) بإسناده إلى علي بن أبي طالب عليه السلام قال: «قيام الليل مصححة البدن، ورضى الرب، وتمسك بأخلاق النبيين^٥».

[٥٠] وإلى أبي عبد الله عليه السلام «صلاة الليل تحسن الوجه، وتذهب بالهم، وتجلو البصر^٦».

[٥١] وإلى النبي صلى الله عليه وآله في وصيته لأبي ذر عليه السلام: «مَنْ حَتَمَ لَهُ بِقِيَامِ اللَّيْلِ ثُمَّ مَاتَ فَلَهُ الْجَنَّةُ^٧».

١. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٥، ح ٨٨١؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٣، ح ١١٢٦.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٥-٢٨٦، ح ٨٨٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٤، ح ١١٣١.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٦، ح ٩٤؛ الكافي، ج ٣، ص ٣٧١، باب فصل الصلاة في الجماعة، ح ٣.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٣٧٧، ح ١٠٩٩، فيه «وَمَنْ حَفَرَ، فَإِنَّمَا يَحْفَرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».

٥. ثواب الأعمال، ص ٦٩، ثواب صلاة الليل، ح ١٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢١، ح ٤٥٧.

٦. ثواب الأعمال، ص ٧٠، ثواب صلاة الليل، ح ١٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢١-١٢٢، ح ٤٦١.

٧. الفقيه، ج ١، ص ٤٧٤-٤٧٥، ح ١٣٧٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٢، ح ٤٦٥.

[٥٢] وإلى بحر السقا بطريق الصدوق عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن من روح الله عز وجل ثلاثة: التهجُّد بالليل، وإخطار الصائم، ولقاء الإخوان»^١.

[٥٣] وإلى جابر بن إسماعيل بطريق الصدوق أيضاً عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام: «أن رجلاً سأل علي بن أبي طالب عليه السلام عن قيام الليل بالقرآن، فقال له: أبشِرْ مَنْ صَلَّى عَشْرَ لَيْلَةٍ لِلَّهِ مَخْلِصاً ابْتِغَاءً رِضْوَانِ اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِمَلَائِكَتِهِ: اكْتُبُوا لِعَبْدِي هَذَا مِنَ الْحَسَنَاتِ عَدَدَ مَا أَنْبَتَ فِي اللَّيْلِ مِنْ حَبَّةٍ وَوَرْقَةٍ وَشَجَرَةٍ، وَعَدَدَ كُلِّ قَصَبَةٍ وَخُوطٍ وَمِرْعَى.

وَمَنْ صَلَّى تِسْعَ لَيْلَةٍ أَعْطَاهُ اللَّهُ عَشْرَ دَعَوَاتٍ مُسْتَجَابَاتٍ، وَأَعْطَاهُ اللَّهُ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ.

وَمَنْ صَلَّى ثَمَنَ لَيْلَةٍ أَعْطَاهُ اللَّهُ أَجْرَ شَهِيدٍ صَابِرٍ صَادِقِ النِّيَّةِ، وَشُقِّعٍ فِي أَهْلِ بَيْتِهِ. وَمَنْ صَلَّى سُبْعَ لَيْلَةٍ خَرَجَ مِنْ قَبْرِهُ يَوْمَ يُنْفَخُ وَوُجْهُهُ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ حَتَّى يَمُرَّ عَلَى الصَّرَاطِ مَعَ الْآمِنِينَ.

وَمَنْ صَلَّى سُدُسَ لَيْلَةٍ كُتِبَ مِنَ الْإِسْمَاءِ الْغَيْرِ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.

وَمَنْ صَلَّى خَمْسَ لَيْلَةٍ زَاوَمَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ فِي قُبَّتِهِ.

وَمَنْ صَلَّى رُبْعَ لَيْلَةٍ كَانَ فِي أَوَّلِ الْفَائِزِينَ حَتَّى يَمُرَّ عَلَى الصَّرَاطِ كَالرَّيْحِ الْعَاصِفِ، فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ.

وَمَنْ صَلَّى ثَلَاثَ لَيْلَةٍ لَمْ يَبْقَ مَلَكٌ إِلَّا غَبَطَهُ بِمَنْزِلَتِهِ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَقِيلَ لَهُ: ادْخُلْ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ شِئْتَ.

وَمَنْ صَلَّى نِصْفَ لَيْلَةٍ، فَلَوْ أُعْطِيَ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَباً سَبْعِينَ مَرَّةً لَمْ يَعْدِلْ جَزَاءً، وَكَانَ لَهُ بِذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَقِيَّةً يَهْتَقُهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ.

وَمَنْ صَلَّى ثُلَاثِي لَيْلَةٍ كَانَ لَهُ مِنَ الْحَسَنَاتِ عِنْدَ اللَّهِ قَدْرُ رَمْلِي عَالِحٍ أَدْنَاهَا حَسَنَةٌ

١. الفقيه، ج ١، ص ٤٧٢، ح ١٣٦٣

مثل جبل أحد، عشر مرات.

ومن صلى ليلة تامة تالياً لكتاب الله عز وجل - راکعاً وساجداً وذاكراً - أُعطي من الثواب ما أدباه يخرج من الذنوب كيوم ولدته أمه، ويكتب له عدد ما خلق الله عز وجل من الحسنات، ومثلها درجات، وينبت النور في قبره، وينزع الإثم والحسد من قلبه، ويجار من عذاب القبر، ويُعطى براءة من النار، ويبعث في الآمين، ويقول الرب تبارك وتعالى لملائكته: يا ملائكتي انظروا إلى عبيدي أحيا ليلة ابتغاء مرضاتي، أسكنوه الفردوس، وله فيها مائة ألف مدينة، في كل مدينة جميع ما تشتهي الأنفس وتلد الأعين، وما لا يحظر على بال سوى ما أعددت له من الكرامة والمزيد والقربة^١.

[٥٤] وروى الشيخ بإساده عن معاوية بن وهب، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «أما برضى أحدكم أن يقوم قبل الصبح ويوتر ويصلي ركعتي الفجر وتكتب له صلاة الليل؟»^٢

[٥٥] وعن هشام بن سالم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إن العبد ليرفع له من صلاته نصفها وتلتها وربها وخمسها، فما يرفع له إلا ما أقبل منها بقلبه، وإنما أمروا بالسواقل لستم لهم مانقصوا من الفريضة»^٣.

باب [التعقيب]

[٥٦] روى الشيخ بإسناده إلى الوليد بن صبيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «التعقيب أبلغ في طلب الرزق من الصرب في البلاد»^٤.

١. الفقيه، ج ١، ص ١٧٥-١٧٦، ح ١٣٧٦.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٧، ح ١٣٩١.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٤١، ح ١٤١٣؛ الكافي، ج ٣، ص ٣٦٣، باب ما يقبل من صلاة الساهي، ح ٢.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٠٤، ح ٣٩١.

[٥٧] وعن منصور بن يونس عمن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام: «مَنْ صَلَّى صَلَاةَ فَرِيضَةٍ وَعَقَّبَ إِلَى أُخْرَى فَهُوَ ضَيْفُ اللَّهِ، وَحَقُّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكْرِمَ ضَيْفَهُ»^١.

[٥٨] وعن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «الدُّعَاءُ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ تَقْلًا»^٢.

[٥٩] وعن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «مَنْ سَبَّحَ تَسْبِيحَ فَاطِمَةَ قَبْلَ أَنْ يَشْنِي رِجْلَيْهِ مِنْ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ عُفِّرَ لَهُ، وَيَبْدَأُ بِالتَّكْبِيرِ»^٣.

[٦٠] وعن صالح بن عقبة عن أبي جعفر عليه السلام: «مَا عُيِّدَ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ التَّحْمِيدِ أَفْضَلَ مِنْ تَسْبِيحِ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ، وَلَوْ كَانَ شَيْءٌ أَفْضَلَ مِنْهُ لَنَحَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاطِمَةَ»^٤.

[٦١] وروى عن الباقر عليه السلام: «تَسْبِيحُ فَاطِمَةَ فِي كُلِّ يَوْمٍ دَهْرٌ كُلُّ صَلَاةٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ صَلَاةٍ أَلْفَ رَكْعَةٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ»^٥.

[٦٢] وروى الصدوق عن الإمام الصادق عليه السلام: «الْمُؤْمِنُ مَعْقُوبٌ مَا دَامَ عَلَى وَضوء»^٦.

[٦٣] وروى معناه الشيخ بإسناده إلى هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام:^٧

[٦٤] وبإسناده الشيخ في التهذيب إلى صفوان الجمال قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام إذا صَلَّى وَفَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ رَفَعَ يَدَيْهِ جَمِيعًا فَوْقَ رَأْسِهِ^٨.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٠٣، ح ٢٨٨؛ الكافي، ج ٢، ص ٣٤١، باب التخطيب بعد الصلاة والدعاء، ح ٢.
٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٠٣، ح ٢٨٩؛ الكافي، ج ٣، ص ٢٤٢، باب التخطيب بعد الصلاة والدعاء، ح ٥٥؛ الفقيه، ج ١، ص ٣٢٨، ح ٩٦٣؛ لم يزد؛ وبذلك جرت السنة.
٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٠٥، ح ٢٩٥؛ الكافي، ج ٢، ص ٣٤٢، باب التخطيب بعد الصلاة والدعاء، ح ٦.
٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٠٥، ح ٢٩٨؛ الكافي، ج ٣، ص ٢٤٢، باب التخطيب بعد الصلاة والدعاء، ح ١٤.
٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٠٥، ح ٢٩٩؛ الكافي، ج ٢، ص ٣٤٣، باب التخطيب بعد الصلاة والدعاء، والرواية فيها عن أبي عبد الله، ح ١٥.
٦. الفقيه، ج ١، ص ٥٦٨، ح ١٥٧٤.
٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٠، ح ١٣٠٨؛ ورواه أيضاً في الفقيه، ج ١، ص ٣٢٩، ح ٩٦٤.
٨. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٠٦، ح ٤٠٣؛ الفقيه، ج ١، ص ٣٢٥، ح ٩٥٢.

[٦٥] وإلى أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه ذات يوم: «أرأيتم لو جمعتم ما عندكم من اثياب والآية ثم وضعتهم بعضه على بعض، أترونها يبلغ السماء؟» قالوا: لا يا رسول الله، فقال ﷺ: «يقول أحدكم إذا فرغ من صلاته: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، ثلاثين مرة، وهن يدفعن الهذم، والفرق، والحرق، والتردي في البئر، وأكل السبع، وميتة السوء، والبليّة التي نزلت على العبد في ذلك اليوم»^١.

[٦٦] وإلى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لا تنسوا الموجبتين - أو قال: عليكم بالموجبتين - في دبر كل صلاة»، فسأله عنهما فقال ﷺ: «تسأل الله الجنة، وتعوذ بالله من النار»^٢.

[٦٧] وإلى الحسن بن علي عليه السلام: «مَنْ صَلَّى فجلس في صلاة إلى طلوع الشمس كان له سترًا من النار»^٣.

[٦٨] ورواه ابن بابويه عن رسول الله ﷺ

[٦٩] وفي حديث آخر عن النبي ﷺ: «إِنْ الْمُعْتَمِتَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ كَحَاجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَغُفِرَ لَهُ، فَإِنْ جَلَسَ طَيِّبٌ حَتَّى تَكُونَ سَاعَةٌ يَحُلُّ فِيهَا الصَّلَاةُ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا غُفِرَ لَهُ مَا سَلَفَ، وَكَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ كَحَاجِ بَيْتِ اللَّهِ»^٤.

[٧٠] وروى ابن بابويه عن الصادق عليه السلام أنه قال: «الجلوس بعد صلاة الغداة والتعقيب والدعاء حتى تطلع الشمس أبلغ في طلب الرزق من الضرب في الأرض»^٥.

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٠٧، ح ١٠٦.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٠٨، ح ١٠٨ الكافي، ج ٣، ص ٢٤٢-٢٤٤، باب التعقيب بعد الصلاة والدعاء، ح ١٩.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٦، ح ١٢١٠.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٥٠٤، ح ١٤٥٤ ورواه أيضاً عن رسول الله ﷺ في تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٩، ح ٥٤٢، ولفظ الحديث فيها: «مَنْ جَلَسَ فِي صَلَاةٍ مِنَ صَلَاةِ الْمَجَرِّ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ مَثَرَهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ».

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٨، ح ٥٣٥ مع تفاوت في صدر الحديث.

٦ الفقيه، ج ١، ص ٣٢٩، ح ٩٦٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٣٨، ح ٥٣٩.

[٧١] وعن مرازم عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «سجدة الشكر واجبة على كل مسلم، تيمُّ بها صلاتك، وتُرَضِّي بها ربَّك، وتعجبُ الملائكة منك»^١.

باب [الصدقة]

[٧٢] وروى الشيخ بإسناده إلى زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «من تمام الصوم إعطاء الزكاة، كالصلاة على النبي وآله من تمام الصلاة، ومن صام ولم يؤدّها فلا صوم له»^٢.

[٧٣] وعن محمد بن عجلان قال: سمعتُ أبا عبدالله عليه السلام يقول: «أحسنوا جوار النعم»، قلتُ: وما حسنُ جوارِ النعم؟ قال: «الشكر لمن أنعمَ بها، وأداء حَقِّها»^٣.
[٧٤] وعن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من أحبَّ الأعمال إلى الله تعالى إشباعُ جَوْعَةِ المؤمن، وتنقيسُ كُربته، وقضاءُ دينه»^٤.

[٧٥] وعن مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أفضلُ الصدقةِ إيرادُ كبدٍ حرّى»^٥.
[٧٦] وعن عبدالله بن سنان قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «داووا مرضاكم بالصدقة، وادفعوا أمواجَ البلاء بالدعاء، وأسثروا الرزق بالصدقة، فإنها تفكّ من بين لُحْصِي سبعمائة شيطان، وليس شيء أثقلَ على الشيطان من الصدقة على المؤمن»^٦.
[٧٧] وعن الصادق عليه السلام: «مَنْ منعَ الزكاةَ وقفَتْ صلاته حتّى يُرَكِّي»^٧.

١. الفقيه، ج ١، ص ٢٢٢، ح ١٩٧٩ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١٠، ح ٤١٥.
٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٥٩، ح ٦٢٥ و ج ٤، ص ١٠٨ - ٣١٤، ح ١٠٩.
٣. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٠٩، ح ٣١٥، الكافي، ج ٤، ص ٣٨، باب حسن جوار النعم، ح ٢.
٤. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١١٠، ح ١٣١٨، الكافي، ج ٤، ص ٥١، باب فصل إطعام الطعام، ح ٧.
٥. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١١٠، ح ٣١٩، الكافي، ج ٤، ص ٧٥، باب سقي الماء، ح ٢.
٦. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١١٢، ح ٣٣٦، الكافي، ج ٤، ص ٣، باب فصل الصدقة، ح ٥؛ الفقيه، ج ٢، ص ٦٦، ح ١٧٢٢.
٧. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١١٢، ح ١٣٠، الكافي، ج ٣، ص ٥٠٤ - ٥٠٥، باب منع الزكاة، ح ١١٢؛ الفقيه، ج ٢، ص ١٢، دليل الحديث ١٥٩٦.

[٧٨] وعن أبي الحسن الأول عليه السلام قال «مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَصِلَنَا فَلْيَجِزْ فَقَرَاءَ شَيْعَتِنَا، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَزُورَ قَبُورَنَا فَلْيُزِرْ صَلَاحَهُ إِخْوَانِنَا»^١.

[٧٩] وعن عيسى بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: مَنْ صَنَعَ إِلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَدًا كَافَأَتْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^٢.

باب [الصوم]

[٨٠] روى الصدوق عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «الصَوْمُ جُزْءٌ مِنَ النَّارِ»^٣.

[٨١] وقال عليه السلام: «قال الله تعالى: الصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ»^٤.

[٨٢] وقال عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ وَكُلَّ مَلَائِكَةٍ بِالدَّعَاءِ لِلصَّائِمِينَ وَأَخْبَرَنِي جِبْرِيلُ عليه السلام عَنْ رَبِّهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَمَرْتُ مَلَائِكَتِي بِالدَّعَاءِ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِي إِلَّا اسْتَجَبْتُ لَهُمْ فِيهِ»^٥.

[٨٣] وقال (عليه الصلاة والسلام) لأصحابه: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ فَعَلْتُمُوهُ تَبَاعَدَ الشَّيْطَانُ عَنْكُمْ كَمَا يَتَبَاعَدُ الْمَشْرُوقُ مِنَ الْمَغْرِبِ؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «الصَّوْمُ يُسَوِّدُ وَجْهَهُ، وَالصَّدَقَةُ تَكْبِيرُ ظَهْرَهُ، وَالْحَقُّ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

١ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١١١، ح ١٣٢٤، الكافي، ج ٤، ص ٥٩ - ٦٠، باب الصدقة لبني هاشم ومواليهم وصلاتهم، ج ٧، الفقيه، ج ٢، ص ٧٣، ح ١٧١٧.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١١٠، ح ٣٢٢، الكافي، ج ٤، ص ٦٠، باب الصدقة لبني هاشم ومواليهم وصلاتهم، ج ٨، الفقيه، ج ٢، ص ٦٥، ح ١٧٢٧.

٣ الفقيه، ج ٢، ص ٧٤، ح ١٧٧٣، الكافي، ج ٤، ص ٦٢، باب ما جاء في فصل الصوم والصائمين، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥١، ح ٤١٨.

٤ الفقيه، ج ٢، ص ٧٥، ح ١٧٧٥، الكافي، ج ٤، ص ٦٣، باب ما جاء في فصل الصوم والصائمين، ج ٦، تهذيب الأحكام، ص ١٥٢، ح ٤٢٠، وفي الكافي «أَجْرِي عَلَيْهِ» بدل «أَجْرِي بِهِ». وفي فعل «أَجْرِي» خلاف بأنه فعل معلوم أو مجهول، أي أن الله تعالى يجري به الصائم كما يجري في جميع الأفعال الحسنة، أو أن الله تعالى جراء الصائم ولا شيء غير الله تعالى أن يكون جراء الصائم وهو يشير إلى كرامة الصائم على الله تعالى.

٥ الفقيه، ج ٢، ص ٧٦، ح ١٧٨٠، الكافي، ج ٤، ص ٦٤، باب ما جاء في فصل الصوم والصائمين، ج ١١.

والمؤازرة على العمل الصالح يقطع دابرة، والاستغفار يقطع وريثة. ولكل شيء زكاة، وزكاة الأبدان الصيام»^١.

[٨٤] وعن الصادق عليه السلام: «نوم الصائم عبادة، وصمته تسبيح، وعمله مُتَقَبَّلٌ، ودعاؤه مُسْتَجَابٌ»^٢.

[٨٥] وروى عن جميل بن دراج عن الصادق عليه السلام، أنه قال: «مَنْ دَخَلَ عَلَى أَخِيهِ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَفْطَرَ عِنْدَهُ وَلَمْ يُعْلِمْهُ بِصَوْمِهِ فِيمَنْ عَلَيْهِ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ صَوْمَ سَنَةٍ»^٣.
[٨٦] وعن علي عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: مَنْ صَامَ يَوْمًا تَطَوُّعًا أَدْخَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْجَنَّةَ»^٤.

[٨٧] وعن أبي الحسن موسى عليه السلام: «رجب شهرٌ عظيمٌ يُضَاعَفُ فِيهِ الْحَسَنَاتِ، وَيَمْحُو فِيهِ السَّيِّئَاتِ، مَنْ صَامَ يَوْمًا مِنْ رَجَبٍ تَبَاعَدَتْ عَنْهُ النَّارُ مَسِيرَةَ سَنَةٍ، وَمَنْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ»^٥.
[٨٨] وعن أبي عبد الله عليه السلام: «مَنْ صَامَ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ الْبَتَّةَ»^٦.

[٨٩] وعن أبي الحسن موسى عليه السلام: «مَنْ صَامَ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ صَوْمَ ثَمَانِينَ شَهْرًا، فَإِنْ صَامَ التَّاسِعَ كَتَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ صَوْمَ الدَّهْرِ»^٧.
[٩٠] وعن الصادق عليه السلام: «صَوْمُ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ كَفَّارَةٌ لِسَنَةٍ، وَيَوْمُ عَرَفَةَ كَفَّارَةٌ لِسَنَتَيْنِ»^٨.

١ الفقيه، ج ٢، ص ٧٥، ح ١٧٧٦، الكافي، ج ٤، ص ٦٢، باب ما جاء في فصل الصوم والصائم، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٩١، ح ٥٤٢.

٢ الفقيه، ج ٢، ص ٧٦، ح ١٧٨٥.

٣ الفقيه، ج ٢، ص ٨٤-٨٥، ح ١٨٠٠، الكافي، ج ٤، ص ١٥٠، باب فصل إftar الرجل عند أخيه إذا سأل، ح ٣.

٤ الفقيه، ج ٢، ص ٨٦، ح ١٨٠٣.

٥ الفقيه، ج ٢، ص ٩٢، ح ١٨٢٤.

٦ الفقيه، ج ٢، ص ٩٢، ح ١٨٢٦.

٧ الفقيه، ج ٢، ص ٨٧، ح ١٨٠٨.

٨ الفقيه، ج ٢، ص ٨٧، ح ١٨٠٩.

[٩١] وروى المفضل بن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام: «صوم يوم غدیرهم كفارة ستين سنة»^١.

[٩٢] وعن أبي عبد الله عليه السلام: «لا تدع صوم يوم سبعة وعشرين من رجب، فإنه اليوم الذي أنزلت فيه النبوة على محمد ﷺ، وثوابه مثل ستين شهراً لكم»^٢.

[٩٣] وعن الرضا عليه السلام: «صوم يوم خمسة وعشرين من ذي القعدة كصوم ستين شهراً - قال -: وهو مولد الخليل، وعيسى بن مريم ﷺ، ودُجيت فيه الأرض»^٣.

[٩٤] قال الصدوق: وروي: «أن الكعبة أنزلت في تسع وعشرين من ذي القعدة، وهي أول رحمة نزلت، فمن صام ذلك اليوم كان كفارة سبعين سنة»^٤.

[٩٥] وعن الصادق عليه السلام: «من تطيب بطيب أول النهار وهو صائم لم يفقد عقله»^٥.

[٩٦] وعن النبي ﷺ: «ما من صائم يحضر قوماً وهم يقطعون إلا سبحت له أعصاؤه، وكانت صلاة الملائكة عليه، وكانت صلاتهم استغفاراً»^٦.

باب [الحج]

[٩٧] قال ابن بابويه عليه السلام: قال الصادق عليه السلام: «من أم هذا البيت حاجاً أو معتمراً مبرراً من الكبائر رجع من ذنوبه كهنية يوم ولدته أمته»^٧.

[٩٨] وقال الصادق عليه السلام: «من أم هذا البيت وهو يعلم أنه البيت الذي أمر الله به،

١. الفقيه، ج ٢، ص ٩٠، ح ١٨١٩.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٩٠، ذيل الحديث ١٨١٨.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٨٩، ح ١٨١٦ بتفاوت في الألفاظ.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٩٠، ح ١٨١٧.

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٨٦، ح ١٨٠٦.

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٨٧، ح ١٨٠٧.

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٥، ح ١٢١٤٩ الكافي ج ٤، ص ٢٥٢، باب فضل الحج والصرة وثوابهما، ح ١٢ تهذيب

الأحكام، ج ٥، ص ٢٣، ح ٦٩.

وَعَزَفْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ حَقَّ مَعْرِفَتِنَا، كَانَ آمِنًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»^١. ذكره في تفسير قوله تعالى: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا»^٢.

[٩٩] وقال رحمه الله: «وَمَنْ قَدِمَ حَاجًّا فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ سَبْعِينَ أَلْفَ حَسَنَةٍ، وَمَحَا عَنْهُ سَبْعِينَ أَلْفَ سَيِّئَةٍ، وَرَفَعَ لَهُ سَبْعِينَ أَلْفَ دَرَجَةٍ، وَشَقَّعَهُ فِي سَبْعِينَ أَلْفَ حَاجَةٍ، وَكَتَبَ لَهُ عِتَقَ سَبْعِينَ أَلْفَ رَقَبَةٍ قِيمَةُ كُلِّ رَقَبَةٍ عَشْرَةُ أَلْفِ دِرْهَمٍ»^٣.

[١٠٠] وقال الصادق رحمه الله: «إِنَّ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَوْلَ الْكَعْبَةِ عَشْرِينَ وَمِائَةً رَحْمَةً مِنْهَا سِتُونَ لِلطَّائِفِينَ، وَأَرْبَعُونَ لِلْمُصَلِّينَ، وَعَشْرُونَ لِلنَّاظِرِينَ»^٤.

[١٠١] وقال أبو جعفر رحمه الله: «مَنْ صَلَّى عِنْدَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ عَذَلْنَا عَنْتَهُ سِتَّ نَسَمَاتٍ»^٥. وطواف قبل الحج أفضل من سبعين طوافاً بعد الحج»^٦.

[١٠٢] وقال الصادق رحمه الله: «مَا مِنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ كُورَةٍ وَقَفَ بِعَرَفَةَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لِأَهْلِ تِلْكَ الْكُورَةِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»^٧.

[١٠٣] وقال الصادق رحمه الله: «لَا يَرَأَى الْعَبْدُ فِي حَيْثُ الطَّائِفِ بِالْكَعْبَةِ مَا دَامَ شَفَرُ الْخَلْقِ عَلَيْهِ»^٨.

[١٠٤] وروى: «أَنَّ الْحَاجَّ مِنْ حِينَ يَخْرُجُ مِنْ مَنْزِلِهِ حَتَّى يَرُجِعَ بِمَنْزِلَةِ الطَّائِفِ لِلْكَعْبَةِ»^٩.

[١٠٥] وروى: «أَنَّهُ مَا تَقَرَّبَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الْمَشْيِ إِلَى

١. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٥، ح ٢١٥٠، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٥٢، ح ١٥٧٩

٢. آل عمران (٣): ٩٧.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٢١٥٣، الكافي، ج ٤، ص ٤١١، باب فضل الطواف، ح ١

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٧، ح ٢١٥٥، الكافي، ج ٤، ص ٢٤٠، باب فضل النظر إلى الكعبة، ح ٢

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٧، ح ٢١٥٧

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٧، ح ٢١٥٨

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٢١١، ح ٢١٨٣

٨. الفقيه، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٢٢٠٥

٩. الفقيه، ج ٢، ص ٢١٥، ح ٢٢٠٦

بيته الحرام على القدمين، وأن الحجّة الواحدة تغدّل سبعين حجّة»^١.

[١٠٦] وقال رسول الله ﷺ: «كلّ نعيم مسؤول عنه صاحبه إلا ما كان في غزو، أو حج»^٢.

[١٠٧] وروي: «أنّ الحج أفضل من لصلاة والصيام»^٣.

فأجمع بينه وبين ما تقدّم من أنّ صلاة الفريضة خير من عشرين حجّة أن تكون الحجّة مجردة عن الصلاة.

[١٠٨] وقال الصادق ﷺ: «من أنفق درهماً في الحج كان خيراً له من مائة ألف درهم يُنفقها في حق»^٤.

[١٠٩] وروي: «أنّ درهماً في الحج خير من ألف ألف درهم في غيره، ودرهم يصل إلى الإمام مثل ألف ألف درهم في حج»^٥.

[١١٠] وروي: «أنّ هديّة الحاج من نفقة الحج»^٦.

[١١١] وقال أبو جعفر ﷺ: «أتى آدم ﷺ هذا البيت ألف أثية على قدميه، منها سبعمئة حجّة، وثلاثمئة عمرة، وكان يأتيه من ناحية الشام، وكان يحج على ثور»^٧.

باب [الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]

قال الله تعالى: «وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا»^٨.

[١١٢] وعن النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده، لغدوة في سبيل الله أو روضة خير

١. الفقيه، ج ٢، ص ٢١٨، ح ٢٢١٨.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٢٢٣٣.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٢٢٣٨.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٥، ح ٢٢٤٩.

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٥، ح ٢٢٥٠.

٦. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٥، ح ٢٢٥٢.

٧. الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٩، ح ٢٢٧٦.

٨. النساء (٤): ٩٥.

من الدنيا وما فيها»^١.

[١١٣] وعنه عليه السلام: «فوق كل برٍّ برٌّ حتى يقتل الرجل في سبيل الله، فإذا قُتل في سبيل الله فليس فوقه برٌّ، وفوق كل عُقوقٍ عُقوقٌ حتى يقتل والده، فإذا قُتل والده فليس فوقه عُقوقٌ»^٢.

[١١٤] وعنه عليه السلام: «الجنة تحت ظلِّ السيوف»^٣.

[١١٥] وقال علي عليه السلام: «الجنة تحت أطراف العوالي»^٤.

[١١٦] وعن النبي صلى الله عليه وآله: «رباطٌ لينةٌ في سبيل الله خيرٌ من صيام شهر وقيامه، فإن مات جرى عليه عمله الذي كان يعملُهُ، وأحري عليه ررقه»^٥.

[١١٧] وروي عن الصادق عليه السلام، قال: «جاء رجلٌ من خثعم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وقال: يا رسول الله، أخبرني ما أفصل الإسلام؟ قال: الإيمان بالله. قال: ثم ماذا؟ قال: صلة الرحم. قال: ثم ماذا؟ قال: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. قال: فقال الرجل: فأني الأعمال أبغض إلى الله ﴿مز وجل﴾ قال: الشرك بالله. قال: ثم ماذا؟ قال: قطيعة الرحم. قال: ثم ماذا؟ قال: ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»^٦.

[١١٨] وعن النبي صلى الله عليه وآله: «لا يزال الناس بخير ما أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر، وتعاونوا على البرِّ والتقوى، فإذا لم تفعلوا ذلك نُزِعتْ عنهم البركات، وسلطَ بعضهم على بعضٍ، ولم يكنْ لهم ناصرٌ في الأرض ولا في السماء»^٧.

١. صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٠٢٨ - ١٠٢٩، ح ٢٦٣٩ - ٢٦٤١ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٤٩٩ - ١٥٠٠، كتاب الإمامة، باب فضل القدوة، ١٨٨٠/١١٢ - ١٨٨٢/١١٥.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٢٢، ح ٢٠٩؛ وأورد صدره في الكافي، ج ٥، ص ٥٣، باب فضل الشهادة، ح ٢.

٣. بحار الأنوار، ج ٩٧، ص ١٣، ح ٢٧، نقلًا عن صحيفة الإمام الرضا عليه السلام.

٤. نهج البلاغة، ص ٢٣٧، المعطية ١٢٤.

٥. صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٥٢٠، ح ١٦٣/١٩١٣.

٦. الكافي، ج ٥، ص ٥٨، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ح ٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٧٦، ح ٣٥٥، وفيهما: «الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف» بدل «ترت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

٧. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٨١، ح ٣٧٣.

الفصل الخامس في الترهيب

[١] روى الصدوق عن رسول الله ﷺ، قال: «قال الله جلّ جلاله: أَيْمًا عَبْدٌ أَطَاعَنِي لَمْ أَكِلْهُ إِلَى غَيْرِي، وَأَيْمًا عَبْدٌ عَصَانِي وَكَلْتُهُ إِلَى نَفْسِهِ، تَمَّ لَمْ أَهَالِ فِي أَيِّ وَادٍ هَلَكَ»^١.

[٢] وعن أبي جعفر الباقر عليه السلام: «مَنْ كَانَ طَاهِرَةً أَرْجَحَ مِنْ بَاطِلِهِ حَفٌّ مِيزَانِهِ»^٢.

[٣] وقال رسول الله ﷺ: «قال الله جلّ جلاله: إِذَا عَصَانِي مَنْ خَلَقْتَنِي مِنْ عَرَفْتَنِي عَلَيْهِ مِنْ خَلَقْتَنِي مَنْ لَا يَعْرِفْتَنِي»^٣.

[٤] وعن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام أنه قال لبعض ولده: «يَا بُنَيَّ، إِنِّي أُنْزِلُ بِرَأْسِكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي مَعْصِيَةِ نَهَاكَ عَنْهَا، وَإِنِّي أَنْزِلُ بِرَأْسِكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي طَاعَةِ أَمْرِكَ بِهَا، وَعَلَيْكَ بِالْجِدِّ، وَلَا تُخْرِجَنَّ نَفْسَكَ مِنْ اتِّقَاصٍ عَنْ عِبَادَةِ اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يُعْبَدُ حَقُّ عِبَادَتِهِ، وَإِنَّا وَالْمُرَاحَ؛ فَإِنَّهُ يَذْهَبُ بِسُورِ إِسْحَاقَ وَهُوَ يَسْتَحْفُ بِسُورِ إِسْحَاقَ، وَإِنَّا وَالْكَسَلِ وَالضَّجْرِ؛ فَإِنَّهُمَا يَمْنَعَانِكَ حِفْظَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»^٤.

[٥] وعن الصادق عليه السلام: «مَنْ لَمْ يَبَالِ مَا قَالَ وَمَا قِيلَ فِيهِ فَهُوَ شَرُّ شَيْطَانٍ، وَمَنْ لَمْ يُبَالِ أَنْ يَرَاهُ النَّاسُ مَسِينًا فَهُوَ شَرُّ شَيْطَانٍ، وَمَنْ اغْتَابَ أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ مِنْ غَيْرِ تَزَوُّعٍ بَيْنَهُمَا فَهُوَ شَرُّ شَيْطَانٍ، وَمَنْ شَبَّحَ بِمَعْصِيَةِ الْحَرَامِ وَشَهْوَةِ الزُّنَى فَهُوَ شَرُّ شَيْطَانٍ»^٥.

١. الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٣-٤٠٤، ح ٥٨٧٢.

٢. الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٤، ح ٥٨٧٣.

٣. الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٤، ح ٥٨٧٤.

٤. الفقيه، ج ٤، ص ٤٠٨، ح ٥٨٨٨.

٥. الفقيه، ج ٤، ص ٤١٧، ح ٥٩١٢.

[٦] وعن النبي ﷺ: «مَنْ تَأَمَّلَ عَوْرَةَ أَخِيهِ لَعَنَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ [...] وَمَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ [...]» وهي أن يقول الرجلُ للرجل: لا وحياتك وحياتك فلان^١.

[٧] وقال ﷺ: «المؤمن لا يهجر أخاه أكثرَ من ثلاثة أيام، فمن كان مهاجراً لأخيه أكثرَ من ذلك كانت النارُ أولى به»^٢.

[٨] وقال ﷺ: «مَنْ مَدَحَ سُلْطَانًا جَائِرًا، أَوْ تَعَفَّفَ وَتَضَعَّعَ لَهُ طَمَعًا فِيهِ كَانَ قَرِينَهُ فِي النَّارِ»^٣.

[٩] وقال ﷺ: «مَنْ بَنَى بَيْتًا رِيَاءً وَسَمِعَهُ حَمَلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْأَرْضِ السَّابِعَةِ وَهُوَ نَارٌ تَشْتَعِلُ، ثُمَّ يُطَوَّقُ فِي عُنُقِهِ وَيُلْقَى فِي النَّارِ، وَلَا يَحِيصُهُ شَيْءٌ دُونَ قَعْرِهَا إِلَّا أَنْ يَتُوبَ. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يَبْنِي رِيَاءً وَسَمِعَهُ؟ قَالَ: يَبْنِي فَضْلًا عَمَّا يَكْفِيهِ اسْتِطَالَةً مِنْهُ عَلَى جِيرَانِهِ وَمِبَاهَاةً لِإِخْوَانِهِ»^٤.

[١٠] وقال ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ لِيَتَنَسِّبَهُ لِقِي اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْلُولًا يَسْلُطَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِكُلِّ آيَةٍ مِنْهُ حَتَّى تَكُونَ قَرِينَتُهُ إِلَى النَّارِ إِلَّا أَنْ يُغْفَرَ لَهُ»^٥.

[١١] وقال ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ ثُمَّ شَرِبَ عَلَيْهِ حَرَامًا، وَلَا آثَرَ عَلَيْهِ حُبُّ الدُّنْيَا وَزِينَتُهَا اسْتَوْجَبَ عَلَيْهِ سُحُطُ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ»^٦.

[١٢] وقال ﷺ: «مَنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ ثُمَّ لَمْ يُثَبِّتْ مِنْهُ فَتَحَ اللَّهُ لَهُ فِي قَبْرِهِ ثَلَاثِمِائَةَ بَابٍ يَخْرُجُ مِنْهَا عِقَارِبُ وَحْيَاتٌ وَثُعْبَانٌ نَارٌ، فَهُوَ يُحْرَقُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَإِذَا بُعِثَ مِنْ

١. الفقيه، ج ٤، ص ٩ - ١٠، ضمن الحديث ٤٩٧١.

٢. الفقيه، ج ٤، ص ١١، ضمن الحديث ٤٩٧١ بتفاوت.

٣. الفقيه، ج ٤، ص ١١، ضمن الحديث ٤٩٧١.

٤. الفقيه، ج ٤، ص ١١ - ١٢، ضمن الحديث ٤٩٧١.

٥. الفقيه، ج ٤، ص ١٢، ضمن الحديث ٤٩٧١.

٦. في المصدر: «أو» بدل «و».

٧. الفقيه، ج ٤، ص ١٢، ضمن الحديث ٤٩٧١.

قبره تأذى الناس من ثن ربحه، فيُعرف بذلك»^١

باب:

[١٣] وقال عليه السلام: «مَنْ ظَلَمَ امْرَأَةً مَهْرَهَا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ زَانٍ»^٢.

[١٤] وقال عليه السلام: «مَنْ شَرَّهَا لَمْ يُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، فَإِنْ مَاتَ وَهِيَ بطنه شيءٌ من ذلك كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُسْقِيَهُ مِنْ طَيِّبَةِ خَبَالٍ، وَهِيَ صَدِيدُ أَهْلِ النَّارِ، وَمَا يُخْرِجُ مِنْ قُرُوجِ الرِّمَاءِ»^٣.

[١٥] وقال عليه السلام: «أَلَا وَمَنْ اسْتَخَفَّ بِفَقِيرٍ مُسْلِمٍ فَقَدْ اسْتَخَفَّ بِحَقِّ اللَّهِ، وَاللَّهُ يَسْتَخَفُّ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ»^٤.

[١٦] وقال عليه السلام: «مَنْ مَلَأَ عَيْتَهُ مِنْ حَرَامٍ مَلَأَ اللَّهُ عَيْنَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ النَّارِ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ وَيَرْجِعَ»^٥.

[١٧] وقال عليه السلام: «مَنْ مَنَعَ الْمَاعُونَ جَارَةً مَنَعَهُ اللَّهُ خَيْرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَوَكَّلَهُ اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ وَكَّلَهُ اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ فَمَا أَسْوَأَ حَالِهِ»^٦.

[١٨] وقال عليه السلام: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ آذَتْ رَوْحَهَا بِلِسَانِهَا لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهَا صَرْفًا، وَلَا عَدْلًا»^٧، وَلَا حَسَنَةً مِنْ عَمَلِهَا حَتَّى تُرَضِّيَهُ وَإِنْ صَامَتْ نَهَارَهَا وَقَامَتْ لَيْلَهَا، وَكَانَتْ أَوَّلَ مَنْ تَرَدَّدَ الْبَارُ وَكَذَلِكَ لِرَجُلٍ إِذَا كَانَ لَهَا ظَالِمًا»^٨.

[١٩] وقال عليه السلام: «مَنْ بَاتَ وَفِي قَلْبِهِ غِشٌّ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ بَاتَ فِي سُخْطِ اللَّهِ،

١. الفقيه، ج ٤، ص ١٢، ضمن الحديث ٤٩٧١.

٢. الفقيه، ج ٤، ص ١٣، ضمن الحديث ٤٩٧١.

٣. الفقيه، ج ٤، ص ٨، ضمن الحديث ٤٩٧١.

٤. الفقيه، ج ٤، ص ١٣، ضمن الحديث ٤٩٧١.

٥ و ٦. الفقيه، ج ٤، ص ١٤، ضمن الحديث ٤٩٧١.

٧ في حاشية «ق» «من إملأته، قبل الصرف التوبة، و بعد الميم، وقبل الصرف، العريضة، والمدل، النافلة».

٨. الفقيه، ج ٤، ص ١٤ - ١٥، ضمن الحديث ٤٩٧١.

وأصبح كذلك حتى يتوب»^١.

[٢٠] وقال ﷺ: «مَنْ اغْتَابَ امْرَأً مُسْلِمًا بَطَلَ صَوْمُهُ، وَتَقَضَّ وَضُوؤُهُ، وَجَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَفْوُحٌ مِنْ فِيهِ رَائِحَةٌ أَكْثَرُ مِنَ الْحَيْفَةِ، يَتَأَذَّى بِهَا أَهْلُ الْمَوْقِفِ»^٢.

[٢١] وقال ﷺ: «مَنْ خَانَ أَمَانَةً فِي الدُّنْيَا وَلَمْ يَرْتُدَّهَا إِلَى أَهْلِهَا، ثُمَّ أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ مَاتَ عَلَى غَيْرِ مِلَّتِي، وَيَلْقَى اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ»^٣.

[٢٢] وقال ﷺ: «مَنْ شَهِدَ شَهَادَةً زُورٍ عَسَى أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ عُلِقَ بِلسَانِهِ مَعَ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»^٤.

[٢٣] وقال ﷺ: «مَنْ سَمِعَ فَاخِشَةً فَأَفْشَاهَا فَهُوَ كَالَّذِي أَتَاهَا»^٥.

[٢٤] وقال ﷺ: «مَنْ أَحْتَاجَ عَلَيْهِ أَخُوهُ الْمُسْلِمُ فِي قَرْضٍ، وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَفْعَلْ سَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ رِيحَ الْجَنَّةِ»^٦.

[٢٥] وقال ﷺ: «أَمَّا امْرَأَةٌ لَمْ تَرَفُقْ بِرَوْحِهَا وَخَمَلَتْهُ عَلَى مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَمَا لَا يُطِيقُ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ مِنْهَا حَسَنَةً، وَتَلْقَى اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهَا غَضَبَانُ»^٧.

باب:

[٢٦] روى الشيخ في التهذيب بإساده إلى النهي ﷺ قال: «لَا يَزَالُ الشَّيْطَانُ ذَعْرًا مِنَ الْمُؤْمِنِ هَائِبًا لَهُ مَا حَافَظَ عَلَى الصَّلَاةِ لَخَمْسٍ، فَإِذَا ضَيَّعَهُنَّ اجْتَرَأَ عَلَيْهِ»^٨.

[٢٧] وعن أبي عبد الله ﷺ أنه قال: «لَيْسَ مِنْ عَبْدٍ إِلَّا يَوْقُطُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ مِرَارًا، فَإِنْ قَامَ كَانَ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَحَجَّ شَيْطَانُ قِبَالٍ فِي أُذُنِهِ»^٩.

[٢٨] وعن أبي حمزة الثمالي قال: رَأَيْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ ﷺ يَصَلِّي فَسَقَطَ

١-٦. الفقيه، ج ٤، ص ١٥، ضمن الحديث ٤٩٧١.

٧. الفقيه، ج ٤، ص ١٦، ضمن الحديث ٤٩٧١.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣٦، ح ٩١٣.

٩. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٤، ح ١٣٧٨، ورواه الصدوق في الفقيه، ج ١، ص ٤٧٨-٤٧٩، ح ١٣٨٤، وليس

فيه: «ثَلَاثَ مِرَارًا».

رداؤه عن منكبيه، فلم يُسوّهِ حتى فرغ من صلاته، قال: فسألته عن ذلك، فقال ﷺ: «ويحك أندرني بين يدي مَنْ كُنْتُ؟ إِنَّ الْعَبْدَ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ مِنْ صَلَاتِهِ إِلَّا مَا أَقْبَلَ مِنْهَا بِقَلْبِهِ». فقلت: جُعِلَتْ هَذَاكَ هَذَاكَ، فقل: «كَلَّا إِنَّ اللَّهَ يُتِمُّ ذَلِكَ بِالنَّوَافِلِ»^١.

[٢٩] وعن الفضيل بن سار عن أبي جعفر وأبي عبد الله ﷺ أَنَّهُمَا قَالَا: «إِنَّمَا لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ مَا أَقْبَلْتَ عَلَيْهِ مِنْهَا، فَإِنْ أَوْهَمَهَا كُلَّهَا، أَوْ عَمِلَ عَنْ أَدَائِهَا لَقَدْ فَضَرَبَ بِهَا وَجْهَ صَاحِبِهَا»^٢.

[٣٠] وعن عبد الله الحلبي قال: سألت أبا عبد الله ﷺ عن السهو، فإنه يكثر عليّ، فقال: «أدرخ صلاتك إدراجاً»، قلت: وأي شيء الإدراج؟ قال: «ثلاثُ تسبيحاتٍ في الركوع والسجود»^٣.

[٣١] وروى محمد بن يعقوب بإسناده إلى أبي عبد الله ﷺ قال: «قال رسول الله ﷺ: اتَّقُوا الظُّلْمَ، فَإِنَّهُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^٤
[٣٢] وعن أبي جعفر ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَظْلِمُ بِمَظْلَمَةٍ إِلَّا أَخَذَ اللَّهُ عِزَّ وَجَلَّ بِهَا فِي نَفْسِهِ، أَوْ مِنْ مَالِهِ»^٥.

[٣٣] وعن أبي عبد الله ﷺ: «مَنْ ظَلَمَ سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَنْ يَظْلِمُهُ، أَوْ عَلَى عَقِبِ عَقِبِهِ». قال الراوي - وهو عبد الأعلى - مولى آل سام -: يظلم هو فَيُسَلِّطُ عَلَى عَقِبِهِ أَوْ عَلَى عَقِبِ عَقِبِهِ؟ فقال: «إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى يَقُولُ: «وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا»»^٦.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٤١-٣٤٢ ح ١٤١٥

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٤٢ ح ١٤١٧؛ الكافي ج ٣، ص ٣٦٣، باب ما يقبل من صلاة الساهي، ح ٤.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٤٤ ح ١٤٢٥؛ الكافي ج ٣، ص ٣٥٩، باب من شك في صلاته كلها، ح ٩، وفيهما: «عبد الله» بدل «عبد الله».

٤. الكافي، ج ٢، ص ٣٣٢، باب الظلم، ح ١٠-١١.

٥. الكافي، ج ٢، ص ٣٣٢، باب الظلم، ح ١٢.

٦. الكافي، ج ٢، ص ٣٣٢، باب الظلم، ح ١٣، والآية في سورة النساء (٤): ٩.

[٣٤] وعن أبي عبدالله عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَوْحَى إِلَى نَبِيِّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ - وَكَانَ فِي مَمْلَكَةِ جَبَّارٍ مِنَ الْجَبَابِرَةِ - أَنْ أَنْتَ هَذَا جَبَّارٌ فَقُلْ لَهُ: إِنِّي لَمْ أَسْتَعْمِلْكَ عَلَى سَفْكِ الدِّمَاءِ وَاتِّخَاذِ الْأَمْوَالِ، وَإِنَّمَا اسْتَعْمَلْتُكَ لِتَكْفُرَ عَنِّي أَصْوَاتُ الْمَظْلُومِينَ؛ فَإِنِّي لَمْ أَدْعُ ظُلَامَتَهُمْ وَإِنْ كَانُوا كُفَّاراً»^١.

[٣٥] وعن أبي جعفر عليه السلام قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ لِلشَّرِّ أَقْفَالاً وَجَعَلَ مِفَاتِحَ تِلْكَ الْأَقْفَالِ الشَّرَابَ، وَالْكَذِبُ شَرٌّ مِنَ الشَّرَابِ»^٢.

[٣٦] وعن أبي جعفر عليه السلام: «إِنَّ الْكَذِبَ هُوَ خَرَابُ الْإِيمَانِ»^٣.

[٣٧] وعن أبي عبدالله عليه السلام: «مَنْ لَقِيَ الْمُسْلِمِينَ بِوَجْهِينَ وَلِسَانَيْنِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَهُ لِسَانَانِ مِنْ نَارٍ»^٤.

باب:

[٣٨] وعنه عليه السلام: «لَا يَفْتَرِقُ رَجُلَانِ عَلَى الْهَجَرَانِ إِلَّا اسْتَوْجِبَ أَحَدُهُمَا الْبِرَاءَةَ وَاللُّغْنَةَ، وَرُبَّمَا اسْتَوْجِبَ ذَلِكَ كِلَاهُمَا»^٥.
قال معتب: جعلت فداك هذا الطَّالِمُ فما بال المظلوم؟ قال: «لأنه لا يدعُو أخاه إلى صِلته»^٦.

[٣٩] وعنه عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لَا هِجْرَةَ فَوْقَ ثَلَاثٍ»^٧.

[٤٠] وعن داود بن كثير، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «قال أبي عليه السلام: قال

١. الكافي، ج ٢، ص ٣٣٣، باب الظلم، ح ١٤.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٣٢٨ - ٣٢٩، باب الكذب، ح ٢٣ ودواء عن أبي عبدالله عليه السلام بتفاوت في ج ٦، ص ٤٠٣، ح ٥.

باب أَنْ الصَّرَّ رَأْسَ كُلِّ إِنْثٍ وَشَرَّ

٣. الكافي، ج ٢، ص ٣٣٩، باب الكذب، ح ٤.

٤. الكافي، ج ٢، ص ٣٤٣، باب ذي اللسانين، ح ١.

٥. الكافي، ج ٢، ص ٣٤٤، باب الهجرة، ح ١.

٦. الكافي، ج ٢، ص ٣٤٤، باب الهجرة، ح ٢.

رسول الله ﷺ: أَيْمًا مَسْلُومَتَيْنِ تَهَاجَرَا فَمَكْنَا ثَلَاثًا لَا يَصْطَلِحَانِ إِلَّا كَانَا خَارِجَيْنِ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا وَلَا يَهُ، فَأَيْمُهُمَا سَبَقَ إِلَى كَلَامِ صَاحِبِهِ كَانَ السَّابِقُ إِلَى الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^١.

[٤١] وعن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَغْرِي بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ مَا لَمْ يَرْجِعْ أَحَدُهُمَا عَنْ دِينِهِ، فَإِذَا فَعَلَا ذَلِكَ، اسْتَلْقَى عَلَى قَفَاءٍ وَمَدَّ يَدَهُ، ثُمَّ قَالَ: غَزَتْ، فَرَحِمَ اللَّهُ امْرَأَةً أَلْفَ بَيْنٍ وَلِئِينَ لَنَا، يَا مَعْشَرَ الْمُؤْمِنِينَ تَأَلَّفُوا وَتَعَاطَفُوا»^٢.

[٤٢] وعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «لَا يَزَالُ إِبْلِيسُ فَرَحًا مَا تَهَاجَرَ الْمُسْلِمَانِ، فَإِذَا التَقِيََا اصْطَكَّكَ رَكْبَتَاهُ، وَتَحَلَّمْتَ أَوْصَالَهُ، وَنَادَى: يَا وَيْلَهُ مَا لَقِيَ مِنَ الثُّبُورِ»^٣.

[٤٣] وعنه عليه السلام قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا وَإِنَّ التَّبَاعُضَ الْحَالِقَ، لَا أَعْنِي حَالِقَةَ الشَّعْرِ، وَلَكِنْ حَالِقَةَ الدِّينِ»^٤.

[٤٤] وعنه عليه السلام: «اتَّقُوا الْحَالِقَةَ: فَإِنَّهَا تَمُوتُ الرِّجَالُ». قُلْتُ: وَمَا الْحَالِقَةُ؟ قَالَ: «قَطِيعَةُ الرَّحِمِ»^٥.

[٤٥] وعن أبي جعفر عليه السلام قال: «فِي كِتَابِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ثَلَاثُ حَصَالٍ لَا يَمُوتُ صَاحِبُهَا أَبَدًا حَتَّى يَرَى وَبِالْهَوْنِ، النُّفَى، وَقَطِيعَةُ الرَّحِمِ، وَالْيَمِينُ الْكَاذِبَةُ، يَبَارِزُ اللَّهُ بِهَا. وَإِنْ أَعْجَلَ الطَّاعَةَ ثَوَابًا لَصَلَةُ الرَّحِمِ وَإِنَّ الْقَوْمَ لَيَكُونُونَ قُجَّارًا فَيَتَوَاصَلُونَ فَتَسْمُو أَمْوَالُهُمْ وَيَثْرُونَ، وَإِنَّ الْيَمِينَ الْكَاذِبَةَ، وَقَطِيعَةَ الرَّحِمِ لَتُذَرِّبُ الدِّيَارَ بِلَاقِعٍ مِنْ أَهْلِهَا»^٦.

١. الكافي، ج ٢، ص ٣٤٥، باب الهجرة، ح ٥

٢. الكافي، ج ٢، ص ٣٤٥، باب الهجرة، ح ٦

٣. الكافي، ج ٢، ص ٣٤٦، باب الهجرة، ح ٧

٤. الكافي، ج ٢، ص ٣٤٦، باب قطيعة الرحم، ح ١

٥. الكافي، ج ٢، ص ٣٤٦، باب قطيعة الرحم، ح ٢

٦. الكافي، ج ٢، ص ٣٤٧، باب قطيعة الرحم، ح ٤ بلافغ جمع اتبلفغ العالي من كل شيء. القاموس المحيط،

ج ٢، ص ٧، «بلق».

[٤٦] وعن أبي الحسن عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: كُنْ بَارِئاً وَاقْتَصِرْ عَلَى الْجَنَّةِ، فَإِنْ كُنْتَ عَاقِياً فَظّاً عَلِيظاً فَاقْتَصِرْ عَلَى سَارٍ»^١

[٤٧] وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ كُثِفَ عَطَاءُ مَنْ أُعْطِيَ الْجَنَّةَ فَوَجَدَ رِيحَهَا مَنْ كَانَتْ لَهُ رَوْحٌ مِنْ مَسِيرَةِ خَمْسَائَةِ عَامٍ إِلَّا صَفْأً وَاحِداً، وَهُمْ الْعَاقُّ لَوَالِدَيْهِ»^٢.

[٤٨] وعن أبان بن تغلب عن أبي جعفر عليه السلام قال: «لَيْلَةُ أُسْرِي بِالنَّبِيِّ ﷺ قَالَ: يَا رَبِّ، مَا حَالُ الْمُؤْمِنِينَ عِنْدَكَ؟ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، مَنْ أَهَانَ لِي وَلِيّاً فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمَحَارِبَةِ، وَأَنَا أَسْرَعُ شَيْءٍ إِلَى نَصْرَةِ أَوْلِيَائِي. وَمَا تَرَدَّدْتُ فِي شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ كَتَرَدَّدِي عَنْ وَفَاءِ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ، بِكَرِهَةِ الْمَوْتِ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ. وَإِنْ مِنْ عِبَادِي الْمُؤْمِنِينَ مَنْ لَا يَصْلُحُ لَهُ إِلَّا النُّعَى، وَلَوْ صَرَفْتُهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ لَهْلَكَ. وَإِنْ مِنْ عِبَادِي الْمُؤْمِنِينَ مَنْ لَا يَصْلُحُ لَهُ إِلَّا الْفَقْرُ، وَلَوْ صَرَفْتُهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ لَهْلَكَ. وَمَا يَتَقَرَّبُ عَبْدِي إِلَيَّ بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ لَيَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّافِلَةِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يَنْصُرُ بِهِ، وَلِسَانَهُ الَّذِي يَنْطِقُ بِهِ، وَتَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، إِنْ دَعَانِي أَجَبْتُهُ، وَإِنْ سَأَلَنِي أُعْطِيْتُهُ، وَإِنْ سَكَتَ ابْتَدَأْتُهُ»^٣.

باب:

[٤٩] روى الصدوق^٤ أيضاً بإسناده إلى إسحاق بن عمار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «قال رسول الله ﷺ: يَا مَعْشَرَ مَنْ أَسْلَمَ بِلِسَانِهِ، وَلَمْ يَخْلُصِ الْإِيمَانَ إِلَى قَلْبِهِ، لَا تَذُمُّوا الْمُسْلِمِينَ، وَلَا تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ، فَإِنَّ مَنْ اتَّبَعَ عَوْرَاتِهِمْ تَتَّبَعَ اللَّهُ

١. الكافي، ج ٢، ص ٣٤٨، باب الحقوق، ح ٢.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٣٤٨، باب الحقوق، ح ٢.

٣. الكافي، ج ٢، ص ٣٥٢، باب من أدى المسلمين واحترهم، ح ٨.

٤. لعل هذا من سهو القلم، والصحيح: «روى الكليني أيضاً» لأن ما قبله من الروايات برواية الكليني، ولم نثر في أحاديث هذا الباب على رواية الصدوق إلا الحديث الأول والثاني، والأول بسند آخر.

عَزَّوَجَلَّ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ تَتَّبَعَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَوْرَتَهُ يَفْضَحْهُ وَلَوْ فِي بَيْتِهِ»^١.
 [٥٠] وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: مَنْ أَذَاعَ فَاَحْشَةً كَانَ كَمُبْتَدِنِهَا، وَمَنْ عَيَّرَ مُؤْمِنًا بِشَيْءٍ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَرْتَكِبَهُ»^٢.
 [٥١] وعن أبي عبد الله عليه السلام: «مَنْ لَقِيَ أَخَاهُ بِمَا يُؤْتِيهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»^٣.

باب:

[٥٢] وبإسناد الصدوق إلى رسول الله ﷺ قال: «الجلوس في المسجد انتظار الصلاة عبادة ما لم يُخْدِثْ». قيل: يا رسول الله، وما الحدث؟ قال: «الاغتيا ب»^٤.
 [٥٣] وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: «مَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا رَأَتْهُ عَيْنَاهُ وَسَمِعَتْهُ أُذُنَاهُ فَهُوَ مِنَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ الَّذِينَ يُجِبُونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَنَحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»»^٥.
 [٥٤] وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سئل النبي ﷺ: مَا كَفَّارَةُ الْاَغْشِيَابِ؟ قَالَ: تَسْتَغْفِرُ لِمَنْ اِغْتَبَتْهُ كُلَّمَا ذَكَرْتَهُ»^٦.
 [٥٥] وعن أبي عبد الله عليه السلام: «الْبَيْتَةُ أَنْ تَقُولَ فِي أَخِيكَ مَا سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَابْهَتَانِ أَنْ تَقُولَ فِيهِ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ»^٧.

١ الكافي، ج ٢، ص ٣٥٤، باب مَنْ طَلَبَ عَشْرَةَ الْمُؤْمِنِينَ وَعَوْرَاتِهِمْ، ح ١٢ ورواه الصدوق بسند آخر في عقاب الأعمال، ص ٢٨٧، عقاب مَنْ تَتَّبَعَ عَوْرَةَ الْمُؤْمِنِ، ح ١.

٢ عقاب الأعمال، ص ٢٩٢، عقاب الَّذِينَ يَرِيدُونَ أَنْ يَسُوعَ الْفَاحِشَةَ، ح ١٢، الكافي، ج ٢، ص ٣٥٦، باب التَّصَوُّر، ح ٢.

٣ الكافي، ج ٢، ص ٣٥٦، باب التَّصَوُّر، ح ١.

٤ الأُمَالِي، الصَّدُوق، ص ٢٤٢، المجلس ٦٥، ح ١١، الكافي، ج ٢، ص ٣٥٦-٣٥٧، باب الْغِيْبَةِ وَالْبَهْتِ، ح ١.

٥ الأُمَالِي، الصَّدُوق، ص ٢٧٦، المجلس ٥٤، ح ١٦، الكافي، ج ٢، ص ٣٥٧، باب الْغِيْبَةِ وَالْبَهْتِ، ح ٢، والآيَةُ فِي سُورَةِ النُّورِ (٢٤): ١٩.

٦ الْغِيْبَةِ، ج ٢، ص ٣٧٧، ح ١٤٣٠، الكافي، ج ٢، ص ٣٥٧، باب الْغِيْبَةِ وَالْبَهْتِ، ح ٤.

٧ الأُمَالِي، الصَّدُوق، ص ٢٧٦-٢٧٧، المجلس ٥٤، ح ١٧، الكافي، ج ٢، ص ٣٥٨، باب الْغِيْبَةِ وَالْبَهْتِ، ح ٧.

[٥٦] وعن الفضل بن عمر قال، قال أبو عبدالله عليه السلام: «مَنْ رَوَى عَلَى مَوْمن رواية يُريدُ بها شَيْئَهُ، وَهَذَا مَرُودُهُ لِيَسْقُطَ مِنْ أَعْيُنِ النَّاسِ، أَخْرَجَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ وَلايَتِهِ إِلَى وَلايَةِ الشَّيْطَانِ فَلَا يَقْبَلُهُ الشَّيْطَانُ»^١.

[٥٧] وعن أبي عبدالله عليه السلام: «لَا تَهْدِي السَّمَانَةُ لِأَخِيكَ فِرْحَمَةَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَيَحُلُّهَا بِكَ». وقال: «مَنْ شَمَتَ بِمَصِيبَةٍ نَزَلَتْ بِأَخِيهِ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى تُصِيبَهُ»^٢.
[٥٨] وعن أبي حمزة عن أحدهما عليهما السلام قال: سمعته يقول: «إِنَّ اللَّعْنَةَ إِذَا خَرَجَتْ مِنْ فِي صَاحِبِهَا تَرُدُّدَتْ، فَإِنْ وَجَدَتْ مَسَاغاً وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَى صَاحِبِهَا»^٣.

[٥٩] وعن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إِنَّ سُوءَ الْخُلُقِ لِيُفْسِدَ الْعَمَلَ، كَمَا يُفْسِدُ الْخُلُقُ الْعَمَلَ»^٤.

[٦٠] وعن معروف بن خربوذ عن أبي جعفر عليه السلام قال: «صَلَّى أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِالنَّاسِ الصُّبْحَ بِالْعِرَاقِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ وَعَظَّمَهُمْ وَيَكِي وَأَبْكَاهُمْ مِنْ خَوْفِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا وَاللَّهِ لَقَدْ عَهِدْتُ أَهْوَاءاً عَلَى عَهْدِ خَلِيلِي رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام وَأَنَّهُمْ لَيُصْبِحُونَ وَيُمَسُونَ شُغْتاً غَيْرَ أَخْمَصٍ، بَيْنَ أَعْيُنِهِمْ كُرْكِبُ الْمَغْزَى، يَسِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجُوداً وَقِيَاماً، يَرَاوِحُونَ بَيْنَ أَقْدَامِهِمْ وَجِبَاهِهِمْ، يَتَنَاحُونَ رُئُوسَهُمْ وَيَسْأَلُونَ فِكَالَ رِقَابِهِمْ مِنَ النَّارِ. وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُهُمْ مَعَ هَذَا وَهُمْ خَائِفُونَ مَشِيقُونَ»^٥.

تَمَّتِ الرِّسَالَةُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْأَرْبَابِ، وَمِثْلُ الصَّعَابِ، وَمَالِكِ الرِّقَابِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّ الْأُمَّةِ، وَآلِهِ خَيْرِ آلٍ، وَأَصْحَابِهِ خَيْرِ الْأَصْحَابِ، وَذَلِكَ هَزِيعُ لَيْلَةِ السَّبْتِ لِأَحَدِي عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَّتْ فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ سَبْعٍ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةٍ.

١. الأماشي، الصدوق، ص ٣٩٢، المجلس ٧٢، ح ١٧، وليس فيه: «فلا يقبله الشيطان»، الكافي، ج ٢، ص ٣٥٨، باب الرواية على المؤمن، ح ١.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٣٥٩، باب السمانه، ح ١.

٣. عقاب الأعمال، ص ٣١٧، عقاب من يلعن غير مستحق لعنة، ح ١، الكافي، ج ٢، ص ٣٦٠، باب السباب، ح ٦.

٤. الكافي، ج ٢، ص ٣٢١، باب سوء الخلق، ح ١.

٥. الكافي، ج ٢، ص ٢٣٥-٢٣٦، باب المؤمن وعلمائه وصعته، ح ٢١.



(١٠)

الأربعينية
في المسائل الكلامية



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله بجميع معامده على جميع عوائده، وله الشكر لسابق أقسامه على جميع إنعامه، وأفضل صلاة وتسليم على خير نبي من خير صميم، محمد النبي الأُمِّي، وعلى آله الفَرِّ اللّهاميم، صلاة تلبقنا دار النعيم، وتنجينا من العذاب الأليم. وبعد، فهذه رسالة في المسائل الكلامية، وضعناها تقرّياً إلى بارئ البرية، وحصرتها في أربعين مسألة:

المسألة الأولى: العالم - وهو كلّ وجود سوى الله تعالى - حادث، بمعنى أنّه مسبوق بالعدم سبقاً لا يجامع فيه المتقدّم امتأخراً، وليس ذلك السبق بالزمان؛ لأنّ الزمان نفسه مسبوق بعدمه.

وبرهانه أنّ ما سوى الله تعالى إمّا جواهر - أي قائمة بنفسها - وإمّا أعراض - أي قائمة بغيرها حالة فيه - وحدوث الأجسام يستلزم حدوث الأعراض؛ لعدم تصوّرها غير تابعة لها، والتابع للحادث حادث.

ثمّ نقول: الأجسام لا تغلو من حصول في مكان أو وضع بالضرورة، فذلك الحصول إن كان حادثاً لزم حدوث الجسم؛ لعدم انفكاكه عن الحادث، وإن كان قديماً لزم عدم تغيّره؛ لأنّ القديم إن كان واجب الوجود استحالة عدمه، وإن كان ممكن الوجود فعليّه لا بدّ وأن تكون واجب الوجود؛ لاستحالة التسلسل، وأن تكون موجبة؛ لأنّ أثر المختار محدث لما يأتي، ويلزمه من استحالة عدم علته عدمه.

لكن التغير جائز اتفاقاً؛ ولأن الأجسام لا تتفك من حركة، وهي الحصول في حيز بعد أن كانت في آخر، والانتقال من مكان إلى آخر، والسكون وهو اللبث في مكان أزيت من آن، وهما محدثان؛ لاستدعاء مفهومهما السبق بالغير، والقديم لا يتصور أن يكون مسبوقاً بالغير فلا يمكن الجمع بينهما، وما لا يسفك من حادث حادث بالضرورة.

المسألة الثانية: الله تعالى موجود؛ لما تقدم في حدوث ما سواه، وقضاء صريح العقل باحتياج الحادث إلى محدث، ولأن العقل قاض بوجود موجود، فإن كان ذلك الموجود واجب الوجود، فهو المدعى، وإن كان ممكن الوجود، افتقر إلى موحد، فإن كان واجباً، فهو المدعى، وإن كان ممكناً عاد الاحتياج، فإن عاد إلى الأول، لزم الدور، وإن كان إلى ثالث، لزم التسلسل، وسيأتي إبطالهما.

المسألة الثالثة: الله تعالى قديم، أي لا يسفه عدم، ويلزم أن لا يلحقه عدم؛ لأنه لو لم يكن قديماً لكان حادثاً بالضرورة، لا يتصور الموحود بالقديم والحادث، وحدوثه يؤدي إلى الدور والتسلسل المعالين، فيكون محالاً فثبت قدمه.

المسألة الرابعة: الله تعالى أبدي، وهو ظاهر الثبوت بعد بيان وجوب وجوده؛ لأنه لو لم يكن أبدياً لتطرق إليه العدم، وواجب الوجود لا يتطرق إليه العدم.

المسألة الخامسة: الدور والتسلسل بطلان أما الدور، فهو عبارة عن توقف حصول الشيء على ما لا يحصل إلا بعد حصول ذلك الشيء؛ وبديهية العقل حاكمة ببطلانه.

وأما التسلسل وهو عبارة عن تنالي أمور بينها ارتباط لا إلى غاية. ودليل بطلانه أن تلك الأمور قابلة للزيادة والنقصان فتكون متناهية، ولأن ما مضى من الحوادث لو كان غير متناه لم تصل النوبة إلى الحادث اليومي؛ لتوقفه على انقضاء ما لا نهاية له، ولأن تلك الجملة ممكنة قطعاً؛ لافتقارها إلى آحادها فتحتاج إلى مؤثر خارج عنها، والخارج عن الممكنات واجب الوجود، فينتهي إليه.

المسألة السادسة: الله تعالى قادر محتار، ونعني به أنه يمكنه الفعل والترك، لا كالموجب الذي له أحدهما.

وبرهانه أنه لو لم يكن قادراً لكان موجباً؛ ضرورة انحصار التأثير في الجائز والواجب، لكن موجبته باطلة؛ إذ معناه ما لا ينفك عنه أثره.

وقد بينّا أنه تعالى قديم وأن أثره - وهو العالم - محدث، ولو لم ينفك عنه لزم إما قدم العالم أو حدوث الله تعالى، وهو باطل، ولأنه لو كان موجباً لزم تغييره بتغير شيء من العالم؛ لأنّ التغير لابد وأن ينتهي بالأخيرة إلى الله تعالى؛ إذ هو علّة العلل، والتغير على الله تعالى محال؛ لما ثبت من وجوب وجوده، فلا يكون موجباً.

واعلم أنه يكفي في ثبوت حدوث الأجسام وجود الحادث اليومي، ويلزم من ثبوت حدوث الأجسام حدوث كل ما سوى الله تعالى.

وما زعم الخصم أنه موجود غير متغير ولا حال فيه، وسماه بالفوس والعقول، فإنها إن ثبتت كانت حادثة بدليل الإحتصار، والواسطة بين الله تعالى وبين العالم منتفية بإجماع المسلمين؛ ولأنها من جملة العالم؛ لما سيأتي من استحالة تعدد الواجب، فهي ممكنة، وكلّ ممكن محدث، وكلّ محدث مفعول بالاختيار؛ ولأنّ العالم كلّ موجود سوى الله تعالى، فلا يعقل بدأ واسطة بين الله تعالى وبين العالم.

المسألة السابعة: الله تعالى عالم، ونعني به أنه بين الأشياء تبييناً يوجب إحكام الفعل وإتقانه.

وبرهانه أنه قد ثبت أنه قادر محتار، والمختار إنما يفعل بتوسط قصد وداع، وهما لا يتوخّهان إلى الشيء إلا بعد العالم، ولأنه تعالى أحكم صنع العالم وأتقنه؛ لأنه ما من شيء من مخلوقاته إلا وهو منتهى للمنافع المطلوبة منه، وكلّ من كان كذلك يسمّى في اللغة العربية عالماً، فيكون لبارئ تعالى عالماً.

١. في الأصل «مُدَّة» والشبه هو الصحيح.

المسألة الثامنة: الله تعالى حي، وهو بين الثبوت بعد إثبات كون الله تعالى قادراً عالمًا؛ لاستحالة قدرة وعلم من غير حياة. وهذا تنبيه لا دليل.

المسألة التاسعة: الله تعالى واحد لا شريك له في خلق العالم، ولا في وجوب الوجود، ولا في استحقاق العبادة؛ لأنه لو كان معه إله واجب الوجود لاشتركا في هذا الوصف - أعني وجوب الوجود - وامتازا بتعريفهما، فيلزم تركبهما من وجوب الوجود والتعين، وسيأتي أن واجب الوجود ليس بمركب.

ولأنه لو تعددت الآلهة فسد نظام العالم؛ لإمكان الاختلاف في الإرادات والكراهات؛ للمناقضات، فإن وقع لمراد وارتفع لزم اجتماع المتنافيين أو ارتفاعهما، ولأنه لا ترجيح لوقوع مراد واحد دون الآخر، وهذان إليهما الإشارة في التنزيل الإلهي:

فالأول، قوله تعالى: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» ^١ «اللَّهُ الصَّمَدُ» ^٢ فإن «الصمد» المراد به هنا - والله أعلم - المنزه عن الانقسام والتركيب على ما ذكره بعض المفسرين ^٣.

والثاني: قوله تعالى: «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا» ^٤.

المسألة العاشرة: الله تعالى قادر على كل مقدور، وعالم بكل معلوم؛ لأن نسبة ذاته إلى كل واحد من المقدورات والمعنومات متساوية؛ لما سيأتي من تحرده عن الجهات واستغنائه عن الأحياز، فاختصاص واحد بأوصافه يستلزم الترجيح بلا مرجح.

المسألة الحادية عشرة: الله تعالى سميع بصير، ومعناه أنه تعالى عالم بما نسمعه نحن ونبصره، وهو بين الثبوت بعد إثبات كونه تعالى عالمًا بكل معلوم، ولأن من جملة المعلومات السموعات والمبصرات، وإنما أفرد العلماء هاتين الصفتين بالذكر

١. الإخلاص (١١٢): ١-٢.

٢. تفسير روح البیان، ج ٥ ص ٦١٠: التفسير الكبير، ج ٢٢، ص ١٨٢.

٣. الأنبياء (٢١): ٢٢.

لذكرهما في التنزيل الحكيم.

المسألة الثانية عشرة: الله تعالى مدرك، ومعناه أنه تعالى عالم بالمدرَك، والكلام فيه كالكلام في السميع والبصير.

المسألة الثالثة عشرة: الله تعالى متكلم، ومعناه أنه فاعل الكلام في جسم من الأجسام، كما فعل الكلام في اللوح المحفوظ، وهي الشجرة لموسى عليه السلام، وكلامه محدث؛ لاستحالة أن يكون معه قديم آخر.

المسألة الرابعة عشرة: الله تعالى مريد وكاره؛ لأن تخصيص الأفعال بالوقوع في وقت دون آخر وعلى وجه دون آخر يفتقر إلى مخصص، وليس إلا الإرادة والكراهة؛ ولأنه تعالى أمر بالطاعة ونهى عن المعصية، والأمر يستلزم الإرادة، والنهي يستلزم الكراهة؛ لما سيأتي من حكمته تعالى.

المسألة الخامسة عشرة: الله تعالى صادق في وعده ووعيده؛ لأن الكذب قبيح عقلاً وسمعاً، والله تعالى منزّه عنه؛ لما سيأتي من أنه لا يفعل القبيح.

المسألة السادسة عشرة: الله تعالى ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض؛ لما ثبت من حدودها وقدمه تعالى؛ لأن الجسم يمتنع عليه أن يعمل الجسم، وقد بينّا أنه فاعل الأجسام، ولأن العرض متقوم بغيره، وكل متقوم بغيره فهو ممكن، والله تعالى واجب الوجود.

المسألة السابعة عشرة: الله تعالى غير مركّب من شيء، وإلا لافتقر إلى أجزائه، وأجزاؤه غيره، والمفتقر إلى غيره ممكن، وقد بينّا أنه تعالى واجب الوجود.

المسألة الثامنة عشرة: الله تعالى لا يعمل في محل ولا جهة، وإلا لافتقر إلى المحل والجهة، ولزم حدوده أو قدمهما، أو حدوث الحاجة إليهما، وهو محال.

المسألة التاسعة عشرة: الله تعالى غير متحد بغيره، خلافاً للنصارى القائلين باتحاد الأب والابن وروح القدس^١.

١. للمزيد راجع الملل والنحل، ج ١، ص ٢٢٠ و ٢٢١.

وبرهانه أن الاتحاد لا يتصور إلا على سبيل الامتزاج، وهو في الحقيقة ليس اتحاداً، مع امتناعه عليه، ولأن الاثنين إن اتحداً وبقياً كما كانا لم يكن ذلك اتحاداً، وإن عدما لم يكن اتحاداً، وإن عدم أحدهما وبقي الآخر لم يكن اتحاداً؛ لبقاء الاثنينية وتجدد ثالث واستحالة المعدوم بالموحود.

المسألة العشرون الله تعالى ليس بمحلّ للحوادث؛ لامتناع حدوثه، ولأن من قامت به الحوادث فهو منفعل عن غيره وكل منفعل عن غيره فهو ممكن، وقد تقرّر أن الله تعالى واجب الوجود.

المسألة الحادية والعشرون الله تعالى ليس بعرضي بالصر في الدنيا ولا في الآخرة؛ وهو بين الانتفاء بعد سلب الجهة والمرصية والحصول والمحلّ عنه.

وما ذكره الأشعرية في الرؤية^١ غير معقول، ولقوله تعالى لموسى ﷺ: ﴿لَنْ تَرَوْنِي﴾^٢، ولتعلقه تعالى رؤيته على استقرار العبد حال الحركة، والمعلق على المحال محال.

وأما قوله تعالى: ﴿وَجُودٌ يُزَمِّدُ نَاصِرَةً﴾^٣ إلى ربّها ناظرة^٤ فمن باب حذف المضاف، وهو كثير في اللغة، وكل ما روي من الأحاديث في الرؤية^٥ فهو موضوع أو مؤول.

المسألة الثانية والعشرون. الله تعالى ليس بمفتقر، وهو المعبر عنه بكونه عتياً، وهذه الصفة سلبية كصفة الوحدة وإن لمع مهما معنى الثبوت للفظهما.

وبرهانه أنه لو افترق في ذاته أو صفاته لكان ممكناً، وقد بينّا أنه تعالى واجب الوجود.

١. للمزيد راجع الملل والنحل، ج ١، ص ١٠٠ و ١٠٥.

٢. الأعراف (٧)، ١٤٣.

٣. القيامة (٧٥)، ٢٢.

٤. انظر صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٠٣، ح ٥٢٩ و ٥٤٧ وج ٤، ص ١٨٣٦، ح ٤٥٧٠ وج ٦، ص ٢٧٠٣، ح ٦٩٩٧ و ٦٩٩٩.

المسألة الثالثة والعشرون: الله تعالى ليس قادراً بقدره، ولا عالماً بعلم، ولا حياً بحياة، ولا موجوداً بوجود، إلى غير ذلك، إذ لو احتاج في ذلك إلى مغي كان مفقراً إلى غيره، والمفتقر ممكن، وقد يتنا أنه تعالى رجب الوجود، وما ذكره البهشية من الأحوال^١ غير معقول

المسألة الرابعة والعشرون: العقل قاضٍ بحسن أشياء وقبح أشياء، كحسن الصدق والإنصاف، وشكر المعتم، وقبح أضد دهما، والضرورة قاضية به، والمنازع مكابر لصريح عقله، ومن ثم حكم به من لا يدين بشريعة ولا يعتقد ملة كالملاحدة^٢ والبراهمة^٣؛ ولأنه لو لا ذلك لتعذر معرفة صدق النبي ﷺ، ولم يوثق بوعد الله تعالى ووعدته، وفيه هدم الدين بالكلية.

المسألة الخامسة والعشرون: نحن فاعلون لأفعالنا الحسنة والقبيحة، والضرورة قاضية به، ولتعلق المدح والذم مثلاً عليها دون ألواننا وأشكالنا، ولتعذيب المعاصي، وهو قبيح إذا كان الفعل لله تعالى.

المسألة السادسة والعشرون: الله تعالى عذلٌ حكيم، أي لا يفعل شيئاً من القبائح السيئة، ولا يعمل بالواجب، لأن له صارفاً عن فعل القبيح، وهو علمه بقبحه وعناؤه عنه، وعلمه بفنائه، وله داعٍ إلى فعل لواجب، وهو علمه بحسنه، والصارف عنه منتفٍ، فوجب الحكم بنفي القبح والإحلال بالواجب عنه تعالى، ولأنه لو جاز فعل القبيح لامتنع الفرق بين النبي والمعتبى؛ بجواز إظهار المعجزة على يد الكاذب، ولجواز التعذيب على الإيمان والإثابة على الكفر، وهو باطل قطعاً، ولا يريد شيئاً من القبائح البتة؛ لأن إرادة القبيح قبيحة؛ ولقوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾^٤.

١. لمزيد التوضيح راجع الملل والنحل، ج ١، ص ٨٢.

٢. راجع الملل والنحل، ج ٢، ص ٢٥٠ - ٢٦١.

٣. راجع الملل والنحل، ج ٢، ص ٢٥٠ - ٢٦١.

٤. مؤمن (٤٠)، ٣٦.

المسألة السابعة والعشرون: الله تعالى يفعل لفرض، ويستحيل عليه الفعل بلا غرض وغاية؛ لأن ذلك عبث قبيح؛ ولقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^١، ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا﴾^٢.

المسألة الثامنة والعشرون: اللطف واجب على الله تعالى، ونعني به هبة^٣ مقرّبة من الطاعة، ومباعدة عن المعصية، ولا يسوغ الإلجاء ولا حفظ له في التمكن. وبرهانه أن الله تعالى إذا علم من لمكلف أنه لا يختار الطاعة، أو لا يكون إلى اختيارها أقرب إلا مع ذلك اللطف فلو لم يفعله لكان ناقضاً لفرضه؛ إذ غرضه الطاعة المتوقّفة على اللطف، وهو باطل؛ لأنه عبث، وهو محال على الله تعالى؛ ولقوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾^٤، وقوله: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بِفَدَا الرَّسُولِ﴾^٥.

وربما كان «للأجل» و«الرّزق» و«السعر» مدخل في اللطف. فالأجل: وقت قوت الحياة سواء كان من الله تعالى بالموت وشبهه، أو من غيره كالقتل على الأصح، لاستحالة خلاف المعلوم والرّزق ما أمكن الانتفاع به بلا مانع؛ فليس الحرام رزقاً، والولد رزق على الأصح، وتقديره وتعتبره تابع للمصلحة والسعر: تقدير أبدال المبيعات، وانعلاء والرخص يتبعان السبب، أي يمكن كونه من الله تعالى ومن العبد.

المسألة التاسعة والعشرون: التكليف هو إرادة واجب الطاعة متبوعاً ابتداءً حسن؛ لأنه معرض بحسن، ولأنه من فعل الله تعالى، وكلّ فعله حسن، وواجب على الله

١. الذاريات (٥١): ٥٦.

٢. ص (٣٨): ٢٧.

٣. في «س» كلمة لم تقرأ.

٤. الأنعام (٦): ١٤٩.

٥. النساء (٤): ٦٥.

تعالى لكل من كمل عقله؛ لأنه تعالى خلق فيه داعياً إلى فعل المعصية، ومقوداً عن فعل الطاعة كالشهوات، فلا بد من زاجر وهو التكليف، وإلا لكان مغرباً بالقبيح، والإغراء بالقبيح قبيح.

المسألة الثلاثون: الآلام الصادرة من له تعالى وشبهها يجب عليه عوضها، وإلا لكان ظالماً - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - وذلك العوض لا بد وأن يكون زائداً على الألم زيادة يختارها المكلف على لأتم لو خيّر بينهما، وإلا لقبح الألم منه تعالى كما يقبح منا.

المسألة الحادية والثلاثون: النبوة حسنة واجبة

أما حسنها فظاهر؛ لما فيها من الدلالة على المصالح والأمر بها، وعلى المفاسد والنهي عنها.

وأما وجوبها؛ فلأنها لطف، وكل لطف واجب

أما أنها لطف؛ فلأن الناس مع وجود النبي ﷺ أقرب إلى فعل الطاعات، وأبعد عن فعل المعاصي، وهو معنى اللطف. وأما أن كل لطف واجب؛ فلما تقدم.

ومحمد ﷺ نبي؛ لدعواه النبوة، وظهور المعجزة على يده، كالقرآن الذي تحدى به العرب في قوله: «فأتوا بسورة من مثله»^١، وعجزوا عن معارضته؛ لعدولهم إلى القتال، وكان شقاق القمر^٢، ونبوع الماء^٣، وحنين الجذع^٤، وتسبيح الحصى في كفه، وإشباع الكثير من القليل، إلى غير ذلك وكل من كان كذلك كان نبياً؛ لاستحالة أن يصدق الله تعالى الكاذب على ما تقدم، ولأن الطريق الذي ثبتت به النبوة للأنبياء

١ البقرة (٢): ٢٣

٢. راجع إعلام الوري، ص ٢٨: الخرائج والجرائع، ج ١، ص ٣٦، ح ٢٦

٣. راجع إعلام الوري، ص ٣٢: الخرائج والجرائع، ج ١، ص ٢٨، ح ١٧

٤. لاحظ إعلام الوري، ص ٣٣: الخرائج والجرائع، ج ١، ص ٣٦، ح ١٠

السالفين حاصل فيه، فوجب الحكم بنسوته.

المسألة الثانية والثلاثون. هو ~~معصوم~~ معصوم من الذنوب: كبيرها وصغيرها، عمدتها وسهوها وخطئها، من أول عمره إلى آخره. والعصمة لطف يعمله الله تعالى بالمكلف، يعلم عبده وقوع الطاعة وترك المعصية اختياراً.

وبرهانه أنه لولا ذلك لم يوثق بإحبارته عن الله تعالى من التكاليف الشرعية والجزاء عليها، فتنتفي فائدة البعثة، وهو باطل؛ لأن العقول تنفر من اتباع من عهد منه معصية ما، وهي مأمورة بالإقبال عنه؛ لوجوب أداء لو فعل معصية، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ﴾^١.

ويجب كونه أفضل من رعيته فيما هو بهي فيه؛ لقبح تقديم المفضول على الفاضل عقلاً وسمعاً لقوله تعالى ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى﴾^٢.

ويجب تنزيهه عن زناء الآباء والأُمَّهات ^و الكفائص المقرة كالحذام والبرص، لنقص النصف بذلك، وعدم إقبال القلوب عليه، فلا يحصل الغرض من بعثته.

المسألة الثالثة والثلاثون. هو حاتم الأنبياء، وهو معلوم من السمع، إذ لا محال للعقل، وقد علم بالضرورة من دينه ~~ذلك~~ ذلك؛ ولقوله تعالى ﴿وَلَنْ يَكُن رُّسُولَ اللَّهِ وَحَاتِمَ النَّبِيِّينَ﴾^٣.

المسألة الرابعة والثلاثون: الإمامة رئاسة عامة لشخص من الناس في الأمور الدينيّة والدينيّة سبابة عن النبي، والقيد لا يخرج النبي ~~من~~؛ إذ يلزم كونه إماماً، أو أريد تعريف الإمام الخاص، وهي حسنة واجبة؛ لما تقدّم في البوّة آنفاً، [و] وجوبها على الله تعالى؛ فلا دأته إلى المهرج والمرج لو وجبت على الأمة

١. الأحزاب (٣٣): ٥٣.

٢. يونس (١٠): ٣٥.

٣. الأحزاب (٣٣): ٤٠.

المسألة الخامسة والثلاثون: يشترط في الإمام أن يكون معصوماً؛ كما قلناه في النبي؛ ولما قلناه فيه؛ ولأنَّ العلة المحوجة إلى نصبه جواز الخطأ على الأمة، فلو لم يكن معصوماً لافتقر إلى إمام آخر ويتسلسل، وقد بين بطلانه.

ويشترط فيه أن يكون أفضل من رعيته فيما هو إمام فيه، وقد تقدّم دليله في النبي.

ويشترط فيه أن يكون منصوباً عليه من الله تعالى، ومن النبي ﷺ؛ لأنَّ العصمة أمر خفي باطني لا يطلع عليه إلا الله تعالى، فلا طريق إلا هو، والمعجز الظاهر على يد الإمام.

المسألة السادسة والثلاثون: الإمام الحق بعد رسول الله ﷺ بلا واسطة أمير المؤمنين، وإمام المتقين، أبو الحسن، علي بن أبي طالب (عليه أفضل الصلوات والسلام وأكمل النحيات) وهو ظاهر جداً بعد بيان القواعد السالفة؛ إذ العصمة والنص والافضلته لم تحصل إلا فيه إما بالإخبار والسماع، وإما بخلو الاشتراط لها في غيره، فلو لم تكن حاصلة فيه، لزم خلوه لزمان من إمام مع وجوب اللطف على الله تعالى، وهو محال.

ولنذكر طرقاً من النصوص الدالة عليه:

فمنها: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^١ فـ«إنما» للحصر بالنقل عن اللغويين^٢، و«الولي» هو الأولي بالتدبير، كما هو بين، والعطف يوجب مساواة المعطوف [للمعطوف] عليه. فقد ثبتت الولاية لله ولرسوله وللمؤمنين، وليسوا بأسرهم موصوفين بالولاية؛ لا تصافهم بصفة خاصة، بل بعضهم، وذلك هو علي عليه السلام، للإجماع على صدقته بخاتمه حال ركوعه، فنزلت فيه هذه الآية، ذكره التعليقي^٣ وغيره من المفسرين.

١. المائدة (٥): ٥٥.

٢. الصحاح، ج ٤، ص ٢٠٧٣: القاموس المحيط، ج ٤، ص ٢٠١، «وأن»

٣. حكاة عنه في مجمع البيان، ج ٢، ص ٣٦١، دبل الآية ٥٥ من المائدة (٥).

ومنها. قوله تعالى. «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ»^١.

وتوجيهه أن الله تعالى عطف طاعه أولي الأمر على طاعة الله، وطاعة الرسول وطاعتهما واجبة، والمعطوف على الواجب واجب، فلو أمر الإمام بمعصية لوجب أن يطاع فيها، وهو بطل قطعاً، فيستحيل صدورها منه، وإلا لوجب اتباعه فيها، وغير علي عليه السلام ليس بمعصوم بالإجماع، أو ليس بمشترط فيه العصمة

ومنها ما تواتر من طرق الشيعة مع انتشارهم في أقطار الأرض، وقيام عدد التواتر فيهم، ونقل شذمة من ترك الأهواء من أهل الخلاف: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه السلام بالألفاظ الصريحة التي لا تحتمل التأويل، مثل قوله: «هذا إمامكم بعدي وسلموا عليه بإمرة المؤمنين»^٢ «وهذا خستني عليكم»^٣.

ومنها ما تواتر من قول العريفيين، ولم يتكروا أحد من أهل القلعة، وهو قوله بتقدير غمّ عام حجة الوداع حين جمع المرحوم عليه السلام، وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «ألست أولى بكم بأنفسكم»؟ قالوا. بلى يا رسول الله، قال: «فمن كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وابصر من بصره، وحذل من خذله، وأدر الحق معه كيفما دار»^٤.

ولفظ «مولى» يعني أولى، وهو مشهورة الاستعمال في اللغة العربية^٥، ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ألست أولى».

ومنها ما صحّ ونقله الخصم عن سبي عليه السلام لما توجه إلى غزوة تبوك وخلف

١ النساء (٤)، ٥٩.

٢. تفسير الفقي، ج ١ ص ٣٠١، يدل الآية ٧١ من سورة التوبة (٩).

٣ إتعايف السادة المتقين، ج ٢ ص ٢٢٢.

٤ كمال الدين، ص ٣٢٧، ج ٩، المعجم الكبير، الطبري ج ٥، ص ١٩٥، ج ٥٠٦٨.

٥ لسان العرب، ج ١٥، ص ٤٠٢، «ولى».

عليّاً عليه السلام بالمدينة واستخلفه عليها، فقال: «يا رسول الله، تخلفني مع النساء والصبيان؟» فقال عليه السلام: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^١.

والمنزلة للعموم، وإلا لما صح الاستثناء، ومن حملة منازل هارون أنه لو عاش بعد موسى لكان خليفة، فيكون علي عليه السلام خليفة، ولأنه استخلفه على المدينة ولم ينقل عزله عنها.

المسألة السابعة والثلاثون. الإمام الحق بعد علي عليه السلام ولده أبو محمد الحسن الرضي، ثم أخوه أبو عبد الله الحسين الشهيد، ثم من بعده ولده أبو الحسن علي زين العابدين، ثم ولده أبو جعفر محمد الباقر، ثم ولده أبو عبد الله جعفر الصادق، ثم ولده أبو الحسن موسى الكاظم، ثم ولده أبو الحسن علي الرضا، ثم ولده أبو جعفر محمد الحواد، ثم ولده أبو الحسن علي الهادي النقي، ثم ولده أبو محمد الحسن السقي، ثم ولده الحلف القائم المنتظر المهدي الحجة صاحب الزمان صلوات الله عليهم أجمعين

وبرهانه أن القول بأن العصمة شرط في الإمام لا يحامع القول بإمامة غير هؤلاء؛ للاتفاق على نفي اشتراط العصمة في غيرهم، فتكون فيهم، فلو لم يكن لأحد عشر أئمة لزوم حلول الزمان من إمام وهو باطل؛ ولأن المخالف والموافق نقل النص عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليهم بأسمائهم، وكذا نص كل واحد على من بعده.

[١] فمن ذلك ما رواه أبو العباس عبد الله بن العباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله عز وجل أطلع إلى الأرض طلائعاً فاختارني منها [فجعلني نبياً]، ثم أطلع الثانية فاختار منها عليّاً، فجعله إماماً، ثم أمرني أن أتخذه أخاً ووصياً وخليفةً ووريراً، فعلي مني وأنا من علي، وهو زوج بنتي، وأبوسبطي الحسن والحسين، ألا وإن الله تبارك وتعالى جعلني وإياهم حججاً على عباده، وجعل من صلب الحسين

١. مسند أحمد، ١، ص ٢٩٨، ح ١٥٨٧، المعجم الكبير، الطبري ج ٥ ص ٢٠٣ ح ٥٠٩١ و ٥٠٩٥.

أئمة يقومون بأمرى، ويحفظون وصيتى، التاسع منهم قائم أهل بيتى، ومهدي أمتى. أشبه الناس بي في شمائله وأقواله وأفعاله، يظهر بعد غيبة طويلة، وحيرة مضلة، فيعلن أمر الله، ويظهر دين الله، ويؤيد بنصر الله وينصر ملائكة الله، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً»^١.

[٢] ومن ذلك ما رواه أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود الهذلي قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الأئمة من بعدي ثنا عشر، تسعة من صلب الحسين والتاسع مهديهم»^٢.

[٣] ومن ذلك ما رواه أبو سعيد سعد بن مالك الخدري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول للحسين بن علي عليه السلام: «أنت إمام ابن إمام، [وأبو أئمة] تسعة من صلبك أئمة أبرار، والتاسع قائمهم»^٣.

[٤] ومن ذلك ما رواه أبوذر جندب الففاري قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ أَحَبَّنِي وَأَهْلَ بَيْتِي كَمَا نَحْنُ وَهُوَ كَهَاتَيْنِ» وأشار بالسبابة والوسطى ثم قال: - أخى خير الأوصياء، وسبطاي خَيْرَ الْأَسْبَاطِ، وسوقُ يُهْرَجُ الله تبارك وتعالى من صلب الحسين أئمة أبراراً يوسعهم مهدي هذه الأمة». قلت: يا رسول الله، فكم الأئمة بعدك؟ قال: «عدد نبياء بني إسرائيل»^٤.

[٥] ومن ذلك ما رواه أبو عبد الله سلمان الفارسي قال: قال رسول الله ﷺ: «الأئمة بعدي اثنا عشر، عدد نبياء بني إسرائيل، ومنهم مهدي هذه الأمة، له هبة موسى، وبهاء عيسى، وحكم داود، وصبر أيوب»^٥.

١. كمال الدين، ص ٢٥٧، ح ١٢ كفاية الأثر، ص ١١

٢. كفاية الأثر، ص ٢٣.

٣. كفاية الأثر، ص ٢٨

٤. كفاية الأثر، ص ٣٥.

٥. كفاية الأثر، ص ٤٣

[٦] ومن ذلك ما رواه أبو عبد الله جابر بن عبد الله الأنصاري قال: لما أنزل الله تبارك وتعالى: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ»^١، قلت: يا رسول الله قد عرفنا الله ورسوله فمن أولو الأمر منكم الذين قرن الله طاعتهم بطاعته وطاعة رسوله؟ فقال: «هُمْ حلفائي يا جابر، وأئمة المسلمين بعدي، أولهم علي بن أبي طالب، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم علي بن الحسين، ثم محمد بن علي المعروف بالباقر في التوراة، وستدركه يا جابر، فإذا لقيته فاقرأه مني السلام، ثم جعفر بن محمد الصادق، ثم موسى بن جعفر، ثم علي بن موسى، ثم محمد بن علي، ثم علي بن محمد، ثم الحسن بن علي، ثم سمي وكنتي حجة الله في أرضه، ونقيه في عباده ابن الحسن بن علي»^٢.

[٧] ومن ذلك ما رواه جابر بن سمرة قال: كنت مع أبي عند رسول الله ﷺ فسمعتة يقول: «يكون من بعدي اثنا عشر إماماً» ثم أخفى علي صوتته، فقلت لأبي: ما الذي أخفى صوتته به رسول الله ﷺ؟ فقال: قال: «كلهم من قريش»^٣.

[٨] ومن ذلك ما رواه أس بن مالك قال: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الفجر، ثم أقبل علينا وقال: «معاشر أصحابي من أحببنا أهل البيت خُشِر معنا، ومن استمسك بالأوصياء من بعدي فقد استمسك بالعروة الوثقى»، فقام إليه أبوذر فقال: يا رسول الله وكم الأئمة بعدك؟ قال: «عدد نساء بني إسرائيل» وقال: «كلهم من أهل البيت»^٤.

[٩] ومن ذلك ما رواه عمر بن الخطاب^٥ وزيد بن ثابت^٦ وأبو هريرة^٧ وزيد بن

١ النساء (٤): ٥٩.

٢ كمال الدين، ص ٢٥٣، ح ١٣ كفاية الأثر، ص ٥٣.

٣ الغصن، ج ٢، ص ٤٦٩-٤٧٢، ح ١٢-٢٤، كمال الدين، ص ٢٧٢، ح ١٩ كفاية الأثر، ص ٤٩-٥٠.

٤ كفاية الأثر، ص ٧٣-٧٤.

٥ و ٦ كفاية الأثر، ص ٩٠-٩٩.

٧ كفاية الأثر، ص ٧٩-١٠٠ و ١٠٤.

أرقم^١ وأسد بن زرارة^٢ ووائل بن الأسقع^٣ وأبو أيوب الأنصاري^٤ وعسار بن ياسر^٥ وغيرهم من الصحابة عن رسول الله ﷺ من روايات تدخل في حيز التواتر. فأما ما رواه الإمامية عن النبي ﷺ ولأئمة^٦، فمشهورة بين الأصحاب، ولا تحصى كثرة.

المسألة الثامنة والثلاثون الإمام لحجة ابن الحسن (عليه أفضل الصلاة والسلام) حيّ موجود في هذا الزمان في حين انقطاع التكليف، وعليه تقوم الساعة ويحشر الناس، لما مرّ من وجوب اللطف على الله تعالى، والنصوص الواردة بهيئته، والنفع يحصل به كنعم الشمس تحت اسحاب، وتعرض عليه أعمال العباد في كل يوم خميس فيعرف وليّ الله وعدوّ الله، والحكمة هي غيبته ممّا استأثر الله تعالى بعلمها، والذي يظهر للقوة البشرية أنّها من كثرة عدوّه وفلّه ماضيه.

وقد ذكر الأصحاب في كتبهم في الغيبة كالصدوق أبي جعفر محمد بن بابويه^٧، والعماني^٨، والسيد الشريف المرتضى^٩ والشَّيْخ أبي جعفر الطوسي^{١٠} وغيرهم (رضوان الله عليهم) - ما فيه من مضمّن

المسألة التاسعة والثلاثون هذه مسائل أسالفة بأجمعها نظرية لا يحور فيها التقليد، ولا في بعضها، بل الواجب إقامة الدليل على كلّ مطلوب منها وهو مقدار سهل أمّا التعرّض لحلّ شبه انطاعين فيجب على من عرضت له الاستعادة من المسائل الكلامية من العلماء للتمهيد لا منقلبد.

١. كفاية الأثر، ص ٧٩ - ١٠٠ و ١٠٤.

٢ و ٣ كفاية الأثر، ص ١٠٥ - ١١٢.

٤ و ٥ كفاية الأثر، ص ١١٣ - ١٢٦.

٦. كمال الدين، ص ٤٨١ و ٤٨٢، ج ٧ - ١١.

٧ الغيبة، النعماني، ص ١٦١، ج ١ - ١١.

٨ الغيبة، الطوسي، ص ٩٠.

٩ رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٩٥.

والدليل على هذا المطلوب قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنْظَرُوا﴾^١ وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾^٢ وقوله تعالى: ﴿فَاعْتَمِ أَنْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا اللَّهُ﴾^٣ وتكليفه ﷺ بالعلم يستلزم تكليفنا به؛ لوجوب التأسي به ﷺ وهذه تشبهاً على هذا المطلوب؛ لأن التقليد لا يؤمن خطأً وهو قبيح عقلاً، ويلزمه ترجيح بلا مرجح عند الاختلاف، أو اعتقاد أحقية النقيضين، ولأنه تعالى دم النفيد في عدة أماكن؛ ولأن صدق المقلد إنما يستفاد بعد تحصيل هذه المعارف، فلو ستعبدت منه لزم الدور المعال. وعدم تكليف النبي ﷺ الأعراب بالنظر؛ ليدخلوا دار الإسلام ويسمعوا محاسنه، ففي الأثناء يظهر لهم بأدنى تشبيه أدلة هذه المعارف، على أن أكثرهم كانوا معتقدين لها، مستحضرين لأدلتها وإن لم يعثروا عليها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَسِنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾^٤ قوله تعالى: ﴿ثَبِّثَا زَكِيَّوْا فِي الْفُلْكِ دَعَاؤُ اللَّهِ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾^٥.

المسألة الأربعون الإيمان اسم للتصديق بالله تعالى ولجمع ما جاء به النبي (عليه أفضل الصلاة والسلام) وعلى أنه {مما علم بالضرورة مع الإقرار باللسان. أمّا فعل الطاعات بالجوارح، فليس يدخل في حقيقة الإيمان وإنما هو من مكملاته فبالإيمان يستحقّ الحلود في الجنة، وبكفر يستحقّ الخلود في النار، وبفعل الطاعات يزيد في الدرجات في الجنان، وبتركها يستحقّ دخول النار، ثمّ الخروج إلى الجنة، إلا أن تدارك المكلف توبه أو شفاعته شفع أو عفو الله تبارك تعالى.

١ يونس (١٠): ١٠١

٢ يونس (١٠): ٣

٣ محمد ﷺ (٤٧): ١٩

٤ الزمر (٣٩): ٣٨

٥ المعكوث (٢٩): ٦٥

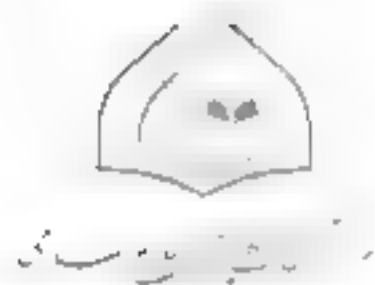
واعلم أنه لا يذ من المعاد الحسناني والروحاني، وعليه إجماع الملة الإسلامية (شرفها الله تعالى) وقد نطق به القرآن العزيز في عدة مواضع، ولأنه تعالى حكيم، وقد أزم بالميثاق وأمر بها فيجب الجراء عليها بالثواب والعوض؛ وكل من عليه حق يجب إعادته عقلاً وسمعاً.

أما الأطفال ونحوهم، فيجب إعادتهم سمعاً، وكل ما أخبر به النبي ﷺ من الجنة والنار، والصراط والميران، وإنطاق الجوارح، وتطائر الكتب، يجب الاعتقاد لها والإقرار بها؛ لإمكانها وإخبار الصادق عليه السلام لمعلوم بالصدق بها.

وهذا آخر الرسالة والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين.

(١١)

العقيدة الكافية



بسم الله الرحمن الرحيم

أشهدكم يا معاشر المؤمنين، أنني أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إلهاً واحداً أحداً فرداً وترأصمداً حتماً قتيوماً، لم يتخذ صاحبةً ولا ولداً، وأن محمداً عبده ورسوله وخاتم أنبيائه وأفضل رسله، وأن حليفه عليّ أمته أحسوه وابن عمّه أمير المؤمنين أبو الحسنين عليّ ابن أبي طالب (عليه أفضل الصلوات وأكمل التحيات وعليّ ذرّيته الطاهرين واطهارات) ثمّ الحسن ثمّ الحسين ثمّ عليّ ثمّ محمد ثمّ جعفر ثمّ موسى ثمّ عليّ ثمّ محمد ثمّ عليّ ثمّ الحسن ثمّ الحلف الحقّة القائم المهديّ (عجل الله فرجه).

وأستدلّ عليّ وجود الله تعالى بحدوث ما سواه.
وأستدلّ عليّ حدوث ما سواه بالتغيّر والنزوال
وأستدلّ عليّ قدّمه بانهاء العواديّ إليه.
وأستدلّ عليّ وجوب وجوده بإمكان ما سواه.
وأستدلّ عليّ بقائه وأبديته بوجوب وجوده.
وأستدلّ عليّ قدرته بوقوع الفعل منه عليّ سبيل الجوار.
وأستدلّ عليّ علمه بإحكام أفعاليّ وإتقانها.
وأستدلّ عليّ عموم قدرته وعلمه بتساوي نسبه الجميع إليه، فلا يتخصّص البعض دون البعض.

وَأَسْتَدِلُّ عَلَى كَوْنِهِ سَمْعاً بَصِيراً بِعَمُومِ عِلْمِهِ بِهِمَا.

وَأَسْتَدِلُّ عَلَى إِرَادَتِهِ وَكَرَاهَتِهِ بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ

وَأَسْتَدِلُّ عَلَى كَلَامِهِ بِالْقُرْآنِ لِعَظِيمِ الْعَرَبِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾^١.

وَأَسْتَدِلُّ عَلَى وَحْدَتِهِ بِاسْتِقَامَةِ الْعَالَمِ، وَيَقُولُهُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^٢.

وَأَسْتَدِلُّ عَلَى غِنَاءِهِ عَنْ غَيْرِهِ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ بِكَوْنِهِ وَاجِبِ الْوُجُودِ.

وَأَسْتَدِلُّ عَلَى كَوْنِهِ لَيْسَ بِجَسَمٍ وَلَا حَوْهَرٍ وَلَا عَرْضٍ وَلَا مُتَحَيِّزٍ وَلَا حَالٍ فِي

الْمُتَحَيِّزِ وَلَا مَرْنِيٍّ وَلَا مَرَكَبٍ وَلَا مَوْصُوفٍ بِالْمَعَايِ الْقَدِيمَةِ وَلَا الْعَادَةِ بِكَوْنِهِ

قَدِيماً وَوَاجِبِ الْوُجُودِ

وَأَسْتَدِلُّ عَلَى عِزِّهِ وَحُكْمَتِهِ بِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَفْعَلُ قَبِيحاً وَلَا يُخْلُ بِوَاجِبٍ (تَعَالَى

اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوّاً كَبِيراً) وَيَكُونُهُ غَنِيّاً.

وَأَسْتَدِلُّ عَلَى نُبُوَّةِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عليه السلام بِإِدْعَائِهِ النُّبُوَّةَ، وَصَدَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْمُعْجَزِ

الظَّاهِرِ عَلَى يَدِهِ، مِثْلَ اسْتِقْطَاقِ الْقَمَرِ^٣ وَنُبُوحِ الْبَاءِ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ^٤، وَخَنِينِ الْجَذَعِ

الْيَاسِ إِلَى^٥، وَشَكْوَى الطَّيِّبِ^٦ وَالْبَعْرِ^٧ إِلَيْهِ عليه السلام.

وَأَسْتَدِلُّ عَلَى عِصْمَتِهِ بِوُفُوفِهِ فِي أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ

وَأَسْتَدِلُّ عَلَى كَوْنِهِ خَاتَمِ السَّيِّئِينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ

وَلَكِن رُّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾^٨.

١. التوبة (٩): ٦.

٢. الإخلاص (١١٢): ١.

٣. إعلام الوري، ص ١٢٨: الخرائج والجرائج، ج ١، ص ٣١، ح ٢٦.

٤. إعلام الوري، ص ١٣٢: الخرائج والجرائج، ج ١، ص ٢٨، ح ١٧.

٥. إعلام الوري، ص ١٣٢: الخرائج والجرائج، ج ١، ص ٢٦، ح ١٠.

٦. إعلام الوري، ص ١٣٦: الخرائج والجرائج، ج ١، ص ٢٧، ح ٤١.

٧. إعلام الوري، ص ١٣٩: الخرائج والجرائج، ج ٢، ص ٢٧، ح ٣٩.

٨. الأحزاب (٣٣): ٤٠.

وَأَسْتَدِلُّ عَلَى إِمَامَةِ عَلِيٍّ (عليه الصلاة والسلام) وَأَحَدِ عَشْرٍ - مِنْ وَلَدِهِ الطَّيِّبِينَ خَلْفًا عَنْ سَلَفٍ - إِمَاماً بِالْعَصْمَةِ الْمَشْرُطَةِ فِي الْإِمَامَةِ^١، حَذْراً مِنَ الدُّورِ وَالتَّسْلُسِ لَوْ كَانَ الْإِمَامُ غَيْرَ مَعْصُومٍ؛ وَيَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾^٢؛ وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «وَلَدِي الْحُسَيْنُ إِمَامٌ ابْنُ إِمَامٍ أَبُو أُمَّةٍ تَسْعَةُ تَأْسِعُهُمْ قَائِمُهُمْ أَفْضَلُهُمْ أَعْلَمُهُمْ»^٣.

وَأَسْتَدِلُّ عَلَى بَقَاءِ الْمَهْدِيِّ بِتَوَاتُرِ الْأَخْبَارِ، وَامْتِنَاعِ الْإِخْلَالِ بِاللُّطْفِ الْوَاجِبِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَأَسْتَدِلُّ عَلَى الْمَعَادِ وَسُؤَالِ الْقَبْرِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالصِّرَاطِ وَالْمِيزَانِ بِثَبُوتِ صَدَقِ الْمُخْبِرِ بِذَلِكَ، وَهُوَ النَّبِيُّ الْمَعْصُومُ ﷺ.

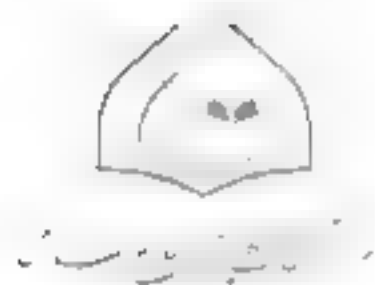
وَأَعْتَقِدُ بِجَمِيعِ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ بَيِّنَاتِ الْأَنْبِيَاءِ السَّالِفَةِ (عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِمُ السَّلَام) وَمِنْ تَكْلِيفِ الْمَكْلُوفِينَ، وَمِنْ الْحَشْرِ وَالنَّشْرِ وَالْحَتَّةِ وَالنَّارِ، وَمَا أَعَدَّ اللَّهُ فِيهِمَا مِنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ وَالْمَطْعَمِ وَالْمَشْرَبِ وَالْبَيْكَةِ الْحَقِّ وَصَدَقَ.

هَذَا اعْتِقَادِي، وَعَلَيْهِ أَحْيَا وَعَلَيْهِ أَمُوتُ وَعَلَيْهِ أُبْعَثُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَصَنَّفَهُ مُعْتَقِدُهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَكِّيٍّ، وَهُوَ يَشْهَدُ أَنَّ مُعْتَقِدَهُ وَالْعَامِلَ بِهِ نَاجٍ مِنْ عَذَابِ النَّارِ، فَائِزٌ بِرِضَى الْحَبَّارِ، إِذَا هُوَ وَافِيَ عَلَيْهِ إِلَى نَزُولِ الْحَافِرَةِ وَأَوَّلِ أَتَامِ الْآخِرَةِ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدَ الشَّاكِرِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ.

١. لاحظ الكافي، ج ١، ص ٥٣٢-٥٣٤، ج ٩، ص ٢٠-٢١، الحصال، ج ٢، ص ٤٦٦-٤٨٠، ج ٦، ص ٥١.

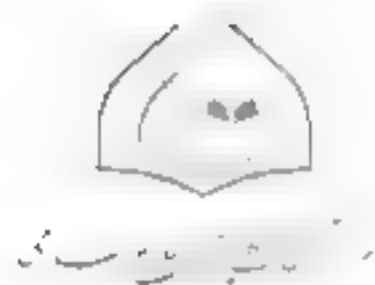
٢. التوبة (٩) ١١٩.

٣. انظر الحصال، ج ٢، ص ٤٧٥، ج ١٣٨، عيون أخبار الرضا، ج ١، ص ٥٦، ج ١٧.



(١٢)

الطلائعية



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله باري البرية، والصلاة على سيدنا محمد وآله العشرة المرضية. هذه الرسالة الطلاعية تُسَطِّلُ بِمَعْقِدِهَا المَرْتَبَةَ الْعُلْيَا^١، وهي أربعة فصولٍ سنّية.

الفصل الأول في التوحيد

يَجِبُ معرفة الله تعالى؛ لوجوب شكره، وطريقها النظر في مصنوعاته، وصورته. أن العالم مُحدثٌ وكلُّ مُحدثٍ فله فاعلٌ. أمّا حدوث العالم، فلأنه لا يخلو عن الحركة والسكون المسبوقين بغيرهما، والمسبوق بغيره مُحدثٌ. أمّا احتياج المُحدث إلى فاعل، فبالضرورة.

وَيَجِبُ كون فاعله قديماً لا أوّل لوجوده؛ للزوم الدور والتسلسل لو كان مُحدثاً. وَيَجِبُ كونه تعالى واجب الوجود، وإلا لافتقر إلى فاعلي لو كان ممكناً، فيكون باقياً أبدياً سرمدياً؛ لاستحالة العدم على واجب الوجود.

وَيَجِبُ كونه تعالى قادراً مختاراً؛ للزوم قِدَمِ العالم لو كان مُوجباً
■ يَجِبُ كونه عالماً؛ لأنه أحكمّ العالم وأتقنه

[ويجب كونه حياً موجوداً، لاستحالة القدرة والعلم على من ليس بحي ولا موجود.]^٢

١. اسططلع الشيء: طَلَبَ ملوعه ومرفته. واستطلع رأيته. نَفَرَّ ما هو... المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٥٦٢، «طلع».

٢. ما بين المعقودين زيادة أضفناها من «ك».

وَيَجِبُ كونه تعالى قادراً على كلِّ مقدور، وعالماً بكلِّ معلوم؛ لاستواء نسبه إلى جميع المقدورات والمعلومات، واستواء صحتها في المعلوماتية والمقدورية، فلو قدر على البعض خاصةً أو علم البعض خاصةً لزم الترجيح بلا مرجح، وهو محال.

وَيَجِبُ كونه تعالى سميعاً بصيراً بمعنى علمه بالمسموع والمُبصر؛ لاستعالة الحواس عليه؛ لأنه عالم بكلِّ معلوم، فدخل [فيه] المسموع والمبصر.

وَيَجِبُ كونه تعالى مريداً؛ لأنَّ الحدوث مُستوٍ نسبه إلى جميع الأحوال والأوقات، فتحصيله ببعض الأحوال ولأوقات إنما تكون بالإرادة، ولأنَّ الإرادة نوع من العلم، وقد ثبت علمه تعالى بكلِّ معلوم.

وَيَجِبُ كونه كارهاً؛ لأنَّ إرادة الشيء كراهة ضده، ولأنَّ نهى عن المعاصي والنهي كاره.

وَيَجِبُ كونه تعالى متكلماً؛ لأنَّ الكلام مقدور، وهو تعالى قادر على كلِّ مقدور وقد قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^١ وكلامه مُحدث، لأنه مركَّب من الحروف المسبوقه بمرها، والصموق بعيره محدث، ولقوله تعالى ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا أَسْمَعُوهُ وَهُمْ يُلَاقُونَ﴾^٢.

وَيَجِبُ كونه تعالى واحداً؛ للروم التركيب والفساد لو تعددت الآلهة، كما قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^٣.

وَيَجِبُ كونه تعالى عيئاً؛ لأنه لو افتقر في ذاته أو في صفاته لم يكن واحداً الوحد.

وَيَجِبُ أَنْ نستحقَّ صفاته لداته لا بمعنى قديم؛ لاستعالة تعدد القدماء، ولا بمعنى محدث، وإلا لزم احتياجه تعالى إلى المحدث.

١ النساء (٩٤)، ١٦٤

٢ الأنبياء (٢١)، ٢

٣ الأنبياء (٢١)، ٢٢

وَيَجِبُ تَنْزِيهِهِ عَنِ الْجَسَمِيَّةِ وَالْعَرْضِيَّةِ وَالْحَوَهِرِيَّةِ وَالتَّحْيِيزِ وَالْحُلُولِ فِي غَيْرِهِ
وَالْمَحَلِّيَّةِ لغيره والتركيب والجهة والاتحاد بغيره؛ لما ثبت من قَدَمِهِ تعالى ووجوب
وجوده، وقد ثبت حدوث هذه الأمور.

وَيَجِبُ تَنْزِيهِهِ عَنِ الرُّؤْيَةِ بِالْبَصَرِ؛ لاستعالة الجهة عليه؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ
الْأَبْصَارُ﴾^١.

الفصل الثاني في العدل

يَجِبُ كونه تعالى عدلاً حكيماً، أي لا يفعل قبيحاً ولا يخل بواجب، لأنه تعالى عالمٌ
بِقبح القبيح ووجوب الواجب، وعيٌّ عن لقبيح والإخلال بالواجب، فيستحيل
توجُّه دواعيه إلى فعل قبيح، وإخلال بواجب

وَيَجِبُ أَنْ لا يريد شيئاً من القبائح؛ لأنَّ إرادة القبيح قبيحةٌ، وكلُّ ما في العالم من
القبائح فهو فعل عباده، لا فعله تعالى (الله عن ذلك)
وَيَجِبُ عليه اللطف؛ لأنه مُقَرَّبٌ مِنْ لَطْفِهِ، وَمُبْعَدٌ عَنِ الْمَعْصَةِ، فلو لم يفعله
انتقض غرضه تعالى.

وَيَجِبُ حُسن جميع ما فعله له من لآلام والأمراض، والحيوانات المؤذية،
والسموم القاتلة؛ لما ثبت من تَرَهُّهِ من فعل القبائح.

وَيَجِبُ حُسن التكليف بأسره؛ لما فيه من رَجَرِ المكلَّف عن القبائح والإخلال
بالواجب، وذلك حسن، وهو أيضاً لطف، ولطف واجب، فيجب التكليف.

وَيَجِبُ الجزاء عليه بالثواب الدائم عند الامتثال، والعقاب الدائم للكافر؛ لوعده تعالى
بالثواب، ووعيده بالعقاب، وأما الفساق من المؤمنين المصيرين غير النائيين، فمنقطع؛
لقوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾^٢

١ الأنعام (٦): ١٠٣.

٢ الزلزلة (٩٩): ٥-٨.

الفصل الثالث في النبوة

النبوة حسنة، لما فيها من تعريف المكلّفين بالمصالح والمفاسد الخفية على المعقول، وتقوية العقل فيما يدلّ عليه من الأصول.

ويُحِبُّ بعثة الأنبياء، لتوقّف التكليف بالسمعيّات عليها، وما يتوقّف عليه الواجب واجب.

ويُجِبُّ تصديقهم بالمعجز الخارق للعاده، المطابق للدعوى؛ ليعلم المكلّفون صدقهم. ويُجِبُّ عصمتهم من جميع المعاصي والسهو والغلط؛ ليوثق بأوامرهم ونواهيهم ووعدهم ووعدهم.

ومحمّد رسول الله ﷺ. لدعواه النبوة، وظهور ألف معجزة على يده، منها القرآن العزيز، وانشقاق القمر، والإخبار بالغيب، وبكليم الذراع المشوي، وشكاة البعير، وحنين الحذع النابس، ومحيء الشجرة وعودها، ونع الماء، وإشباع الخلى الكثير من الراد القليل^١، وهو خاتم النبيّين.

الفصل الرابع في الإمامة

الإمامه رئاسة عامّة لشخص إنسانيّ في الأمور الدينيّة والدينيّة، وهي حسنة؛ لما فيها من حفظ الشريعة، وإرشاد المكلّفين، وحماية الثغور، والأخذ على يد السفهاء، والانتصاف للمظلوم من الظالم.

وواجبة على الله لكونها لطمأ، لأنّ المكلّمين يكون حالهم معها إلى الصلاح أقرب، ومن الفساد أبعد.

ويُجِبُّ في الإمام العصمة؛ ليوثق بأمره ونهيه، كما قلناه في النبي ﷺ؛ لأنّ

١ راجع قصص الأنبياء، ص ٢٩٤ - ٢٩٥، ح ٣٦٦، وص ٣١٢، ح ٢٨٧ - ٢٨٨، ص ٣١٣ - ٣١٤، ح ٣٩٠ - ٣٩١.

إعلام الوري ج ١، ص ٨٤ سابق آل أبي طالب ج ١، ص ٩٠ - ٩١، ص ٩٤ - ٩٦ كشف الفتنة ج ١، ص ٤٨ - ٦٥.

المُحَوَّج إليه جواز الخطأ على الأمة، فلو حاز خطأ احتاج إلى إمام آخر ويتسلسل. وَيَجِبُ كونه منصوباً عليه من الله تعالى، ومن الرسول، ومن الإمام قبله؛ لأن العصمة أمرٌ خفي لا يعلمه إلا الله تعالى.

ولم يحصل النص والعصمة لغير مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وأولاده الأحد عشر: الحسن، والحسين، وعلي، ومحمد، وجعفر، وموسى، وعلي، ومحمد، وعلي، والحسن، والحجة بن الحسن.

لقوله تعالى: «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَّهُ وَكُنُوتًا مَعَ الصَّادِقِينَ»^١. والصادق المطلق ظاهراً وباطناً في أقواله وأفعاله هو المعصوم.

ولقوله تعالى: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ»^٢ ولم يؤت أحد الزكاة وهم راكعون [ط: وهو راكع] إلا أمير المؤمنين عليه السلام.

ولقول النبي صلى الله عليه وآله: «هذا ولدي الحسين إمام، ابن إمام، أخو إمام، أبو أئمة تسعة، ناسعهم قائمهم»^٣.

وتجب كون الخلف الحجة الثاني عشر موجوداً بعد موت أبيه إلى هذا الزمان؛ لوجوب اللطف على الله تعالى في كل وقت.

ويجب ظهوره وتملكه وملا الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً؛ لتواتر الأخبار بذلك^٤.

ويجب صدق الأئمة في جميع ما حاووا به عن الرسول (عليه الصلاة والسلام) من فروع التكليف وغيرها؛ لثبوت عصمته وعصمتهم.

١ التوبة (٩): ١١٩

٢ المائدة (٥): ٥٥

٣. تقريب المعارف ص ١٧٦، وفيه: «قائمتهم أصلهم أحسنهم أعلمهم»؛ مناقب آل أبي طالب، ج ١، ص ٢٩٥

كشف المراد ص ٣٩٧، وفيه: «تاسعهم قائمهم».

٤. انظر منتخب الأثر

ويجبُ الثناء عليهم وشكر إنعامهم بعد شكر الله تعالى والثناء عليه؛ لقضاء صريح العقل بوجوب شكر المنعم.

تتمة.

سؤال القبر حق، وكذا الحشر والبشر، وإعادة بعد الموت، والشواب والعقاب، والجنة والنار، وما أُعدَّ فيهما، والصراط والعميزان، وتطهير الكتب، وإنطاق الجوارح؛ لإمكانها وإخبار المعصوم بها.

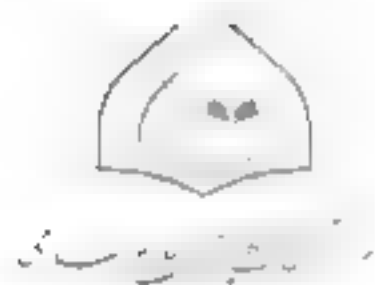
والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، محمد وآله الطاهرين



(١٣)

تفسير

الباقيات الصالحات



بسم الله الرحمن الرحيم

معنى «سبحان الله»: تزيهه سبحانه وتعالى عن السوء وبراءته من الفحشاء،
ليدخل في ذلك جميع صفاته السلبية كنفي لحدوث والإمكان والحاجة والعجز و
الجهل والجسمية والعرضية والتعيز والجوهرية والحلول في محل أو جهة
والاتحاد والصاحبة والولد.

ومعنى «الحمد لله»: الثناء على الله بذكر آلائه ونعمه التي لا تُعدُّ ولا تُعدّ.
فمهما: خلق الخلق من سماء وأرض وملك وملك وحيوان؛ وخلق العقل
الفارق به بين الصحيح والعاسد والحق والباطل، وإبعث الأنبياء والأوصياء عليه السلام،
وختمهم بأوصياء نبينا محمد المفتحين بسيد الوصيين أمير المؤمنين علي بن
أبي طالب عليه السلام، المختتمين بسيد الأئمة أبي القاسم المهدي عليه السلام.
ثم خلق أصول النعم التي هي الحياة ولقدرة والشهوة والنفرة والعقل والإدراك
والإيجاد.

ثم خلق فروعها المُشتهيات والملذات، حتى أنه ليس نفس يمضي إلا وفيه لله
نعمة يجب شكرها، حتى أن شكر نعم الله من نعمه التي يجب شكرها.
ومن ذلك تصديق النبي صلى الله عليه وآله في جميع ما جاء به من الحشر والشر والمعاد والجنة
والنار والصراط والميزان والحدود والولدان.
ومعنى «لا إله إلا الله»: تزيهه عن إشريك والمثل والضد والنز والمناوي

والمنافي، وفيه بطلان قول اليهود والنصارى والشنوية وعباد الأصنام والأوثان والضلبار والكواكب وهي الشهادة التي من قالها مُخلصاً دخل الجنة.

ومعنى «الله أكبر» إثبات صفات كمال له تعالى، مثل الوجود والوجوب والقدرة والعلم والأرلثة والأبدية والبقاء والرمدية والسمع والبصر والإدراك، عدلاً حكيماً حارياً أفعاله على وفق لحكمة و لصواب، وأنه لا يستطيع أحد الاطلاع على كنه ذاته تعالى ولا على صفة من صفاته؛ فهو أكبر من أن يوصف أو يبلغه وصف الواصفين، فلا يعلم ما هو إلا هو.

وهذه الكلمات الأربع تشتمل على أصول الإيمان الخمسة أعني التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والمعاد، فمن حصلها حصل الإيمان، وهن الباقيات الصالحات والحمد لله وحده، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين.

الرسائل الفقهية

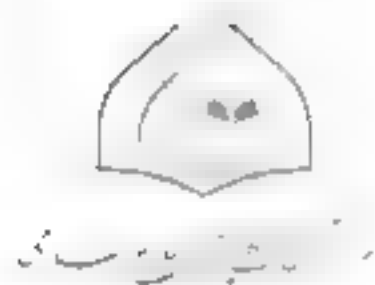


- ١٤ أحكام الميت
- ١٥ الرسالة الألفية
- ١٦ الرسالة المعلقة
- ١٧. جواز السفر في شهر رمضان اعتباطاً
- ١٨ المنسك الصغير
- ١٩ المنسك الكبير
- ٢٠. أجوبة مسائل الفاضل المقداد
- ٢١. المسائل الفقهية



(١٤)

أحكام الميِّت



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أجزل من عطائه^١ وأسبّل من عطائه، وأشكره على سوابغ نعمائه وترادف آلائه، والصلاة على خاتم أنبيائه (وعلى أفضل أوصيائه، وعلى الطيبين الطاهرين من أمثاله.

أما بعد؛ فهذه رسالة^٢ تشمل على ذكر أحكام الميث الخمسة على الترتيب الذي يفعله المُفْعِل بالمِيت^٣ أولاً فأولاً، وما بُنِيع في ذلك من المستدوبات والمكروهات والأدعية؛ إجابةً لالتماس بعض إخواني المؤمنين العارفين، وفقه الله لخير^٤ الدنيا والدين، ونفعه الله بها ونفع طلاب اليقين، إنه خير موقفي ومعين.

أقول: البحث في ذلك يتوقف على ثلاثة فصول:

١ في «ن»: عطايه

٢ بدل ما بين القوسين في «م» والطيبين الطاهرين من أمثاله، وبعد هذه جراحة

٣ «بالمِيت» سقط من «ن»

٤ «م» لحيات

الفصل الأول فيما يفعل قبل الموت

وفيه واجبٌ ومندوبٌ.

فالواجب: الوصية إن كان عليه حقٌ واجب إماماً لله تعالى كالصلاة وغيرها من العبادات، وإماماً للناس كالدُّنْيَا ولودائع ولأمانات.

وأما المندوب، فمسائل:

الأولى يُستحب للمريض الوصية، إذ لم يكن عليه حقٌ واجب؛ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾^١

وقال عليه السلام: «مَنْ مَاتَ بِغَيْرِ وَصِيَّةٍ مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً وَدُنْيَةً»^٢، قيل: يا رسول الله، كيف يحسن الوصية؟ قال: «إِذَا حَضَرَ تَهَ الْوَفَاءُ وَاجْتَمَعَ النَّاسُ إِلَيْهِ يَقُولُ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، إِنِّي أَعْهَدُ إِلَيْكَ مِنْ دَارِ الدُّنْيَا أَنِّي أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عليه السلام عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّكَ تَبْعُثُ^٣ مَنْ فِي الْقُبُورِ، وَأَنَّ الْحِسَابَ حَقٌّ، وَأَنَّ الصِّرَاطَ حَقٌّ، وَالْمِيزَانَ حَقٌّ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ وَمَا وَعَدَ فِيهَا مِنَ النِّعَمِ حَقٌّ، وَأَنَّ

١. البقرة (٢): ١٨٠.

٢. المغنّة، ص ١٦٦.

٣. هي «ن» بفتح.

النار وما تُوعَدُ فيها من العذاب حق، وأن الإيمان حق، وأن الدين كما وصفت، والإسلام كما شرعت، وأن القرآن كما أنزلت، والقول كما قُلت، و(إِنَّكَ أَنْتَ) الحق المبين، وإني أعهد إليك في دار الدنيا أنني رضى بك رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً، وبعلي إماماً وولياً، وبالقرآن كتاباً، وأن أهل بيتك عليهم السلام أئمتي - ويذكرهم إلخ - بهم أقول، ومن أعدائهم أتبرأ. اللهم أنت تقني عند شدتي، ورجائي عند كربتي، وعُدتي عند الأمور التي تنزل بي، وأنت ولي نعمتي وإله آبائي، صل على محمد وآل محمد، ولا تكلني إلى نفسي طرفة عين أبداً، وآسنني في قبري ووحشتي، واجعل لي عندك عهداً يوم القاك منشوراً. فهذا عهد الميت، ثم يوصي بحاجته^١.

قال النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام: «تَعْلَمُهَا أَنْتَ يَا عَلِيَّ، وَعَدُّهَا أَهْلُ بَيْتِكَ وَشِيعَتِكَ؛ فَإِنَّ جِبْرَائِيلَ عليه السلام عَلَّمْنِيهَا»^٢.

وقال الصادق عليه السلام: «تصدق هذا في سورة حريم، وهو قوله تعالى: «لَا يَمْلِكُونَ الشَّفْعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّعَدَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا»^٣ - قال - هذا هو العهد»^٤.

الثانية: ينهي للإنسان التوبة من الذنوب والاستغفار منها، صحيحاً كان أو مريضاً. وتؤكد في حق المريض؛ لما فيها من إسقاط الذنوب؛ لقوله صلى الله عليه وآله في آخر خطبة خطبها: «مَنْ تَابَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَةِ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ»، ثم قال: «وإن السنة لكثيرة؛ مَنْ تَابَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرِ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ»، ثم قال: «وإن الشهر لكثير؛ مَنْ تَابَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِيَوْمٍ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ»، ثم قال: «وإن اليوم لكثير؛ مَنْ تَابَ قَبْلَ مَوْتِهِ

١. في «ن» بدل ما بين القوسين: أَنْ اللَّهَ هُوَ

٢. الكافي، ج ٧، ص ٢ - ٣، باب الوصية وما أمر بها، ج ١ النسخ، ج ٤، ص ١٨٧ - ١٨٨، ح ٥٤٣١ باختلاف بسيط.

٣. الكافي، ج ٧، ص ٢ - ٣، باب الوصية وما أمر بها، ح ١، وفيه «عَلَّمْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَلَّمْنِيهَا جِبْرَائِيلُ عليه السلام».

٤. من (١٩): ٨٧.

٥. الكافي، ج ٧، ص ٢ - ٣، باب الوصية وما أمر بها، ح ١ باختلاف في العبارات

بساعة تاب الله عليه»، ثم قال: «وإن الساعة لكثيرة؛ من تاب وقد بلغت نفسه هذه - وأوتمأ إلى حلقه - تاب الله عليه»^١.

الثالثة: يستحب للمريض ترك الشكاية بأن يقول: أثقلت بما لم يثبتل به أحد. وشبه ذلك، بل يحمد الله تعالى ويشني عليه بما هو أهله؛ لينال الأعواض المعذرة. ولا يتمنى الموت وإن اشتد وجعه وطال مرضه؛ لقوله ﷺ: «لا يتمنى أحدكم الموت لضر نزل به، بل يقول: اللهم أخيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي»^٢.

ويستحب للمريض أن يحسن ظنه بربه عز وجل؛ لقوله ﷺ: «لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله، فإن الله تبارك وتعالى يقول: أنا عند ظن عبدي بي»^٣.
الرابعة: يستحب عيادة المريض، إلا في وجع العين.

قال أمير المؤمنين ﷺ: «قال رسول الله ﷺ: ما من رجل يعود مريضاً مسياً إلا خرج معه سبعون ملكاً يستغفرون له حتى يصبح وكان له خريف في الجنة»^٤.
وتستحب البتة عند المضي؛ يقول: «عود فلاناً في مرضه تدباً قرينة إلى الله عز وجل».

ويستحب له أن يستأذن في الدخول عليه، وينبغي التخفيف إلا أن يطلب المريض الإطالة، وإذا دخل عليه يستحب الدعاء له وأن يسأله عن مرضه بالصبر والعوض. ويكره إظهار الجزع له والبكاء عنده، لئلا تضعف نفسه فيكون إعانة على موته.

١ الفقيه، ج ١، ص ١٣٣، ح ٣٥١ باختلاف يسير.

٢ صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢١٤٦، ح ٥٣٤٧، صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢٠٦٤، ح ١٠/٢٦٨٠، سنن أبي داود، ج ٣، ص ١٨٨، ح ٣١٠٨، سنن النسائي، ج ٤، ص ٣، ح ١٨١٤، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ٥٢٩، ح ٦٥٦٥.

٣ سنن أبي داود، ج ٣، ص ١٨٩، ح ٣١١٢، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ٥٢٩، ح ٦٥٦٧، مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٥٦، ح ١٣٩٧٧.

٤ الكافي، ج ٣، ص ١٩٩، باب ثواب عيادة المريض، ح ١ باختلاف في العبارات.

الفصل الثاني فيما يُفعل عند الموت

وهو واجبٌ ومندوبٌ ومكروهٌ:

فالأوّل - شيء واحد - : يجب على الوليّ إذا تيقّن نزول الموت بمريضه أن يوجّهه إلى القبلة بأن يُلقبه على ظهره ويجعل باطن رجله إليها. ولو لم يكن له وليّ وجبَ على من يحضره ذلك؛ إذ هو فرض كفاية؛ لأنّ رسول الله ﷺ دخل على رجلٍ من ولده عبد المطلب وقد وُجّه على غير القبلة، فقال: «وجّهوه إلى القبلة، فإنكم إذا فعلتم به ذلك أقبلت عليه الملائكة»^١. والأمر للوجوب. والنتية: «أوجّه هذا الميت إلى القبلة؛ لوجوبه قرينة إلى الله».

وأما المندوبات.

[الأوّل]: فتلقينه الشهادتين؛ لقوله ﷺ: «مَنْ كَانَ آخِرَ قَوْلِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ، أَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، هَدَمْتُ مَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا. فَلَقْنُوهَا مَوْتَاكُمْ». فقيل: يا رسول الله، كيف هي مع الأحياء؟ قال: «هي أَهْدَمُ وَأَهْدَمُ»^٢.

١. الفقيه، ج ١، ص ١٣٣، ح ٣٤٩.

٢ المعاصن، ج ١، ص ١٠٢-١٠٣، ح ٧٨-٧٩، ثواب الأعمال، ص ١٦، ح ٣ باختلاف كثير، ولكن نقل نصّه العلامة في منتهى المطلب، ج ٧، ص ١٣٢.

ثم تلقينه أسماء الأئمة عليهم السلام. وينبغي أن يكون ذلك بلطف ومدارة، ولا يكثر عليه بحيث يضجره، فإن تكلم بشيء أعاد تلقينه ليكون «لا إله إلا الله» آخر كلامه ولو خرس عن الكلام تلفظ به أولي بحيث يسجعه.

ويستحب أن يُلقنه كلمات الفرج، قال الصادق عليه السلام: «دخل رسول الله صلى الله عليه وآله على رجل من بني عبد المطلب وهو في النزع، فلقنه كلمات الفرج، فلما قالها قال: الحمد لله الذي استنقذه من النار»^٢.

الثاني: يستحب أن يُحمل إلى مصلاه إن تعثر موته، ثم يُقرأ عنده «يس» و«الضافات»؛ لقول الكاظم عليه السلام: «ما تُقرأ سورة الضافات عند مكروب في موته إلا عجّل الله راحته»^٣.

ويستحب أن يتعاهد (تقطير الماء في حلقه، وأن يبل شفه بقطنة)^٤.

الثالث: يستحب لمن يلقنه الدعاء بأن يقول «اللهم أخرجته منه إلى رضى منك ورضوان، اللهم لقه البشرى، واغفر ذنبيه، وجاوز عنه، وارحمه، جلّ ثناؤك، ولا إله غيرك»؛ لأنه عليه السلام دعا لأبي سلمة الأنصاري فقال «اللهم اغفر لأبي سلمة، وارفع درجته في المقربين المهدّين (واخلف على عقبه في الغابرين، وافسح له في قبره، ونور له فيه)»^٥.^٦
وأما المكروهات: بأن يقبض على يديه إن حرّكها، وأن يطرح على بطيه حديداً وشبهه، وأن يحصره جنب أو حائض وشبههما؛ لقول الكاظم عليه السلام: «لا بأس أن تمرّض المريض حائض، وإذا حضرته الوفاة تتخّث عنه؛ لأن ملائكة الموت تتأذى برائحتهما»^٧.

١ في «م» لا يكثر

٢ الكافي، ج ٢، ص ١٢٤، باب تلقين الميت، ح ٩؛ الفقيه، ج ١، ص ١٣١، ح ٢٤٣

٣ الكافي، ج ٣، ص ١٢٦، باب إذا عسر على الميت الموت، ح ٥؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٧، ح ١٢٥٨

٤ بدل ما بين القوسين في «م» تقطير ماء في حلقه، وأن يمدّ شفه.

٥ في «م» بدل ما بين القوسين واحفظه في عقبه في الغابرين واغفر له يا رب العالمين، ونور له فيه.

٦ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٩٠-١٩١، ح ٣١١٨.

٧ الكافي، ج ٣، ص ١٢٨، باب الحائض تمرّض المريض، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٨، ح ١٣٦١.

الفصل الثالث فيما يُفَعَّلُ به بعد الموت

وفيه مطلبان:

الأول في المندوبات

وفيه مسائل:

الأولى: يستحب إذا مات أن تُفَمِّضَ عيناه؛ لئلا يقبَحَ منظره بفتحهما، فكون بعد الإغماض شبه النائم؛ ولأن النبي ﷺ دخل على أبي سلمة وقد شقَّ بصره فأغمضه وقال: «إنَّ الروح إذا قبضت تبعها البصر»^١ ويستحب إطباق فيه؛ لئلا يدخل الهواء فيه، ويشدَّ لحيته إلى رأسه بعصابة؛ لئلا تسترخي لحيته فيفتح فوه فيقبَحَ منظره، ولئلا يدخل ماء القمل في حلقه. وأن تُمدَّ يده إلى جنبيه وإن كانتا منقبضتين، وكذا تُمدَّ ساقاه؛ لأنه أطوع للفاسل.

وأن يغطَّى بثوب؛ لأنه أستر له.

الثانية: يُكره لأهله أن يصرخوا ويدعوا بالويل والثبور؛ لأنَّ أبا سلمة الأنصاري لما مات صاح^٢ أهله، فقال النبي ﷺ: «لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير؛ لأنَّ

١. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٢٤، ح ٧/١٢٠/٧، سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٩٠-١٩١، ح ٣١١٨

٢. في «٤٢» ضجَّ.

الملائكة يؤمنون على ما تقولون»^١.

ويحرم على المرأة اللطم والحذش وجز الشعر ونشفه، وشق الرجل ثيابه على غير الأب والأخ، وأما عليهما، فجائز. وقد روي عنه عليه السلام أنه قال: «إن الميت ليُعذب بلطم أهله عليه»^٢.

أما البكاء فسائغ إجماعاً.

ويجوز النوح بتعداد فضائله، والتألم لفقده. ولو اقترن بالكذب حرم.

الثالثة: يستحب إذا مات ليلاً الإسراج عنده إلى الصباح؛ لأن الحيوانات تحترمه إذا كان عنده ذلك.

وأن يُقرأ عنده القرآن؛ ليكون استدفاعاً عنه.

ويكره أن يُترك وحده؛ لقول الصادق عليه السلام: «ليس من ميت يُترك وحده إلا لعب الشيطان في جوفه»^٣.

الرابعة: يستحب للمسلمين المسارعة إلى تجهيزه^٤ إذا يقن موته؛ لأنه أضون له من التعبير؛ ولقوله عليه السلام: «لا ينبغي لجثة مسلم أن تحبس بين ظهراني أهله، بل عجلوا بهم إلى مضاجعهم برحمتهم الله»^٥.

ولو اشتبه الموت لم يجز التعجيل حتى يتحقق الموت؛ لقول الصادق عليه السلام: «حمسة ينتظر بهم: الغريق، والمصعوق، والمبطون، والمهدوم، والمدخن عليه بأن يستبرأ ويصبر عليه ثلاثاً، إلا أن يتغير قبلها»^٦.

١ صحيح مسلم، ج ٣، ص ٦٣٤، ح ٧/٩٢٠، مس أبي داود، ج ٣، ص ١٩٠، ح ٣١١٥.

٢ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٣٨، ح ١٦/٩٢٧، مس أبي داود، ج ٣، ص ١٩٤، ح ٣١٢٩، لهما باختلاف كلمة «البكاء».

٣ الكافي، ج ٣، ص ١٣٨، باب نادر، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٠، ح ٨٤٤.

٤ في «ن»: المبادرة إلى الحفيرة.

٥ الكافي، ج ٣، ص ١٣٧، باب تعجيل الدفن، ح ١، المقية، ج ١، ص ١٤٠، ح ٢٨٦، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٧-٤٢٨، ح ١٣٥٩.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٢١٠، باب الغريق والمصعوق، ح ٥: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٣٧-٣٣٨، ح ٩٨٨.

ويستحب لأوليائه أن يؤذنوا بإخوانه بموته ليستوفزوا على تشييعه.

المطلب الثاني في الواجبات بعد الموت

وهي أربعة: التفسير، والتكفين، والتحنيط تابع له، والصلاة عليه، والدفن.
وفيه مباحث:

[البحث الأول: التفسير]

والنظر في محله وفي كَيْفِيَّتِهِ.
وفيه طرفان:

[الطرف الأول: يجب تفسير كل ميت مسلم - عدا ما استُشي - ومن بحكمه - متى ولجته الروح إن سقط حياً - وجوباً على الكفاية.

ويحرم أخذ الأجرة على الواجب منه خاصة وأن يتولى غسله أولى الناس بميراثه، فإن غسله غيره وجب أن يكون ذلك بإذنه، لكن يترتب، فالأب أولى من جدّه وإن تساوا في الدرجة، والأبن وإن نزل أولى من الجد، والجد للأب أولى من الأخ للأبوين وإن ساوا، والأخ لهما أولى من الأخ لأحدهما، ومن الأب أولى من الأخ للأُم، والعزّ أولى من العبد، والذكر أولى من الأنثى وإن قرّبت، والأكثر نصيباً أولى كالعم مع الخال، وابن العم مع ابن الخال، والزوج أولى بزوجه من أبيها لا بالعكس إلا بأمر وليّه.

والواجب العمالة بين الفاسل والمنسول إلا الزوجين، فلكلّ منهما تفسير الآخر اختياراً مجرداً (من ثيابه، مستورة العورة واجباً) ^١ على قول، والرجعية وغير المدخول بها زوجتان، ولا فرق بين كون الزوجة حرة أو مكاتبة أو مظهرة أو مؤلى عليها.

١. ما بين القوسين لم يرد في «م»

وللمولى تفصيل أم ولده وبالعكس. وفي جواز تفصيل أمته له نظر ينشأ من انتقالها بموته إلى غيره، ولو كانت أمته مروجّة أو معتدّة لم يجز للمولى تفصيلها، ولزوجها ذلك.

أما غيرهما من المحارم، فلا يجوز تفصيل رحمه المحرم نسباً ورضاعاً إلا مع فقد المماثل من وراء الثياب إجماعاً. ورخص للنساء تفصيل ابن ثلاثة سنين - لا أزيد - مجرداً اختياراً؛ لأنها تربيّه وتطعم على عورته غالباً.

وفي بنت ثلاثة سنين أقوال أقربها وجوب المماثل اختياراً، أو من وراء الثياب ساتراً اضطراراً؛ للفرق بينهما.

وفي تفصيل الميت ثواب عظيم. قال لصادق عليه السلام: «مَنْ غَسَلَ مَيِّتاً فَشَرَّ وَكْتَمَ، خَرَجَ مِنْ ذَنْبِهِ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»^١.

وقال عليه السلام: «مَنْ غَسَلَ مَيِّتاً وَأَدَّى فِيهِ الْأَمَانَةَ، غُفِرَ اللَّهُ لَهُ»، قيل له: كيف يؤدي فيه الأمانة؟ قال: «لا يحبر بما رأى من سوء»^٢.

الطرف الثاني في الكيفية

يستحب تفصيل الميت تحت سقف، وأن يُحَال بينه وبين الناس بحائل من جوانبه؛ لئلا يُنظر إليه.

وأن يغسل على مرتفع؛ لئلا يتلطخ حسده بالتراب

وأن يخلل عن مسامحه؛ لئلا يبقى الماء فيها

وأن يجعل ممّا يلي رأسه مرتفعاً؛ لئلا يجتمع الماء تحته.

وأن يحفر للماء حفيرة تجاه القبلة.

وأن يُستقبل به القبلة كهيئة الاحتضار.

والنتية. أوجه هذا الميت إلى القبلة لوجوبه قرباً إلى الله.

١. الفقيه، ج ١، ص ١٤١، ح ٣٩٢.

٢. الكافي، ج ٣، ص ١٦٤، باب ثواب من غسل مؤمناً، ح ٢.

ثم يجزّده من قميصه بأن يفتق جيبه بإذن وارثه، وينزعه من عند رجليه؛ لئلا تكون فيها نجاسة فتصيب أعالي بدنه؛ لأنّ حالة الموت مظنة النجاسة. ويجوز أن يغسل في قميصه، لكنّ النزع أولى؛ لما فيه من الاستظهار على التطهير.

وإذا جرّده ستر عورته واجباً؛ حذراً من إطلاعه عليها، ثم ينظر إلى جسده، فإن كان عليه نجاسة بدأ بغسلها واجباً.

ثم يمسح بطنه مسحاً رقيقاً؛ ليخرج ما لعنه بقي معه؛ لعدم القوة الماسكة معه، إلا الحبل - وقد مات ولدها - لئلا يخرج الولد.

ثم يأخذ خرقة فيلقها على يديه، ويضع عليها الأسنان ويدخلها تحت الساتر وينحّيه بها، ثم يأخذ الأسنان وينحّيه بها نائياً وثالثاً كذلك. والفائض يصبّ عليه ماء السدر استحباباً.

وإذا فرغ عمد إلى أصابعه فصّب عليها ماءً إلى أن يسبسط مرفق كفه؛ لأنّ انقباض كفه يمنع وصول الماء إلى باطنها فإن تَصَغُرَت تركها مخافة انكسار شيء منها.

ثم يأخذ شيئاً من السدر ويلقيه في إناء فيصبّ عليه ماءً ويضربه ضرباً جيّداً حتّى يرغو، ويغسل بتلك الرعوة رأسه ولحيته ثلاثاً، ثم يغسل يدي الميت بماء القراح من ذراعه إلى أصابعه ثلاثاً.

ثم يوضئه استحباباً من غير مضضة واستنشاق؛ لئلا يدخل الماء حلقه، ناوياً: «أَوْضِئْ هَذَا الْمَيِّتَ لِنَدْبِهِ قُرْبَةً إِلَى اللَّهِ».

وأقلّ ما يطرح من السدر في ماء الفسلة لأولى ما يقع عليه الاسم، وأكثره شيء لا يخرج الماء عن اسمه. والمستحبّ سبع ورقات إلى عشر مطحونة.

ويشترط في الماء^١ والسدر والمكان الملك أو الإباحة، والطهارة والإطلاق، فلو

١. في «م»: ماء الغسل.

غسله بالمفصوب مع العلم به لم يظهر، ويكفي مع جهل العلم لا الحكم.
ثم يقف الفاسل عن يمينه، فيسوي مرة واحدة فيقول: «أَغْسِلْ هَذَا الْمَيِّتَ بِالماءِ
المشتمل على الصدر والكافور والقراح لوجوبه قرينةً إلى الله». وإن نوى عند كلِّ
غسلة كان أولى. وتجب المقارنة لوضع الماء على رأسه. ويستحب أن يكون من
شقّه الأيمن إلى أن يعم عليه.

ثم يغسل رأسه ثانياً استحباً، يضعه على شقه الأيسر ناوياً: «أَغْسِلْ رَأْسَ هَذَا
الْمَيِّتِ بِماءِ السدر ندباً قرينةً إلى الله». وإذا استوعبه غسل رأسه ثالثاً استحباً،
يضعه على ناصيته ناوياً.

ويستحب إمرار يده عليه في كلِّ غسلة، والواجب من ذلك وصول الماء إلى
جميع أصول شعر الرأس واللحمة مرةً واحدة.

ثم يُقْلِبُهُ على جانبه الأيسر - ليدنوّه الأيمن - برفق، فيمسّله من قرنه إلى قدمه
حتى يعمّه واحباً، ثم ثانياً وثالثاً استحباً ناوياً عندهما
ويحب أن يدخل يديه تحت إبطيه وبين آتييه وأصابع قدميه في الفسلات
الثلاث استظهاراً.

ويستحب للفائض أن لا يقطع صب الماء عليه ليصل الماء بين أليته وفخديه.
ثم يُقْلِبُهُ على جانبه الأيمن فيغسل جانبه الأيسر من قرنه إلى قدميه حتى يعمّ
عليه الماء واحباً، ثم ثانياً وثالثاً كذلك استحباً
ويكره أن يغسل كل عضو أكثر من ثلاث مرّات.
ويستحب أن يدعو في خلال كل غسلة.

قال الصادق عليه السلام: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ غَسَلَ مُؤْمِنًا فَإِذَا قَلْبُهُ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا بَدَنُ عَبْدِكَ
الْمُؤْمِنِ وَقَدْ أَخْرَجْتَ رُوحَهُ مِنْهُ، وَفَرَّقْتَ بَيْنَهُمَا، فَعَفُوكَ عَفُوكَ، إِلَّا غُفِرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
لَهُ ذُنُوبَ سَنَةِ إِلَّا الْكِبَائِرَ»^١.

١. الكافي، ج ٢، ص ١٦٤، باب ثواب من غسل مؤمناً، ح ٢

ثمَّ يعمد إلى الأواني فتَهْرَق ما بقي من ماء الصدر، ويضع فيها ماء آخر يطرح فيه شيء من الكافور.

ويستحبّ من الخام الذي لم تمسه النار، وأقله ما يقع عليه اسمه، وأكثره شيء لا يخرج به الماء عن اسمه.

ثمَّ يَضْجَع الميّت على قفاه برفق ويمسح بطنه، ثم يغسل فرجه بالخرص، ثم ماء الكافور سواء خرج منه شيء أو لا.

ويستحبّ له غسل يدي نفسه إلى المرفقين بماء قراح، وبعده غسل يدي الميّت كذلك. ثم يغسله بماء الكافور على كَيْفِيَّة ما ذكرناه في ماء الصدر.

ويستحبّ إذا قلبه يميناً وشمالاً أن يدعو بما تقدّم. فإذا فرغ من غسله بماء الكافور أراق ما بقي في الآنية منه، ثم يصبّه فيها ماء آخر ويريقه. ثم يطرح فيها الماء القراح.

ثم يَضْجَع الميّت على ظهره برفق ويبسّجه بخرقة من غير أشنان، ويكره أن يغمر بطنه في الماء القراح إجماعاً؛ لحصول المطلوب بالأولين. ثم يغسل يديه ثم يدي الميّت ثم يغسله بالماء القراح على الترتيب المذكور. فإذا فرغ نشعه بثوب طاهر؛ ثلثاً تبتل أكفاه فيسرع العفن إليها مع الدفن.

فروع:

الأول: لو غسله ثلاثاً بالقراح مع وجود اخليط لم يجز، ويجب ذلك مع عدمه، فيعتقد أنّ الأولى بدلاً عن الغسل الأول، والثانية عن الثاني.

وفي كون غسل الميّت عبادة محضة أو لإزالة نجاسته إشكال. وتظهر فائدة الخلاف لو غسل في مكان مفصوب.

الثاني: إذا وجد من الماء ما يكفي أحد الأعسال جعل لغسل الصدر؛ لأنّه أول الغسلات؛ لاشتماله على الصدر والقراح، ولا يَتَمُّ بعده.

ويحتمل أن يجعل لفظة القراح: لأنه المطهر من نجاسة الموت. ويقرب وقوع الخليطين فيه ويغسله به ليجمع بين غسلتين واجبتين.

الثالث: المجدور وشبهه إذا خيف تناثر جلده بالدلك، حُبَّ عليه الماء حبًّا، فإن خيف تناثره بمرّ الماء عليه يُتم.

وفي عدده قولان. أحدهما: ثلاثاً؛ لأنَّ أغسال الميت ثلاث والتيمم بدل عنها، فيجب أن يتعدّد بتعدّداتها. والآخر: مرة؛ لأنَّ غسل الميت في الحقيقة واحد، وإنما تعدّد لاشتغاله على الخليط، ولهذا تكفي فيه تبة واحدة في ابتدائه. والأول أحوط. فعلى الأول يجب (لكلّ تيمم صريبان و)^١ لكلّ تيمم تبة. ويحتمل الاكتفاء بتبة واحدة.

الرابع: لو خالف ترتيب الغسلات لم يجز؛ لمخالفة أمر الشارع، فيقع منهياً عنه. وكذا لو خالف ترتيب الأعضاء^٢ في الحالين على ما يحصل معه الترتيب. الخامس: لو غمسه في الماء الكثير غمسين^٣ يضع في كلّ غسلة حلوطها أجزاء عن الترتيب على الأقوى.

ويكفي غسل الميت عن غسل الجبابة وشبهه إجماعاً.

السادس: المنفصل في الغسلة الوجبة من القراح قيل: طاهر، وإلا لم يطهر الميت. وقيل: نجس؛ لأنه ماء قليل انفصل عن محلّ نجس فينقل^٤ بالنجاسة. وأمّا المنفصل في الثانية والثالثة اسندوبتين من القراح، فطاهر؛ لأنه منفصل عن محلّ حكم الشرع بطهارته.

السابع: لو غسل رأسه بالقراح فلمسه لايس لم يجب عليه الغسل؛ لطهارة

١. ما بين القوسين لم يرد في «و».

٢. كذا في «م»، ولعلّ الصحيح «يس».

٣. في «م»: ثلاث غسلات.

٤. في «م»: فينقل عنه.

الممسوس، بخلاف المتطهر من العدئين لو مَسَّ بوجهه الممسوس كتابة القرآن.
الثامن: لو اطلع الفاسل بعد الفراغ على حائل مانع، فإن كان في الرأس غَسَلَ مكانه بالقراح وأعاد على الجانبين بالثلاثة؛ لوجوب الترتيب بين الأعضاء. وإن كان في الأيمن غَسَلَهُ بالماء وأعاد على الأيسر بالثلاث لما قلناه، وإن كان في الأيسر غَسَلَ موضعه دون باقي الأعضاء.

التاسع: قد يوجد في عبارات الأصحاب: «أن يغسل بماء الصدر أولاً، ثم بماء الكافور ثانياً، ثم يغسل بالماء القراح ثالثاً»^١. ولم يقتصروا على ذكر المائتة، وما ذاك إلا لفائدة ينبغي للطلاب تحقيقها.

ومن فروعها إنا نزيل العينية بما لا نزيل به الحكمة مع غلط الأولى وخفة الثانية.

وأما المكروهات:

فإقعاد الميت، وعصره قاعداً، وركوبه، وقصُّ أظفاره وشاربه، وترجيل رأسه ولحيته وضفر شعرها، وتفسيله تحت السماء، وإسخان الماء إلا ليرد بخاف الفاسل منه على يده، فإن تعذر الإسخان يُعْمَلُ؛ ويعرم خلق رأسه؛ لأنه بدعة.

البحث الثاني في التكفين

وفيه أطراف:

الأول في جنسه

ويستحب أن يكون قطناً معضاً أبيض؛ لقوله ﷺ: «البسوا من ثيابكم البيض»؛ فإنه أظهر وأطيب. وكُنُّوا فيه موتاكم^٢

١. هو قول أكثر الأصحاب غير سَلَّار. فراجع متنى المطلب، ج ٧، ص ١٥٦-١٥٧

٢. الكافي، ج ٦، ص ٤٤٥، باب لباس النجاس، ج ١، ص ١٢٤٩، ح ١، ص ٦٧٨، ح ١٣٤٩ باختلاف بسيط

وقال عليه السلام: «أَحَبُّ الثَّيَابِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الْبَيْضُ، تَلْبِسُهَا أَحْيَاؤُكُمْ، وَتُكْفَنُ فِيهَا مَوْتَاكُمْ»^١.

ويكره الكتان، والممزوج بالحرير، والأسود، والمعصر، والصوف وشبهه.
ويحرم بالجلود اختياراً.

وفي الحرير إشكال. (المختار العدم مطلقاً)^٢.

الخاص في قدره

والواجب ثلاث قطع: منزر، وإرار، وقميص لا بد منها مع الاختيار.
ويستحب ثلاث قطع أخرى: خَبْرَةٌ يَمِينَةٌ غير مطرزة بالذهب والحرير؛ اقتداءً
بالنبي عليه السلام. فَإِنْ فُقدَت فلعامة عوضها، وعمامة، وخرقة لفخذه، طولها ثلاثة أذرع
ونصف في عرض شبر تقديراً.

وتُزَادُ المرأة على ذلك خُرقة لثدييها، ونمطاً، وقاعاً عوض العمامة.
وما زاد على ذلك في الرجل والمرأة بدعة لا يجوز. لما فيه من إصاعة المال
المنهي عنه.

الثالث في الكيفية

ويجب أن يكون الكفن طاهراً؛ لأنه لو أصابه نجاسة بعد التكفين وجب إزالتها،
قبله أولى.

ويستحب للغسل إذا أراد تكفينه أن يفتسل، فإن تعذر فليتوضأ، فإن استعجل
فليعسل يديه إلى منكبيه؛ احتياطاً في التطهير.

ثم يبسط الخَبْرَةَ وينثر عليها ذريته، ثم يبسط فوقها الإرار وينثر عليه ذريته، ثم
يبسط المنزر وينثر عليه ذريته، ثم يبسط القميص وينثر عليه. وينبغي أن يكون
عريضاً يبلغ إلى كعبيه.

١ السنن الكبرى، ج ١، ص ٦٧٨، ح ١٢٤٨ باختلاف بسيط

٢ ما بين القوسين لم يرد في هـ هـ

ثم يأخذ جريدتين من النحل - خضراوين كل واحدة طولها عظم ذراع؛ لقول الصادق عليه السلام: «إنها تجافي عنه العذاب ما دامت رطبة»^١، ولحديث القبرين^٢ وهي سنة مؤكدة. وإن كان الميِّت طفلاً - بعد أن يكتب عليهما وعلى حاشية الحبرة والقميص والإزار بترية الحسين عليه السلام - [يكتب]^٣ أنه يشهد الشهادتين و[يسمي]^٤ الأئمة عليهم السلام، ويشهد أن الله ربه، ومحمد ﷺ نبيه، والإسلام دينه، والقرآن كتابه، والكعبة قبلته. ويشهد أن الموت حق، والبعث حق، والصراط والميزان والحساب حق، ومساءلة الملكين في القبر حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور. وإن فُقدت التربة فبالإصبع.

ثم ينقل الميِّت إلى أكفانه المبسوطة برفق مستوراً مستلقياً موجهاً؛ لأنه أوجه فيها^٥.

ثم يأخذ شيئاً من القطن فيضع عليه ذرية ويجعله بين أليتيه، ولا يدخله في دُبُرِهِ، بل يبالح في إدخاله بين ألسنه للمنع خروج علي منه. ثم يأخذ مثل ذلك ويجعله على قبله.

وإن كانت امرأة خشي به قُلُوبُهَا ثم يصم فخذيها ضمّاً شديداً. ويأخذ طرف الخرقه ويدخله من تحتها من جانب الأيمن ويضعه على وركه الأيسر، ثم يلف بطرفها الطويل أليتيه لفاً جيداً. ثم يخرج ما بقي منها من تحت رجله معاً إلى الجانب الأيمن، ويلف به فخذه إلى ركبتيه لفاً وثيقاً، ثم يغمزه تحت الخرقه بحيث لا يرتخي الشد، ثم يؤزره من سرته إلى حيث يبلغ عرض المنزر ناوياً: «أكفن هذا الميِّت لوجوه قربة إلى الله».

١. الكافي، ج ٣، ص ١٥٣، باب الجريدة، ج ٧: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٧، ح ٩٥٥ باختلاف بسيط.

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٤١، ح ٤٠٢.

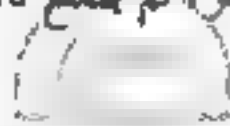
٣ و ٤. أضفناهما للضرورة.

٥. في «م» لأنه أمكن لإدراجه فيها.

ثم يحنطه بما يصدق عليه اسمه؛ إذ لا يجب استيعاب مساجده، بل يستحب.
والأفضل وزن ثلاثة عشر درهماً وثلاث. والنية: «أَحْنَطُ هَذَا الْمَيِّتَ بِالكافور
لوجوبه قرباً إلى الله».

فإن فضل منه شيء مسح به صدره، ثم يلبسه البقيرة. وينبغي أن تكون وافرة
واردة متساوية الطرفين.

ثم يجعل إحدى الجريدتين عن جانبه الأيمن يلصقها بجلده. والأخرى عن
يساره بين قميصه وإزاره. وإن لم يتمكن من وضعهما في كفيه طرحت في القبر.
ثم يعممه باوياً عنده، وكفيته أن يرسل طرف العمامة على صدره، ثم يحنكه
بالجانب الطويل من غير أن ينشرها على رقبته. ثم يلف الباقي لفاً بالتدوير ويدخله
تحت حنكه ويرسله على صدره. ثم ينفه بالإزار فيطوي جانبه الأيسر على الميت.
ثم يردّ جانبه الأيمن على الأيسر. ثم يصنع بالخبرة مثل ذلك. ثم يعقد طرفها مما
يلي رأسه ورجله.



وعسل المرأة كفسل الرجل سواء. وكفنها مثل كعنه، لكن تراد عليه حرقتين.
إحداهما يشدّ بها ثدياها إلى صدرها كيلاً يتميّلاً. ولو لم يكن لها ثدي تركت.
والأخرى نمطاً، وهي قطعة فيها يسير قطن مضروب تجعل على صدرها وبطنها.
وفيه قول آخر، وهذا أظهر. ومحلّه فوق المنزر، ثم النمط، ثم القميص، ثم الإزار،
ثم الخبرة مشتملة على الجميع.

وأما الذريرة، فهي المعروفة بالقمحة - بفتح القاف - وهي مجموع أطياب، وهي
الورد، والسنبلة، والأشنة.

وأما المكروهات:

فتجميم الأكفان، والكتابة عليها بالسواد، ووضع القطن والكافور في سمعه
وبصره، وسحقه بغير اليد، وبّل الخيوط بالريق، والكمّ للكفن الجديد، وقطعه
بالحديد.

وهنا مسائل:

الأولى: إذا اغتسل الغاسل أو توضأ للتكفين، فإن نوى بأحدهما الرفع أو الاستباحة لوجوبه قرينة إلى الله دخل به في الصلاة مع انضمام الآخر إليه قبل حصول النواقض. فإن حصل أحدهما بطل الوضوء، فإن كان قبل الغسل أعاد. وبالعكس قولان: أقواهما الإعادة؛ لأن الوضوء جزء من الرفع، فإن أحدث في أثناء غسله أعاده كالجنب، أما لو نوى استباحة التكفين لم يجز؛ لأنه ليس من شروطه وإن كان من فضله.

الثانية: كفن الرجل الواجب من أصل تركته مقدماً على الدين. ولو لم يخلف سواء كُفّن به وضاع الدين. ولو لم يخلف شيئاً أصلاً كُفّن في قميصه. فإن لم يكن فمن بيت المال، فإن تعذر لم يجب على أحد تكفينه وإن كان من واجبي النفقة، كالأب، والولد؛ استناداً إلى البراءة الأصلية.

وكذا لا يجب عليه بذل الماء لقراءة الميّت، ولا الخليطين أيضاً.

الثالثة: لو لم يخلف إلا ثوباً مرتهاً على دين مستغرق، احتمل صرفه في الدين ويُدفن عرباناً؛ لقوله ع. «علق الرهن بما علق عليه»^١؛ ولسبق حق المرتن على موته، فيكون حقه مقدماً.

ويحتمل تكفينه فيه وإن ضاع الدين؛ للإجماع على تقديم الكفن الواجب على الدين. ويقوى تقديم الضروري منه جمعاً بينهما.

وكذا البحث لو كان له ملك مرتن على دين مستغرق.

الرابعة: لو أوصى بالمندوب أخرج من ثمنه إن وبيعه، وإلا أخرج منه ما احتمله الثلث.

١. في «م»: بذل المال لقريبه.

٢. علل الشرائع، ج ٢، ص ٢٤٦، الباب ٣١٢، ح ٥ باختلاف بسيط.

ولو لم يوص به واتفق الورثة عليه أخرج، وإلا فمن نصيب من يأمر به^١.
وإن كان عليه دين مستغرق وأجاز صاحبه فذلك. وكذا لو كان غير مستغرق
وأخرجته الورثة.

ولو بادر الوارث بإخراجه مع منع الديان، أو كانوا غيباً ولم يجيزوه، فإن كان
مستغرقاً ضحى الوارث لهم وإلا فلا.

ولو تشاح الورثة وصاحب الدين لمستغرق في النفس والرديء قدم الثاني
بأدون ثمن يكون.

الخامسة: يجب على الزوج تكفين زوجته، سواء كانت مؤسرة أو معسرة،
صغيرة كانت أو كبيرة، حرّة أو أمة، مدخولاً بها أو لا.

وفي ثمن الماء والسدر والكافور ولحنوط قولان، وفي الناشئة قولان^٢.

ولو تبرّع متبرّع عن الروح سقط، ولو كان عنها لم يسقط.

السادسة: إذا أوصت بالكفن من مالها أخرج من الثلث واجبه ومدوبه؛ لتبرّعها به.
وقيل: هذا إن علمت وجوبه عليه، وإن جهل صحّت الوصية هي المندوب
خاصّة، وفيه نظر.

السابعة: لو كان فقيراً لا يملك إلا قوت يومه ذلك، أخرج من تركتها. ولو قصر
ما معه عن الواجب أخرج الباقي من تركتها.

الثامنة: لو لم يملك إلا قدر كفنها لواحب فدفعه إليها ثم مات عقيبتها، فإن لم
تُلفّ به كان أحقّ به، وإن لُفّت به ملكته ودُفن عرياناً ما لم يصلّ عليها، وتحتل
القسمة، وفيه احتمال رابع بعيد.

التاسعة: لو أوصى بإخراج الواجب والمندوب من عين فتعدّرت، أخرج
الواجب من غيرها وسقط المندوب مطلقاً.

١. في «م» امرأة.

٢. في «م»: إشكال.

وإن كانت الوصية بالواجب خاصة أخرج من غيرها وكانت العين ميراثاً.
 العاشرة: العبد إذا زوجه مولا بأمة غيره فمات، وجب كفنها على مولا، كما
 تجب نفقتها عليه؛ لعموم «الكفن على الزوج»^١؛ ولأن الإذن في الشيء يستلزم
 الإذن في لوازمه، ولبقاء الزوجية إلى حين الوفاة، ولهذا كان أحق بتفسيها
 من مولا.

وقيل: يجب على مولاها؛ لأن الزوج لا يملك شيئاً، ولا يلزم من وجوب
 الإنفاق على زوجة عبده حالة الحياة وجوب كفنها عليه حالة الموت؛ لتفاير
 الحكمين، فحملة عليه قياس لا نقول به.

الحادية عشرة: المحرم لا يطيب بذرية ولا كافور في غسل ولا حنوط ولا
 غيرها من أنواع الطيب؛ لقوله ﷺ : «لا يقربه طيب»^٢. والتكررة في سياق النفي
 تقتضي الصوم.

وهذا الحكم مختص بمن مات قبل التحليل الثاني لا بعده، وإن سمي محرماً.

البحث الثالث في الصلاة عليه

والنظر في أربعة مطالب:

[المطلب الأول في المقدمات، وهي قسمان: مسنونات ومكروهات.

[القسم الأول في المندوبات، وهي مسائل.

الأولى: إذا فرغ من تكفينه، يستحب أن يبادر إلى حمله إلى المصلى وهو المكان

المعتاد للصلاة؛ ليلحق المسبوق، ويكره في غيره، ويجوز في المساعد.

ويستحب لمن رأى جنازة محمولة أن يقول: الحمد لله الذي لم يجعلني من

السواد المخترم.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٥، ح ١٤٣٩ باختلاف يسير.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٣٨٤، ح ١٣٣٨، وفيه: «طيباً»

للثانية. يستحب لمن يحمل الحائر قريبتها. بأن يستدئ الأول بمنكب السرير الأيمن فيجعله على كتفه الأيمن، ثم يحمل الثاني من جانبه الأيمن كذلك، ثم يحمل الثالث من جاسها الأيسر على كتفه الأيسر، ثم يحمل الرابع من منكبها الأيسر كذلك، ثم بعد ذلك يستدئ بحمل رجلها من جانبها الأيمن، ثم رجلها من جانبها الأيسر، ثم منكبها الأيسر، ثم منكبها الأيمن، يدور خلفها دور الرحى.

ويستحب المشي بها وسطاً بغير إسراع؛ لقوله عليه السلام: «عليكم بالقصد في جنازكم»^١.

والنية على حاملها، فيقول: «أحمل هذا الميت لوجوبه قرينة إلى الله».

الثالثة يستحب التشيع للجناز. قال الباقر عليه السلام: «من شيع جنازة أخيه المؤمن أعطي يوم القيامة أربع شفاعات، ولم يزل شياً من الدعاء إلا قال له الملك: ولك مثل ذلك»^٢.

الرابعة. يستحب لمن صلى عليه أتباعه إلى القبر؛ لقوله عليه السلام: «من شهد الجنازة حتى يصلي، فله قيراط من الأجر. ومن شهدا حتى تُدفن كان له قيراطان»، قيل له: يا رسول الله، وما القيراطان؟ قال: «مثل الجبلين العظيمين»^٣.

ويستحب الانتظار حتى يُدفن ليدعوه بالرحمة والمغفرة؛ لأنه عليه السلام كان إذا دفن ميتاً وقف عليه، ودعا له، وقال لأصحابه: «استمعوا له، واسألوا الله تعالى له بالتثبيت، فإنه الآن يُسأل»^٤.

وقال أمير المؤمنين عليه السلام: «من شيع جنازة مؤمن كتب الله له أربع قرايط، قيراطاً

١ السبس الكبرى، ج ٤، ص ٢٤، ح ٦٨٥١

٢ الكافي، ج ٣، ص ١٧٣، باب ثواب من مشى مع جرة، ح ١٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٥، ح ١٤٨٣ باختلاف بسيط

٣ مسند أحمد، ج ٢، ص ١٦٦، ح ٩٢٦٦ باختلاف بسيط.

٤ الكافي، ج ٣، ص ١٧٣، باب ثواب من مشى مع جرة، ح ١٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٥، ح ١٤٨٤.

لاتّباعه إياها، وقيراطاً للصلاة عليها، وقيراطاً لانتظاره حتّى يفرغ من دفنها، وقيراطاً للتغزية^١.

الخامسة: يستحبّ للمشيعين المشي خلفها أو أحد جانبيها؛ لأنّ من شأن المشيع التأخّر عن المشيع؛ ولأنّ الجنّزة متبوعة، فكانت متقدّمة، ولأنّ المشيعين إذا رأوا الجنّزة نُصِبَ أعينهم اتّعظوا بها، وتذكّروا لموت، وأقلّعوا عن ذنوبهم وتابوا منها، وهذه المزايا لا تحصل إذا تقدّموها.

ويستحبّ للمشيع أن يكون متخشّعاً متفكّراً في حاله، متعظاً بالموت وما يصير إليه الميّت.

ويكره أن يضحك أو يتحدث بشيء من أمور الدنيا.

[القسم] الثاني في المكروهات:

وهي الركوب خلف الجنّزة مع القدرة، لأنّه لا يُمكن رؤية قوماً ركباناً خلف الجنّزة، فقال: «ألا تستحيون؟ الملائكة على أقدامهم، وأنّكم على ظهور الدوابّ»^٢.

ويكره المشي أمامها؛ لقول أمير المؤمنين عليه السلام: «فضل الماشي خلفها على الماشي أمامها كفضل المكتوبة على التطوّع»^٣.

ويكره كراهة شديدة تقدّم الميّت، أو إلى جانبيه بمجرة من نار؛ لما فيه من التفاؤل، ولا يكره المصباح لو كان الدفن ليلاً.

ويكره للنساء اتّباع الجنّاز؛ لأنّه منافٍ للستر، خصوصاً للشابة؛ لما روي أنّه خرج عليه السلام في جنّزة فرأى نساء جلوساً، فقال: «ما يُجْلِسُكنَّ؟» فقلن: ننتظر الجنّزة، فقال: «هل تُقْسِلُنَّ؟» فقلن: لا، فقال: «هل تُحْمِلُنَّ؟» فقلن: لا، فقال: «هل تُدْلِلُنَّ؟» فقلن: لا، فقال: «أزجفن مأزورات غير مأجورات»^٤.

١. الكافي، ج ٣، ص ١٧٣، باب ثواب من مشى مع جارية، ج ١٧، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٥، ح ١٤٧٥.

٢. الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٣٣٣، ح ١٠١٢، المستدرک عن الصحيح، ج ١، ص ٦٨٠، ح ١٣٥٥.

٣. المصنّف، عهد الرضا، ج ٣، ص ٤٤٧، ح ٦٢٦٧.

٤. مس ابن ماجه، ج ١، ص ٥٠٢-٥٠٣، ح ١٥٧٨؛ المسالك الكبرى، السهفي، ج ٤، ص ١٢٩-١٣٠، ح ٧٢٠١.

[المطلب الثاني في المحل]

تجب الصلاة على كل ميت مسلم، ومن بحكمه ممن بلغ ست سنين.
وتستحب على من مات لدونها إن كان ولد حياً، وإلا فلا، بخلاف الفسل.
والوجوب هنا على الكفاية، وقد يتعين على البعض إذا لم يكن سواء، أو كان ولا
عارف إلا هو.
ولا تجوز على من انتحل الإسلام إذا اعتقد ما يعلم بطلانه من الدين ضرورة؛
لأنه في الأثر^١.

[المطلب الثالث في المصلي]

وأحق الناس بالصلاة عليه ولديه، وهو الأولي بالميراث، لقوله تعالى: ﴿وَأَوْلُوا
الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾^٢.
وقد بينا حكم الأولياء في باب التعسيل، فليظر من هناك.
وإذا حضر إمام الأصل كان أولى من الزوج وغيره، ويجب على الولي تقديمه،
وإلا فهو عاجز.
ولا يؤم الولي إلا إذا استكمل الشروط الستة، وإلا استناب.
وينبغي للولي تقديم الهاشمي الجامع لها، ولو لم يكن له مناسبت أو مسايب تقدم
بعض الفقهاء أو فرادى.
الرابع^٣: لو أوصى أن يغسله أو يصلي عليه رجل معين والولي حاضر بالشرائط،

١. استدلل الفقهاء منهم أبي إدريس في السرائر، ج ١ ص ٣٥٦-٣٥٧ على عدم جواز الصلاة على الكفار بالأية
٨٤ من التوبة (٩)، وعدة منهم المطالعين بلحق والمكروون للضرورات من الكفار.

٢. الأنفال (٨): ٧٥

٣. كذا في النسختين، ولعل هنا سقطت كلمة أو صفحة من نسخة الأصل التي استنسخت منه النسختين، للتوضيح
راجع ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٣٤٨-٣٥٣ (ضمن الموسوعة، ج ٥).

احتمل قوياً صحّة الوصيّة؛ لجواز أن يكون وانقأ بمصلحه واستجابة دعائه عن غيره. ويحتمل بطلانها؛ لأنّها حقٌّ للوليّ لا للميِّت، كولاية النكاح، وللآية^١. وعلى الثاني لو استجازه^٢ قبل الموت وأجازه، هل له منعه منه بعده؟ احتمال، ولعلّ الأقرب هنا عدم المنع.

الخامس: لو استناب الوليّ رجلاً للصلاة لم يجز للنائب أن يستنيب؛ لأنّه حقٌّ للوليّ فيتوقّف على إذنه.

السادس: لو صلى الفاسق العارف وحده، أو المرأة، أجزأ عن غيره؛ لأنّه فرض كفاية مأمور به متى يصلح إيقاعه منه، فسقط عن الباقي، بخلاف الصبيّ.

[المطلب الرابع] ^٣ في الكيفية

يستحبّ للمصليّ أن يكون طاهراً من الحدثين، وأن يقف الإمام عند وسط الرجل وصدر المرأة؛ لأنّه أبعد عن معارمها. ووقوف المأموم خلفه وإن اتحد، وأن يتحقّق؛ لما فيه من الخضوع.

والواجب القيام مع القدرة، وتقديم الغسل والتكفين عليها، ووقوف المصلي وراء الجنازة مستقبل القبلة ورأس الميِّت عن يمينه غير متباعد عنها كثيراً.

والتكبير خمساً بينها أربعة أدعية، لكنّ الدعاء للمؤمنين وللمنافق عليه. ولا يتعيّن له لفظ. والذي نذكره في ما بعد على سبيل الاستحباب.

والنتيجة: «أصليّ على هذا الميِّت مأموماً، لوجوبه قرينة إلى الله».

ولا يترك شيئاً من الأدعية. وفائدة الالتزام هنا المتابعة بالأفعال والأذكار بحيث لا يسبقه بتكبير ولا دعاء، ولزيادة فضل الجماعة على الأفراد.

١. الأنفال (٨): ٧٥.

٢. في «ن» استأجره.

٣. في السبعين «السايع» والصواب ما أئتمناه بقراءة التضمين في ص ٢٣

ولا يتوهم متوهم أنه يتابعه في التكبيرات دون الأدعية؛ لأن المقصود بالصلاة اجتماع المؤمنين للدعاء والاستغفار له. وكلما كثر الداعون كان أقرب للإجابة. وإذا نوى كبر وأتى بالشهادتين، ويستحب أن يرفع يديه بالأولى وما بعدها. ثم يكبر الثانية ويصلي على النبي وآله عليهم السلام ثم يكبر الثالثة، ويدعو للمؤمنين والمؤمنات.

ثم يكبر الرابعة ويدعو للميت، فيقول: اللهم هذا عبدك^١ وابن عبدك، قد نزل بك، وأنت خير منزل به. اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيراً، وأنت أعلم به منا. اللهم إن كان محيناً فرد في إحصائه، وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه. اللهم لقمه حجته، واغفر له خطيئته، وأنس وحشته، وسكن روعته، وصل وحدته، وارحم غربته، ونور عليه قبره، وأنزل عليه رحمة من عندك يستغني بها عن رحمة من سواك. اللهم فاجعله عندك في علين، واجعل على أهله في الغابرين، واحشره مع الأئمة المطهرين، برحمتك يا أرحم الراحمين.

ثم يكبر الخامسة ويقول: اللهم اغفر لي ولجميع المسلمين

هذا إن كان مؤمناً، وإن كان بخلافه دعا عليه، فيقول: اللهم العن عبدك هذا فلاناً، واخش جوفه ناراً، واملأ قلبه ناراً، واجعل من بين يديه ومن خلفه ناراً، وعن يمينه وعن شماله ناراً. اللهم أخروه في عبادك وأصله حر نارك، وأذقه^٢ أليم عقابك، فإنه يمادي أولياءك ويوالي أعداءك وأعداء رسولك، إنك عزيز ذو انتقام. وإن كان مستضعفاً قال: اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك، وقهم عذاب الجحيم. وإن كان غريباً لا يعرف حاله قال: اللهم هذه نفس أنت أحييتها وأنت أمتها، وأنت أعلم بسرّها وعلايتها. اللهم إنا لا نعلم من عبدك هذا شراً، فاحشره مع من كان يتولاه.

١. في «م»: عبدك.

٢. في «م»: ريابة: الجحيم من

وإن كان طفلاً قال: اللهم اجعله لنا ولأهويه فرطاً وأجرأ^١ ونوراً، وأبدلهما خيراً منه زكاةً وأقرب رحماً.

وهنا مسائل:

الأولى: لو كان إمام صلاة الجنازة جنباً أو محدثاً صحت صلاته وصلاة من خلفه، كما تجوز صلاة المنفرد والحال هذه، لأنه دعاء وشفاعة. وكذا يجوز لو كان غير مستتر؛ لما قلناه.

الثانية: روى الصدوق في كتابه: «إنما جعل تكبيرات الميِّت خمساً؛ لأن الله تعالى فرض على الناس خمس صلوات، فجعل للميِّت من كل صلاة تكبيرة فأوجبها عليهم للميِّت»^٢.

ولا تجوز الزيادة عليها، لأنها عبادة شرعية، فنفى على مورده وتكبير النبي ﷺ على حمزة ﷺ تكبيرة^٣ إنما كان لتعظيمه وإظهار شرفه. وصلاة أمير المؤمنين ﷺ على سهل بن حنيف خمسياً وعشرين تكبيرة إنما كان في خمس صلوات بجماعة بعد جماعة لم يصلوا عليه^٤. ويقتصر في المخالف على أربع.

الثالثة: لو يُتم الميِّت ثم وُجد الماء في أثناء الصلاة أبطلها وغسله بالماء؛ لأن الغرض الأعلى من غسل الميِّت تطهير جسده من النجاسة الطارئة عليه بالموت، والتميم لا يفيد، فيتعمَّم له بأكمل الطهارتين.

١. في «م»: ذغراً بدل: أجرأ.

٢. المقنع، ص ٦٥، الصلاة على الميِّت.

٣. الكافي، ج ٢، ص ١٨٦، باب من زاد على خمس تكبيرات، ح ٢-٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٧-١٩٨، ح ٤٥٥.

٤. الكافي، ج ٣، ص ١٨٦، باب من زاد على خمس تكبيرات، ح ٢-٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٧-١٩٨، ح ٤٥٥.

ولو وجدته بعد الصلاة فكذلك على الأقوى، بخلاف المتيمّم لو دخل في المكتوبة ولو بالتكبير.

وعلى ما اخترناه يحتمل الإجزاء بالأولى؛ لامتناع ما كُلف به على وجهه، فيخرج من العهدة ولا إعادة؛ لأنها مرتبة على الفصل، والعرض أنّه لم ينسل فيسقط اعتبارها في نظر الشارع، ولعلّه أولى

أمّا لو تبين بعد الصلاة أنّ الميت كان مقلوباً، وجب إعادة الصلاة عليه ما لم يُهل عليه التراب.

للخامسة^١ يجب الفصل على لايس الميت النجس من الناس بعد برده وقبل تطهيره، وكذا القطعة ذات العظم منه وإن صغرت، سواء قطعت من حيٍّ أو ميت، ولو من شهيد بالمعركة على الأقوى، وكذا لسقط إذا ولجته الروح في بطن أمه، وإن خرج ميتاً.

أمّا لو خُلّت القطعة من العظم أو كان سقطاً ثم تلجه الروح، وجب غسل ما منه به خاصه، وإن كانا يابسين، لكن لا تنعدي النجاسة إلى غيره. وفي من بواطنه أو شعره احتمال قوي بوجوب الفصل.

البحث الرابع^٢ في دفنه

وفيه واجبٌ ومندوب ومكروه:

فالأول شيء واحد، وهو مواراته في لأرض على جانبه الأيمن، مستقبل القبلة، في حفرة تحفظه عن السباع، وتكتم رائحته عن الناس، ودفنه واجب على الكفاية. وإن مات في مباح دُفن فيه، ولا يجب حمله إلى غيره.

وإن كان في مملوك، وجب نقله إلى أقرب الأماكن المباحة، وما زاد عليه يجوز

١. هنا وقع خطأ في النسختين وهو انتقال هذه المسألة إلى نهاية البحث الرابع والصواب «الرابعة».

٢. في النسختين «الرابعة» والصحيح ما أثبتناه بقرينة تقسيم الموجبات بعد الموت في ص ١١.

أخذ الأجرة عليه. ويسقط هذا الوجوب بظن من يقوم به.
 والمستحب أن يعمل له لحد متمايل القبلة، عمق قامة.
 ويكره الشق إلا مع رخاوة الأرض، فحيث يعمل له سعة اللحد من طين تحصيلاً
 للفضيلة.

فإذا وصل بالجنائزة إلى القبر وضع بعيداً عنه مقدار ذراعين أو ثلاثة ليأخذ الميت
 أهبطه، فإن للقبر أهوالاً تعود بالله منها، ويكون ممّا يلي رجله إن كان رجلاً، وممّا
 يلي القبلة إن كان امرأة، استحباباً.

وأن ينزل الولي إلى القبر إن كان امرأة، ومن يأمره الولي إن كان رجلاً، استحباباً.
 وأن يدعو عند معاينته، فيقول: اللهم اجعلها روضة من رياض الجنة، ولا تجعلها
 حفرة من النار.

ويكون نزوله من قبل رجله؛ لأنه باب القبر (لقوله ﷺ: «لكل بيت باب وباب
 القبر من قبل رجله»^١).

ويستحب كونه حافياً مكشوق الرأس محلول الأزرار، ثم يُدنيه إلى شفير القبر
 في دفعتين، ويصبر عليه بينهما مرتين؛ ثم ينزل في الثالثة، فيسل سلاً ليكون السائق
 في دخوله إلى القبر رأسه كما خرج إلى الدنيا، والمرأة تنزل عرضاً.

ويجب أن ينوي عند إنزاله، فيقول: «أدفن هذا الميت لوجوبه قرية إلى الله».
 فيدعو بعدها، فيقول: بسم الله وبالله، وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله ﷺ.
 اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك، هذا ما وعد الله ورسوله، وصَدَقَ الله ورسوله.
 اللهم زدنا إيماناً وتسليماً.

فإذا أضجعه في لحدّه قال: بسم الله وبالله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله.
 اللهم هذا عبدك نزل بك وأنت خير منزول به. اللهم افسح له في قبره والحق بنبيه
 وأئمتهم ﷺ. اللهم إنا لا نعلم منه إلا خيراً وأنت أعلم به منا

١. ما بين القوسين لم يرد في «ن».

ثم يحل عُقد أكفائه؛ لأنَّ عقدها لخوف انتشارها، وقد أُمنَ ذلك.

وأن يجعل له وسادة من تراب، ويجعل خدّه الأيمن عليها، فيقول: اللهم جافِ الأرض عن جنبيه، وأصِدْ إليك روحه، ولقّه منك رحمةً ورضواناً.

ثم يضع تجاه وجهه قرصاً من تربة لحسين عليه السلام، وفي عنقه قلادةً منها؛ لما روي أنَّها تدفع العذاب^١.

ثم يلقنه ناوياً، وهو التلقين الثاني.

ثم يشرح اللحد باللبن والطين، فيقول: اللهم صلِّ وحدته، وأسكن روعته، وآنس وحشته، وأنزل عليه رحمةً من عندك يستغني بها عن رحمة من سواك.

ثم يخرج من قبل رجله قائلاً: إنا لله وإنا إليه راجعون، والحمد لله رب العالمين. اللهم ارفع درجته في عليين، واحلف على عقبه في الغابرين، وعندك نحتسبه يا رب العالمين.

ثم يهيل الحاضرون عليه بظهور الأكف قائلين إنا لله وإنا إليه راجعون، ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، هذا ما وعدَّ الله تعالى ورسوله عليهما السلام اللهم زدنا إيماناً وتسليماً؛ لقوله عليه السلام: «من حثى على الميت وقال هذا القول أعطاه الله بكل ذرة حسنة»^٢ وأن يرفع القبر مسطحاً مقدار شبر، ثم يصب عليه الماء من عند رأسه مستقبل القبلة دوراً إلى عند رأسه.

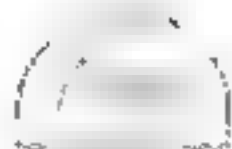
ثم يضع المشيعون أيديهم عليه مفرجات قائلين: اللهم آنس وحشته، وارحم غربته، وصل وحدته، وآمن روعته، وأنزل عليه من رحمتك رحمةً يستغني بها عن رحمة من سواك، واحشره مع من كان يتولاه.

فإذا انصرف الناس لقنه الولي أو من يأذن له، وهو التلقين الثالث، ناوياً له، وينادي بأعلى صوته - إن لم يكن تقيّة - يا فلان بن فلان... إلخ؛ ففي الحديث:

١ الاحتجاج، ج ٢، ص ٥٨٢، الرقم ٢٥٧ أجوبته ٧ عن كتاب الحميري

٢ الكافي، ج ٣، ص ١٩٨، باب من حثا على الميت ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٩، ح ٩٢٦.

«إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا لُقِّنَ يَقُولُ مِنْكَرٌ لِنَكِيرٍ؛ انصرف بنا عن هذا فقد لُقِّنَ حُجَّتُهُ»^١.
 ويستحبُّ تعليم قبره بلوحٍ أو حجرٍ؛ ليرتدّد إلى زيارته ويترحم عليه.
 وأمّا المكروهات: فنزول ذوي الرحم على رحمه. ويجب ذلك في المرأة وزوجها، أو أحد النساء، فإن فقد هؤلاء فالأجانب الصالحاء.
 وإهالة ذي الرحم على رحمه؛ لأنّه يقسي القلب.
 وأن يزاد في القبر من التراب أكثر ممّا خرج منه.
 وحمله من بلد إلى غير المشاهد، وإليها مع التغيير؛ والوجه التحريم والحال هذه؛ لأنّه مُثَلَّة بالميت، ومنهْي عنه.
 ويُكره تجصيص أرض القبر وفرشه بالخشب، وأن يبنى عليه قبة أو بيت، أو تطيينه بعد اندراسه، ولا بأس به ابتداءً.



وهنا مسائل:

الأولى: تستحبُّ تعزية أهل الميت من الرجال والنساء والصبيان وإطفاء نار الحزن عنهم وتسليتهم عن مصابهم بالمواعظ، ويذكر لهم من مات من الأنبياء والأئمة والآباء والأجداد والالتهاق بالميت، ويذكر لهم الثواب على المصاب؛ لقوله ﷺ: «مَنْ عَزَى مَصَاباً عَلَيْهِ مِثْلُ أَجْرِهِ»^٢، وقوله: «مَنْ عَزَى حَزِيناً - أَوْ - تَكَلَّى^٣ كُتِبَ فِي الْمَوْقِفِ حَلَةٌ يَحْبِرُ بِهَا قَبْلَ الدَّفْنِ وَبَعْدَهُ أَفْضَلُ»^٤.
 الثانية: يستحبُّ لقراءة الميت وجيرانه إطعام أهل الميت، يُبعث إليهم ثلاثة أيام

١. الكافي، ج ٢، ص ٢٠٦، باب تزيين القبر ورشه بالماء، ح ١١، التقي، ج ١، ص ١٧٣، ح ١٥٠١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٢-٣٢٣، ح ٩٣٥.

٢. الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٣٨٥، ح ١٠٧٢؛ السنن الكبرى، ج ٤، ص ٩٨، ح ٧٠٨٨.

٣. في بعض الأحاديث: «حزينا»، وفي بعض آخر «تكلّى» جميع الشهود بينهما في حديث واحد، راجع وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٢١٢، باب استحباب التعزية للرجل والمرأة لا سيما المتكلى.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٢٠٥، باب ثواب من عزى حزيناً، ح ١.

إعانة لهم وجبراً لقلوبهم؛ لأنهم مشغولون بمصائبهم عن إصلاح طعام لأنفسهم، ولما جاء نعي جعفر الطيار قال النبي ﷺ: «اصنعوا لأهل حضر طعاماً، فإنهم قد أتاهم أمرٌ شغلهم»^١.

الثالثة: يستحب للمصاب الاستعانة بالله، والصبر الجميل ليحصل له الثواب عليها؛ لقوله تعالى: «وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ»^٢.

وليتحقق من الكلام بشيءٍ يُعِيط أجره ويُسَخِّط ربه مما يشبه التظلم، فإن الله تعالى عدلٌ.

ولا يدعو على نفسه بالموت؛ لنهي النبي ﷺ، ... يقول: «اللهم أخيني ما دامت الحياة خيراً لي، وتوفني ما كانت الودعة خيراً لي»^٣.

الرابعة: يستحب نقل الميت إلى أحد مشاهد الأئمة ﷺ؛ رجاءً للشفاعة، وتركاً بترثته.

ولا يحوز عليه بعد دفنه مطلقاً، وكذا لو خيف نثره لبعده داره منه. الخامسة: يحب على وليه أن يسارع إلى قضاء ديونه؛ لقوله ﷺ: «نفس المؤمن متعلقة بذنبه حتى ينقضي عنه»^٤؛ ولأنه ﷺ امتنع من الصلاة على ميت عليه دين حتى ضمنه عنه أمير المؤمنين ﷺ^٥.

وينبغي له المسارعة إلى تنفيذ وصيته ليعجل له ثوابها بوصولها إلى الموصى له.

١ الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٣٢٣، ح ٩٩٨؛ النسخ الكبرى، ج ٤، ص ١٠٠، ح ٧٠٩٦ و ٧٠٩٧ باختلاف بسيط.

٢ البقرة (٢) ١٥٥ و ١٥٦.

٣ تقدم ترجمته في ص ٦، الهامش ٢.

٤ مستند أحمد، ج ٣، ص ٢٠٦، ح ٢٢١؛ الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٢٨٩ - ٣٩٠، ح ١٠٧٨ - ١٠٧٩، السنن الكبرى، ج ٤، ص ١٠١، ح ٧٠٩٩ و ٧١٠٠ باختلاف بسيط.

٥ راجع الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٣٨١، ح ١٠٦٩، وفيه بدل «ضمنه أمير المؤمنين» «قتلته» ولم نثر على حديث تضمن أمير المؤمنين دين الميت.

فإن أحرع المكنة حتى تلف أئتم وضمن لتعريضه.

السادسة: يستحب زيارة قبور المؤمنين، ووضع اليد عليها، والاستغفار والترحم عليه، وقراءة «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ»^١ سبعاً، وما تيسر من القرآن؛ لقوله ﷺ: «إني نهيتكم عن زيارة المقابر ألا تزوروها، فإنها تذكركم الموت»^٢، وقال ﷺ أيضاً: «إن الميت كيفرح بالترحم عليه، كما يفرح الحي بالهدية»^٣.

السابعة: كل ما يفعل من العبادات والقرب والصدقات يُهدى ثوابها إلى الميت، فإنه ينفعه ويصل ثوابه إليه؛ لقوله ﷺ: «يدخل على الميت في قبره الصلاة والصوم والحج والبر والدعاء والقراءة، ويكتب أجره لنذي يفعله وللميت»^٤، وروى عمر بن يزيد قال: سألت الصادق ﷺ: أيصلى عن الميت؟ قال: «نعم، إنه ليكون في ضيق فيوشع عليه في قبره»^٥.

وهذا ما سطرناه في هذه الجزاة، وفيه الكفاية لمن له هداية.
والله تعالى ولي التوفيق والإعانة، (والحمد لله) حق حمده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين.

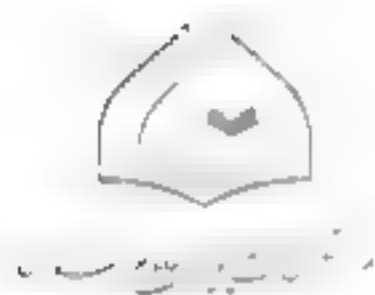
١. القدر (٩٧): ١.

٢. مسند أحمد، ج ٦، ص ٤٨٩ - ٤٩٠، ح ٢٢٥٠٦ - ٢٢٥٠٨، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٧٣، ح ١٠٦/٩٧٧؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢١٨، ح ٢٢٢٥؛ الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٢٧٠، ح ١١٠٥٤؛ السنن الكبرى، ج ٤، ص ١٢٨ - ١٢٩، ح ٧١٩٣ - ٧١٩٨ باختلاف في العبارة.

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٨٢، ح ٥٥٤.

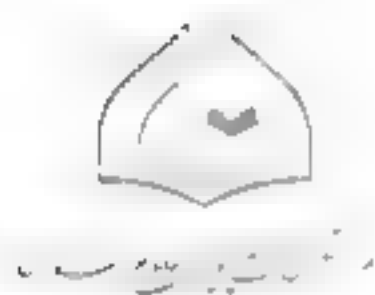
٤. الفقيه، ج ١، ص ١٨٥، ح ٥٥٧.

٥. الفقيه، ج ١، ص ١٨٢، ح ٥٥٤. الحديث الثالث والخامس حديث واحد مقطوع.



(١٥)

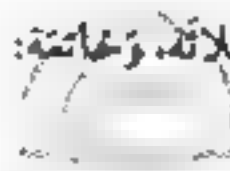
الرسالة الألفيّة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ عَلَى أَفْضَلِ الْمُرْسَلِينَ مُحْتَدٍ وَعَثَرَتَهُ الطَّاهِرِينَ.
وَبَعْدُ، فَهَذِهِ رِسَالَةٌ وَجِيزَةٌ فِي فَرْضِ الصَّلَاةِ، إِحَابَةً لِلتَّمَامِ مَنْ طَاعَتُهُ حَسَنٌ،
وَأَسْعَافُهُ غَنَمٌ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَهِيَ مُرْتَبَةٌ عَلَى مُقَدِّمَةٍ، وَفُصُولٍ ثَلَاثَةٍ، وَخَاتَمَةٍ:



أَمَّا الْمُقَدِّمَةُ:

فَالصَّلَاةُ الْوَاجِبَةُ أفعالٌ مَعْهُودَةٌ مُشْرُوطَةٌ بِالْقِبْلَةِ وَالْقِيَامِ اخْتِيَارًا، تَقَرُّبًا إِلَى
اللَّهِ تَعَالَى.

وَالْيَوْمِيَّةُ وَاجِبَةٌ بِالْبَصِّ وَالْإِجْمَاعِ، وَمُسْتَحَبَّةٌ تَرْكِهَا كَافِرٌ.
وَفِيهَا ثَوَابٌ جَزِيلٌ، فَفِي الْخَبَرِ بِطَرِيقِ أَهْلِ الْبَيْتِ عليهم السلام: «صَلَاةٌ فَرِيضَةٌ خَيْرٌ مِنْ
عَشْرِينَ حَبَّةً، وَحَبَّةٌ خَيْرٌ مِنْ يَتِيمٍ مَطْلُوعٍ ذَهَبًا يُتَصَدَّقُ مِنْهُ حَتَّى يَفْنَى»^١.
وَعَنْهُمْ عليهم السلام: «مَا تَقَرَّبَ الْعَبْدُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِشَيْءٍ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ أَفْضَلَ مِنَ الصَّلَاةِ»^٢.

١. الكافي، ج ٢، ص ٢٦٥-٢٦٦، باب فصل الصلاة، ح ١٧، القفيع، ج ١، ص ٢٠٩، ح ١٦٣٠ تهذيب الأحكام، ج ٢،
ص ٢٣٦-٢٣٧، ح ٩٢٥.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٢٦٤، باب فصل الصلاة، ح ١: القفيع، ج ١، ص ٢١٠، ح ١٦٣٤ تهذيب الأحكام، ج ٢،
ص ٢٣٦، ح ٩٣٢.

وَأَعْلَمُ أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى كُلِّ بَالِغٍ عَاقِلٍ، إِلَّا الْعَائِضَ وَالنَّفْسَاءَ.

وَيُسْتَرْطُ فِي صَحَّتِهَا الْإِسْلَامُ، لَا فِي وَجُوبِهَا.

وَيَجِبُ أَمَامَ فِعْلِهَا مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَا يَصِحُّ عَلَيْهِ وَيَمْتَنِعُ، وَعَذْلُهُ وَحِكْمَتُهُ، وَنُبُوَّةُ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، وَإِمَامَةِ الْأَيْمَةِ ﷺ، وَإِفْرَازُ بِجَمِيعٍ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. كُلُّ ذَلِكَ بِالْدَّلِيلِ لَا بِالتَّقْلِيدِ. وَالْعِلْمُ الْمُسَكَّلُ بِذَلِكَ عِلْمُ الْكَلَامِ.

ثُمَّ إِنَّ الْمُكَلَّفَ بِهَا الْآنَ مِنَ الرُّعْيَةِ صَنَفَانِ: مُجْتَهِدٌ، وَفَرْضُهُ الْأَخْذُ بِالِاسْتِذْلَالِ عَلَى كُلِّ فَعْلٍ مِنْ أَعْمَالِهَا. وَمُقَدَّدٌ، وَيَكْفِيهِ الْأَخْذُ عَنِ الْمُجْتَهِدِ وَلَوْ بِوَاسِطَةٍ أَوْ وَسَائِطَ مَعَ عَدَالَةِ الْجَمِيعِ، فَمَنْ لَمْ يَتَقَدَّ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَلَمْ يَأْخُذْ كَمَا وَصَفْنَاهُ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ. ثُمَّ الصَّلَاةُ إِمَّا وَاجِبَةٌ أَوْ مَتَدَوِّبَةٌ وَبَغْثًا هُنَا فِي الْوَاجِبَةِ. وَأَصْنَافُهَا سَبْعَةٌ: الْيَوْمَةُ، وَالْجُمُعَةُ، وَالْعِيدَانِ، وَالْآيَاتُ، وَالطَّوَافُ، وَالْأَمْوَاتُ، وَالْمُلْتَزِمُ بِالنَّذْرِ وَشَبِيهِهِ.

وَمَا تَتَعَلَّقُ بِهَا فَشَمَانِي. فَرَضٌ، وَتَقْلٌ. وَالْفَرَضُ هُنَا حَضَرُ الْفَرَضِ، وَلِلْقَلِّ رِسَالَةٌ مُتَفَرِّدَةٌ

الفصل الأول في المُقدِّمات

وهي ستة:

[المقدمة] الأولى: الطهارة، وهي اسم لما يُبيح الصلاة من الوضوء والغسل والتيمم. وموجبات الوضوء أحد عشر:

البول، والغائط، والريح من المغادر، والنوم الغالب على العاشيتين تحقّقاً أو تقدّيراً، والمزبل للعقل، والحيض، والاشْتِحَاضَةُ، والنفاس، ومسّ مَيِّتٍ أَدَمِيٍّ نجساً، وتيقن الحدث، والشك في الوضوء، وتوقُّعهما، والشك في اللاحق. وتنقضه الجنابة وإن لم تُوجِبْهُ. ويحِبُّ بها الغسل، وبالدماة الثلاثة إلا قليلاً الاشتحاضة، وبالمس، وبالموت.

ويحِبُّ التيمم بموجباتهما عند تعذرهما. وقد تجب الثلاثة بنذر أو عهد أو يمين أو تحلل عن الغير.

والغاية في الثلاثة الصلاة، والطواف، ومسّ خطّ المصحف. ويختص الأخيران بغاية دخول المجنب وشبهه المشجدين، واللبث فيما عداهما، وقراءة القرينة. ويختص الغسل بالصوم للجنب، وذات الدم، والأولى التيمم مع تعذر الغسل. ويختص التيمم بخروج الجنب والحائض من المشجدين.

ثم واجب الوضوء اثنا عشر:

الأول: النية مقارنة لا يتدأ غسل الوجه. وصفتها: أتوضأ لاستباحة الصلاة

لوجوبه قرينة إلى الله.

وَيَجِبُ اسْتِدَامَتُهَا حُكْمًا إِلَى الْقَرَارِ، وَلَوْ نَوَى الْمُخْتَارُ الرُّفْعَ، أَوْ نَوَاهَا جَارًا. أَمَّا الْمُسْتَحَاضَةُ وَدَائِمُ الْعَذَابِ، فَالِاسْتِباحَةُ أَوْ هُمَا لَا غَيْرَ.

الثاني: غَسْلُ الْوَجْهِ مِنْ قُصَاصِ شَعْرِ الرَّأْسِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا إِلَى مَحَادِيرِ شَعْرِ الذَّقَنِ طَوَلًا، وَمَا خَوَاهُ الْإِبْهَامُ وَالْوَسْطَى عَرْضًا حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا.

وَيَجِبُ تَخْلِيلُ مَا يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ بِهِ، خَفًّا، أَمَّا الْكَثِيفُ مِنَ الشَّعْرِ، فَلَا. وَيَجِبُ الْبِذْءُ بِالْأَعْلَى وَلَا يَجِبُ غَسْلُ فَاضِلٍ لَسَحِيَّةٍ عَنِ الْوَجْهِ.

الثالث: غَسْلُ الْيَدَيْنِ مِنَ الْبِرْقَتَيْنِ مُتَدَانًا بِهِمَا إِلَى رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ. وَيَجِبُ تَخْلِيلُ مَا يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ كَالْخَاتَمِ وَشَعْرِ، وَالْبِذْءُ بِالْيَمَنِ.

الرابع: مَسْحُ مُقَدِّمِ شَعْرِ الرَّأْسِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا، أَوْ بَشَرَتِهِ بِتَيْبَةِ الْبَلَلِ وَلَوْ بِإِصْبَعٍ، أَوْ مَكْنُوسًا.

الخامس: مَسْحُ بَشَرَةِ الرَّجُلَيْنِ مِنْ رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ إِلَى أَصْلِ السَّاقِ بِأَقْلٍ أَسْبَغَ بِالْبَلَلِ، فَلَوْ اسْتَأْنَفَ مَاءً لِأَخَذِ الْمَسْحَ بِهِ بَطْلًا، وَيَجُوزُ الْأَخْذُ مِنْ شَعْرِ الْوَجْهِ. وَيَنْبَغِي الْبِذْءُ بِالْيَمَنِ اخْتِيَاطًا، وَلَا يَجُوزُ التَّكْسُّ بَلَّ يَبْدَأُ بِالأَصَابِعِ.

السادس: التَّرْتِيبُ كَمَا ذُكِرَ.

السابع: التَّوَالَاةُ وَهِيَ مُتَابَعَةُ الْأَفْعَالِ بِعَيْنٍ لَا يَجِفُّ السَّابِقُ مِنَ الْأَغْضَاءِ إِلَّا مَعَ التَّعَذُّرِ، كَشِدْوِ الْحَرِّ وَقِلَّةِ الْمَاءِ.

الثامن: الْمُبَاشَرَةُ بِنَفْسِهِ اخْتِيَارًا، فَلَوْ رَضَاهُ غَيْرُهُ لَا يُعْذَرُ بِطَلٍّ.

التاسع: طَهَارَةُ الْمَاءِ وَطَهْوَرِيَّتُهُ، وَطَهَارَةُ الْمَحَلِّ.

العاشر: بِإِحَاتَتِهِ، فَلَوْ كَانَ مَقْصُوبًا بَطْلًا.

الحادي عشر: إِجْرَاؤُهُ عَلَى الْقَضْوِ، فَلَوْ مَسَّهُ فِي الْفَسْلِ مِنْ غَيْرِ جَرِيَانٍ لَمْ يُجْزَى، أَمَّا فِي الْمَسْحِ، فَيُجْزَى.

الثاني عشر: بِإِحَاتَةِ الْمَكَانِ، فَلَوْ تَوَضَّأَ فِي مَكَانٍ مَقْصُوبٍ عَالِمًا مُخْتَارًا بَطْلًا.

وَمَنْ عَرَضَ لَهُ شَكٌّ فِي اثْنَيْهِ أَعَادَهُ وَمَا بَعْدَهُ.

وَوَاجِبُ الْغُسْلِ اثْنَا عَشَرَ:

الْأَوَّلُ: النِّيَّةُ مَقَارِنَةُ لِحْزَمٍ مِنَ الرَّأْسِ إِنْ كَانَ مُرْتَبَأً، وَلِجَمِيعِ الْهَذَنِ إِنْ كَانَ مُرْتَمِسًا،

مُسْتَدَامَةً الْحُكْمِ إِلَى آخِرِهِ.

وَصِفَتُهَا: «أُغْتَبِلَ لاسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ لِوَجُوبِهِ قُرْبَةً إِلَى اللَّهِ». وَتَجُوزُ لِلْمُخْتَارِ حَسْمُ

الرَّفْعِ، وَالِاجْتِزَاءُ بِهِ.

الثَّانِي: غَسْلُ الرَّأْسِ وَالرَّقَبَةِ، وَتَعَاهُدُ مَا ظَهَرَ مِنَ الْأَذْنَيْنِ، وَتَحْلِيلُ الشَّعْرِ الْمَانِعِ.

الثَّالِثُ: غَسْلُ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ.

الرَّابِعُ: غَسْلُ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ. وَيَخْتَارُ فِي غَسْلِ الْقَوْرَتَيْنِ مَعَ أَيِّ جَانِبٍ شَاءَ،

وَالْأَوَّلَى غَسْلُهُمَا مَعَ الْجَانِبَيْنِ.

الخَامِسُ: تَحْلِيلُ مَا لَا يَصِلُ إِلَيْهِ الْمَاءُ بِذَوْنِهِ.

السادس: عَذْمُ تَحْلِيلِ حَدَثٍ فِي اثْنَيْهِ.

السَّابِعُ: الْمُبَاشَرَةُ بِنَفْسِهِ اخْتِيَارًا.

الثَّامِنُ: التَّرْتِيبُ كَمَا ذُكِرَ. وَلَا تَجِبُ الْمَتَابَعَةُ.

التَّاسِعُ: طَهَارَةُ الْمَاءِ وَطَهُورِيَّتُهُ، وَطَهَارَةُ الْمَحَلِّ.

الْعَاشِرُ: إِيَاخَتُهُ.

الحَادِي عَشَرَ: إِجْرَاؤُهُ كَغَسْلِ الْوُضُوءِ.

الثَّانِي عَشَرَ: إِيَاخَةُ الْمَكَانِ.

فَلَوْ شَكَّ فِي أَعْمَالِهِ وَهُوَ عَلَى حَالِهِ فَكَالْوُضُوءِ.

وَوَاجِبُ التَّيَمُّمِ اثْنَا عَشَرَ:

الْأَوَّلُ: النِّيَّةُ مَقَارِنَةُ لِلضَّرْبِ عَلَى الْأَرْضِ - لَا لِمَنْعِ الْجَنَّةِ - مُسْتَدَامَةً الْحُكْمِ.

وَصُورَتُهَا: «أَتَيْتُمْ بَدَلًا مِنَ الْوُضُوءِ أَوْ الْغُسْلِ لاسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ لِوَجُوبِهِ قُرْبَةً إِلَى

اللَّهِ». وَلَا مَدْخَلَ لِلرَّفْعِ هُنَا.

الثاني: الضرب على الأرض بكلتا يديه يطؤونهما مع الاختيار.
الثالث: مسح الجبهة من القصاص حفيقة أو حكماً إلى طرف الأنف الأعلى.
وإلى الأسفل أولى.

الرابع: مسح ظهر كفه اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع.
الخامس: مسح ظهر كفه اليسرى كذلك.

السادس: نزع الحائل كالحائض.

السابع: الترتيب كما ذكر.

الثامن: الموالاة، وهي المتابعة هنا.

التاسع: طهارة التراب المضروب عليه، والمخل، ويحزى الحجز، ولا يشترط
علوق شيء من التراب، بل يستحب النفس.

العاشر: إباحته

الحادي عشر: إباحة المكان.

الثاني عشر: إمرار الكفين معاً على الوجه، ويظهر كل واحدة على ظهر الأخرى
مستوعباً للمسح خاصة، والشك في أثنائه كالمبدل، وينقضة التمكن من المبدل.
ثم إن كان عن الوضوء فضرته، وإن كان عن الجنابة فضرته، وإن كان عن
غيرهما من الأغسال فتيمان، وللميت ثلاثة، ولا يجب تعدد الصلاة، ويُنهي
إيقاعه مع ضيق الوقت.

المقدمة الثانية في إزالة النجاسات العشر عن الثوب والبدن

وهي البول والغائط من غير المأكول إذا كان له نفس سائلة، والدم من ذي النفس
السائلة مطلقاً، والمني منه، والحيضة منه ما لم يظهر المسلم خاصة، والكلب وأخواته،
والمسكر، وحكمه بماء طهور، أو ثلاث مسحات فصاعداً يطهر في الاستنجاء غير
المعدّي من الغائط.

وَيَجِبُ عَلَى الْمُتَخَلِّي سِتْرَ الْعَوْرَةِ، وَاجِرَافَهُ عَنِ الْقِبْلَةِ بِهَا.
وَقَدْ تُطَهَّرُ الْأَرْضُ، وَالشَّمْسُ، وَالسَّارُ، وَالْأَسْتِحَالَةُ، وَالْأَسْقَالُ، وَالْأَثْقَالُ،
وَالنَّقْصُ، لَا الْغَيْبَةُ فِي الْحَيَوَانِ، بَلْ يَكْفِي زَوَالُ الْعَيْنِ فِي غَيْرِ الْأَدَمِيِّ مُطْلَقاً.
وَيَجِبُ الْعَصْرُ فِي غَيْرِ الْكَثِيرِ إِلَّا فِي بَوْلِ لِرَضِيعٍ خَاصَّةً، وَالْفَسْلَتَانِ فِي غَيْرِهِ،
وَالثَّلَاثُ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ بِالْبَذْرِ وَالْكَافُورِ وَلِقْرَاحٍ مُرْتَبِأً كَالْجَنَابَةِ. وَتُجْزَى نِسَةُ
وَاحِدَةٍ لَهَا، وَالثَّلَاثُ بِالْقِرَاحِ لَوْ تَعَذَّرَ الْخُلِيطُ.
وَالثَّلَاثُ بِالتَّغْفِيرِ أَوَّلًا فِي الْوُلُوعِ، وَالسَّبْعُ فِي الْخُزِيرِ وَالْحَمَرِ وَالْفَأْرَةِ، وَالْفُسَالَةُ
كَالْمَحَلِّ قَبْلَهَا.

وَعُمِي عَمَّا لَا يَرَقَا مِنَ الدَّمِ، وَعَمَّا نَقَصَ عَنْ سَعَةِ الدِّرْهِمِ الْبَغْلِيُّ، وَعَنْ نَجَاسَةِ
ثَوْبِ الْمُرْتَبَةِ لِلصَّبِيِّ حَيْثُ لَا غَيْرُهُ وَإِنْ وَجِبَ غَسْلُهُ فِي النَّوْمِ وَاللَّيْلَةِ مَرَّةً، وَعَنْ
نَجَاسَةِ مَا لَا تَبِيحُ الصَّلَاةُ فِيهِ وَخَذَهُ، وَعَنْ التَّعَاسُفِ مُطْلَقاً مَعَ تَعَذُّرِ الْإِزَالَةِ.

المُقَدِّمَةُ الثَّلَاثَةُ: سِتْرُ الْعَوْرَتَيْنِ لِلرَّجُلِ، وَسِتْرُ جَمِيعِ الْبُذُنِ لِلْمَرْأَةِ عِدا الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ
وظَاهِرِ الْقَدَمَيْنِ لَهَا وَلِلنَّحْشِيِّ، وَالْأُولَى سِتْرُ شَعْرِهَا وَأُذُنَيْهَا؛ لِلرَّوَايَةِ ١، أَمَّا الْأَمَةُ
الْمَخْضَةُ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا سِتْرُ رَأْسِهَا

وَيُقْتَبَرُ فِي السَّائِرِ أُمُورٌ خَمْسَةٌ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ طَاهِراً إِلَّا مَا اسْتَنْبَى.

الثَّانِي: أَنْ لَا يَكُونَ جِلْدَ بَيْتَةٍ.

الثَّالِثُ: أَنْ لَا يَكُونَ جِلْدَ غَيْرِ الْمَأْكُولِ أَوْ صُوفَةً أَوْ شَعْرَةً أَوْ وَرَعَةً، إِلَّا الْخَزُّ

الْخَالِصَ وَالسَّجَابَ.

الرَّابِعُ: أَنْ لَا يَكُونَ مَغْصُوباً.

الخامس: أن لا يكون حريراً مغطاً للرجل والخشيش في غير الحزب أو الضرورة، ولا ذهباً لهما. ولا يجوز في سائر ظهر القدم إلا أن يكون له ساق وإن قصرت.

المقدمة الرابعة: مراعاة الوقت

وهو هنا للخمس: فليظهر زوال الشمس المعلوم بظهور الظل في جانب المشرق، وللغرض الفراغ من الظهر ولو تقديراً، ولمغرب ذهاب الخمرة المشرقية، وللعشاء الفراغ منها ولو تقديراً، وتأخيرها إلى ذهاب الخمرة المغربية أفضل، وللصبح طلوع المعجر المقتضى

ويمتد وقت الظهرين إلى دخول العشاءين، والعشاءين إلى نصف الليل، والصبح إلى طلوعها



المقدمة الخامسة: المكان

ويشترط فيه أمران:

الأول: كونه غير معصوب، وطهارته، وتجوُّز في النجس بحيث لا تتعدى النجاسة إلى المصلي أو مخموله، إلا في مسجد الجبهة فيشترط مطلقاً.
الثاني: كون المسجد أرضاً، أو نباتها غير مأكول ولا ملبوس عادة.

المقدمة السادسة: القبلة

ويعتبر فيها أمران:

الأول: توجه المصلي إليها إن علمها، وإلا عوّل على أماراتها، كجغل الجدي خلف المنكب الأيمن، والمغرب والمشرق على اليمين واليسار للعراقي، وعكسه لمقابليه، وكطلوع سهيل بين القيين، والجدي على الكتف اليسرى، وغيبوبة بنات

النعمش خلف الأذن اليمنى للشامي، وعكسه لليمني، وجعل الثريا والعُيوق على
اليمين واليسار للمغربي، وعكسه للمشرقي.

وإن فقد الأمارات قلّد العارف

الثاني: توجهه إلى أربع جهات إن جهتها، ولو ضاق الوقت إلا عن جهة،
أجزاء.

فهذه ستة فرضاً مقدّمة حضراً وسفراً وإن كان بعضها بدلاً عن بعض كأنواع
الطهارة.

ثم شمول السفر للوقت موجب فصر رُباعيته في غير الأربعة أداء وقضاء يقصد
ثمانية فرائض، وخفاء الجدران والأذن ولو تقديرًا، وعدم المصحية به، وانتفاء
الوصول إلى بلده أو إلى مقام عشرة مثوبة أو ثلاثين مطلقاً ما لم يغلب السفر، إلا أن
يقيم عشرًا.

الفصل الثاني في المقارنات

وهي ثمانية:

الأولى: النية

وتجب فيها سبعة: القصد إلى التسعين، والوجوب، والأداء أو القضاء، والقربة، والمقارنة للتحرية، والاستدامة حكماً إلى الفراغ.
وصفتها: «أصلي فرض الطهر أداءً لوجهه قربة إلى الله». ولَوْ نَوَى الْقَطْعَ فِي
أثناء الصلاة أَوْ قَعَلَ السَّامِي بَطَلَتْ فِي قَوْلٍ.
والواجب القصد، ولا عِزَّةَ بِاللَّفْظِ، بَلْ يَكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ لِعَلَّامٍ بَعْدَ الْإِقَامَةِ.

الثانية: التحريّة

ويجب فيها أحد عشر:

الأول: التلّفظ بها، وصورتها: «الله أكبر». فلو أَبْدَلَ الصَّيغَةَ، بَطَلَتْ.

الثاني: عزيمتها، فلو كَبَّرَ بِالتَّعْجِيمَةِ اخْتِياراً بَطَلَتْ.

الثالث: الموالاة، فلو فَصَلَ بِمَا يُعَدُّ فَضْلاً بَطَلَتْ.

الرابع: مقارنتها للنية، فلو فَصَلَ بَطَلَتْ.

الخامس والسادس: عَدَمُ الْحَدِّ بَيْنَ الْحُرُوفِ، فَلَوْ مَدَّ هَمْزَةً «الله» بِحَيْثُ يَصِيرُ

اِسْتِفْهَاماً، بَطَلَتْ، وَكَذَا لَوْ مَدَّ «أكبر» بِحَيْثُ يَصِيرُ جَنْعاً.

السابع: ترتيبها، فلو عكس بطل.

الثامن: إسماع نفسه تحقيقاً أو تقديرًا.

التاسع: إخراج حروفها من مخارجها كتابي الأذكار.

العاشر والحادي عشر: قطع الهمزة من «الله» ومن «أكبر» فلو وصلها بطل.

الثالثة: القراءة

وواجباتها ستة عشر:

الأول: تلاوة الحمد والسورة في الثنائية وفي الأولين من غيرها.

الثاني: مراعاة إغرابها وتشديدتها على الوجه المنقول بالتواتر، فلو قرأ بالشواذ بطلت.

الثالث: مراعاة ترتيب كلماتها وآياتها على المتواتر.

الرابع: التوالاة، فلو سكنت طويلاً أو قرأ خلالها غيرها عمداً، بطلت.

الخامس: مراعاة الوقف على آخر الكلمة معاً على النظم، فلو وقف في أثناء الكلمة بحيث لا يقدر قارئاً، أو سكنت على كل كلمة بحيث يخل بالنظم، بطلت.

السادس: الجهر للرجل في الصبح وأولين من العشاءين، والإخفات في البواقي مطلقاً. وأقل الجهر إسماع الصحيح القريب، والسر إسماع نفسه صحيحاً، وإلا تقديرًا.

السابع: تقديم الحمد على السورة، فلو عكس عمداً، بطل، وناسياً يُعبد على الترتيب.

الثامن: التبسملة في أول الحمد والسورة، فلو تركها عمداً بطلت.

التاسع: وخدة السورة، فلو قرن بطلت في قول.

العاشر: إكمال كل من الحمد والسورة، فلو بقض اختياراً بطلت.

الحادي عشر: كون السورة غير عزيمة، ولا ما يقوت بقراءتها الوقت.

الثاني عشر: القصد بالتبسملة إلى سورة معينة عقيب الحمد، إلا أن تلوته سورة يصحتها.

الثالث عشر: عَدَمُ الانتفال من سُورَةٍ إلى غَيْرِهَا إِنْ تَجَاوَزَ نَصْفَهَا، أَوْ كَانَتْ التَّوْحِيدَ وَالْجَعْدَ فِي غَيْرِ الحُمَمَتَيْنِ

الرابع عشر: إِخْرَاجُ كُلِّ حَرْفٍ مِنْ مَخْرَجِهِ الْمُنْقُولِ بِالتَّوَاتُرِ، فَلَوْ أَخْرَجَ ضَادِي «الْمَغْضُوبِ» وَ«الضَّالِّينَ» مِنْ مَخْرَجِ الطَّاءِ، أَوْ اللَّامِ الْمُفَخَّخَةِ، بَطَلَتْ.

الحامس عشر: عَرَبِيَّتُهَا، فَلَوْ تَرَجَّمَهَا بَطَلَتْ.

السادس عشر: تَرْكُ التَّأَمُّنِ لِغَيْرِ تَقِيَّةٍ، وَيُجْزَى فِي غَيْرِ الْأَوَّلِينَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ» مُرْتَبًا مُوَالِيًا بِالْعَرَبِيَّةِ، إِخْفَاتًا.

الرابعة: الْقِيَامُ

وَيُشْتَرَطُ فِي الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَوَاجِبُهُ ثَلَاثَةٌ:

الأول: الانْتِصَابُ، فَلَوْ انْحَنَى اخْتِيَارًا بَطَلَتْ.

الثاني: الاستِقْلَالُ، فَلَوْ اعْتَمَدَ مُخْتَارًا بَطَلَتْ.

الثالث: الاستِقْرَارُ، فَلَوْ مَشَى أَوْ كَانَ عَلَى الرَّحْلَةِ وَلَوْ مَغْفُولَةً، أَوْ هِيمًا لَا تَسْتَقِرُّ قَدَمَاهُ عَلَيْهِ مُخْتَارًا، بَطَلْ.

الرابع: أَنْ يَتَقَارَبَ الْقَدَمَانِ، فَلَوْ تَبَاعَدَا بِمَا يُخْرِجُهُ عَنْ حَدِّ الْقِيَامِ، بَطَلْ. وَلَوْ عَاوَزَ عَنِ الْقِيَامِ أَصْلًا، قَعَدَ، فَإِنْ عَجَزَ اضْطَجَعَ، فَإِنْ عَجَزَ اسْتَلْقَى، فَإِنْ خَفَّ أَوْ ثَقُلَ، انْتَقَلَ قَارِنًا فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ.

الخامسة: الرُّكُوعُ

ووَاجِبُهُ ثَلَاثَةٌ:

الأول: الانْحِنَاءُ إِلَى أَنْ تَصِلَ كَفَاهُ رُكْبَتَيْهِ، وَلَا يَجِبُ الْوَضْعُ.

الثاني: الذِّكْرُ فِيهِ، وَهُوَ «سُبْحَانَ رَبِّيَ لِعَظِيمٍ وَبِحَمْدِهِ» أَوْ «سُبْحَانَ اللَّهِ» ثَلَاثًا لِلْمُخْتَارِ، أَوْ «سُبْحَانَ اللَّهِ» لِلْمُضْطَرِّ.

الثالث: عزيمته الذكر، فلو ترجعته بطل.

الرابع: موالاته، فلو فصل بما يخرجُه عن حدِّه بطل.

الخامس: الطمأنينة بقدره رايحاً، فلو شرع فيه قبل انتهائه أو أكمله بعد رفعه بطل.

السادس: إسماع الذكر نفسه ولو تقديراً.

السابع: رفع الرأس منه، فلو هوى من غير رفع بطل.

الثامن: الطمأنينة فيه بمعنى السكون، ولا حدُّ له، بل مُستأه.

التاسع: أن لا يُطيلها، فلو خرج بتطويل الطمأنينة عن كونه مصلياً بطلت.

السادسة: السجود

وواجبه أربعة عشر:

الأول: السجود على الأعضاء السبعة الجبهة، والكفين، والركبتين، وإبهامي الرجلين.

الثاني: تمكين الأعضاء من المصلي، فلو تعامل عنها بطل، وكذا لو سجد على ما لا يتمكن من الاعتماد عليه كالنلج والقطر.

الثالث: وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه.

الرابع: مساواة مشجده لموقفه، فلو علا أو سفل برادة على لينة بطل.

الخامس: وضع ما يصدق عليه الوضع من العضو، فلو وضع منه ثوب ذلك بطل.

السادس: الذكر فيه، وهو: «سبحان ربي الأعلى وبحمده»، أو ما ذكر في الركوع.

السابع: الطمأنينة بقدره ساجداً، فلو رفع قبل إكماله أو شرع فيه قبل وصوله بطل.

الثامن: عزيمته الذكر.

التاسع: موالاته.

العاشر: إسماع نفسه كما مر.

الحادي عشر: رفع الرأس منه.

الثاني عشر: الطَّمَأَيْنَةُ فِيهِ بَعِيْثٌ يَسْكُنُ وَلَوْ يَسِيْرًا، وَلَا تَجِبُ فِي رَفْعِ السَّجْدَةِ
الثَّانِيَةِ.

الثالث عشر: أَنْ لَا يُطِيلَهَا كَمَا مَرَّ
الرَّابِعُ عَشْرَ: تَثْنِيَةُ السُّجُودِ، فَلَا تُجْزَى الْوَاحِدَةُ، وَلَا يَجُوزُ الزَّائِدُ.

السَّابِعَةُ: التَّشَهُّدُ

وَوَاجِبُهُ تِسْعَةٌ:

الأوّل: الْجُلُوسُ لَهُ.

الثاني الطَّمَأَيْنَةُ بِقَدْرِهِ.

الثالث: الشَّهَادَتَانِ.

الرَّابِع: الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

الخامس الصَّلَاةُ عَلَى آلِهِ.

السادس: عَزِيْزَتُهُ.

السَّابِع: تَرْبِيَّتُهُ.

الثامن: مُوَالَاتُهُ.

التَّاسِع: مُرَاعَاةُ الْمَقُولِ، وَهُوَ «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيْكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ
أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ» فَلَوْ أَبْدَلَهُ بِمُرَادِفِهِ، أَوْ
أَسْقَطَ وَآوِ الْعَطْفِ أَوْ لَفَظَ «أَشْهَدُ» لَمْ يُخْزَى. وَلَوْ تَرَكَ «وَحْدَهُ لَا شَرِيْكَ لَهُ» أَوْ لَفَظَ
«عَبْدُهُ» لَمْ يَضُرَّ.

الثَّامِنَةُ: التَّسْلِيْمُ

وَوَاجِبُهُ تِسْعَةٌ.

الأوّل: الْجُلُوسُ لَهُ.

الثاني: الطمانينة بقدره.

الثالث: إحدى العبارتين، إما: «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته»، أو «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين»، والأولى أولى.

الرابع: الترتيب بين كلماته.

الخامس: عريته.

السادس: موالاة.

السابع: مراعاة ما ذكر، فلو نكّر «السلام» وجمع «الرحمة»، أو أخذ «البركات» أو نحوه، بطل.

الثامن: تأخير عن التشهد، ولا تجب فيه رتبة الخروج وإن كانت أخوطة.

التاسع: جعل المخرجة ما يقدمه من إحدى العبارتين، فلو جعله الثانية، لم يخفى. ويجب فيه وهي التشهد إسماع نفسه

فهذه جميع الواجبات فإن أريد العصر ففي الركعة الأولى أحد وستون، وفي الثانية أربعة وأربعون، وفي الثالثة تسعة وثلاثون، وكذا في الرابعة.

وإن تخير التشبيح صار في كل واحد منهما اثنان وثلاثون، ففي الثانية مائة وثلاثة وعشرون فرضاً، وفي الثلاث مائة وأحد وسبعون، وفي الرابعة مائتان وعشرة، ففي الخمس حضراً تسعمائة وأربعة وعشرون فرضاً مقارئة، وسفراً بستمائة وثلاثة وستون، وللمسبح ثمانمائة وخمسة وسبعون حضراً، وسفراً ستمائة وستة وخمسون.

الفصل الثالث في المنافيات

وهي خمسة وعشرون:

الأول: لو ابيض الطهارة مطلقاً ومبطلاتها، كالطهارة بالماء النجس أو المنسوب،
عنداً، عالماً في الأخير.

الثاني: استبدال القبلة مطلقاً، أو التحين أو اليسار مع بقاء الوقت.

الثالث: العمل الكثير عادةً.

الرابع: السكوت الطويل عادةً.

الخامس: عدم حفظ عدد الركعات

السادس: الشك في الركعتين الأولين أو في الثانية أو في المغرب.

السابع: نقص ركن من الأركان الخمسة: البيعة، والتكبير، والقيام، والركوع،

والسجدة، أو زيادته.

الثامن: نقص ركعة فصاعداً ثم يذكر بعد المنافي مطلقاً.

التاسع: زيادة ركعة ولم يقعد آخر أربعة بقدر التشهد.

العاشر: عدم حفظ الأولين.

الحادي عشر: إيقاعها قبل الوقت.

الثاني عشر: إيقاعها في مكان أو ثوب نجس أو متصويين مع تقدم عليه

بذلك، وكذا البدن.

- الثالث عشر: مُنَافَاتُهَا لِحَقِّ آدَمِيٍّ مُضَيَّقٍ عَلَى قَوْلٍ.
- الرابع عشر: الْبُلُوغُ فِي أَثْنَانِهَا إِذَا بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ قَدَرُ الطَّهَارَةِ وَزَكَاةٍ.
- الخامس عشر: تَعَمُّدُ وَضْعِ إِحْدَى الْيَدَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى لِغَيْرِ تَوَكُّفٍ.
- السادس عشر: تَعَمُّدُ الْكَلَامِ بِحَرْفَيْنِ غَيْرِ قُرْآنٍ وَلَا دُعَاءٍ، وَبِئْسَ التَّسْلِيمُ.
- السابع عشر: تَعَمُّدُ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، إِلَّا فِي الْوَثْرِ لِغُرْبِ الصَّيَامِ وَهُوَ عَطْشَانٌ.
- الثامن عشر: تَعَمُّدُ الْقَهْقَرَةِ.
- التاسع عشر: تَعَمُّدُ الْبُكَاءِ لِأُمُورِ الدُّنْيَا.
- العشرون: تَعَمُّدُ تَرْكِ وَاجِبٍ مُطْلَقًا، إِلَّا ابْجَهَرَ وَالْإِخْفَاتِ فَيُعَذَّرُ الْجَاهِلُ بِهِمَا.
- الحادي والعشرون: تَعَمُّدُ الْإِنْجِرَافِ عَنْ الْقِبْلَةِ.
- الثاني والعشرون: تَعَمُّدُ زِيَادَةِ وَاجِبٍ مُطْلَقًا.
- الثالث والعشرون: تَعَمُّدُ الرَّجُلِ عَقْصِ شَعْرِهِ.
- الرابع والعشرون: تَعَمُّدُ وَضْعِ إِحْدَى الرَّاحَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى رَاكِعًا بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ، وَيُسَمَّى التَّطْبِيقَ، عَلَى خِلَافِ قِيَمَاهَا.
- الخامس والعشرون: تَعَمُّدُ كَشْفِ الْعَوْرَةِ فِي قَوْلٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَبْطَلَ بِهِ مُطْلَقًا.
- فَصَارَ جَمِيعُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْخَمْسِ أَلْفًا وَتِسْعَةً، وَلَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لِلْمَحْضَرِ، بَلْ تَكْفِي الْمَعْرِفَةُ بِهَا، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ.

وَأَمَّا الْخَاتِمَةُ

فهي بعثان:

الْبَحْثُ الْأَوَّلُ فِي الْخَلَلِ الْوَاقِعِ فِي الصَّلَاةِ

وَهُوَ أَقْسَامُ

الأول: ما يُقْبِلُهَا، وَقَدْ ذَكَرَ

الثاني: ما لا يُوجِبُ شَتًّا، وهو نسيانُ عَمَرِ الرُّكْنِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ وَلَمْ يَذْكُرْ حَتَّى تَجَاوَزَ مَحَلَّهُ، كَنِسْيَانِ الْقِرَاءَةِ أَوْ أَتْمَامِهَا نَوَافِلَهَا، أَوْ وَاجِبَاتِ الْإِنْحَاءِ فِي الرُّكُوعِ أَوْ الرَّفْعِ مِنْهُ أَوْ الطَّمَأْنِينَةِ فِيهِ، أَوْ وَاجِبَاتِ الْإِنْحَاءِ فِي السَّجْدَتَيْنِ، أَوْ الطَّمَأْنِينَةِ فِي الرَّفْعِ مِنَ الْأُولَى، وَكَذَا زِيَادَةُ مَا لَيْسَ بِرُكْنٍ سَهْوًا، وَالسَّهْوُ فِي مُوجِبِ السَّهْوِ أَوْ فِي حُصُولِهِ، وَالسَّهْوُ الْكَثِيرُ، وَالشَّكُّ مِنَ الْإِمَامِ مَعَ حِفْظِ الْعَامُومِ، وَبِالْعَكْسِ، أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَحَدُ طَرَفَيْ مَا شَكَّ فِيهِ

الثالث: ما يُوجِبُ التَّلَافِي بِغَيْرِ سُجُودٍ، وهو ما نسي من الأفعالِ وَذَكَرَ قَبْلَ قَوَاتِ مَحَلِّهِ، كَنِسْيَانِ قِرَاءَةِ الْحَمْدِ حَتَّى قَرَأَ لِسُورَةٍ، أَوْ نِسْيَانِ الرُّكُوعِ حَتَّى هَوَى إِلَى السُّجُودِ وَلَمَّْا يَسْجُدْ، أَوْ نِسْيَانِ السُّجُودِ حَتَّى قَامَ وَلَمَّْا يَرْكُعْ، وَكَذَا التَّشَهُّدُ.

الرابع: ما يُوجِبُ التَّلَافِي مَعَ سُجُودِ السَّهْوِ، وهو نِسْيَانُ السَّجْدَةِ الْوَاحِدَةِ، أَوْ التَّشَهُّدِ، أَوْ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ وَتَجَاوُزُ مَحَلِّهَا، فَإِنَّهُ يَفْعَلُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ وَيَسْجُدُ لَهَا، وَيَتَبَيَّنُ: «أَسْجُدُ السَّجْدَةَ الْمُنَسِّيَّةَ، أَوْ أَتَشَهُّدُ التَّشَهُّدَ الْمُنَسِّيَّ، أَوْ أَصَلِّي الصَّلَاةَ

الْمُسِيئَةِ فِي فَرْضِ كَذَا، أَدَاءً أَوْ قَضَاءً؛ لَوْجُوبِهَا قُرْبَةً إِلَى اللَّهِ.^١
وَرَبَّتُهُ سَجْدَتِي السَّهْوُ: «أَسْجُدُ سَجْدَتِي لَسَهْوٍ فِي فَرْضِ كَذَا أَدَاءً لَوْجُوبِهَا قُرْبَةً
إِلَى اللَّهِ». وَيَجِبُ فِيهِمَا مَا يَجِبُ فِي سُجُودِ صَلَاةٍ.
وَذَكَرَهُمَا: «بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ». ثُمَّ يَتَشَهَّدُ فِيهِمَا
وَيُسَلِّمُ.

وَتَجِبَانِ أَيْضاً لِلتَّنْصِيلِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ نِسْيَاناً، وَلِلْكَلامِ كَذَلِكَ، وَلِلشُّكِّ بَيْنَ الْأَرْبَعِ
وَالْخَمْسِ، وَلِلْقِيَامِ فِي مَوْضِعِ التَّعْوِذِ، وَبِالْعَكْسِ.
وَالْأَخْوَطُ وَجُوبُهُمَا لِكُلِّ زِيَادَةٍ وَتَقْصِصَةٍ غَيْرِ مُبْطِلَتَيْنِ.
وَهُمَا بَعْدَ التَّنْصِيلِ مُطْلَقاً، قِيلَ: وَلَا يَجِبُ فِعْلُهُمَا فِي الْوَقْتِ وَلَا قَبْلَ الْكَلَامِ،
وَالْأُولَى الْوُجُوبُ. وَلَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ فِي بَيْنَهُمَا لِلْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ وَإِنْ كَانَ أَجُودَ،
وَتَجِبُ فِي الْأَجْزَاءِ الْمُسِيئَةِ ذَلِكَ. أَمَّا الطَّهَارَةُ وَالْمَسَرُّ وَالِاسْتِيقَالُ، فَشَرْطٌ فِي الْجَمِيعِ.
الْخَامِسُ: مَا يُوجِبُ الْإِحْتِطَاطَ فِي الرُّبَاعِيَّاتِ، وَهُوَ اثْنَا عَشَرَ:
الْأَوَّلُ: أَنْ يَشُكَّ بَيْنَ الْاِثْنَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ بَعْدَ إِكْمَالِ السَّجْدَتَيْنِ.
الثَّانِي: الشُّكُّ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ مُطْلَقاً، وَالْبِنَاءُ عَلَى الْأَكْثَرِ فِيهِمَا، وَيُسَلِّمُ مَا بَقِيَ
وَيُسَلِّمُ ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَةً قَائِماً أَوْ رَكْعَتَيْنِ جَالِساً.
الثَّالِثُ: الشُّكُّ بَيْنَ الْاِثْنَتَيْنِ وَالْأَرْبَعِ بَعْدَ إِكْمَالِ السَّجْدَتَيْنِ، وَالْبِنَاءُ عَلَى الْأَرْبَعِ
وَالِإِحْتِطَاطُ بِرَكْعَتَيْنِ قَائِماً
الرَّابِعُ: الشُّكُّ بَيْنَ الْاِثْنَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ بَعْدَ الْإِكْمَالِ، وَالْبِنَاءُ عَلَى الْأَرْبَعِ،
وَالِإِحْتِطَاطُ بِرَكْعَتَيْنِ جَالِساً وَرَكْعَتَيْنِ قَائِماً قَبْلَهُمَا.
الْخَامِسُ: الشُّكُّ بَيْنَ الْاِثْنَتَيْنِ وَالْخَمْسِ.^٢
الْسَّادِسُ: الشُّكُّ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَالْخَمْسِ بَعْدَ الرُّكُوعِ، أَوْ بَعْدَ السُّجُودِ.

١. لم تشر على قتله.

٢. في «د» هنا إضافة: «بعد إكمال السجود».

السابع: الشك بين الاثنين والثلاث والخمس.

الثامن: الشك بين الاثنين والأربع والخمس.

وفي هذين الأربعة وجه البناء على الأقل؛ لأنه المتيقن، ووجهه بالبطلان في الثلاثة الأول احتياطاً، والبناء في الثامن على الأربع، والاحتياط بركعتين قائماً، وسجود السهو.

التاسع: الشك بين الاثنين والثلاث والأربع والخمس بعد السجود، وحكمه حكم الثامن، وتزيد في الاحتياط بركعتين جالساً.

العاشر: الشك بين الأربع والخمس بعد السجود موجب للمرجعيتين كما مر، وقيل الركوع يكون شكاً بين الثلاث والأربع، وبعد الركوع فيه قول بالبطلان، والأصح إباحة بالأول، فيجوز الإتمام والمراجعة.

الحادي عشر: الشك بين الثلاث والأربع والخمس، وفيه وجه البناء على الأقل، وآخر البناء على الأربع، والاحتياط بركعة قائماً والمراجعة.

الثاني عشر: أن يتعلق الشك بالصلاة، وفيه وجه بالبطلان، وآخر البناء على الأقل، أو يجعل حكمه حكم ما يتعلق بالخمس.

ولابد في الاحتياط من التيقن، وأصل ركعة احتياطاً - أو ركعتين - قائماً، أو جالساً، في القرني المتيقن، أداء أو قضاء، لإوجوب قرينة إلى الله، وتكثير، وتلزمه قراءة الحمد وخذها إخطاء، ولا يجرى تسبيح، ويعتبر فيه جميع ما يعتبر في الصلاة، والتشهد والتسليم.

ولا أثر لتخلل القبطل بين وبين الصلاة، ولا خروج الوقت، نعم ينوي القضاء، ولو ذكر بعده أو في أثناءه النقصان لم ينتهي، ولعل، لو ذكر في أثناءه أعاد الصلاة، ولو ذكر التمام تغير في القطع والإتمام.^١

١. قال العلامة في منتهى المطلب، ج ٧، ص ٦٤ - ٦٥.

٢. قال العلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ٣٠٥؛ وتذكره النفهاء، ج ٣، ص ٣٦٧، المسألة ٣٧٦.

البحث الثاني في خصوصيات باقي الصلوات بالنسبة إلى الهمزة
وتختص الجمعة بأمر عشرة:

الأول: خروج وقتها بضم ورة الظل يشه في المشهور.

الثاني: صحتها بالتلبس ولو بالتكبير قبله.

الثالث: استحباب الجهر فيها.

الرابع: تقديم الخطبتين عليها.

الخامس: الإجزاء عن الظهر.

السادس: وجوب الجماعة فيها.

السابع: اشتراطها بالإمام، أو من نصته.

الثامن: توقفها على خمسة فصاعداً أحدهم الإمام.

التاسع: سقوطها عن المرأة، ولغيره، والأغصا، والهم، والأهزج، والنسافر، ومن

هو على رأس أزيد من فرسخين إلا أن يحضر غير المرأة.

العاشر: أن لا تكون مجتمعان في أقل من فرسخ.

وأما العيد، فتختص بثلاثة أشياء:

الأول: الوقت من طلوع الشمس إلى الزوال.

الثاني: خمس تكبيرات بعد القراءة في الأولى، وأربع في الثانية بعد القراءة.

أيضاً، والقنوت بينها.

الثالث: الخطبتان بعدها، وتجب على من تهيأ عليه الجمعة، ومن لا فلا يخرجهما.

وأما الآيات، فهي الكسوفان، والزلازل، وكُل ربح مطلقاً سوداء أو سفراء

مخوفة، وتختص بأمر أربعة:

الأول: تعدد الركوع، ففي كل ركعة خمسة.

الثاني: تعدد الحمد في الركعة الواحدة إذا أتم السورة.

الثالث: جواز تبخير السورة، وفي الخامس والعاشر يمتها
الرابع: البناء على الأقل لو شك في عدد ركوعاتها، وقتها حصولها.
وأما الطواف فتختص بأمريين:

الأول: فعلها في المقام، أو وراءه، أو إلى أحد جانبيه، إلا لضرورة.
الثاني: جعلها بعد الطواف قبل السعي إن وجب.

وأما الجنابة فتختص بثلاثة:

الأول: وجوب تكبيرات أربع غير تكبيرة الإحرام
الثاني: الشهادتان عقيب الأولى، ولصلاة على النبي وآله عقيب الثانية،
والدعاء للمؤمنين عقيب الثالثة، وللميت عقيب الرابعة.

الثالث: لا ركوع فيها ولا سجود ولا تشهد ولا تسليم، ولا يشترط فيها الطهارة.
وأما انما تلتزم، فيحسب الملتزم، فمهما تذر من الهيئات المشروعة انعقد ووجب
الوفاء به، ولو عين زماناً وأحل به فيه عمداً، قضى وكفر
ويدخل في شبه النذر العهد واليمين، وصلاة الاحتياط، والمتحتم عن الأب،
والمستأجر عليه.

والقضاء، فإنه ليس عين المقتضى، وإنما هو محل مثله، ويجب فيه مراعاة الترتيب
كما فات، ومراعاة القدر تماماً وقصراً، لا مراعاة الهيئة كهيئة الخوف وإن وجب قصر
القدر، إلا أنه لو عجز عن استتمام الصلاة أو ما، ويسقط عنه لو تذر، ويجزئ عن
الركعة بالتسبيحات الأربع.

وتجب فيه النيّة، والتحريّة، والتشهد، والتسليم. وإنما المعتبر في الهيئة بوقت
الفعل أداء وقضاء، وكذا باقي الشروط، فيصح القضاء من فائدها، إلا فاقد الطهارة
والمريض المومي يقينيه، فمعضهما ركوع وسجود، وفتعتهما رفعهما، والسجود
أخفص، وكذا الأداء.

ولو جهل الترتيب كرر حتى يحصل احتياطاً، والسقوط أقوى.

وَأَمَّا يَجِبُ عَلَى التَّارِكِ مَعَ بُلُوغِهِ وَعَقْلِهِ وَإِسْلَامِهِ، وَطَهَارَةِ الْمَرَأَةِ مِنَ الْحَيْضِ
وَالنِّفَاسِ، أَمَّا عَادِمُ الْمُطَهَّرِ فَالْأُولَى وَجُوبُ الْقَضَاءِ.

وَلَوْ لَمْ يُحْصَ قَدْرُ الْعَائِتِ أَوْ الْعَائِتَةِ قَضَى حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ الْوَقَاءُ.

وَيَقْضِي الْمُرْتَدُّ زَمَانَ رَدِّهِ وَالسَّكَرَانُ وَشَارِبُ الْخُرْقِ عِنْدَ زَوَالِ الْعَذْرِ.

وَلَوْ فَاتَتْهُ فَرِيضَةٌ مَجْهُولَةٌ مِنَ الْخَمْسِ قَضَى الْحَاضِرُ صُبْحاً وَمَغْرِباً وَأَرْبَعاً مُطْلَقَةً،
وَالْمُسَافِرُ ثَنَائِيَّةً مُطْلَقَةً إِطْلَاقاً رُبَاعِيّاً، وَمَغْرِباً، وَالْمُسْتَبِيهُ ثَنَائِيَّةً مُطْلَقَةً، وَرُبَاعِيَّةً
مُطْلَقَةً، وَمَغْرِباً.

وَلَوْ كَانَتْ اثْنَتَيْنِ قَضَى الْحَاضِرُ صُبْحاً وَمَغْرِباً وَأَرْبَعاً مَرَّتَيْنِ، وَالْمُسَافِرُ ثَنَائِيَّتَيْنِ
بَيْنَهُمَا الْمَغْرِبُ، وَالْمُسْتَبِيهُ يَزِيدُ عَلَى الْحَاضِرِ ثَنَائِيَّةً.

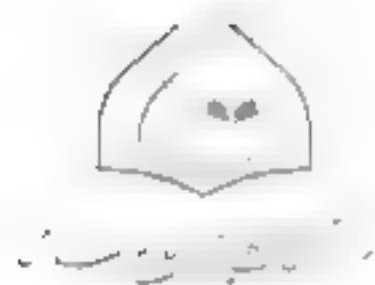
وَلَوْ كَانَتْ ثَلَاثاً قَضَى الْحَاضِرُ الْخَمْسَ، وَالْمُسَافِرُ ثَنَائِيَّتَيْنِ ثُمَّ مَغْرِباً ثُمَّ ثَنَائِيَّةً،
وَالْمُسْتَبِيهُ يَزِيدُ عَلَى الْحَاضِرِ ثَنَائِيَّةً قَبْلَ الْمَغْرِبِ وَثَنَائِيَّةً بَعْدَهَا.

وَإِنْ كَانَتْ أَرْبَعاً قَضَى الْحَاضِرُ وَالْمُسَافِرُ الْخَمْسَ، وَالْمُسْتَبِيهُ يَزِيدُ عَلَى الْحَاضِرِ
ثَنَائِيَّتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ وَثَنَائِيَّةً بَعْدَهَا، وَفَرِيضَةُ التَّعْيِينِ كَذَا لَوْ فَاتَتْهُ الْخَمْسُ وَاشْتَبَهَ
الْيَوْمَانِ اجْتِرَاءً بِالثَّمَانِ.

وَلَا تُقْضَى الْجُمُعَةُ وَلَا الْعِيدُ، وَلَا الْآيَاتُ بِغَيْرِ الْعَالِمِ بِهَا مَا لَمْ يَسْتَوْعِبِ الْإِحْتِرَاقَ.

وَلَوْ أُطْلِقَ الْقَضَاءُ عَلَى صَلَاةِ الطَّوَافِ وَالْجَنَازَةِ فَمَحَازٌ، وَكَذَا النَّذْرُ الْمُطْلَقُ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ.



(١٦)

الرسالة النقليّة



بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي ضَمَّ النَّشْرَ بِجَمْعِ الشَّتَاتِ، وَأَرْسَلَ خَيْرَ الْبَشَرِ بِالْيَتَاتِ، وَخَتَمَهُمْ
بِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِمْ وَعَلَى آلِهِمْ أَفْضَلَ الصَّلَوَاتِ.
أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي لَمَأْوَقِفْتُ عَلَى الْحَدِيثَيْنِ الْمَشْهُورَيْنِ عَنْ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِوَةِ أَعْظَمِ
الْبُيُوتَاتِ.

أَحَدُهُمَا عَنِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ (عَلَيْهِ وَآلِهِ وَآبَائِهِ
وَأَهْلَائِهِ أَكْمَلَ التَّحِيَّاتِ): «لِلصَّلَاةِ أَرْبَعَةٌ أَلْفٌ حَدٌّ»^١
وَالثَّانِي عَنِ الْإِمَامِ الرِّضَا أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى (عَلَيْهِمَا الصَّلَوَاتُ
الْمُبَارَكَاتُ): «الصَّلَاةُ لَهَا أَرْبَعَةٌ أَلْفٌ بَابٌ»^٢.

وَوَقَّعَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لِإِمْلَاءِ الرِّسَالَةِ الْأَلْفِيَّةِ فِي الْوَاجِبَاتِ، أَلْحَقْتُ بِهَا بَيَانَ الْمُسْتَحَبَّاتِ
تَيَمُّناً بِالْعَدَدِ تَقْرِيباً وَإِنْ كَانَ الْمَعْدُودُ لَمْ يَقَعْ فِي الْخُلْدِ تَحْقِيقاً، فَتَمَّتِ الْأَرْبَعَةُ مِنْ نَفْسِ
الْمُقَارَنَاتِ، وَأَضَفْتُ إِلَيْهَا سَائِرَ الْمُتَعَفِّفَاتِ. وَاللَّهُ حَسْبِي فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ.
وَهِيَ مَرْتَبَةٌ تَرْتِيبُ الْقَادِمَةِ عَلَى مُقَدِّمَةِ، وَفُصُولُ ثَلَاثَةٍ، وَخَاتَمَةٌ.

١. الكافي، ج ٣، ص ٢٧٢، باب فرض الصلاة، ح ٦، القف، ج ١، ص ١٩٥، ح ١٥٩٩ تهذيب الأحكام، ج ٢،
ص ٢٤٢، ح ٩٥٦.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٢٧٢، باب فرض الصلاة، ح ٦، القف، ج ١، ص ١٩٥، ح ٥٩٨ تهذيب الأحكام، ج ٢،
ص ٢٤٢، ح ٩٥٧.

أَمَّا الْمَقْدَمَةُ

فالصلاة المندوبة: أفعال غير محتومة، تحریمها التكبير، وتحليلها التسليم تقرباً إلى الله تعالى، وثوابها عظيم. قال الله تعالى: «الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ»^١. ثم قال الله تعالى «وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ»^٢، وهو أولى من اتساع الموضوع، وحمل الدوام على المواظبة على الأداء، والمحافظة على الشرائط والأركان، لكثرة الفائدة بتعاير الموضوع «حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى»^٣. وعن السي (صلوات الله عليه وسلامه وعلى آله): «الصلاة خير موضوع فمن شاء استقل ومن شاء استكثر»^٤.

وعن الباقر عليه السلام: «إِنَّ الْعَبْدَ لِيرْفَعُ لَهُ مِنْ صَلَاتِهِ نَصْعَةً وَتَلْتِنَهَا وَرَبْعَهَا وَخَمْسَهَا، فَلَا يَرْفَعُ لَهُ سِوَهَا إِلَّا مَا أَقْبَلَ عَلَيْهِ بِقَلْبِهِ وَإِنَّمَا أَمْرُوا بِأَنوَافِلٍ لِيَتِمَّ لَهُمْ بِهَا مَا نَقَصَ مِنَ الْفَرِيضَةِ»^٥. وقال الصادق عليه السلام: «إِنَّ الرَّجُلَ لِيَصْلِيَ الرُّكْعَتَيْنِ يَرِيدُ بِهِمَا وَجْهَ اللَّهِ، فَيَدْخُلُهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ»^٦.

١. المعارج (٧٠): ٢٣.

٢. المعارج (٧٠): ٢٤.

٣. البقرة (٢): ٢٣٨.

٤. معاني الأخبار، ص ٣٣٣، ح ١٠١، الأمل، الشيخ الطوسي، ص ٥٣٩، ح ١١٦٣.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٣٦٢، باب ما يقبل عن صلاة للمسلم، ح ١٢، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٤١، ح ١٤١٢.

٦. الفقيه، ج ١، ص ٢٠٩، ح ١٦٣١، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣٨، ح ٩٤١.

[أقسام النوافل:]

ثمّ النوافل قسمان: راتبة، وهي أربع وثلاثون ركعة حضراً، ونصفها سافراً.
وما رواه عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام «أنها سبع وعشرون»^١، ويحيى بن
حبيب عن الرضا عليه السلام «أنها تسع وعشرون»^٢ ينقص المصنّف ستاً أو أربعاً، والوتر،
محمول على المؤكّد منها.

وأفضل الرواتب راتبة الفجر، ثمّ الوتر، ثمّ الزوال، ثمّ راتبة المغرب، ثمّ نافلة
الليل، ثمّ النهار. وقيل: أفضلها الليلية^٣. وقصرها تابع لقصر الفريضة.
والثاني مطلقة، وهي خمسة:

الأول: المتعلقة بالأشخاص، كصلاة النبي صلى الله عليه وآله، وصلاة عليّ، وفاطمة، وأبنائهما،
وجعفر، والأعرابي.

الثاني: المشروعة بسبب خاص كالاستسقاء، والزيارة، والشكر، والاستغارة،
والحاجة، والنذر المندوب، وندب الطواف، والتعجّ

الثالث: المتعلقة بالأزمان، كنافلة شهر رمضان، والمبعث، والغدير، ونصفي
رجب، وشعبان، والكاملة، والعيد ندباً.

الرابع: المتعلقة بالأحوال، كإعادة الجماعة، والكسوف، والجنائز، والاحتياط في
موضع الغنا.

الخامس: ما عدا ذلك، كابتداء النافلة، فإنّ «الصلاة قربان كلّ تقى»^٤، وبشبهه
التمرين لست مطلقاً.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٦، ح ١٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢١٩، ح ٢٢٥.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٦، ح ١٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢١٩، ح ٢٢٦.

٣. حكاية العلامة عن ابن أبي عقيل في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٣٢، السألة ٢٢٢.

٤. الكافي، ج ٢، ص ٢٦٥، باب فضل الصلاة، ح ١٦؛ الفقيه، ج ١، ص ٢١٠، ح ٦٣٧.

ووقتها حين الإرادة ما لم يكن وقت فريضة مطلقاً. ويجوز إيقاع الرواتب لأوقاتها في وقت الفريضة الموسع، وكذا سنة الإحرام. والأقرب جواز إيقاع ذوات الأسباب حيث لا تضر بالفرائض، وهو مروي في نافلة شهر رمضان وركعتي الغفيلة.

ورواية علي بن جعفر، عن أخيه عليه السلام: «لا صلاة في وقت صلاة»^١ محمولة على ما يضر بها كعند تكامل الصفوف وحضور الإمام

[كيفية النوافل وشرائطها]

والوتر بتسليمه، وصلاة الأعرابي كالصبح والظهرين، والمعادة تابعة، والبقاوي ركعتان بتسليمه إلا قضاء العيد في قول. وشروطها وأفعالها كالواجبة، إلا أنه ينوي النفل والسبب المخصوص.

والقيام والقرار من مكملاتها إن الوتيرة، فتحوز السنن قعوداً وركوباً. والاستقبال شرط في غير السمر والركوب على الأصح ولا تتعين السورة فيها. ولا يكره القرآن. والاحتياط فيها البناء على اليقين ولا جماعة فيها إلا في العيدين والاستسقاء والإعادة، والغدير في قول الشيخ أبي الصلاح^٢. ولا أدان فيها ولا إقامة. ويكره ابتداؤها عند طلوع الشمس وغروبها وقيامها، وبعد صلاتي الصبح والعصر. وفي التوقيع الشريف لا تكره^٣. وقبل. بكرامة غير المبتدئة أيضاً^٤. بل زوي نادراً كراهة قضاء الفريضة فيها^٥. ولم يثبتنا.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٠، ح ٩٩٦.

٢. الكافي في الفقه، ص ١٦٠.

٣. الفقيه، ج ١، ص ٩٨، ح ١٤٢٩. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٧٥، ح ٦٩٧. الاستبصار، ج ١، ص ٢٩١، ح ١٠٦٧.

٤. نقله الشيخ عن بعض أصحابنا في الخلاف، ج ١، ص ٥٢٠، المسألة ٢٦٢.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٠، ح ١٧٥ و ١٧٧.

الفصل الأول في سنن المقدمات

وهي إحدى عشرة:

الأولى: وظائف الخلوة، وهي أربعة وستون ارتياد موضع مناسب للاستنجاء بأن يكون مرتفعاً أو ذاتراب كثير، فإنه من الفقه، وسترالبدن عن السطارة، والدخول باليسرى، والخروج باليمنى عكس المسجد، والاعتماد على اليسرى، وفتح اليمنى، وتغطية الرأس، والتفتع مروي^١، ومسح بطنه قائماً بيده اليمنى بعد الفراغ، والاستبراء والتنحنح فيه ثلاثاً، ووضع الوسطى في الاستبراء تحت المقعدة والمسح بها إلى أصل القضيب، ثم يصح المستبحة تحته والإبهام فوقه، ويتره باعتماد، ثم يعصر الحشفة ثلاثاً ثلاثاً، وتقديم غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء كالغسل أمام الوضوء، والغسل في غير المتعدي، والجمع في المتعدي بين الأحجار والماء، والصرير حيث يمكن، وإيقار عدد الأحجار لو لم يثق بالثلاثة، والاقتصار على الأرض أو نباتها، وتعدد الثلاثة بالشخص، واستيعاب المحل بكل واحد، وجفله على طريق الإدارة والالتقاط، وبذاة الأول بصفحة اليمنى، والثاني باليسرى، والثالث بالوسط، واستعمال بارد الماء لذوي البواسير، والاستنجاء باليسار، وبنصرها، وتقديم الدبر، وإزالة الرائحة مطلقاً، وإزالة الأثر لو استحمر، والمبالغة للنساء في الغسل، والزيادة

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٠، ج ١٧٥ و ١٧٧: الاستبصار ج ١، ص ٢٨٨، ح ١٠٥٤.

على المثلثي في مخرج البول، واستنجد الرجل طولاً والمرأة عرضاً، والدعاء، فللدخول: بسم الله وبالله أعوذ بالله من الرجس النجس الخبيث المغيب الشيطان الرحيم، وبعده: الحمد لله الحافظ المودي. وعند الفعل: اللهم أطعمني طيباً في عافية وأخرجه مني خبيثاً في عافية. وعند الطر إليه. اللهم ارزقني الحلال وجنّني الحرام. وعند رؤية الماء: الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ولم يجعله نجساً. وعند الاستنجا. اللهم حصن فرجي وستر عورتني وحرّمهما على النار ووفّقني لما يقربني منك يا ذا الجلال والإكرام. وعند مسح بطنه: الحمد لله الذي أماط عني الأذى وهنأني طعامي وعافاني من البوى وعند الخروج الحمد لله الذي عرّفني لذته وأبقى في جسدي قوّته وأحرج عني أذاه يالها نعمة، يالها نعمة، يالها نعمة. لا يقدر المادرون قدرها.

وتكره استقبال البيّرين، و الريح بالبول، وفي الصلّة، وقائماً، والتطمع، وفي الماء، والنحاري أحمق، وفي الحجرة، ومحرك الماء، والشارع، والمشرع، والفناء، والملقن وهو مجمع الناس أو أبواب الدور، وبحب المثير، وفي الرّال، ومواضع التأذي، والاستحاء بالمعين وباليسار وفيها خام عليه اسم الله تعالى أو أحد المعصومين مقصوداً بالكتابة بل إدخاله الخلاء أيضاً، والجماع به، والكلام إلا نذكر الله أو آية الكرسي أو حكاية الأذان أو لحاجة يحاف فوتها، وإطالة المكث، ومس الذكر باليمين، واستصحاب دراهم بيض، والاستنجا بما كره استعماله من المياه والسواك والأكل والشرب.

الثانية: يستحبّ الوضوء لإحدى وتلاثين ندب الصلاة، والطواف، ومس كتاب الله، وحمله، وقراءته، ودخول المسجد، و صلاة الجنّازة، والسعي في حاجة، وزيارة القبور، والنوم، وخصوصاً نوم لجنب، و جماع المحتلم، وجماع الحامل، وجماع عاسل الميت، وذكر الحائض، وتجديده بحسب الصلوات، وللمذي، والوذّي،

والتقبيل بشهوة، ومسّ الفرج، ومع الأغسال المسنونة، ولما لا تشترط فيه الطهارة من مناسك الحج، وللخارج المشتبه بعد الاستبراء، وبعد الاستنجاء بالماء للمتوضئ قبله ولو كان قد استجمر، ولمن زال عُذْرُه، وروي للسرُعاء، والقسياء، والتخليل المُخرج للدم إذا كرههما الطبع، وللزيادة على أربعة أبيات شِعْراً باطلاً وللكون على طهارة، وللتأقّب لصلاة الفرض.

ثم سنن الوضوء أربعة وخمسون:

التسمية والدعاء بعدها، وصورتها: بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ واجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ.

و غُسل اليدين إلى الزندين مرّةً من النوم والبول والغائط، والمشهور فيه مرّتان قبل إدخالهما الإناء،

والدعاء عند رؤية الماء بما تقدّم،

ووضع الإناء على اليمين،

وأخذ الماء بها ونقله إلى اليسار

والمضمضة ثلاثاً،

والاستنشاق ثلاثاً، والاستنثار كذلك،

وحفل كلّ على حَدِّته وبثلاث عُرفات، ودارة المسبحة والإيهام في الفم، والبداة بالمضمضة، وتشية غُسل الأعضاء، ومسح الرأس مُقْبِلاً وبثلاث أصابع عرضاً، وغُسل الوجه باليمنى وحدها، ومسح الرأس والرجل اليمنى بها، وتقديم اليمنى في المسح وجعله بجميع الكفّ، وتقديم النية عند غُسل اليدين على قول مشهور، أو عند المضمضة والاستنشاق، والأولى عند غُسل الوجه، وقصر النية على القلب، وحضور القلب عند جميع الأفعال، وذكر الله تعالى، والصلاة على النبي ﷺ في أثنائه، وبداة الرجل في الأولى بظهر الذراع وفي الثانية بباطنه، وبداة المرأة بالعكس،

١ تهذيب الأحكام ج ١، ص ١٣، ج ٢٦، الاستبصار ج ١، ص ٨٣، ج ٢٦٣

والوضوء بثُتَّة، والسواك قبله وبعده، وترك الاستعانة، والتمسُّد، ووضع المرأة القناع،
ويتأكَّد في الصبح والمغرب، وتقديم غُسل الرجلين لو احتاج إليه لتنظيف أو تبريد،
ولو نسيه تراخى به عن المسح، والدلك باليد، وضرب الوجه بالماء شتاءً وصيفاً،
وغُسل مسترسل اللحية، وتقديم الاستنحاء على الوضوء، ومسح الأقطع مابقي من
المرفق، وتحريك غير المانع،

وترك استعمال المشمَّس، والسور المكروه، والماء الآجن، والمستعمل في الأكبر،
والطهارة من إناء فيه تماثيل أو فضة، ولوضوء في المسجد من غير الريح والنوم،
وعند المُستنجي، والتكرار في المسح، وقول: الحمد لله رب العالمين، عند الفراغ،
وفتح العينين على الرواية^١،

والدعاء عند الأفعال، فعند المضضة **اللهم لقي حُجَّتِي يَوْمَ الْقَاكَ وَأَطْلِقْ لِسَانِي**
بِذِكْرِكَ.

وعند الاستنشاق: **اللهم لا تُغْرِقْنِي طَيِّبَاتِ الْجَنَانِ واجْعَلْنِي مِمَّنْ بَشَّمُ رُوحَهَا**
وَرِيحَهَا وَرِيحَانَهَا

وعند غُسل الوجه: **اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي يَوْمَ تَسْوَدُ فِيهِ الْوُجُوهُ وَلَا تَسْوَدْ وَجْهِي يَوْمَ**
تَبْيَضُ فِيهِ الْوُجُوهُ.

وعند غُسل اليمنى: **اللَّهُمَّ أَعْطِنِي كِتَابِي يَمِينِي وَالْخُلْدَ فِي الْجَنَانِ بِشِمَالِي**
وَحَاسِبِي حِسَاباً يَسِيراً.

و عند غُسل اليسرى: **اللَّهُمَّ لَا تُعْطِنِي كِتَابِي بِشِمَالِي وَلَا تَجْعَلْهَا مَقْلُوبَةً إِلَى عُنُقِي**
وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ مَقْطَعَاتِ النَّارِ.

وعند مسح الرأس: **اللَّهُمَّ غَشِّبْنِي بِرَحْمَتِكَ وَبَرَكَاتِكَ**.
وعند مسح الرجلين: **اللَّهُمَّ ثَبِّتْ قَدَمِي عَلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ يَوْمَ تَزُلُّ فِيهِ**
الْأَقْدَامُ واجْعَلْ سَفْيِي فِي مَا يُرْضِيكَ عَنِّي يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

١. الفقيه، ج ٨، ص ٥٠، ح ١٠٤

وعند الفراغ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ تَمَامَ الْوُضوءِ وَتَمَامَ الصَّلَاةِ وَتَمَامَ رِضْوَانِكَ
وَالْجَنَّةِ، وقراءة القدر ثلاثاً.

الثالثة: يستحبّ الغسل لخمسین للجمعة، ويعجل الخمیس لخائف القوت، ويقضي
السبت، وفردی شهر رمضان، وآکده ليلة تسع عشرة وإحدى وعشرين وثلاث
وعشرين، وبعدها أوله ونصفه، وغسل آخر ليلة ثلاث وعشرين، وليلة الفطر،
ويؤمّي العیدین، وليلتي نصف رجب و شعبان، والمبعت، والفدير، والمباهلة - رابع
وعشرين ذي الحجة في الأصح - والدحو، والتروية، وعرفة، والنبروز، والإحرام،
والطواف، وزیارة أحد المعصومین، وترك انكسوف المستوعب عمداً، والسعي إلى
رؤية المصلوب عمداً بعد ثلاثة، ولتنويه مطلقاً، وقيد المفيد بالكهاتر^١، وللحاجة
والاستخارة، والمولود، ودخول الحرمین مطلقاً، وقيد المفيد دخول المدينة لأداء
غرض أو نفل^٢، والمسجدین، والحرم، والكعبة، والاستسقاء، وقتل الوزعة، وإعادة
الغسل بعد زوال الرخص، والغسل عند الشك في الحدث كواجد المنى في الثوب
المشترك، وإعادة غسل الفعل إن أخذت قبله، ولم يثبت للإفاقة من الجنون عندنا.

والسنن في غسل الحي أربعون:

الاستبراء بالبول على الرجال والنساء، أو الاجتهاد على الرجال، والتسمية،
وتقديم غسل اليدين من المرفقين ثلاثاً، والمضمضة، والاستنشاق، والغسل مثلثاً،
وتخليل ما يصل إليه الماء من شعر أو خاتم أو نحوهما، وتقضها الضمائر، وإمرار اليد
على الجسد، والولاء، وستر البدن، وغسل الشعر، والغسل بصاع، وغسل الرأس
باليمنى، والسواك، وتقديم النية عند غسل أيدين على القول المشهور، والأولى عند
غسل الرأس، وقصر النية على القلب وحضوره عند جميع الأفعال.

والدعاء في أثنائه: «اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي، واسْرِخْ لِي صَدْرِي، وأَجِرْ عَلَى لِسَانِي
مِذْحَنَكَ وَالتَّنَاءَ عَلَيْكَ، اللَّهُمَّ اخْغَثْ بِي طَهُوراً وَشِفَاءً وَنُوراً إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».
وبعد الفراغ: «اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي، وَرَكِّ عَمَلِي، وَاجْعَلْ مَا عِنْدَكَ خَيْراً لِي، اللَّهُمَّ
اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَّصِرِينَ».

وجلس الحائض في مُصَلَّاهَا متوضئة مُسْتَقْبِلَةً مُسَبَّحَةً بِالْأَرْبَعِ مُسْتَغْفِرَةً مُصَلِّيَةً
على النبي وآله بقدر الصلاة، وقضاؤها صوم النفل، وتقديم المستحاضة الغسل على
تحديد القطننة والخرقة، قاله المصنف^١.

واختيار المغتسل الترتيب وتقديم الوضوء على غسله في غير الحائض، والغسل
بمُتَزَّرٍ.

وأما غسل الميت فيستحب فيه توجيه الميت إلى القبلة كالمحتضر، وغسل
فرجه بالخرض والسدر، ولف خرقة على يد العاسل إلى الرید وطرحتها عند غسله،
وشق جسده، ونزع ثوبه من تحته (وجعل خفراً)، وتليين أصابعه برفق، وتوضئته،
وعسل رأسه برغوة السدر، والهدأة بشقه الأيمن ثم الأيسر، وتليين العسل، وغمز
بطنه قبل كل من الغسلتين الأوليين، والإسباغ وخصوصاً تحت الإبطين والوركين
والحنوئين، ويسمع قَرِيبٌ تَأْسِياً بما غُسل به النبي ﷺ، وأن يقصد تكرمة الميت في
النَّيَّة. والذكر والاستعمار، والوقوف على الأيمن، ومغايرة العاسل للصاب، وغسل
اليدين إلى المرفقين مع كل غسلة، وتحفيفه صوتاً للكفن، واغتساله قبل تكفينه، أو
الوصوء إن خاف عليه فإن تعذر غسل يديه إلى المرفقين، وتغسيل الميت جنباً مرتين.

ويكره للجنب وشبهه بِشُمْسٍ، وَبِسُورِ المَكْرُوهِ، والارتعاس في كثير الماء
الراكد احتياطاً، والمستعمل في فرس أو سَيَْةٍ، والاذهان، والخضاب، ومَسَّ غير
الكتابة من المصحف وحمله، ومראה غير العزائم إلا سبع آيات للجنب خاصة،
ويختص بكراهة الأكل والشرب إلا بعد غسل اليدين والوجه والمضمضة

١ أحكام النساء، ص ٢٢ (ضمن مصنفات الشيخ المصنف ج ٩)

والاستنشاق، والنوم إلا بعد الوضوء، ودخول المستحاضة المسجد خصوصاً الكعبة مع أمني التلويت، وغسل الميت تحت السماء اختياراً وبالمسح بالتراب إلا لضرورة، وغمر بطنه في الثالثة وبطن الحبل مطلقاً، وركوبه، وقص أظفاره، وترجيل شعره، وإدخال الماء في أذنيه ومخبريه، ورسال الماء في الكنيف.

الرابعة: يستحب التيمم لما يستحب له الوضوء الحقيقي عند تعذره، وللإحرام عند تعذر الغسل. وربما قيل باطراده في مواضع استحباب الوضوء والغسل، وللجنازة واليوم ولو مع إمكان الظهر فيهما، وتجديده بحسب الصلاة.

والسنن ثمانية عشر: تأخيرها في صورة جوازه مع السعة، وقصد الزبي والعوالي والتراب الخالص، وتجنب الإقامة في بلد يحوج إلى التيمم في الأصح والحجر والرمل والسيح والمهايط ومطان نجاسة وتراب القبر، وتجديد الطلب بحسب الفرائض ما لم يعلم العدم، وتفريق الأصابع حال الضرب، ونفض اليدين، ومسح الأقطع رأس العضد، وإعادة ماصلة التيمم عن النجاسة عمداً، وعن زحام الجمعة أو عرفة، و نجاسة لا يمكن إزالتها.

الخامسة: سنن الإزالة

وهي أربعة وأربعون:

تثليث الغسل، والإزالة في الكثير أو الحار، ونضح بول البعير والشاة، وعصر بول الرضيع، ورش الثوب الملاقي لليابس من النجاسات و خصوصاً نجس العين، ومسح البدن الملاقي لذلك بالتراب، وإزالة دون الدرهم دماً، و صيغ الثوب الملون بالدم بعد الغسل المزيل للعين بما يغير لونه والمشق أفضل، وإزالة بول البغال والحمير والدواب وروثها وذرق الدجاج غير الجلال، وسور أكل الجيف مع خلوة الملاقي عن العين، وسور الحائض المتهمة ومن لا يتوقى النجاسة والحية والفأرة

وَالْوَزَعَةُ وَالدَّجَاجَةُ وَالثَّعْلَبُ وَالْأَرْنَبُ وَالْحَشْرَاتُ، وَعَرَقُ الْجَنْبِ وَخُصُوصاً مِنْ
الْحَرَامِ وَالْحَائِضِ وَالْإِبِلِ الْحَلَّالَةِ، وَلَعَابُ الْمَسُوخِ، وَالدَّمُ الْمُتَخَلَّفُ فِي اللَّحْمِ، وَالْقِيءُ
وَالْقَيْحُ وَالنُّوسَخُ وَالْحَدِيدُ، وَلَبَنُ الْبَيْتِ فِي الْمَشْهُورِ، وَطِينُ الطَّرِيقِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ، وَالْإِزَالَةُ
بِمَا كَرِهَ بِهِ الطَّهَارَةُ، وَالضَّحُّ عِنْدَ الشَّقِّ فِي الْحَاسَةِ^١، وَاسْتِعْمَالُ الْمَغْسُولِ الْعَدَدِيِّ بَعْدَ
الْجَفَافِ، وَغَسْلُ الْمَذْيِ وَالْوَذْيِ، وَغَسْلُ ثَوْبِ ذِي الْقُرُوحِ كُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً.

السادسة: سنن السترة

وهي أربعة وسبعون:

الصَّلَاةُ فِي أَحْسَنِ الثِّيَابِ - وَرُوي لأَخْشَنُ^٢ - وَأَجُودَهَا وَأَطْهَرَهَا وَأَصْفَقَهَا،
وَاسْتِصْحَابُ ذِي الرَّائِحَةِ الطَّيِّبَةِ، وَالتَّعَمُّمُ، وَالتَّحَنُّكُ، وَالتَّرْتِي وَلَوْ بِطَرَفِ الْعِمَامَةِ
وَخُصُوصاً الْإِمَامَ، وَالتَّسْرُولَ، وَسِتْرَ الْأُمَةِ وَالصَّبِيَّةِ زَأْسِنَهُمَا، وَسِتْرَ الْمَرْأَةِ قَدَمَيْهَا،
وَصَلَاتُهَا فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ: دِزَعٍ، وَإِزَارٍ، وَقِنَاحٍ، وَفِي الْخُلْيِ لَا عُطْلًا، وَجَعْلُ الْعَارِي
وَالْمُؤْتَزَّرِ وَالْمُنْتَزِلِ وَالْقَائِدِينَ لِلثَّوْبِ حَيْطاً عَلَى الْعَارِي أَوْ شِبْهِهِ، وَإِعَارَةُ السَّاتِرِ
الْقَارِي مِنَ الْعَرَاءِ، وَالصَّلَاةُ فِي الْبَيْضِ، لَا السُّودَ وَخُصُوصاً الْفَلَنْسُورَةَ، إِلَّا الْعِمَامَةَ
وَالْكِسَاءَ وَالْخُفَّ، وَفِي النُّغْلِ الْعَرِيَّةِ، وَفِي غَيْرِ الْحَرِيرِ فِي صُورَةِ الْجَوَازِ، وَغَيْرِ
الْمَكْفُوفِ بِهِ وَالْمَمْتَزِجِ، وَغَيْرِ الرَّقِيقِ وَبُزْغَفَرٍ، وَالْأَحْمَرِ وَالْمُقَدَّمِ لِلرَّجُلِ، وَالْإِزَارِ
فَوْقَ الْقَمِيصِ، وَالْوَشَاحِ فَوْقَهُ وَخُصُوصاً لِإِمَامٍ؛ إِمَاطَةً لِلتَّجَبُّرِ، وَالرِّدَاءِ فَوْقَ الْوَشَاحِ،
وَالسُّدْلِ، وَهُوَ أَنْ يُلْتَفَّ بِالْإِزَارِ وَلَا يَرْفَعَهُ عَلَى كَتِفَيْهِ، وَاسْتِثْمَالُ الصَّمَاءِ، وَوَضْعُ طَرَفِي
الرِّدَاءِ عَلَى الْيَسَارِ، وَاسْتِصْحَابُ وَعَاءٍ مِنْ جِلْدِ حِمَارٍ أَوْ نَعْلٍ، وَالْحَدِيدِ بَارِزاً، وَفِي
الْقَبَاءِ الْمُثْمَلِ، وَالْخَاتَمِ الْحَدِيدِ وَالْمَصُورِ، وَالْحُلُحَالَ الْمَصُوتِ، وَفِي وَاسِعِ الْجَيْبِ إِلَّا
مَعَ زَرٍّ أَوْ شَعَارٍ تَحْتَهُ، وَاسْتِصْحَابُ الدَّرَاهِمِ الْمُثْمَلَةِ وَخُصُوصاً الْهَارِزَةِ، وَاللَّنَامِ غَيْرِ

١. في بعض النسخ: «في الطهارة» بدل «في النجاسة»

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٧، ح ١٥٢٥

المانع من القراءة، والنقاب للمرأة كذلك، والقباء المشدود، ولئس السيف في غير الحرب للإمام، والصلاة في السجاب وجلد الخنز، والوقوف على الحرير، وبجمل رأس التكة منه، والصلاة في ثوب المتهم بالنجاسة أو الفصيحة، والملاصق لوئس الأراب والتعالب في الأصح، وما عمله الكافر مع جهل الرطوبة، ونجس معفو عنه كالتكة، ونفس الخضاب للرجل والمرأة، وبجمل اليدين تحت الثوب لا في الكئين، وإبقاء شيء من البدن غير مستور وخصوصاً من السرة إلى الركبة، وأكد للإمام، فلا يقتصر على السراويل والقلنسوة.

السابعة: المكان

وسننه مائة:

إبقاها في المسجد، والأفضل المساجد الأربعة والأقصى، والمشاهد الشريفة، لا في مسجد الصرار، وفي كثير العمارة، والنافلة في المنزل وخصوصاً الليلية، وفي الحرم، و مواقيت الحج والعمرة، والمشاعر الشريفة، وصلاة المرأة في دارها، وأفضلها البيت، وأفضله المخدع، والصقة لها أفضل من الصحن، وهو من السطح المحجّر وهو من غيره، وعلهاة المصلّي أجمع، وصلاة راكب السفينة على الجدد مع تمكنه فيها، والسفرة ولو قدر ذراع أو بالسهم أو بالحجر أو بالفترة ولو معترضة أو كومة تراب أو خط أو حيوان ولو إنساناً غير مواجه، والدنو من السترة مزبض عنز إلى مزبض فرس. وسترة الإمام للمأموم، ودرء الماز بين يديه، وروى سليمان بن حفص المزوزي عن أبي الحسن عليه السلام: أنه لو مرّ قبل التوجه أعاد التكبير، ورش البيعة والكنيسة، وبيت المجوسي لمريد الصلاة فيها، ومساواة المشجّد للموقف أو خفضه باليسير، وبغد المرأة والحنثي عن الرجل بعشرة أذرع أو مع حائل، وكذا المرأة عن الخنثي والخنثي عن مثلها، وتقديم الرجل في الصلاة لو راحمه الخنثي أو المرأة، وتقديم الخنثي على المرأة، وتجنب الكعبة في الفريضة، والحبل المشدود بنجاسة،

والحمّام لا المسلّخ، وبين القبور لا يحاش أو يُقَدَّ عشرة أذرع، وعلى القبر وإليه وإن كانت نافلة إلى قبور الأئمة عليهم السلام، إلا على رواية بجوازها إليها^١، وعند الرأس أفضل، وتجنب الحنطة وكُدْسُهَا المَطْبُون، والمُعْصَن ولو غابت الإبل، ومرابط الخيل والبغال والحمير، ومَرَابِضُ الغنم في قول^٢، وبيت المحوسي أو بيت فيه مجوسي أو كلب، وبيت الغائط والمزيلة، وبيت يُبَال فيه لأعلى سطحه، وبيت المسكر والنار وإليها ولو جَمَراً أو سراجاً، وإلى سلاح مشهور، أو إنسانٍ مُوَاجِهٍ، أو باب مفتوح، أو مصحف منشور، أو قرطاس مكتوب، أو طريق أو حديد، أو امرأة نائمة، أو حائط يَنْزُ من بالوعة البول، وقرى النمل، وطر الوادي، والتلح، والجند والسبخة، ومجرى الماء، والطين مع الماء للمتمكّن من الأفعال، والمدبح، وصُغْنَان، وهو جبل بمكة، والبيداء، وهي على رأس ميل من ذي لحيفة، وذات الصلاصل، وهي الطين الحرّ المخلوط بالرمل، والشقرة - بكسر القاف - وهي الشقيقة. والشقرة - بضمّ الشين - وهي من بادية المدينة وأرض حُفِّ بِهَا، والرمل.

والسجود على قرطاس مكتوب، وعلى ما يَشْتَقُّ النار، وعلى ما أشبه المستحيل من الأرض.

الثامنة: الوقت

وستنه اثنتان وأربعون:

التقديم في أوله و خصوصاً الفداة ولعرب، والاستظهار فيه عند الاشتباه، والتأخير للإيراد بالظهر يسيراً في قطر حارّ و خصوصاً الجامع، ولانتظار الجماعة و خصوصاً الإمام؛ للرواية^٣، وللسمي إلى مكان شريف و خصوصاً المشعر بالعشاءين،

١ كامل الزيارات، ص ١٢٢، ح ١

٢ قاله أبو الصلاح في الكافي في الفقه، ص ١٤١.

٣ الفقيه، ج ١، ص ٣٨١، ح ١١٢١

ولذهاب المغربية في العشاء الآخرة، إلا لعذر كالمرض والمطر والسفر، وللصبي، ولصيورة الظل مثله في العصر كذلك في الأظهر، وقدر النافلة في الظهر للمتنفل، وللجمع في المستحاضة والسلس والمبطون، ولزوال العذر، وتوقع المسافر النزول، ولآخر الليل لستته وقدره الربع أو السدس، وقضاؤها في صورة جواز التقديم، والختم بالوتر والوترية إلا في نافلة شهر رمضان؛ فإن الوتيرة تقدم عليها، وتأخير ركعتي الفجر إلى طلوع أوله، والضحمة بعدهما بلا نوم، والدعاء فيها بالمرسوم، وقراءة خمس من آل عمران - وتجزئ السجدة عن الضحمة - وقضاء من أدرك دون ركعة، وإتمام الصبي لو بلغ مع قصور الباقي عن الطهارة وركعة، والعدول إلى النافلة لطالب الجماعة والأذان وقراءة الجمعتين، وإلى الفائتة من الحاضرة إذا كثرت الفائتة ودخل غير عامد.

وترتب الفوائت غير اليومية بحسب الفوائت في قول^١. وتقديم الحاضرة على مشاركتها من الفرائض، وتعجيل قضاء الفائت وعدم تحري مثل رمان قوا المندوب.

التاسعة: القبلة

وسننها تسعة:

المشاهدة للكعبة أو محراب الرسول ﷺ أو محراب الإمام ﷺ أو محراب المسجد للمتمكن، والتمسك للعراقي، والاستقبال في نافلة سفر أو ركوباً، وكشف الوجه عند الإيماء بسجوده، وتجديد الاجتهاد لكل فريضة في صورة جواز تركه.

العاشرة: [الأذان والإقامة] للخمس أداء وقضاء وخصوصاً الجامع والجاهر ويتأكد الغداة والمغرب؛ لعدم قصرهما، ولافتتاح كل من الليل والنهار بأذان وإقامة.

١. كالعلامة في تنكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٥٩، المسألة ٦١، وبهاية الأحكام، ج ١، ص ٣٢٥.

وأحكامه مع ذلك مائة واثنى عشر:

الاحتزاء بالإقامة عند مشقة التكرار في القضاء في غير أول وزده، والشعيد صلاته لمبطل مع الكلام ولعروض شك، والجامع لعذر كالسلس والبطن لا الجامع مطلقاً. وفي رواية. أن رسول الله ﷺ جمع بين الظهرين والعشاءين حضراً بلا علة ولا أذان للثانية^١.

وتجزئ الإقامة أيضاً في عصر الجمعة وعرفة وعشاء المزدلفة. ويسقطان عن الجماعة الثانية قبل تفرق الأولى مطلقاً ولو حكماً، وعن الجماعة بأذان من يسمعه الإمام ميمناً أو مجللاً مع حكايته متلفطاً بالمترك ولو مئزراً. وإعادة مريد الجماعة. ويتأكدان حضراً وصحّة، وإخطار المريض أذكاره بباله. ويجوز إفرادهما سراً، وإتمام الإقامة أفضل من إفرادها، وللنساء تجزئ بالشهادتين بعد التكبير أو بدونه، والمتقي الخائف الموت بـ«قَدْ قاست» إلى آخر الإقامة، وروي العمل قبلها^٢ () ولتقتصر على الإقامة إذ أريد أحدهما ويرتله ويخدرها، وترتيبهما وإن وحب ومشروط، وإعادة الفصل المنسي وما بعده، والوقوف على فصولهما، والفصل بينهما بركعتين في الظهرين خاصة من راتبتهما، إلا من فاتته سنة فقضاها فركعتان بين أذاني العشاء والعشاء وروي الفصل بين أذاني العداة بركعتيها^٣، ويجوز على الإطلاق بسجدة أو جلسة أو دعاء أو تحميدة أو خطوة أو تسبيحة أو سكتة بقدر نفس، ويختص المغرب في المشهور بالثلاثة لأخيره، وروي الجلسة^٤، والدعاء في الجلسة أو السجدة: «اللهم اجعل قلبي باراً، وعيشي قاراً، ورزقي داراً، واجعل لي عند قبر رسولك مستقراً وقراراً» وغير ذلك، وإيقاعه أول الوقت، وتقديمه في الصبح

١. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٧، ح ٨٨٦.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٩٩، الجامع للشرائع، ص ٧٣.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٥٢، ح ١٧٧.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٦٤ - ٦٥، ح ٢٢٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٠٩ - ٣١٠، ح ١١٥١.

خاصةً ثم إعادته، ولا تقديم فيها للجماعة، وجعل ضابط يستمر عليه كل ليلة، ورفع الصوت للرجل ولو في بيته لإزالة القم والعقم، وإسرارها، ولا بد من إسماعهما نفسيهما، والإقامة في ثوبين أو رداء ولو حرقة، والاستقبال وخصوصاً الإقامة والشهادتين فيهما، وإعادتهما مع الكلام وخصوصاً الإقامة، وعدالة المؤذن وعلوه وفصاحته ونداوة صوته وطيبه ومبصريته إلا بمسدد، وبصيرته وطهارته وتأكيد الإقامة، ولزوم سمت القبلة وقيامه وفيها أتم، وجعل إصبعيه في أذنيه؛ حذراً من الضرر، وتقديم الأعلام بالمواقيت مع التشاح ولقطة مع التساوي، وتتابع المؤذنين إلا مع الضيق، وإظهارها «الله» و«إله» و«أشهد» و«الصلاة» وحاء «الفلاح» وحكاية السامع، والتلفظ بالمتروك ولو في الصلاة إلا الحيعلات فيها، والدعاء عند الشهادة الأولى، وإسرار المتقي بالمتروك، والقيام عند «قد قامت الصلاة» وتلافيهما أو تلافي الإقامة للناسي ما لم يركع، وفي صحيحة مالم يقرأ وترك الأذان فيما سقتص بالإقامة، وفي الصومعة، وتكرير التكبير والشهادتين لغير الإشعار، وراكباً خصوصاً الإقامة أكد، وبعد لعطها أتم تأكيداً في الأشهر، وفي حكمه الإيماء باليد عند لفظها إلا لمصلحة، والدعاء بعدها بهوله: اللهم رث هذه الدعوة التامة، إلى آخره.

الحادية عشرة: سنن القصد إلى المصلى

وهي عشرة:

السكينة، والوقار، والخضوع، والخشوع، وإحضار عظمة المقصود إليه سبحانه، والدعاء عند القيام إلى المصلى: «اللهم إني أقدم إليك محمداً» إلى آخره، وتقديم اليمنى عند دخول المسجد، والدعاء داخلاً وخارجاً باليسار.

١. للكافي، ج ٣، ص ٣٠٥، باب بدء الأذان...، ج ١١٤، الحقه، ج ١، ص ٢٨٨، ج ١٨٩٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٨، ج ١١٠٢

الفصل الثاني في سنن المقارنات

وهي تسع:

الأولى: سنن التوجه

وهي إحدى وعشرون.

التكبيرات الست أمام التحريمة أو بعدها أو بالتفريق، ورفع اليدين بكل إلى حذاء شخصتي الأذنين ثم يرسلهما إلى فحديه، واستقبال القبلة ببطونهما وبسطهما وضم الأصابع إلا الإبهامين، ولو نسي الرفع نذازكة ما لم يفرغ التكبير، ولا يتجاوز بهما الأذنين كباقي التكبيرات، ووضعهما عند انتهاء التكبير كما أن ابتداء رفعهما عند ابتدائه في الأصح، والدعاء بعد الثلاث ثم بعد الاثنين ثم بعد السابعة، والأفضل تأخير التحريمة، ويجوز لولاء، ولاقتصار على خمس أو ثلاث، وروي إحدى وعشرون^١، وإسرارها للإمام وامؤتم. وتختص بأول كل فريضة والأولى من الليل والوتر وماهلة الزوال والمغرب وماهلة الإحرام والوترية.

وأول في الرواية^٢ التكبير الأول: أن يلمس بالأخماس، أو يدرك بالحواشي، أو أن يوصف بقيام أو قعود.

١ الفقيه ج ١، ص ٢٤٣-٢٤٤، ح ١٠٠٣، تهذيب الأحكام ج ٢، ص ١٤٤، ح ٥٦٤.

٢ صلل الشرائع ج ٢، ص ٣٣٣، التلياب ٣٠، ح ٥.

والثاني: أن يوصف بحركة أو جمود.
 والثالث: أن يوصف بجسم، أو يشبه بشبه.
 والرابع: أن تحلّه الأعراض، أو تؤلمه الأمراض.
 والخامس: أن يوصف بجوهر، أو عرض، أو يحلّ في شيء.
 والسادس: أن يجوز عليه الزوال، أو الانتقال، أو التغير من حال إلى حال.
 والسابع: أن تحلّه الخمس الحواس. وروي التسييح بعده سبعاً والتحميد سبعاً^١.

الثانية: سنن النية

وهي خمس:

الاقتصار على القلب، وتعظيم الله جلّ جلاله مهما استطاع، وتبّة القصر والإتمام،
 والجماعة، وأن لا ينوي القطع في النافلة، ولا فعل المنافي فيها، وربما قيل: بتحريم
 قطعها^٢، ولا المكروه في الصلاة، وإحضار القلب في جميع الأفعال.

الثالثة: سنن التحريم

وهي تسع:

استشعار عظمة الله، واستحضار أنّه أكبر من أن يحيط به وصف الواصفين،
 ويلزمه احتقار جميع ماعداء من الشيطان والهوى المطفئتين والنفس الأمارة بالسوء
 والخشوع والاستكانة عند التلقظ بها، والإفصاح بها مبيّنة الحروف والحركات،

١. قال الشهيد الثاني في الفوائد المليّة، ص ١٦٦ ذكره ابن الجبّار، ونسبه إلى الأئمة عليهم السلام، ولم نقف عليه. وكذا

اعترف المصنّف في الذكرى بذلك. وراجع ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ١٩٥ (ضمن الموسوعة، ج ٧).

٢. قال المحقّق العاملي في مفتاح الكرامة، ج ٨، ص ١٥٣ - ١٥٤ ديل قول العلامة: ويحرم قطع الصلاة الواجبة

احتياطاً؛ وفي الشرائع والنافع والمعتبر والمستهي والإرشاد والتحرير والتذكرة والدروس والبيان والموجز

للمعاري وكشف الالتباس والتهلاية وإرشاد الجعفرية والمهسية والمعانيخ وغيرها عدم التضييد بالواجبة. قال

الأستاذ في شرح المعانيخ: مقتضاء حرمة قطع النافلة أيضاً احتياطاً

والوقف على «أكْبَرُ» بالسكون، وإخلاؤها من شائبة المدّ في همزة «الله» وباء «أكبر»، بل يأتي به «أكبر» على وزن «فعل» وظهر الإمام بها، وإسرار المأموم، ورفع اليدين بها كما مرّ، وأنّ يخطر بباله عند الرفع «الله أكبر الواحد الأحد الذي ليس كمثله شيء»، لا يلمس بالأخماس ولا يُدرك بالحواس.

الرابعة: سنن القيام

وهي أربع وعشرون:

الخشوع والاستكانة والوقار والتشبه ب مقام العبد، وعدم الكسل والنعاس والاستعجال، وإقامة الصلْب والسر، ونظر إلى موضع سجوده بغير تحديق، وأن يترق بين قدميه قدر ثلاث أصابع مفرجات إلى شبر أو فتر، وأن يحاذي بينهما، وأن تجمع المرأة سن قدميها وينحصر الحشّى، وأن يرسل الذقن على الصدر عند أبيّ الصلاح^١، وأن يستقبل بالأيّهام إلى القبلة، وكزوم سمت بلا التفات إلى الجانبين، وعدم التورك، وهو الاعتماد على إحدى الرجلين تارة وعلى الأخرى أخرى، والتخصّر، وهو قبض خصره بيده.

وأن يجعل يديه مبسوطتين مضمومتين الأصابع جمع على فخذه محاذياً عيني ركبتيه، ووضع المرأة كلّ يد على الثدي لمحاذاة لها لينصمّا إلى صدرها.

والقنوت في قيام الثانية بعد القراءة قبل الركوع في الفرائض والنوافل، وفي الجمعة في القيامين إلا أنّه في الثاني بعد لركوع وفي مفردة الوتر مطلقاً، ويتأكّد في الغرض، وآكده ما أكّد أذانه. وأوجبته بعض الأصحاب.

والتكبير له رافعاً يديه، وإطالته، وأفضله كلمات المرج، وليقل بعدها: «اللهم اغفر لنا وارْحَمْنَا و عافِنا، واغْفُ عَنَّا في الدنيا والآخرة» ثم ما سنع من المباح وإن كان

١. الكافي في الفقه، ص ١٤٢

٢. هو الشيخ الصدوق في الفقه، ج ١، ص ٣١٥-٣١٦؛ والمفهم، ص ١١٥

بالجمية على الأصبع، وكذا في جميع الأحوال عدا القراءة والأذكار الواجبة، وأقله ثلاث تسبيحات، وروي خمس^١. وروي البسمة ثلاثاً. وخُملت^٢ على التقية، والاستغفار في قنوت الوتر، واختيار المرسوم، ومتابعة المسبوق^٣ الإمام فيه، ورفع اليدين موازياً لوجهه جاعلاً بطونهما إلى السماء مسوطين مضمومتين الأصابع إلا الإبهامين، ولا يتجاوز بهما وجهه، ولا يمسح بهما عند الفراغ. والجهر فيه للإمام والمنفرد، والسر للمأموم، ويقضيه الناسي بعد لركوع ثم بعد الصلاة جالساً ثم يقضيه في الطريق

ومريد إزالة النحاسة يقصد أمامه لا خلفه. وترجع المصلي قاعداً في القراءة، والثني في الركوع، والتورك في التشهد، سواء كان في فرض أو نفل

الخامسة: سنن القراءة

وهي خمسون

العوذ في الأولى سرّاً. وصورته: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم - أو - أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم» وروي «أستعذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، أعوذ بالله أن يحضرون، إن لله هو السميع العليم»^٤. وروي الجهر به^٥، وإحضار القلب ليعلم ما يقول، والشكر والسؤال والاستعاذة والاعتبار عند النعمة والرحمة والنقمة والقصص، واستحضار التوفيق للشكر عند أول الفاتحة وكل شكر، والتوحيد عند قوله: «رَبِّ الْعَالَمِينَ»، واستحضار التمجيد، وذكر الآلاء على جميع الخلق عند: «الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، والاختصاص لله تعالى بالخلق والملك عند:

١ الكافي، ج ٣، ص ٣٤٠، باب القنوت في الفريضة و... ح ١١١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣١٥، ح ١٢٨٢.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣١٥، ح ١٢٨٦.

٣ في نسخة «أ»: «المأموم» بدل «المسبوق».

٤ الكافي، ج ٢، ص ٥٢٢، باب القول عند الإصباح والإمساك ح ٣٢.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٩، ح ١١٥٨.

﴿مَسْلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، مع إحضار البعث والجزاء والحساب وملك الآخرة، واستحضار الإخلاص والرغبة إلى الله وحده عند ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، والاستزادة من توفيقه وعبادته واستدامة ما أنعم الله على العباد عند ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، والاسترشاد به والاعتصام بحبله والاستزادة في المعرفة به سبحانه والإقرار بعظمته وكبريائه عند ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، والتأكيد في أسؤال والرغبة والتذكر لما تقدم من نعمه على أوليائه، وطلبه مثلها عند ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، والاستدفاع لكونه من المعاندين الكافرين المستحقين بالأوامر والنواهي عند الباقي.

والترنيل وهو تبين الحروف بصفات المعبرة من الهمس والجهر والاستعلاء والإطباق والغنة وغيرها، والوقف التام ولحسن وعند فراغ النفس مطلقاً، وفي الفاتحة أربعة توائم، وعلى أواخر آي الإخلاص، وتعتمد الإعراب وحركات البناء من غير إفراط، والمد المفصل، وتوسطه مطلقاً، والشديد بلا إفراط، وإشباع كسرة كاف ﴿مَسْلِكِ﴾، وضمة دال ﴿نَعْبُدُ﴾، والابتداء بالواو بعدها سلساً، وإخلاص الدال في ﴿الدِّينِ﴾، والياء في ﴿إِيَّاكَ﴾، وإخلاص لفتح في الكاف من ﴿إِيَّاكَ﴾ بلا إشباع مفرط، والتحرز من شديد الياء في ﴿نَعْبُدُ﴾ ونحوه، والياء في ﴿نَسْتَعِينُ﴾، وتضعية الصاد في ﴿الصِّرَاطَ﴾ لمختاره، وتمكين حروف المد واللين بغير إفراط، وفتحة طاء ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ بلا إفراط، وكذا فتحة ياء ﴿الَّذِينَ﴾، واجتناب تشديد تاء ﴿أَنْعَمْتَ﴾، وضاد ﴿الْمَغْضُوبِ﴾، ونفحيم الألف وإخفاء الهاء، بل تكون ظاهرة، وترك الإدغام الكبير في الصلاة.

وإسماع الإمام مالم يقل، وتوسط منفرد، وقراءة الإمام وباسي الحمد في الأوليين في الأخيرتين، والتسبيح ثلاثاً إذ لم توجه، وصم السورة في النقل، والجهر في الليلية والسر في غيرها، والجهر بالمسجلة في السرية، وإسرار النساء في الجهرية، والسكوت بعد قراءة الفاتحة وبعد السورة، كل سكتة بقدر نفس، والتخفيف لخوف الضيق، والاقتصاد للإمام، والمطولات من المفضل في الصبح، كالقيامة وعم

ونفل الليل، والمتوسّطات في الظهر والعشاء، كالأعلى والشمس، والقصار في العصر والمغرب ونفل النهار، والجمعة والأعلى في عشاءها، والجمعة والتوحيد في صبحها مع السعة، والجمعة والمنافقون فيها وفي ظهريها، والعدول عن غيرهما إليهما ما لم تنتصف وإلى النفل إن تنصفت، وروي أن مغربها وعصرها كصبحها^١، وأن صبحها كظهرها^٢، والإنسان والغاشية في صبح الاثنين والخميس، والجحد في الأولى من سنة الزوال والمغرب والليل والمجر والطواف والإحرام وقُرض الغداة مُصبحاً وفي الثانية التوحيد، وقراءتها ثلاثين في أولتي الليل أو في الركعتين السابقتين، والقراءة بالمرسوم في النوافل، والفاتحة للقائم عن سجدة آخر السورة، والتغايير في السورة. وروي كراهية تكرار الواحدة^٣، ويكره القرآن في الفريضة والعدول عن السورة إلى غيرها عدا المستثنى.

وابقاء المؤتمّ آية يركع بها، وعدول المرتج عليه إلى الإخلاص، وقول: «صدق الله وصدق رسوله» خاتمة الشمس، و«كذلك الله ربّي» ثلاثاً خاتمة التوحيد، و«التكبير» ثلاثاً خاتمة الإسراء، وقول: «كذب العادلون بالله» عند قراءة: «ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ»^٤، وقول: «الله خير الله أكبر» عند قراءة: «وَاللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ»^٥.

السادسة: سنن الركوع

وهي ثلاثون:

استشعار عظمة الله وتنزيهه عمّا يقول الطامعون، والخشوع والاستكانة، والتكبير له قائماً رافعاً يديه ثم يرسلهما، والتحافي، وردّ الركبتين إلى خلف، وبرز اليدين

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥-٦، ح ١٣.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٧، ح ١١٨ الاستبصار، ج ١، ص ١٤٤، ح ١٥٨٨.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٧٠-٧١، ح ٢٥٨ و ٢٦٣، الاستبصار، ج ١، ص ٣١٧، ح ١١٨٠.

٤. الأنعام (٦)، ١.

٥. النمل (٢٧): ٥٩.

ودونه في الكُمَيْنِ، وأن لا يكونا تحت ثيابه، وتسوية الظهر بحيث لو قطر عليه ماء لم يَزُلْ، ومدَّ العنق موازياً للظهر واستحضر «أَمَنْتُ بِكَ وَلَوْ ضَرَبْتَ عُنُقِي»، وأن لا يخفض رأسه ويرفع ظهره وهو التصويب، ولا بالعكس وهو الإقناع، ولا ترفع المرأة عجيزتها، ونظره إلى ما بين رِجْلَيْهِ، وجعلهما على هيئة القيام، والتجنيب بالعضدين، ووضع اليدين على الركبتين، وتفريج الأصابع، ولو منع إحداهما وضع الأخرى، والبداية بوضع اليمنى قبل اليسرى، وتمكينهما من الركبتين، وإبلاغ أطرافهما عَيْنِي الركبتين، ووضع المرأة يديها فوق ركبتيهما.

وترتيل التسييح، واستحضر التنزيه لله والشكر لإنعامه، وتكراره ثلاثاً مطلقاً وخمساً وسبعاً فماراد لغير الإمام، إلا مع حبِّ المأموم الإطالة، فقد عُدَّ على الصادق عليه السلام راکعاً إماماً سبعاً ربي العظم ويحمده أربعاً وثلاثين مرة، والدعاء أمام الذكر «اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ وَلَكَ خَشَعْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسَلْتُ وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ وَأَنْتَ رَبِّي، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخِّي وَعَصِي وَعِظَامِي وَمَا أَقْلْتُ قَدَمَايَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» وإسماع الإمام مرة حنقه الذكر، وإسرار المأموم، وزيادة الطمأنينة في رفع الرأس منه بغير إفراط، وقول: «سمع الله لمن حمده» و «الحمد لله رب العالمين» أهل الكبرياء والجلود والمظمة الله رب العالمين وليكن بعد تمكين القيام، والجهار للإمام والإسرار للمأموم، ويتحيز المنفرد في جميع الأذكار، ويجوز قصد العاطس بهذا التحميد الوظيفتين، والتكرار أولى

السابعة: سنن السجود

وهي خمسون:

استشعار نهاية العظمة والتنزيه لمبارئ عز اسمع، والخضوع والخشوع

١ قال الشهيد الثاني في الفوائد المليّة، ص ٢٠٦ - ٢٠٧، هكذا وجدته بخط المصنف (رحمه الله تعالى) بإثبات الألف في «الله» أخيراً، وفي بعض نسخ الرسالة بخط غيره: «الله» بجر الألف، وهو الموافق لرواية زرارة عن الباقر عليه السلام برواية التهذيب وحط الشيخ أبي جعفر (رحمه الله تعالى)

والاستكانة من المصلي فوق ما كان في ركوعه، والقيام بواجب الشكر، وإحضار «اللهم إنيك منها خلقتنا» عند السجود الأول. «ومنها أخرجتنا» عند رفعه منه، «وإليها تُعيدنا» في الثاني، «ومنها تُخرجنا تارة أخرى» في الرفع منه، واستقبال الرجل الأرض بيديه معاً، وروى عمار السبق باليمس^١، والتكبير له قائماً رافعاً معتدلاً والمبالغة في تمكين الأعضاء، واستغراق ما يمكن استغراقه منها، وإبرازها للرجل، والسجود على الأرض وخصوصاً التربة الحسينية ولو لَوْحاً. وندب سَلار إليه وإلى المتخذ من خشب قبورهم عليهم الصلاة والسلام^٢، والإفضاء بجميع المساجد إلى الأرض، وأقل الفضل في الجهة مائة درهم، والإرغام بالأنف، واستواء الأعضاء مع إعطاء التجافي حقّه، وتجنّيع الرجل بِمَرْفَقَيْهِ وَجْهَيْهِمَا جِئَالَ المنكبين، وجعل الكفّين يحدّوا الأذنين، وانحرافهما عن الركبتين يسيراً، وضَمَّ أصابعهما جمع، والتفريع بين الركبتين، والنظر ساحداً إلى طرف أنفه، وقاعداً إلى حجره.

وَأَنْ لَا يُسْتَمَّ ظَهْرُهُ وَلَا يَفْتَرَشَ ذِرَاعَيْهِ، وَالسَّجُودُ عَلَى الْأَنْفِ، وَتَرْكُ كَفِّ الشَّعْرِ عَنِ السَّجُودِ، وَسَبْقُ الْمَرْأَةِ بِالرَّكْبَتَيْنِ، وَبِدَايَتُهَا بِالسَّجُودِ، وَاعْتِرَاشُهَا ذِرَاعَيْهَا، وَأَنْ لَا تَتَخَوَّى، وَلَا تَرْفَعُ عَجِيزَتَهَا، وَتَرْتِيلُ التَّسْبِيحَ، وَاسْتِشْعَارُ التَّزْيِيدِ، وَالرِّيَادَةُ فِيهِ كَمَا مَرَّ، فَقَدْ عَدَّ أَهَانُ بْنُ تَغْلِبٍ عَلَى الصَّادِقِ عليه السلام سَتِينَ تَسْبِيحَةً فِي الرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ^٣.
والدعاء أمامه «اللهم لك سجدت، وبك آمنت، ولك أسلمت، وعليك توكلت، وأنت ربي سجد لك سمعي وبصري وشعري وعصبي ومُخِّي وَعِظَامِي، سجد وجهي للذي خلقه وصوّره وشقّ سمعه وبصره، تبارك الله أحسن الخالقين». والتكبير للرفع معتدلاً في القعود رافعاً يديه فيه ثم الدعاء جالساً وأدناه «أستغفر الله ربي وأتوب إليه» وفوقه «اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني وادفع عني، وعافني

١ لم يشر عليها، ورواها أيضاً في ذكرى الشيعة، ج ٣، ص ٣١٧ (مس الموسوعة، ج ٧).

٢، المرسم، ص ٦٦.

٣، الكافي، ج ٣، ص ٣٢٩، باب آدمي ما يجزي من التسبيح، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٩٩، ح ١٢٠٥.

إني لما أنزلت إلي من خير فقير، تبارك له رب العالمين».

والتورك بينهما غير مٹع ولا حالي على اليسى وضمت المرأة فخذيها ورفع ركبتيها، ووضع اليدين على الفخذين، مضمومتى لأصابع جمع مبسوطتين ظاهرهما إلى السماء لا الباطن، والتكبير للثانية معتدلاً ولو قدمه أو أخره ترك الأولى.

ولا يكبر لسجود القرآن، وقيل يكبر لرفعه^١ وهو خمس عشرة، ويتكرر بتكرر السبب وإن كان للتعليم. ويستحب فيه اطهارة وقول: «لا إله إلا الله حقاً حقاً، لا إله إلا الله إيماناً وصدقاً، لا إله إلا الله عبودية ورقاً، سجدت لك يارب تعبداً ورقاً». وروى عتار فيها ذكر السجود^٢ وروى كراهته في الأوقات المكروهة^٣

والجلوس عقيب الثانية والطمأنينة فيه، وقول: «بحول الله وقوته أقوم وأقعد». وروى: «وأركع وأسجد»^٤ عند القيام في كل ركعة والسبق برفع ركبتيه، والاعتماد على يديه مبسوطتين غير مضمومتى الأصابع ورفع اليمنى أولاً وجعلهما آخر ما يرفع وانسلال المرأة في العمام، ولا ترفع عنقها أولاً وأن لا ينفخ موضع السجود.

الثامنة: سنن التشهد

وهي اثنتا عشرة.

التورك، وضمت أصابع القدمين فيه، ووضع اليدين على الفخذين كما مر، والنظر إلى حجره واستحضار وحدانية الله تعالى ونفي الشريك عنه، وإحضار معنى الرسول، واليقين^٥ في كل من الشهادتين، وعدم الإلقاء والجلوس على الأيمن، بل على الأيسر والأيمن فوقه مستحضراً «لهم أمت الباطل وأقيم الحق» وقول: «بسم

١. المبسوط، ج ١، ص ١١٤

٢. السرائر، ج ٣، ص ٦٠٥

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٩٢، ج ١١٧٧

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٨٦، ج ٢٢٠

٥. في «ب، ج»، «التميم».

الله وبالله والحمد لله وخير الأسماء لله» وبعد «عبده ورسوله»: «أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة، وأشهد أن زبي نعم الرب وأن محمداً نعم الرسول»، وبعد الصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وعلينهم «وتقبل شفاعته في أمته وازفع درجته» ثم يقول: «الحمد لله رب العالمين» مرة، وأكمله ثلاث، ويختص تشهد آخر الصلاة بعد قوله: «نعم الرسول» بقوله: «التحيات لله، الصلوات لله، الطاهرات الطيبات الزاكيات الغاديات الرائحات السابغات الناعمات لله، ما طاب وطهر وزكى وحلص وصفاً فله»، ثم يكرر التشهد إلى «نعم الرسول»: «وأشهد أن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا الله، الحمد لله رب العالمين، اللهم صل على محمد وآل محمد، وبارك على محمد وآل محمد، وسلم على محمد وآل محمد، وترحم على محمد وآل محمد، كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد». وروي مرسلاً عن الصادق عليه جواز التسليم على الأنبياء ونبينا (صلى الله عليه وعليهم) في التشهد الأول^١، ولم يثبت.

التاسعة: سنن التسليم

وهي تسع:

التورك، ووضع يديه كما مر، والقصد به إلى الخروج من الصلاة، واستحضار اسم الله تعالى والسلامة من الآفات، والقصد به إلى الأنبياء والأئمة والملائكة وجميع مسلمي الإنس والجن، والإمام المؤتم، وبالعكس على طريق الرد، وقصد الإمام أنه مترجم عن الله تعالى بالأمان لهم من العذب، والتسليم الثانية، والإيماء إلى القبلة، ويختص الإمام بصفحة وجهه عن يمينه، وكذا المأموم إن لم يكن على يساره أحد

١. لم نثر عليها

أو حائط وإلا فأخرى إلى يساره، والمنفرد بمؤخر عينه يميناً.
وروي أن المأموم يقدم تسليمه للردّ على الإمام و يقصده وملكته، ثمّ يسلم
آخرين^١. وليس بمشهور.

وتقديم «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام على أنبياء الله
ورسله، السلام على جبرئيل وميكائيل وللملائكة المقربين، السلام على محمد بن
عبدالله خاتم النبيين لأئبي بعده»

ومجموع هذه الأعداد على سبيل لتفريب. ففي الركعة الأولى مائة وثمانون؛
لسقوط وظائف القنوت العشر. وفي الثانية مائة وأربع وخمسون؛ لسقوط التوجه
والتكبير والنية عدا إحضار القلب، و سقوط التمود، وإضافة القنوت. وفي كل من
الثالثة والرابعة مائة وخمسة وثلاثون؛ لسقوط القنوت، وحضانة السورة ففي
الصبح ثلاثمائة وخمس وخمسون يضمّ التشهد والتسليم مع التحيات و في
المغرب: خمسمائة واثنان. وفي كل رابعة سبعمائة و سبع وثلاثون. ففي الخمس
ألفان و سبعمائة وثمان وستون ثمّ

١. علل الشرائع، ج ٢، ص ٥٧-٥٨، الباب ٧٧، ح ١.

الفصل الثالث في منافيات الأفضل

وهي اثنان وخمسون:

مُقَارَبَةُ الْقَدَمِينَ زِيَادَةً عَلَى مَا ذُكِرَ، والدخول في الصلاة متكاسلاً أو ناعساً أو مشغول الفكر أو مشدود اليدين اختياراً، وإحصار غير المعبود بالبال، والتشاؤب، والتعطّي، والبعث باللحية والرأس واليد، والتشخيم والبصاق وخصوصاً إلى القبلة واليمين وبين يديه، أمّا تحت القدمين أو اليسار فلا، والامتخاط والجشاء والتشخّج، وفرقة الأصابع، والساوّه بحرفي والأُنَيْن به، ومداقعة الأحيثين والريح، ورفع البصر إلى السماء، وتحديد النظر إلى شيء بعينه، ولتقدّم والتأخّر إلا لضرورة، ومسح التراب عن الجبهة إلا بعد الصلاة فإنه سنة، وتغريب الأصابع في غير الركوع، وأبسن الخُفّ الضيّق، وحلّ الأزرار لفاقد الإزار، والإيماء والتصفيق وضرب الحائط إلا لضرورة، والتبسّم، والاستناد إلى ما لا يعتمد عليه.

ويستحبّ استحضار أنها صلاة الوداع، وتفريغ القلب من الدنيا، وترك حديث النفس، والملاحظة لملكوت الله تعالى عند ذكره، وذكر رسوله كلّما ذكر، والصلاة عليه عند ذكره وعلى اله (صلّى الله عليه وعليهم)، وإسماع نفسه جميع الأذكار المندوبة ولو تقديراً، والتباكي، وحمد الله عند العطاس والتسميت، وإبراز اليدين. ويجوز قتل الحيّة والعقرب، ودفع القنّلة وابرغوث، وإرضاع الطفل ما لم يكسر ذلك، وردّ السلام بالمثل. ووجوبه خارج عن أفعال لصلاة، وردّ التحية مطلقاً بقصد الدعاء.

والإشارة بإصبعه عند ردّ السلام، وتخفيف الصلاة لكثير السهو، وليطعن فخذة اليسرى بمُسَبَّحَةِ اليمنى عند الشروع في الصلاة قائلاً: «بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّحِيمِ» وإعادة الوتر لو أعاد الركعتين المنسيّتين من الليلة، ونية حذف الرند سهواً، ويجوز القراءة من المصحف، وجعل خرز في فيه غير شاغل، وعدّ الركعات بالحصى أو بالأصابع فيكمل ألفين وثمانمائة وعشرين، ويضاف إليها ما وقع في أبواب المقارنات ممّا لا يتكرّر دائماً، وذلك ثمان وحمسون، وللمقارن من سن الجمعة والعيد والكسوف والطواف والعبادة والملتزم والجماعة، وهو مائة وثلاث وسبعون، يصير الجميع ثلاثة آلاف وإحدى وخمسين سنة يضاف إلى المقارنات الواحبة فعلاً وتركاً، وهي تسعمائة وتسع وأربعون؛ إذ ينقص من الألف والتسع المقدمات وهي ستون، فذلك تقريباً أربعة آلاف كاملة متعلّقة بالصلاة التامة والله الحمد

وأما الخاتمة

ففيها بحثان:

[البحث] الأول في التعقيب

وهو مؤكّد النديّة وخصوصاً عقيب الغداة و عصر والمغرب، ووظائفه عشر:
الإقبال عليه بالقلب، والبقاء على هيئة التشبّه، وعدم الكلام والحدث، بل الباقي
على طهارته مُعَقَّبٌ وإن انصرف، وعدم الاستدبار لمزايلة المصلّي، وكلّ منافٍ في
صحة الصلاة أو كمالها، و ملازمة المصلّي في الصبح إلى الطلوع، وفي الظهر
والمغرب حتّى تحضر الثانية.

وهو غير منحصر، ومن أهمّه أربعون:

التكبير ثلاثاً عقيب التسليم رافعاً كما مرّ.

وقول: «لا إله إلاّ الله إلهاً واحداً و نحن له مسلمون، لا إله إلاّ الله، لا نعبد إلاّ إياه
مخلصين له الدين ولو كره المشركون، لا إله إلاّ الله، ربنا وربّ آياتنا الأولين، لا إله
إلاّ الله وَحْدَهُ وحده وحده، صدق وَعْدُهُ، وَأَنْجَزَ وَعْدُهُ، وَنَصَرَ عَهْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ
وَحْدَهُ، فَلَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَيُحْيِي وَيُمِيتُ، وهو حيّ لا يموت، بيدِهِ
الْخَيْرُ، وهو على كلّ شيء قدير، اللهم اهْدِنِي من عِنْدِكَ، وَأَفِضْ عَلَيَّ من فَضْلِكَ،
وانشُرْ عَلَيَّ من رَحْمَتِكَ، وأنزِلْ عَلَيَّ من بَرَكَاتِكَ. سُبْحَانَكَ لا إله إلاّ أَنْتَ اغفرْ لي ذُنُوبِي
كلّها جميعاً فَإِنَّهُ لا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ كُلَّهَا جَمِيعاً إلاّ أَنْتَ، اللهم إِنِّي أَسْأَلُكَ من كلّ خيرٍ

أحاط به علمك، وأعوذ بك من كل سوء أحاط به علمك، اللهم إني أسألك عافيتك في
أُموري كلها، وأعوذ بك من خزي الدنيا وعذاب الآخرة، وأعوذ بوجهك الكريم وعزتك
التي لا تُرام، وقدرتك التي لا يمتنع منها شيء من شر الدنيا والآخرة وشر الأوجاع
كلها، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، توكلت على الحي الذي لا يموت».
وقل: «الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً، ولم يكن له شريك في الملك، ولم يكن له
ولي من الدُّل وكبره تكبيراً»

ثم يستبح الزهراء عليها السلام قبل ثني الرجلين.

ثم ليقل: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر» أربعين مرة، ويقرأ
الحمد والكرسي وشهد الله، وآية الملك، وآية السجدة.

ثم التوحيد اثنتي عشرة مرة، ويسط كفيه داعياً «اللهم إني أسألك باسمك
المكسوف المحزون الطاهر الطهر المبارك، وأسألك باسمك العظيم وسلطانك القديم
يا واهب العطايا، يا مطلق الأسارى، وبأفكالك الرقاب من النار، أسألك أن تصلي
على محمد وآل محمد، وأن تغني رقبتي من النار، وأن تخرجني من الدنيا سالماً،
وتدخلني الجنة آمناً، وتجعل دعائي قوة فلاحاً، وأوسطه نجاحاً، وآخره صلاحاً،
إنك أنت علام الغيوب».

ثم سجداً الشكر مُعَفَّراً حَدِّثْهُ وجبينه: الأيمن ثم الأيسر مفترشاً ذراعيه و
صدره وبطنته، واضعاً يده مكابها حال الصلاة قائلاً فيهما: «الحمد لله شكراً
شكراً» مائة مرة، وفي كل عشرة: «شكراً للمحبين» ودونيه: «شكراً» مائة، أو:
«عفواً» مائة، وأقله: «شكراً» ثلاثاً، وليقل فيهما: «اللهم إني أسألك بحق مَنْ رواه
وروي عنه، صل على جماعتهم وافعل بي كذا» ولا تكبير لهما.

وإذا رفع رأسه أمر يَدُ اليمنى على جانب حَدِّهِ الأيسر إلى جبهته إلى حَدِّهِ
الأيمن ثلاثاً يقول في كل مرة: «بسم الله الذي لا إله هو عالم الغيب
والشهادة الرحمن الرحيم، اللهم إني أعوذ بك من الهَمِّ والخَرْنِ والسقم

والقُدم^١ والصغار والذلل والفراحت مظهر منها وما بطن». ويمرّ يده على صدره في كل مرة. وإن كان به علة مسح موضع سجوده وأمر يده على العلة قائلاً «يا من كبس الأرض على الماء، وسدّ الهواء بالسماء، واختار لنفسه أحسن الأسماء، صلّ على محمد وآل محمد، وافعل بي كذا، وارزقني وعافني من شرّ كذا».

وسؤال الله من فضله ساجداً، وفي سجدة الصبح أكد، ورفع اليدين فوق الرأس عند إرادة الانصراف، ثم ينصرف عن اليمين.

ويختصّ الصبح والمغرب بعشر: «لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت، ويميت ويحيي، وهو حي لا يموت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير» قبل أن يثنى رجليه.

ويختصّ الصبح بالإكثار من: «سبحان لله العظيم وبحمده، أستغفر الله وأتوب إليه وأسأله من فضله» فإنه مشاة للمال.

والمغرب بثلاث: «الحمد لله الذي يفعل ما يشاء ولا يفعل ما يشاء غيره» فإنه سبب للخير الكثير، وبأخير تعقيبها إلى العرا من راتبتها.

ويختصّ العصر والمغرب بالاستغفار سبعين مرة، صورته: «أستغفر الله ربّي وأتوب إليه».

والعشاء بقراءة الواقعة قبل نومه؛ لأمن الفاقة.

ويكره النوم بعد الصبح والعصر والمغرب قبل العشاء، والاشتغال بعد العشاء بما لا يجدي نفعاً، وليكن النوم عقيب صلاة.

البحث الثاني في خصوصيات باقي الصوت

فللجمعة إحدى وخمسون يقارن الصلاة منها ست:

الغسل قائلاً «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده

١. القدم الفقير، وكذلك القدم لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٩٢، «قدم».

وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، واجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ، والحمد لله ربّ العالمين». وحلق الرأس، و تسريح السّحية، وتقليم الأظفار، والأخذ من الشارب قائلاً قبل القلم: «بسم الله وبالله، وعلى سنة رسول الله ﷺ، وعليّ أمير المؤمنين، والأوصياء عليه السلام»، ولُبْس أفضل الثياب، و مياكرة المسجد، والتطيب، والتعمّم شتاءً وقيظاً، والتحنّك، والتردّي، والدعاء أمام التوجّه، والسكينة، والوقار، والمشي إلّا لضرورة، والجلوس حيث ينتهي به المكس، وأن لا يتخطّى رقاب الناس إلّا الإمام أو مع خلوة الصفّ الأوّل، وحضور مَنْ لا تجب عليه الجمعة، وإخراج المحبوسين للصلاة، وزيادة أربع ركعات على رايّسي الظهرين وجعلها سداً عند الانبساط والارتفاع، والقيام قبل الزوال وركعتان بعده، وروي زيادة ركعتين بعد العصر^١، وصلاة الظهر في المسجد الأعظم لمن لم تجب الجمعة عليه

وسكوت الخطيب عمّا سوى الخطبة واختصارها إذا خاف قوّة فضلة الوقت، وكونه أفضلهم، واتّصافه بما يأمر به و **يُحْتَمَى** نهى عنه، ومصاحته وبلاغته، ومواطبة على أوائل الأوقات و **وجود** بالسكينة، واعتماد على قوس أو سيف وشبهه، وسلامه على الناس فيجب إردّه، والقعود دون الدرجة العليا من المنبر، والجلوس للاستراحة حتّى يفرغ المؤذن، وتعقيب الأذان بقيامه واستقبال الناس، ولزومه السمع من غير التفات، واستقبالهم إياه، وترك التحيّة للداحل حال الخطبة، وترك الكتف للخطيب، والحجر بالقراءة، وإطالة الإمام القراءة لو أحسّ بمزاجهم.

وترك السفر بعد الفجر، والإكثار من الصلاة على النبي وآله صلى الله عليهم يوم

١ في «ب»: قائلاً قبل القلم «بسم الله وبالله وعلى سنة رسول الله ﷺ». وقبل الأخذ من الشارب: «بسم الله وبالله وعلى سنة رسول الله ﷺ وعليّ أمير المؤمنين عبي بن أبي طالب والأوصياء عليه السلام». وفي «ج»: قائلاً قبل القلم: «بسم الله وبالله وعلى سنة رسول الله عليه والآئمة من بعده السلام». وقبل الأخذ: «بسم الله وبالله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وأمير المؤمنين والأوصياء عليه السلام».

٢ تهذيب الأحكام ج ٣، ص ٢٤٦، ح ٦٦٩، الاستبصار ج ١، ص ٤١١، ح ١٥٧١.

الجمعة إلى ألف مرة، ومن العمل الصالح، وقراءة الإسراء والكهف والطواسين
الثلث^١ والسجدة ولقمان وفُصِّلَت والدخان والواقعة ليلتها، وقراءة التوحيد بعد
الصبح مائة مرة، والاستغفار مائة مرة، وقراءة النساء وهود والكهف والصافات
والرحمن، وزيارة الأنبياء والأئمة عليهم السلام وخصوصاً نبينا عليه السلام والحسين عليه السلام وزيارة قبور
المؤمنين، وترك الشر، والحجامة، والهنتر.

وللعيد ستون تقارنها سبع

فعلها حيث تحتل الشرائط جماعة وفردى، ووظائف الجمعة من غسل والتعميم
وشبهه، وروي إعادتها لناسي الفسل بعده^٢. والخروج إلى المصلى بعد انبساط
الشمس وذهاب شعاعها، وتأخير الخروج في الفطر عن الخروج في الأضحية،
ولبس البرد والمشى والسكينة والوقار ومعايرة طريقي الذهاب والإياب، وخروج
المؤذنين بين يدي الإمام بأيديهم العتر، والتعني، وذكر الله تعالى، والإصحار بها إلا
بمكة، وأن يطعم قبل خروجه في الفطر، وأفضسه لنخلو، وبعد عوده في الأضحية ممّا
يصحّي به، وحضور من سقطت عنه لعذر، وعدم السير بعد الفجر قبلها، وإخراج
المسحوقين لها، وقيام الخطيب والاستماع، وترك الكلام، والنقل قبلها وبعدها إلا
بمسجد النبي عليه السلام فيصلي التحية قبل خروجه تأسيّاً به عليه السلام، والخروج بالسلاح، وقراءة
الأعلى في الأولى والشمس في الثانية، والجهر بالقراءة، والقنوت بالمرسوم، والحث
على الفطرة في خطبة الفطر وبيان جنسها وقدرها ووقتها ومستحقّها والمكلف
بها، وعلى الأضحية في الأضحية وبيان جسها ووصفها ووقتها، وفي منى بيان
المناسك والنفر، وكون الخطبتين من مأثور الأئمة عليهم السلام، والسجود على الأرض، وأن
لا يفتش سواها.

والمشهور أنّ التكبير والقنوت بعد القراءة في الركعتين. ونقل ابن أبي عمير

١. وهي الشعراء والنمل والقصص.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٨٥، ح ٨٥٠، الاستبصار، ج ١، ص ٤٥١، ح ١٧٤٧

والموسسي الإجماع على تقديمه في الأولى^١، وهو في صحيح جميل بن درّاج عن الصادق عليه السلام^٢.

والتكبير للحامع والمفرد حاضراً أو مسافراً رجلاً أو امرأة حُرّاً أو عبداً في الفطر وعقيب العشاءين والصبح والعيد - قيل وعقيب الظهرين^٣ - وفي الأضحية عقيب عشر، ولتناسك بمنى خمس عشرة أو ثلثها ظهر العيد، وبقضي لوفات، ولو فأت صلاة قضاها وكثر وإن كان قضاؤها في غير وقته، ويستحب فيه الطهارة وللآيات سبع عشرة يقاربها أربع عشرة

استشعار الخوف من الله تعالى، وتؤكد الجماعة في المستوعب، وإيقاعها في المساجد، ومطابقة الصلاة لها، وقراءته الطوال كالأنبياء والكهف إلا مع عذر المأمومين، والجهر، ومساواة الركوع ولسجود للقراءة، وجعل صلاة الكسوف أطول من الخسوف، والإعادة لو هرع قبل الانتهاء أو التسبيح والحمد، والتكبير للرفع من الركوع في غير الخامس والعاشر وفيهما «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» وروي نادراً عمومها إذا فرغ من السورة لإمعان التبعيض^٤، والقنوت على الأرواج، وأقله على الخامس والعاشر، والتكبير المتكرر إن كانت رجباً، والقضاء مع القنوت حيث لا يجب؛ لعدم العلم والاستيعاب، وصلاة ذوات الهنات في البيوت جماعة.

وصوم الأربعاء والخميس والجمعة، والفعل والدعاء لرفع الرزلة، وأن يقولوا عند النوم: «يَا مَنْ يُضِيكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ» الآية، صل على محمد وآل محمد

١. علق عليه في الفوائد الملية، ص ٢٦٦ «نسب في كل من المعتبر، ج ٢، ص ٣١٣؛ ومختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٦٦؛ والبيان، ص ٢٠٢ إلى ابن الجيد، وفي جواهر الكلام، ج ١١، ص ٦١٤. قال: ومن الغرائب ما من نسخة صحيحة من النسخة من أنه نقل عن ابن أبي عمير وموسى الإجماع على تقديمه على القراءة في الأولى».

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٢٧-١٢٨، ج ٢٧٠، استبصار، ج ١، ص ٤٤٧، ج ١٧٢٩.

٣. قاله الصنوق في المقنع، ص ١٥٠.

٤. لم نثر عليه، وقال في جواهر الكلام ١١، ص ٢٨١ بعد نقله عن السلفية والفوائد الملية «هل لم أجد الخبر المربور».

وامسك عَنَّا السَّوءَ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» ليأمن سقوط البيت.
وللطواف ستّة:

قراءة الجُحْد والإخلاص كما مرّ، والقُرْب من المقام لو مُنِع منه و خلفه ثمّ
جانبه، وقربها إلى الطواف. ويجوز إيقاع نعلها في بقاع المسجد.
وللجنازة اثنان وخمسون يقارنها عشرون:

الطهارة، والصلاة في المواضع المعتادة، واستحضار الشفاعة للميت، ورفع اليدين
في كلّ تكبيرة، وإضافة ما يناسب الواجب من الدعاء كما رُوِيَ عن النبي ﷺ أنّه
أوصى عليّاً عليه السلام به. «اللَّهُمَّ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ، ماضٍ حُكْمُكَ، خَلَقْتَهُ وَلَمْ يَكُ شَيْئاً
مَذْكُوراً، وَأَنْتَ خَيْرُ مَزُورٍ، اللَّهُمَّ لَقَمَهُ حَبَّتُهُ، وَالْحَبَّةُ بَنِيَّةٌ، وَنُورٌ لَهُ قَبْرُهُ، وَأَوْسَعُ عَلَيْهِ
مَدَاحِلُهُ، وَتَبَتُهُ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ، فَإِنَّهُ افْتَقَرَ إِلَى رَحْمَتِكَ وَاسْتَعْنَيْتَ عَنْهُ، وَكَانَ يَشْهَدُ أَنْ
لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، فَاعْمِرْ لَهُ، وَلَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تَفْتِنَّا بِعَذَابِهِ».

والصلاة على مَنْ نَقَصَ عَنْ سِتٍّ إِذَا وُلِدَ حَيّاً، وتلافي مَنْ لم يُصَلِّ عليه بعد
الدفن وخصوصاً إلى يومٍ وليلة، والنهي عن تنزيه الصلاة حُمِلَ على الجماعة، لا
الفرادى.

وتقديم الأولى بالآثر، والزوج أولى، ولو اجتمعوا قَدِمَ الأقدم فالأقرب فالأسنّ
فالأصحب، والهاشمي أولى، وإمام الأهل أولى مطلقاً.

ووقوف الإمام وسط الرجل وصدرها ويَتَخَيَّرُ في الخُشْي، وَنَزْعُ نَعْلِهِ وَخُصُوصاً
الجِذَاء، أَمَّا الْخُفَّ فِجَائِزٌ، وَلِزُومِ مَوْقِعِهِ حَتَّى تُرْفَعَ، وَوُقُوفُ الْمَأْمُومِ الْوَاحِدِ مِنْ وَرَاءِ
الإمام، وَمَحَازَاةُ صَدْرِهَا وَوَسْطِهَا لَوْ اتَّفَقَا، وَتَقْدِيمُهُ إِلَى الإِمَامِ وَتَقْدِيمُهَا عَلَى الطِّفْلِ
لَا عَلَى الْعَبْدِ وَالْخُشْيِ وَلَا الْخُشْيِ عَلَى الْعَبْدِ، وَتَقْدِيمُ الْأَفْضَلِ، وَمَعَ التَّسَاوِي الْقَرْعَةُ، وَ
تَفْرِيقُ الصَّلَاةِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ، وَأَقْلَهُ عَلَى كُلِّ طَائِفَةٍ، وَتَقْدِيمُهَا عَلَى الْحَاضِرَةِ مَعَ الْخَوْفِ

على الميت، وأن لا تفعل في المسجد، وقصد الصف الأخير، وانفراد الحائض بصف، وتشيع الجنازة ورائها أو حابستها، وتفكر في أمر الآخرة، وإعلام المؤمنين، وتربيعها وهو حملها بالأركان الأربعة يبدأ بالأيمن ثم يدور من ورائها إلى الأيسر ويقول: «العمد لله الذي لم يجعلني من لسواد المخترم» وأن لا يجلس حتى يوضع، وأن لا تمشي أمامها، ولا يركب إلا لضرورة، ولا يتحدث في أمور الدنيا، ولا يضحك، ولا يرفع صوته.

وللملتزم ثلاث وعشرون تقارنها خمس عشرة:

المبادرة في أول الوقت في المعين، وأول الإمكان في المطلق، وقضاء فائت النافلة، وأكد الراتب، والمسارة إلى قضاء فائت الفريضة، وعدم الاشتغال بغير الضروري، والوصية بالقضاء لمن حصر الموت قبله وإن وجب ذكره للولي، وفعل المنذور القلبي، والمنذور في حال الكفر، وقضاء العيد أربعاً على رواية^١ حُمِلَتْ عَلَى مَنْ لَا يُحْسِنُ الْقَوْتَ وَالتَّكْبِيرَ.

ولولم يقض الراتب تصدق عن كل ركعتين بمدة، فإن عجز فعن كل أربع، ثم عن كل يوم وليلة بمدة. وفي الرواية تفضيل صلاة ثلاثاً^٢، والصدقة في العائنة لمرضى أولى من القضاء، وقضاء المعنى عليه بعد الإفاقة صلاة ثلاثة أيام، وأقله يوم وليلة، وتقديم قضاء النافلة أول الليل وأداؤها آخره، وتخفيف الحائض، ونية المقام للمسافر عشراً مع الإمكان، والإتمام في الحرمين والحائرين، وجبر المقصورة بالتسيحات الأربع ثلاثين مرة.

وتختص الفرائض والاستسقاء والعيد والغدير - كما مر - باستحباب الجماعة، وتؤكد في الفريضة، عن النبي ﷺ: «لا صلاة لمن لم يصل في المسجد مع المسلمين

١. التهذيب، ج ٣، ص ١٣٥، ج ٢٩٥، الاستبصار، ج ١، ص ٤٤٦، ح ١٧٢٥

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٥٣ - ٤٥٤، باب تقديم المؤمنين و...، ج ١٣، الفقيه، ج ١، ص ٥٦٩، ديل الحديث ١٥٧٥

تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١ - ١٢، ح ٢٥

إِلَّا مِنْ عَلَّةٍ^١. وعنه^٢: «الصلاة جماعة ولو على رأس رُجٍّ»^٣. وعنه^٤: «إِذَا سُئِلَتْ عَنْ مَنْ لَمْ يَشْهَدْ الْجَمَاعَةَ فَقُلْ: «لَا أَعْرِفُهُ»^٥. وعن الصادق^٦: «الصلاة حَلْفَ الْعَالَمِ بِأَلْفِ رَكْعَةٍ، وَخَلْفَ الْقُرْشِيِّ بِمِائَةٍ، وَخَلْفَ الْعَرَبِيِّ خَمْسُونَ، وَخَلْفَ الْمَوْلَى خَمْسَ وَعَشْرُونَ»^٧.

ويعتبر إيمان الإمام وعدالته وحنانه إلّا للمرأة، وطهارة المولد والعقل والبلوغ إلّا الصبي بمثله، والرواية بإمامة ذي العشر^٨ تحمل على النفل، وخُملت على الضرورة، والذكورة إذا أم مثله أو خشي، وإتيان بواجب القراءة، والقيام بمثله، ومحاذاة المأموم موقف الإمام أو تقدّمه بغيره في الأصح، وقربه عادة، وانتفاء الحائل إلّا في المرأة خلف الرجل، وانتفاء العلوّ، ولمطلق بالمقيّد، وتوافق نظم الصلاتين لا عددهما، ومتابعة الإمام ولو مساوقة فيستمرّ لمتقدّم عامداً، ويعود الناسي مالم يكثر كالسبق بركعة فيبوي الانفراد مع قوة الانتظار، والمتأخّر سهواً يحقّف ويلحق ولو بعد التسليم، والفضيلة والقدوة باقيتان على الرواية^٩، وظاهرها سقوط القراءة، وحرّيم المأموم بعده لامعه في الأصح، ونهيّ الإمام، وتبّة الاقتداء، واشتراط اثنين فصاعداً إلّا في واجبها بالأصالة، وإدراك الركوع مع ركوع الإمام، فتدرك السجدين يستأنف ومُدرك القعدة يني ولو تشهد ووظائفها مع ذلك مائة وخمسة:

فعلها في الجامع فالأجمع ومسجد لا تتمّ جماعته إلّا بحضوره، ومسجد العامة؛ ليخرج بحسناتهم، ويغفر له بعدد مَنْ خالعه، وإعادة المنفرد جماعةً، والجامع في

١. علل الشرائع، ج ٢، ص ١٩ - ٢٠، باب علّة الجماعة، ح ١

٢. لم نشر عليه.

٣. لم يجده إلّا أنّ في مستدرك الوسائل، ج ٦، ص ٤٥١ نقده عن الفوائد المليّة.

٤. نقله في بحار الأنوار، ج ٨٥، ص ٥ من التعليّة.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٥٦٧، ح ١٥٦٩

٦. لم يجدها في المصادر الحديثيّة، ولكن رواها الشهيد الثاني في الفوائد المليّة، ص ٢٨٩ عن حالي بن سدير.

قول قوي إماماً أو مأموماً، والاقتداء بإمام الأصل أو نائبه، ثم الراتب و صاحب المنزل والإمارة، و مختار المأمومين، ولو اختلفوا قَدَّم الأقرأ فالأفقه فالأشرف فالأقدم هجرةً فالأسنَّ فالأصبح وجهاً وذكرأ فالقرعة.

وينبغي السلامة من العمى و خصوصاً في الصحراء، و الجذام والبَرَص و خصوصاً في الوحدة، والفالج والمرض وانقيد والحد مع التوبة، و أن لا يكون أعرابياً أو متيماً أو عبداً أو أسيراً أو مكشوحاً غير العورة و خصوصاً الرأس أو حائكاً ولو عالماً، أو حجاجاً ولو زاهداً، أو دباغاً ولو عابداً، أو أدرا أو مدافع الأخبشين أو جاهلاً لغير الواجب إلا بمساوئهم. وروى: «ولا ابنأ بأبيه»^١.

وليستنبه الإمام شاهد الإقامة سواء كانت صلاة الإمام باطلة من أصلها أو من حينها. وروي في الأولى أن الاستنابة للمأموم^٢. وليعط الإمام المتصرف للحدث أنفة على رواية^٣ ولا يُستتاب المسبوق قيل: ولا السابق.

وقصد الصف الأول وإطالته (إلى مع الإفراط) والتخطي إليه إذا لم يؤذ أحدًا، واحتماس الفضلاء به، ومنع الصبيان والعبيد والأعراب منه، ونوسط الإمام الصفوف، ووقوف الجماعة خلفه، وتأخر الأنثى^٤ والمؤنث، وتيامن الذكر الواحد لا تأخره، ومسامحة جماعة المرأة والساء للإمام، ومساواة الإمام في الموقف أو علو المأموم، وإقامة الصفوف بمعادة الساكب و تباعدها بمرض عنز، وعدم الحيلولة بنهر أو مخروم أو زقاق في الأصح، والقرب من الإمام و خصوصاً اليمين، وتأخر المرأة عن الصبي والعبد، وتأخر المرأة عن الخنثى، وعدم دخول الإمام المحراب إلا لضرورة، ووقوف المأموم وحده، والمحافظة على إدراك تكبيرة الإحرام من

١ لم نجد.

٢ لم نجد.

٣ الفقيه، ج ١، ص ٤٠٢، ح ١١٩٤.

٤ في «ب، ج»، «الخنثى» بدل «الأنثى». وقال الشهيد الثاني في العوائد الملية، ص ٢٩٩ في شرح الصبارة: «والمؤنث» وهو الخنثى.

الإمام، وقطع الصلاة بتسليمه لو كبر قبله أو معه في الأصح. ويجوز المشي راكعاً ليلتحق بالصف والسجود مكانه، وروى [عبدالله] بن المغيرة: أنه لا يتخطى وإنما يجزّ رجليه، حكايةً لفعل الصادق عليه السلام^١، وترك القراءة في الجهرية المسموعة ولو همهمةً، والقراءة لغير السامع وللمدرك الأخيرتين، ورواية عمار عن الصادق عليه السلام بإعادة مَنْ لم يقرأ^٢ متروكة، والتسبيح في الإخفاية ولَمَن فرغ من القراءة قبل الإمام، وإبقاء آية يركع بها، والتأخر عن أعمال الإمام باليسير، وعدم الانتماء بمن يُجَنُّ أدواراً حال الإفاقة، وبمن يكرهه المأموم، والقيام عند «قد قامت الصلاة» كما مرّ فيعيد الإقامة لو سبق على رواية^٣، وعدم صلاة نافلة بعدها، وقطعها لو كان فيها، ونقل الفريضة إليها، وفيه دققة، وقطعها مع لأصل، وقول المأموم سرّاً: «الحمد لله رب العالمين» عند الفراغ من العاتحة و بعد قول الإمام: «سمع الله لمن حمده» و جلوس المَسْبُوق في تشهد الإمام ذاكراً مُستوفِزاً متعافياً. وروى متشهداً على أنه ذكر^٤، وكذا القنوت، وانتظار المَسْبُوق تسليم الإمام، ولزوم الإمام مكانه حتّى يتم، وأن لا يُسلم المأموم قبل الإمام إلّا يُعْطِر فيسوي الانفراد والناسي والظان بجتران، والدخول فيما أدرك ولو سجدة أو جلّسة، ويدرك فضل الجماعة مطلقاً؛ لرواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «إذا أدركت الإمام في السجدة الأخيرة من الركعة الرابعة فقد أدركت الصلاة»^٥.

وفي رواية عمار عن الصادق عليه السلام: «إذا أدرك الإمام ولما يقل: السلام عليكم، فقد

١. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٩، ح ١١٥٠، رواها مرسلًا وم أجده عن ابن المغيرة.

٢. لم نجده.

٣. لم نجده.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥٦، ح ١٩٦، وص ٢٨١، ح ٨٣٢.

٥. لم نجده بهذا اللفظ ولكن رواه في تهذيب الأحكام ج ٣، ص ٥٧، ح ١٩٧، بلفظ: «عن محمد بن مسلم قال، قلت له: متى يكون يدرك الصلاة مع الإمام؟ قال: إذا أدرك الإمام وهو في السجدة الأخيرة من صلاته فهو يدرك لفصل الصلاة مع الإمام».

أدرك الصلاة و أدرك الجماعة»^١.

ومحافظة الإمام على الرفع بالتكبير، وانحرافه عن مصلاه بالنافلة، وجهره بالأذكار كلها وخصوصاً القنوت، و التعميم بالدعاء، والتخفيف بتثليث التسييح في الركوع والسجود بغير دعاء و خصوصاً إذا استشعر ضرورة مؤتم بمرض أو حاجة، وتسديس التسييح إذا أحس بداخل، ولا يطول تنظراً لمن سيحي، ولا يفرق بين الداخلين، والتعقيب مع الإمام، والرواية^٢ بأنه ليس بلازم لا تدفع الاستحباب.

[تتمة في أحكام المساجد أخرى]

يستحب بناء المساجد، وزمها، وإعادتها، وكشفها ولو بعضها، وتوسطها في العلو، وإسراجها، وكسها و خصوصاً آجر الحميم، وتعاهد النعل، وتقديم اليمنى والخروج باليسرى كما مر.

وترك الشرف، والمحراب الدخيل، وتوسط المنارة، وتعليقها، واستطرافها، والنوم، والبصاق، والامتخاط فليرد والأفليكن وفصم القيل فيدفن، وسل السيف، وتعليم الصبيان فيها، وعمل الصنائع وخصوصاً بزّي التبل، وكشف العورة، والحذف بالحصى، والبيع والشراء، وتمكين المجنين والصبيان، وإنفاذ الأحكام، وتعريف الضالة إنشاداً ونشداناً، وإقامة العدود، وإنشاد الشعر، ورفع الصوت، والدخول برائحة خبيثة وخصوصاً البقول الكريهة وإدخال نجاسة غير ملوثة، ولا يحرم في الأصح، والزخرفة، والنقش بالصور، وحمل الميضة وسطها، بل على بابها، ويحرم إخراج الحصى منها فيعاد ولو إلى غيرها، وتلوينها بنجاسة، والدفن فيها، وتغييرها.

١ لم نشر على رواية بهذا اللفظ، وقريب منها في الكافي ج ٣، ص ٣٨٦ باب الرجل يخطو إلى... ح ١٧ تهذيب

الأحكام، ج ٣، ص ٢٧٢، ح ٧٨٨

٢. الكافي، ج ٣، ص ٣٤١، باب التعقيب بعد الصلاة والدعاء، ح ١

وليقل عند الدخول: «بِسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ، لَسَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَافْتَحْ لَنَا بَابَ رَحْمَتِكَ، واجْعَلْنَا مِنْ عُمَّالِ مَسَاجِدِكَ جَلَّ ثَنَاءُ وَجْهِكَ». وعند الخروج: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وافتح لنا بابَ فَضْلِكَ».

وإذا دخل فلا يجلس حتى يصلي التبعة ولو في الأوقات الخمسة.

[خصائص النوافل]

وأما النوافل، فلا حصر لخصائصها، وفي كتب العبادات منها قَدَرٌ صالحٌ وخصوصاً المصباحين^١ وتتمت ابن طاوس^٢ ولنذكر لهم.

فيلرواتب: إيقاع الطهيرة عند الزوال قبل لمرض إلى زيادة الفتي قدمين وتُسعى صلاة الأوابين، والعصرية قبلها إلى أربع أقدام، وينبغي اتباع الظهر بركعتين منها، والمغربية بعدها إلى ذهاب العمرة قبل الكلام.

وروى الصدوق: «كتابة الركعتين في عَمَنَيْنِ والأربع حجة مبرورة»^٣.

والعشائية بعدها إلى نصف الليل، ويحوز القام فيها، والليلية بعده، والقرب من الفجر الثاني أفضل، وتُقدَّم على النصف للمسافر والمريض والشاب، وقضاؤها أفضل، ثم الشفع ثم الوتر، وتقدمها أيضاً للثلاثة، والفجرية قبلها إلى الحمة المشرقية، ومزاحمة الظهرين بركعة والليلية بأربع ولامزاحمة في المغربية والفجرية، وليتدع بالمنقول.

وللاستسقاء: شرعيته عند الحاجة إلى المطر والنبع كالصيد، ويجهر بها أيضاً. وقنوتها: سؤال الرحمة وتوفير المياه والنبوع والاستغفار، وليصم قبلها ثلاثة ثالثها الاثنين ثم الجمعة، وإعلام الناس، وأمرهم بالتوبة والصدقة ورد المظالم وإزالة

١. أي مصباح المتجهج للشيخ الطوسي، والمصباح الكنعني

٢. الفقيه، ج ١، ص ٢٢١، ح ١٦٦٥ ورواه أيضاً الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١١٢، ح ٤٢٢.

الشحناء، والخروج حفاة إلى الصحراء، لا بمكة، وفي المسجد، والمشى بسكينة ووقار، وإخراج الشيوخ والشيخات والأطفال والتفريق بينهم وبين الأمهات، ولا يخرج الكافر والشابة، وتحويل الردء عند الفراغ منها للإمام خاصة، ثم يكبرون والإمام مستقبل القبلة مائة، ويسبحون وهو متيامن مائة، ويهللون وهو متيامن مائة، ويحمدون وهو مستقبلهم مائة رافعي الأصوات في الجميع، تابعي الإمام، ثم الخطبتان من المأثور أو ما اتفق، وإلا فالدعاء، وتكرار الخروج لو لم يجابوا، وليدعى بدعاء النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ وَبِهَائِكَ، وَأَنْشُرْ رَحْمَتَكَ، وَأَخِي بِلَاذِكَ النَّيِّتَةَ»، وكذا يدعى بدعاء الأئمة ﷺ، ودعاء أهل الغصب لأهل الجذب، والدعاء بالصحو والقلة عند إفراط المطر، ويكره أن يقال: «مطرنا بنوء كذا».

ولنافلة شهر رمضان، أنها ألف ركعة في العشرين، عشرون ثمان بعد المغرب، واثنان عشرة بعد العشاء والوتر، وهي العشر الأواخر ثلاثون، اثنان وعشرون بعد العشاء، وفي كل من العرادي مائة، ويجوز الاقتصار عليها، وتفريق الثمانين على الجمع، والدعاء فيها بالمأثور، وزيادة مائة ليلة يصفه في كل ركعة بعد الحمد التوحيد إحدى عشرة مرة.

ونافلة عليّ ؑ: ركعتان في الأولى بعد الحمد القدر مائة، وفي الثانية بعد الحمد التوحيد مائة مرة.

ونافلة فاطمة ؑ: أربع ركعات، في كل ركعة بعد الحمد التوحيد خمسين مرة، حكاه الصدوق ؑ، والمشهور العكس.

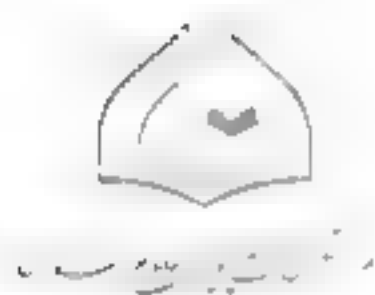
ونافلة جعفر ؑ: تكرارها كل ليلة، ودونه في كل جمعة، ثم في الشهر، ثم في السنة، ويجوز احتسابها من الرواتب، وهي أربع، بعد الحمد في الأولى الزلزال، وفي الثانية والعاديات، وفي الثالثة النضر، وفي الرابعة التوحيد، وبعد كل قراءة: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله، والله أكبر» خمس عشرة مرة، ثم عشراً في كل ركوع

وسجود ورفع منهما، ففي الأربع ثلاثمائة، والدعاء آخر سجدة بالمأثور، ولو تمذّر التسبيح فيها قضى بعدها.

وللاستخارة، صور كثيرة:

مها: أن يغتسل ثم يكتب في ثلاث رقاع بعد البسملة: «خيرة من الله العزيز الحكيم لفلان بن فلانة افعل»، وفي ثلاث بعد البسملة: «خيرة من الله العزيز الحكيم لفلان بن فلانة لا تفعل»، ثم يجعلها تحت مصلاه، ثم يصلي ركعتين ويسجد بعدهما، ويقول مائة مرة: «أستخير الله برحمته خيرة في عافية»، ثم يرفع رأسه ويقول: «اللهم خزلني في جميع أموري في يسر منك وعافية»، ثم يشوش الرقاع ويخرج فإن توالث ثلاث «افعل» أو «لا تفعل» فذاك، وإن تفرقت عمل على أكثر الخمس

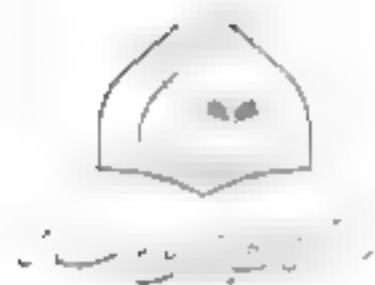
ولصلاة الشكر: أنها ركعتان عند تحقّد نعمة أو دفع نقمة أو قضاء حاجة، يقرأ في الأولى منهما الحمد والتوحيد، وفي الثانية الحمد والحمد، وليقل في الركوع والسجود: «الحمد لله شكراً شكراً وحمداً»، وبعد التسليم: «الحمد لله الذي قضى حاجتي، وأعطاني مسألتي»، ثم يسجد سجدة الشكر. والحمد لله رب العالمين. والصلوة على خير خلقه أجمعين.



(١٧)

جواز السفر

في شهر رمضان اعتباراً



بسم الله الرحمن الرحيم

بعد حمد الله على نعمه الباطنة والظاهرة، وصلاته على محمد المصطفى، وعترته الطاهرة، وأصحابه الأنجم الزاهرة.

فإنني ممثلاً ما أمرت به من واجب الطاعة وإمام الجماعة (أدام الله ظلّه) من بحث هذه المسألة، معذراً مما صدر عن فكري العاتر وقلبي القاصر، وهي جواز السفر في شهر رمضان احتياطاً، قصداً للتراجع وإباحة الفطر.

فأقول: الظاهر من مذاهب العلماء في مسائل الأعصار والأمصار جوازه، مع إجماعنا على كراهة ذلك، نص عليه الشيخ الإمام أبو جعفر الطوسي في النهاية^١ والمبسوط^٢، والشيخ عماد الدين محمد بن علي بن حمزة في الواسطة^٣، والشيخ أبو عبد الله محمد بن إدريس^٤، والشيخ قطب الدين الكيذري^٥، والقاضي السعيد سعد الدين أبو القاسم ابن البراج في الكامل^٦ والمهذب^٧ إلا أنه نقل طرده إلى تصرّف

١. النهاية، ص ١٦٦.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٢٨٤.

٣. معقودة ولم تصل إلينا.

٤. المراتب، ج ١، ص ٢٩٠.

٥. إصباح الشبهة، ص ١٤٢ - ١٤٣.

٦. فُقدت ولم تصل إلينا.

٧. المهذب، ج ١، ص ١٩٤.

الشهر، والباقون إلى ثلاث وعشرين منه؛ حيث أطلق كل منهم جواز السفر على كراهية، وهو المنصوص عن علماء أهل البيت عليهم السلام.^١

ويلوح من الشيخ في التهذيب^٢، والشيخ أبي محمد بن أبي عقيل^٣، والشيخ أبي علي محمد بن الجيد التحريم^٤، وصرح به الشيخ أبو الصلاح في الكافي^٥.

لنا عشرون طريقاً:

[الطريق] الأول - وهي العدة - : انتمسك بقوله عز وجل: «وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ»^٦.
وتقريره يتم بمقدمات:

أ: أن هذا سفر، وهو ظاهر؛ إذ السفر هنا هو الصرب في الأرض قاصداً للمسافة
ب: أنه مباح، وهي مأخذ لشك، ووجهه أصالة إباحة الانتقال من بلد إلى آخر، والإجماع على عدم خطر مفارقة صقع والوصول إلى صقع، فيتحقق المعضي لإباحة السفر، ولا مانع محقق ولا مقدراً إلا الترخيص في الإفطار، ولا يصلح للمانع؛ لإباحته أيضاً، كما لو كانت الرحلة جزءاً عنه فيما لو سافر في أيام الصوم لبعض الضرورات، مع فرض عدم موتها بالتأخير، قصداً للرخصة ووصولاً إلى الحاجة. وإذا كان غير مانع مع كونه حرةً عنه فكذلك مع كونه علةً تامةً؛ لإجماعنا على أن العاصي بسره معصية لها مدخل في كميته لا يترخص؛ ولقول النبي صلى الله عليه وآله:

١ الكافي، ج ٤، ص ١٢٦، باب كراهية السفر في شهر رمضان، ج ١ - ٢: الفقيه، ج ٢، ص ١٣٩ - ١٤٠، ح ١٩٧٠ - ١٩٧٤.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢١٦، ديل الحديث ٦٢٦

٣ و٤. حكاية عنه في المختلف، ج ٢، ص ٢٤٦، المسألة ٨٢.

٥ الكافي في الفقه، ص ١٨٢

٦. البقرة (٢): ١٨٥

«عليكم برخصة الله عز وجل التي رخص لكم» رواه مسلم^١؛ ولأن طلب القصر طلبٌ للتخفيف، وهو مراد الله عز وجل بقوله: «يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ»^٢.

على أن القصر عندنا عزيمة، وإطلاق الرخصة عليه بحسب الوضع اللغوي، لا بحسب العرف الشرعي، ففرض السفر مخالف لفرض الحضر، فلا يبقى المنع في الحضر قائماً في السفر، فالقصر حينئذٍ خالٍ عن قيام المقتضي للمنع، وهو معنى العزيمة، وقد تقرّر في الأصول^٣.

فإن قلت: قصر الصوم حكم، فلا يكون علّة؛ ضرورة تأخر الحكم عن العلّة، واستحالة تأخر الشيء عن نفسه.

قلت: لا علّة للحكم الشرعي، أمّا عند الأشعرية فظاهر؛ لاستحالة تعليل أفعال الله تعالى بالأغراض؛ واستحالة تأثير غير الله تعالى في حادث.

وأما عندنا وعند المعتزلة، فهي بمعنى المحرف مجازاً؛ لعدم علّتها، ولو سلّم فالعلّة الغائية هنا قصد الترخّص لا نفس الترخّص، والقصد مقدّم ضرورة.

لا يقال: كلّ فعلٍ لا غاية له عبثٌ، وكلّ عبثٌ معصيةٌ، وكلّ معصيةٌ لا يقصر فيها. لأنّا نقول: لا نسلم عدم الغاية، وقد بيّناها، إلّا أن نعتي بها غايةً خارجةً عن الترخيص، فنمنع كلفة الكبرى لو سلّم أن هذا السفر عبثٌ حينئذٍ؛ إذ كلّ سفرٍ مباح يسوّغ القصر، وهو ظاهر؛ إذ التقدير انتفاء الموانع عن هذا السفر إلّا ما ذكر، فيدخل تحت منطوق الآية الشريفة^٤.

الطريق الثاني: ما روي في صحيح البخاري ومسلم، ورواه الغصّة عن جابر بن عبد الله، وصفوان بن يحيى (رضي الله عنهما) عن النبي ﷺ، وأبي الحسن عليه السلام أنّهما

١. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧٨٦، ذيل الحديث ٩٢/١١١٥.

٢. النساء (٤): ٢٨.

٣. راجع العدة في الأصول الفقه، ج ١، ص ٢٢٧.

٤. البقرة (٢): ١٨٥.

قالا: «ليس من البرّ الصيام في السفر»^١.

والتقرير ما تقدّم.

وعن مولانا الصادق عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: إنّ الله تصدّق على مرضى أمّتي ومساقرها بالتقصير والإفطار، أيسرّ أحدكم إذا تصدّق بصدقة أن تُردّ عليه؟»^٢.
ولفظ: «مساقرها» عامٌّ، خرج عنه سفر المعصية، وكثير السفر بالإجماع، فيبقى الباقي على العموم.

الطريق الثالث: القصر يُسرّ، واليسر مراد لله تعالى، فيكون القصر مراد الله تعالى، أمّا الصمريّ فوجدانيّة. وأمّا الكبرى فما أحدها قوله تعالى: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ»^٣.

أو نقول: الإنماء عسرٌ، وكلّ عسرٍ غير مراد لله، وبين الكبرى بقوله: «وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ»^٤.

لا يقال: بعارض سفر المعصية والكثير، فإنّ الدليلين آتيان فيهما مع تخلف القصر.

فنقول: الإجماع أخرجهما، وأين الإجماع فيما نحن فيه؟

الطريق الرابع: وُحِدَ ملزومُ القصر فثبت القصر.

أمّا وجود الملزوم: فلأنّ ملزومَ القصر لحرّج والمشقة في السفر، وهو هنا موجود. وأمّا ثبوت القصر: فلما ثبت من وجوب وجود اللازم مع وجود الملزوم.

لا يقال: المشقة حاصلة في الجمال ونحوه، ولا قصر.

فنقول: التقييد بقولنا: «في السفر» أخرجه، ومنه يعرف عدم ورود السفر فيما

١ صحيح البخاري، ج ٢، ص ٦٨٧، ج ١٨٤٤ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧٨٦، ج ١١١٥/٩٢، التقييد، ج ٢.

ص ١٤٢، ج ١٩٨٣: تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢١٧-٢١٨، ج ٦٣٢.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٢٧، باب كراهية الصوم في السفر، ج ٢.

٣ و٤ البقرة (٢) ١٨٥.

دون المسافة، وكثرة السفر ونحوه.

الطريق الخامس: انتفى لازم الإتيام فينتفي الإتيام.

أما انتفاء اللازم: فلأن الإتيام حرج في الدين، وكلّ حرج في الدين منفيّ أو ضرر، وكلّ ضرر منفيّ؛ لقوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^١، ولقوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»^٢ وأما انتفاء الإتيام: فلأنه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم، وإلا لم يكن لازماً. هذا خلف.

الطريق السادس: هذا السفر ليس بمعصية لله، ولا طلب شحنة، أو سعاية ضرر على المسلمين، ولا صيد، وكلّ سفر هذا شأنه يسوغ فيه الفطر. ينتج: هذا السفر يسوغ فيه الفطر.

أما الصغرى: فظاهرة.

وأما الكبرى: فلقول الصادق ﷺ في رواية هشام بن مروان: «مَنْ سَافَرَ قَصْرَ وَأَفْطَرَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَحْلاً سَفَرَهُ فِي الصَّيْدِ، أَوْ فِي مَعْصَةِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ رَسُولاً لِمَنْ يَعْصِي اللَّهَ، أَوْ فِي طَلَبِ شَحْنَاءٍ، أَوْ سَعْيَاةٍ ضَرَرٍ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^٣.

لا يقال: في طريق الحديث سهل بن زياد، وقد ضعفه [ابن] الضائري^٤، والنجاشي^٥، والشيخ الطوسي^٦، وأخرجه أحمد بن محمد بن عيسى من قم إلى الري وشهد عليه بالغلط، فكيف يصح الاعتماد على روايته؟

١. الحج (٢٢) : ٧٨.

٢. الكافي، ج ٥، ص ٢٨٠، باب الشعقة، ح ٤؛ الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٣، ح ٢٨٦٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤٦.

٣. ١٤٧، ح ١٦٥١؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٨٤، ح ٢٢٤١-٢٢٤١؛ سنن الباقطيني، ج ٣، ص ٤٦٩، ح ٨٢/٤٤٥٩.

٤. الكافي، ج ٤، ص ١٢٩، باب مَنْ لَا يَجِبُ لَهُ الْإِفْطَارُ، ح ١٣؛ الفقيه، ج ٢، ص ١٤٢، ح ١٩٨١؛ تهذيب

الأحكام، ج ٤، ص ٢١٩-٢٢٠، ح ٦٤٠.

٥. لاحظ مجمع الرجال، ج ٣، ص ١٧٩.

٦. رجال النجاشي، ج ١، ص ٤١٧، الرقم ٤٨٨.

٧. الفهرست، الشيخ الطوسي، ص ٢٢٨، الرقم ٣٣٩.

لأننا نجيب بأن الرواية مشهورة بين الأصحاب لا راد لها، والحجة عمل الأصحاب بمضمونها لا نفس سندها، ولا اعتصادها بالقرآن العزيز وباقي الأحبار الطريق السابع. أن هذا السفر صرت في الأرض، وكلّ ضرب في الأرض موجب لقصر الصلاة، وكلّ سفر موجب لقصر صلاة موجب لقصر الصوم. أمّا الأولى فظاهرة.

وأما الثانية فمأخذها قوله تعالى: ﴿وَرِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾^١.

لا يقال: هو معلق بـ «إِنْ خِفْتُمْ»، فكيف يسوغ مع عدمه؟!
فقول: لما انقلب الخوف عن السفر في عليه القصر بينما كون كل منهما علّة على البدل.

وأما الثالثة فلصحح معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام: «هُمَا وَاحِدٌ. إِذَا قَصَرْتَ أَفْطَرْتَ، وَإِذَا أَفْطَرْتَ قَصَرْتَ»^٢. والوحدة حقيقة مُحَالٌ، فوجب الحمل على التساوي في الحكم.

الطريق الثامن. أن من صورة النزاع قصّة أبعد الطريقين ليحصل القصر، وقد نص أكثر الأصحاب على جواز سدوكة لتحصل الغاية؛ محتجين بأنه سفرٌ مباح، وكلّ سفرٍ مباح موجب للقصر^٣، وابن المراح^٤ وإن حالف هنا إلا أنه محجوج بالدليل. لا يقال الفرق حاصل بين صورتين؛ إذ الغاية في الممثل به تتمخض للرخصة؛ لجواز كونها تجارة أو زيارة.

فنجيب بأن كلّ رخصة جزء العلّة، وقد تقدّم ما نعيها.

١. النساء (٤): ١٠٦.

٢. الفقيه، ج ١، ص ٤٣٧، ح ١٢٧١؛ تهذيب لأحكام، ج ٣، ص ٢٢٠، ح ٥٥١.

٣. الخلاف، ج ١، ص ٥٨٥، المسألة ٢٤٦؛ شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٢٢؛ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٥٦٤.

المسألة ٤٠٨؛ إيضاح الفوائد، ج ١، ص ١٦١.

٤. المهدب، ج ١، ص ١٠٧.

الطريق التاسع: الجمع بين قصر الصلاة وتمام الصوم هنا ممّا لا يمكن، والأوّل ثابت، فينتفي الثاني.

أمّا تحقق التسافي، فلأنّ مناط الرحصة الضرب في الأرض مع جواز السفر؛ وإلاّ لما جاز قصر الصلاة، عملاً بالمقتضي؛ لو حوب إتمام الصلاة الخالي عن معارضة كون الضرب المذكور مناطاً، وإذا ثبت أنّه مناط أثر في قصر الصوم؛ عملاً بالمقتضي.

وأمّا ثبوت الأوّل، فكما مرّ في الطريق السابع.

الطريق العاشر: أنّ تحريم القصر لها يلزم منه تأخير البيان عن وقت الحاجة، أو وقت الخطاب، وكلاهما منفيّ في الأصول^١، فلا يكون حراماً. وبيان الملازمة أنّ كلّ دليل دلّ على القصر شاملٌ لصورة الراح، فلو لم يكن مراده لزوم التأخير المذكور.

الطريق الحادي عشر: وحوب القصر في نية الأسفار مع عدم القصر في هذا السفر متساويان، والثابت الأوّل، فينتفي الثاني، وهو مستلزم ثبوت القصر في صورة النزاع.

أمّا ثبوت الأوّل: فبالإتفاق وأمّا ثبوت الثاني، فلأنّ القصر إن كان معللاً بإباحة السفر، ثبت في الموضعين، وإلاّ انتفى في الموضعين.

الطريق الثاني عشر: أنّ القول بعدم القصر في المتنازع يستلزم إحداث قول ثالث يقتضي رفع ما أجمع عليه المسلمون، والارم باطل، فالملزوم مثله. أمّا بطلان اللازم فقد تقرّر في الأصول.

وأمّا بيان الملازمة فلأنّ هذا السفر قد ثبت إباحته، والأئمة على قولين؛ إمّا من علّل القصر بالسفر المطلق، كالأوزاعي والحنفية، أو من علّل القصر بالسفر المباح، كالأكثرين، وعدم القصر هنا مخالف للمذهبين.

١. الدررمة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ٣٦١-٣٧٦؛ المحصول في علم الأصول، ج ١، ص ٤٧٧.

أما للأول: فلائه سفر، وأما للثاني: فلائه مباح
 الطريق الثالث عشر: تحريم القصر هنا مكف، والأصل عدمه حتى يثبت
 موجب، ولا يعارض بالمثل في صورة نزاع؛ لأن مقتضي للقصر موجود، وهو
 الآية المتقدمة، ولا كذلك مقتضي للصوم؛ إذ لا يصدق على هذا المكلف أنه
 شهد الشهر.

الطريق الرابع عشر المناسبة التي هي ملائمة أفعال العقلاء في العبادات
 حاصلة في القصر هنا، فثبت القصر عملاً بها، والمقدمة الأولى فرضية، والثانية
 مقررة في الأصول.

الطريق الخامس عشر: الدوران - أعني ترتب الشيء على الشيء الذي له
 صلوح العلّة وجوداً أو عدماً أو معاً - ثابت هنا، فثبت موجب، أعني القصر.

أما الأول فلأن القصر مرتب على السفر المباح وجوداً.
 وأما الثاني فلما ثبت من دلالة الدوران على العلّة.

الطريق السادس عشر: لو ثبت عدم القصر في صورة النزاع فإما أن يثبت مع
 موجب السفر لوجوب القصر أولاً، ويُثبت كان فإنه باطل.
 أما الأول فلائه يلزم تخلف الموجب عن الموجب.
 وأما الثاني فلائه يلزم عدم القصر في صورة الإجماع؛ إذ لو ثبت لكان موجباً،
 وقد قرّرناه غير موجب، هذا خلف.

الطريق السابع عشر لو ثبت عدم قصر في المتنازع فيه، لما كان السفر المباح
 موجباً للقصر، واللازم منتف، فيستفي ملزومه.

وإما قلنا ذلك؛ لأنه لو لم يكن كذا، للزم عدم القصر في بعض صور وجوده،
 وعدم القصر في أي بعض فرض ملزوم؛ لدلالة الدليل على عدم القصر في جميع
 صور وجوده، وهو المناسبة الدالة على الإضافة إلى المشترك، فيلزم عدم القصر في
 جميع صور وجوده، وهو منتف بالإجماع، فيلزم كون عدم القصر منتفياً، فثبت

القصر، وهو المدعى.

الطريق الثامن عشر: إباحة القصر هنا لا تستلزم ارتفاع الواقع، وكل ما لم يستلزم ارتفاع الواقع فهو واقع؛ ينتج إباحة لقصر واقعة، وهو المطلوب.

أما الصغرى، فلأنه لو كان مستلزماً لارتفاع الواقع، لكان منقياً؛ لانتفاء لازمه، وينعكس بالنقيض إلى قولنا: لو كان ثابتاً لا يستلزم ارتفاع الواقع، وإذا لم يستلزم ارتفاع الواقع - على تقدير ثبوته - لا يكون مستلزماً لارتفاع الواقع بالضرورة.

وأما الكبرى، فلأن ما لا يكون واقعاً فإن ثبوته مستلزم لارتفاع الواقع؛ ضرورة استلزامه لارتفاع نقيضه حيثئذ، الذي هو واقع منعكس بالنقيض إلى قولنا: كل ما لا يكون ثبوته مستلزماً لارتفاع الواقع فإنه وقع.

الطريق التاسع عشر: لولا ثبوت القصر في صورة النزاع، للزم أحد الأمرين، وهو إما تخلف المعلوم عن العلة، أو عدم وجوب القصر في السفر المباح، وكل منهما منتفٍ.

وإنما قلنا إن أحدهما لازم؛ لأنه لو ثبت عدم وجوب القصر فيما أن ثبت مع إضافة الوجوب في السفر المباح إلى المشترك أو لا مع إضافته إليه، وأياً ما كان يلزم أحد الأمرين. أما إذا ثبت مع الإضافة فيلزم تخلف المعلوم عن العلة، وأما إذا ثبت لا معها؛ فلأنه يلزم عدم الوجوب في السفر المباح لانتفاء لازم الوجوب ثم؛ لأن الوجوب ثم ملزوم الإضافة إلى المشترك؛ لمكان المناسبة.

الطريق العشرون: عدم وجوب القصر في المتنازع لا يجامع مع ثبوته في السفر المباح، والثاني ثابت فيلزم انتفاء الأول.

وإنما قلنا: إنه لا يجامعه؛ لأن السفر المطلق إما أن يكون موجباً للقصر أو لم يكن، وأياً ما كان يلزم عدم الاجتماع.

أما إذا كان موجباً؛ فلأنه حيثئذ يلزم وجوبه في صورة النزاع.

وأما إذا لم يكن موجباً؛ فلأنه يلزم عدم وجوبه في الصورة الأخرى؛ إذ لو ثبت

الوجوب لكان موجباً، قضية لدوران وبعض هذه الوجوه إلزامي ويمكن رده إلى الآخر.

احتج الآخرون بأنه لو سلم جميع ما ذكرتموه من الأدلة فإن معنا ما ينفيه، وهو وجوه ثلاثة:

[الوجه] الأول أن السفر مافٍ للصوم الوجوب، والإتيان بمافٍ الواجب حرام، ينتج أن السفر حرام. ثم تقول كل سفر حرام لا يسوغ فيه القصر، وهو ينتج: هذا السفر لا يسوغ فيه القصر.

أما الأولى فلأن السفر لازم جواز لإفطار أو وجوه، والصوم لازمه تحرمة، فتنافي اللازم يستلزم تنافي المدرومات

وأما الثانية فلأن الأمر بالشئ يهي عن ضده، أو يستلزمه، والنهي يدل على العباد هي العبادات.

وأما الثالثة: فلما مر^١ من حديث عمر بن مروان

والوجه الثاني التمسك بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^٢

وتقريره بمفدمات

أ أن «مَنْ» في المحازات للعموم، وقد تقرّر في الأصول^٣

ب. أن الحاضر عند دخول الشهر شاهد، وهو معلوم بالضرورة.

ج. أن الصوم على الشاهد واجب، وهو مطوق قوله تعالى: ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾.

د. أن الأمر بالشئ يستلزم النهي عن ضده.

هـ. أن السفر ضد، وقد تقدّم.

فتقول - إذا تقرّب هذه المفدمات - : لو جار السفر في صورة النزاع، لكان إما

١ تقدم في ص ٧

٢ البقرة (٢): ١٨٥

٣ العدة في أصول الفقه، ج ١، ص ٢٧٤: مبادئ الوصول، ص ١٢٠-١٢١

أن يوجب الإفطار أو لا، والثاني باطل، وإلا لبطلت الخامسة، والأول يوجب النهي عنه؛ للمقدمة الرابعة، فلا يكون جائزاً، وإلا لم يجب الصوم أصلاً وفيه إبطال المقدمة الثالثة؛ وإن اختص ببعض الأسفار أو بعض المسافرين بطلت الأولى.

الوجه الثالث: أن السفر هنا منهي عنه، وكل منهي عنه حرام، ويتم الدليل كما مر. وبيان الصغرى: صحيحة أبي بصير عن مولانا الصادق عليه السلام في الخروج إذا دخل شهر رمضان، فقال: «لا، إلا فيما أخبرك به: خروج إلى مكة، أو غزوة في سبيل الله، أو مال يخاف هلاكه، أو أح يخاف هلاكه»^١.

و«لا» حرف نهى، والمنهي عنه محذوف، لعلم به، وهو الخروج، وهو عام بدليل الاستثناء منه.

وأما الكبرى: فلما تقرّر في الأصول^٢.

وعن علي بن أسباط عن رجل عن مولانا الصادق عليه السلام أيضاً مثله، إلا أنه زاد: «فإذا مضت ليلة ثلاثة وعشرين فليخرج حيث يشاء»^٣.

والجواب عن الأول: منع صدق الكبرى، وإنما يصدق مع بقاء الوجوب، والسفر سبب في إسقاطه؛ ولأنه معارض بالسفر الواجب.

وعن الثاني: القول بموجب الآية الكريمة، ولكن المسافر لا يصدق أنه شاهد الشهر؛ لأن الأمر ليس مطلقاً، بل معلق على شهادة الشهر، والمعلق على شرط عدم عند عدم ذلك الشرط؛ ولانتقاضه بالمسافر قبل دخوله طلباً للرخصة في الإفطار.

وعن الثالث: بالحمل على الكراهة؛ لأن لهي وإن كان حقيقة في التحريم إلا أنه

١ الكافي، ج ١، ص ١٢٦، باب كراهية السفر في شهر رمضان، ح ١، وصيه «أو أح تريد وداعه»؛ الفقيه، ج ٢، ص ١٢٩، ح ١٩٧٠.

٢ مبادئ الوصول، ص ١١٦؛ الندة في أصول الفقه، ج ١، ص ٢٥٥ وما بعدها.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢١٦، ح ٦٢٦.

مع وجود قرينة الكراهة يجب المصير إليها؛ لما ثبت من الرجوع إلى المجاز عند وجود قرينة صارفة إليه؛ وهنا كذلك، لأن الأدلة متظافرة بالجواز، وخصوصاً مع فتوى الأصحاب بالكراهية مع علمهم بمقتضيات الألفاظ، ويختص الخبر الثاني بضعف سنده تارة وإرساله أخرى.

على أنا نقول: تحريم السر يستلزم عدم تحريمه، فإنه لا وجه لتحريمه إلا إخلاله بالصوم الواجب، وعلى تقدير تحريمه لا يجوز الإفطار، وإذا لم يجز الإفطار زال المقتضي للتحريم، وزوال التحريم يثبت أنه يلزم من القول بالتحريم جوازه، وكل ما يستلزم ثبوته رفعه كان ثبوته محالاً فيكون ثبوت التحريم محالاً وإذا استحال ثبوت التحريم تثبت الإباحة؛ إذ لا واسطة.

والله تعالى الموفق لكل خير، المرجو لدفع كل ضرر، بمنه وكرمه.

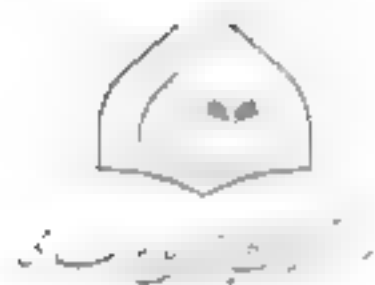
والحمد لله وحده، والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء وخاتمهم محمد بن عبد الله، وعلى عترته الأئمة الأطهار، صلاة متصلة إلى يوم الدين، وعلى أصحابه الراشدين والتابعين وتابعي التابعين.

وكتب مؤلفها محمد بن مكي، تجاور الله عن سيئاته

(١٨)

المنسك الصغير

(خلاصة الاعتبار في الحج والاعتمار)



بسم الله الرحمن الرحيم

بعد حمد الله تعالى على آلائه، وصلاته على أشرف خلقه محمد المصطفى وأحبابه وآله الطاهرين، فهذه رسالة في وجبات العمرة والحجّ وحيزة مستوفاة وضمتها تقرباً إلى الله تعالى.
وهي فصلان:

[الفصل الأول في أفعال العمرة]

وهي أربعة:

فأولها: الإحرام

ومعناه: توطئ النفس على اجتناب الصيد، والنساء، والطيب على العموم، والقبض على الأنف من كربه الرائحة، والاكتحال بالسواد وبما فيه طيب، وإخراج الدم، وقصّ الأظفار، وإزالة الشعر، وقطع الشجر والحشيش النابتين في الحرم إلا في ملكه وإلا الإذخر وشجر الفواكه، والكذب، والحنف بالله، وقتل هوائم الجسد، ولئس المخيط للرجل، ولئس الخُفّين وما يسر طهر القدم [له]، ولئس الخاتم للزينة، والحُلّي للمرأة إلا أن يكون مُعادً فيحرم عليها إظهاره للزوج، والحناء

للزينة، وتغطية الرأس للرجل، وتغطية لوجه للمرأة، والتظليل للرجل سائراً، ولئس
السلاح بعد التلبية، ولئس ثوبه إلى أن يأتي بالمحلل من الأفعال.

وكيفيته: أن ينوي من الميقات بعد لئس ثوبي الإحرام.

ونيته: «أحرم بالعمرة المتمتع بها إلى الحج، حج الإسلام، حج التمتع، وألبي
التلبية الأربع لعقد هذا الإحرام، لوجوب الجميع، قرباً إلى الله لبيك اللهم لبيك،
لبيك، إن الحمد والتعنة والملك لك، لا شريك لك لبيك».

وفي هذه النية قيود.

الأول: «أحرم» وهو القصد إلى الفعل المذكور آنفاً.

الثاني: «بالعمرة» وهي عبارة عن زيارة البيت المحرم محرماً للطواف والسعي.

الثالث: «التمتع بها» أي المتوصل بها إلى الحج، وبه تخرج العمرة المفردة، كما

خرج بالعمرة الحج

الرابع: «إلى حج الإسلام» وبه يخرج لعمره المتمتع بها إلى حج التذرع وشبهه.

الخامس: «حج التمتع» وبه يخرج ما يتمتع بها إلى حج الإسلام حج القرآن أو

حج الأفراد، فإنه وإن لم يكن مشروعاً إلا أنه متصور.

السادس: «لوجوب الجميع» معناه: فقل هذه الأفعال لكونها واجبة؛ للطف في

تكليف عقلي، وبه يخرج النذب.

السابع: «قرباً إلى الله» أي أوقع هذه الأفعال لكونها واجبة للتقرب بها إلى

رضى الله تعالى؛ ولكونه أهلاً أن يُعبَد بهذه العبادة

ومعنى قوله: «لبيك» إجابة بعد إجابة لك يا رب، وإحلاصاً بعد إخلاص، وإقامة

على طاعتك بعد إقامة.

ومعنى «اللهم» يا الله.

ويجوز كسر «إن» وفتحها، والكسر أحود؛ لعموم الإثبات لمعنى التلبية بالنسبة

١. متعلق بقوله: «هلى اجتناب».

إلى الحمد والنعمة وإلى غيرهما بسببه^١.

وفي هذه التلبية إشارة إلى إجابة نداء داعي الله الذي نادى به إبراهيم عليه السلام في قوله تعالى: «وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا^٢». وإشارة إلى الإخلاص في الطاعة وإلى تنزيه الله تعالى عن الشرك. وإلى الإقامة على طاعة الله عز وجل.

وثانيها: الطواف

وهو حركات دورية حول البيت، مخصوصة يقصد بها التقرب إلى الله تعالى، والتأسي بالبي^٣.

وهو صلاة إلا في تحريم الكلام ومندوبة أفضل من الصلاة المندوبة للمجاور. وواجباته أحد عشر:

الأول: النية، وهي: «أطوف بالست سبعة أشواط طواف العمرة المتمتع بها إلى الحج، حج الإسلام، حج التمتع، لوجوبه، قرينة إلى الله». وقبوده تظهر من القبول الأول^٤.

الثاني: إيقاعها عند ابتدائه^٥، وهو جعل أول جزء من مقادير البدن عند أول جزء من الحجر الأسود ممّا يلي الركن اليماني، إمّا محققاً أو بحسب غلبة الظن. الثالث: الحركة عفيها بلافضل، وهي الشروع في الطواف.

الرابع: استدامتها حكماً حتى يفرغ، ومعناه البقاء على ذلك العزم الذي عزم عليه ابتداءً. ولما كان الباقي لا يحتاج إلى تأثير عند الأكثر، كان معنى البقاء عليها أن لا يأتي في أثنائها بما ينافيها، كنية القطع للطواف، أو الزيادة، أو جعله طواف الحج مثلاً أو لحج النذر، أو العمرة المفردة، أو جعله مندوباً، إلى غير ذلك من المنافيات.

١ أي الكسر في «إِنَّ الحمد والنعمة» أرجح لأن التلبية تكون عامة بخلاف الفتح فإن التلبية تكون خاصة بالنسبة إلى الحمد والنعمة وإلى غيرهما

٢ الحج (٢٢): ٢٧

٣ المراد أنه يجب في الطواف البدء بالحجر الأسود

الخامس: جَعَلَ البيت على اليسار.

السادس: حَفَلَ المقام على السمين

السابع: إدخال الحِجَر في الطواف.

الثامن: التداني من البيت بحيث لا يخرج في كُلِّ جانب عن بعد المقام.

التاسع: خروجه بجمع يَدَيْهِ عن البيت.

العاشر: إكمال سبعة أشواط مبدؤهُ من الحَجَر وختامها الحَجَر من حيث ابتداء.

الحادي عشر: حفظ العَدَد، ولو شكَّ في النقيصة بطل، وكذا لو شكَّ في الزيادة

فقبل ملوَع الحَجَر.

وشروطه خمسة.

الأول: طهارة البدن والثوب من النجاسة وإن عُمِيَ عنها هي الصلاة.

الثاني الطهارة من الحدث، أو حكمها كالغُتْم.

الثالث ستر العورة التي يجب سترها في الصلاة.

الرابع: الخُصَّاء للرجل المتمكِّن منه.

الخامس: الموالاة، وهي أنْ تكمل رُبْعَهُ أشواط منه، فلو قطعه قبل إكمالها

لعذراً أو غيره استأنَفَ.

ولازمه الركعتان، وهي كالصلاة اليومية، ومحلُّهما خلف المقام، ووقتها بعد الطواف.

ونيتها: «أُصَلِّي ركعتي طواف عمرة لإسلام المتمتِّع بها إلى حجِّ الإسلام، حجٌّ

التمتُّع أداءً، لوجوبهما، قرينة إلى الله».

ويشعَّر فيهما بين الجهر والإخفات، والأفصلُ الجهر ليلاً والإخفات نهاراً.

وثالثها: السعي

وهو حركات مخصوصة من الصفا إلى المروة ويجب إيقاعه بعد الطواف في يومه،

فلو أخره إلى العدِّ للعذر، أثِمَ وأجزأ.

رواياته بعد ذلك اثنا عشر:

الأول: أن ينوي على الصفا، إتما بأن يقارن أوّل جزء منه أو أيّ جزء منه.
ونيته: «أسمى من الصفا إلى المروة سبعة أشواط للعمرة المتمتع بها إلى حجّ الإسلام حجّ التمتع، لوجوبه، قرينة إلى الله».

الثاني: الاستمرار عليها حكماً.

الثالث: أن يشرع في الحركة عقيبها بلا فصل.

الرابع: الذهاب في الطريق المعهودة.

الخامس: البدء بالصفا.

السادس: الختم بالمروة، بأن يُلصق أصابع قدمه بأوّل جزء منه، أو بجزء منه، فإذا عاد ألصق عقبه بأوّل جزء منه.

السابع: الإحاطة بالمسافة علماً ولو إجمالاً قبل إيقاع الستة؛ لامتناع نوجه القصد إلى المحلول المطلق.

الثامن: إكمال السبعة، يُعدّ ذهاباً شوطاً وعوده آخراً.

التاسع: الموالاة المذكورة في الطواف احتياطاً.

العاشر: استقبال المطلوب بوجهه، فلو مشى مستديراً بطل.

الحادي عشر: إيقاعه بعد الركعتين و بعد لطواف.

الثاني عشر: حفظ العدد، فلو شكّ الشكّ لمذكور في الطواف بطل.

رابعها: التقصير

وهو قطع بعض شعر الرأس أو قصّ بعض الأظافر.

وبه يتحقق الإحلال عن إحرام العمرة.

ونيته: «أقصر للإحلال من إحرام العمرة بمنمّع بها إلى الحجّ حجّ الإسلام حجّ التمتع، لوجوبه، قرينة إلى الله».

الفصل الثاني في أفعال الحجّ

وهي خمسة أبواب.

الأول: الإحرام به

ومعناه و واجباته وكفّته تقدّمت.

ولا فرق بينهما البتّة في شيء إلا أنّه يسوي: «أحرم إحرام حجّ الإسلام حجّ التمتع، وألّتي التلبّيات الأربع لعقد إحرام حجّ الإسلام حجّ التمتع، لوجوب ذلك كلّ، قرينة إلى الله» إلى آخره

الثاني: الوقوف بعرفة

وهو الكون بها من زوال الشمس يوم التاسع من ذي الحجة إلى غروبها، وحدها من نمرة إلى توتة، إلى ذي المجاز، إلى عزمة، إلى الأراك، ويجب فيه النية: «أقف بعرفة من هذه الساعة إلى غروب الشمس في حجّ الإسلام حجّ التمتع، لوجوبه، قرينة إلى الله»، ومثله الوقوف بالمشر،

وحده من العازمين إلى الحياض، إلى وادي مُحَسَّر، ووقته ليلاً من غروب الشمس ليلة العاشر إلى طلوع شمسهِ. واختيارية التام من

طلوع فجر العاشر إلى طلوع شمسهِ.

ونبيّه: «أقف بالمشرع الحرام من هذه الساعة إلى طلوع الشمس في حج الإسلام حج التمتع، لوجوبه، قرباً إلى الله».

الثالث: إتيان منى

ويجب فيها الرمي لجمرة العقبة بسبع حصيات يوم النحر بعد طلوع الشمس إلى غروبها.

ونبيّه: «أرمي هذه الجمرة بسبع حصيات في حج الإسلام حج التمتع أداءً، لوجوبه، قرباً إلى الله».

ويجب فيه إصابة الجمرة بفعله بإلقاء العصاة عليها بما يصدق عليه اسم الرمي. وكون الحصى من الحرم، وكونها غير مرمية بهام والرتيب حيث يجب رمي الثلاث، يبدأ ابتداءً بالأولى، فالوسطى، فجمرة العقبة. ويحصل برمي أربع لاعامداً. والتتابع في رمي السبع لا في إصابتها. ولا يشترط إسمواً الجمرة اسم لتلك الهيئة. فلوزالت ثم جددت رماها.

ثم يجب عليه ذبح الثني من الإبل أو البقر أو الغنم، أو جَذَع من الضأن، بشرط تمامية خلقته وعدم هزاله.

ومحلّه منى. وحدها من العقبة إلى وادي مُحَسَّر.

ووقته يوم النحر، فإن فات ذبح طول ذي الحجة.

ونبيّه، مقارنةً لأوّل جزء من الذبح والتسمية. «أذبح هذا الهدي في حج الإسلام حج التمتع لوجوبه، قرباً إلى الله».

ثم يجب أن يُهدي قسماً منه، ويتصدق بقسم، ويأكل قسماً آخر.

ونبيّه: «أهدي، أو أتصدق، أو آكل من هذا الهدي في حج الإسلام حج التمتع، لوجوبه، قرباً إلى الله».

ثم يحب بعدها الحلق أو التقصير من الشعر، كلُّ منهما واجبٌ مخير، وليس أحدهما بذلاً عن صاحبه. وبه يتحقّق لتحلل من إحرام الحجّ إلا من الطيب والنساء والصيد.

ونبيّه: «أحلق رأسي، أو أقصر للإحلال من إحرام حجّ الإسلام حجّ التمتع، لوجوبه، قرينةً إلى الله» مقارنةً لأوّل جري منه.

الرابع: إتيان مكّة للطواف والسعي وطواف النساء

وكيفيّتها كما تقدّم، إلا هي اليّة فإنّه ينوي:

«أطوفُ سبعة أشواط طواف حجّ الإسلام حجّ التمتع، لوجوبه، قرينةً إلى الله»
 «أصلي ركعتي طواف حجّ الإسلام حجّ التمتع أداءً، لوجوبهما، قرينةً إلى الله»
 «أسعى سبعة أشواط سعي حجّ الإسلام حجّ التمتع، لوجوبه، قرينةً إلى الله»
 «أطوفُ سبعة أشواط طواف للنساء في حجّ الإسلام حجّ التمتع، لوجوبه، قرينةً إلى الله».

«أصلي ركعتي طواف النساء في حجّ الإسلام حجّ التمتع، أداءً، لوجوبهما، قرينةً إلى الله».

الخامس: العود إلى منى

وذلك بعد قضاء هذه الأفعال وتحلّله من جميع ما أحرم منه ولا يجوز تأخير هذه الأفعال عن الحادي عشر اختياراً، فبأنهم، وتجزئ. والعود واجبٌ للمبيت بها ليلاً ورمي الجمار بها نهاراً.

ونبيّة المبيت: «أبيت هذه الليلة بمنى في حجّ الإسلام حجّ التمتع، لوجوبه، قرينةً إلى الله».

ونبيّة الرمي ووقته كما تقدّم.

فإن فاته رمي يوم أو حصاة، قضاها من الغد بعد طلوع الشمس مقدماً على الحاضرة.

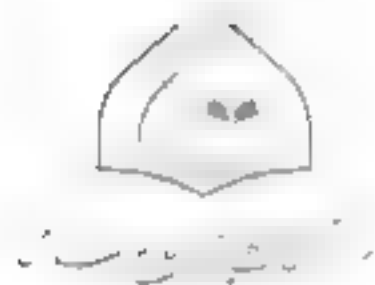
وتنبيهما: «أرمي هذه الجمرة بسبع حصيات أو بعصاة في حج الإسلام حج التمتع قضاءً، لوجوبه، قرينة إلى الله».

وإن كان نائباً عن غيره، أضاف إلى جميع ما ذكرناه عند كل نيابة عن فلان بن فلان، لوجوبه عليه بالأصالة وعلني بالنيابة، قرينة إلى الله».

فينوي في الإحرام مثلاً: «أحرم بالعمرة لستمع بها إلى حج الإسلام حج التمتع، وأبني التلبية الأربعة لعقد إحرام العمرة لستمع بها إلى حج الإسلام حج التمتع، نيابة عن فلان بن فلان، لوجوب ذلك كله عليه أصالة وعلني نيابة، قرينة إلى الله».

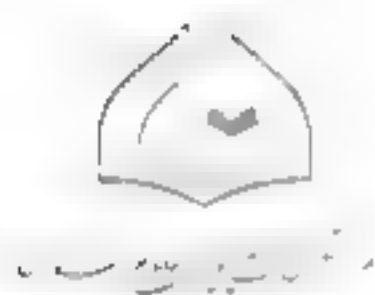
وكذا في باقي الأفعال.

والحمد لله رب العالمين.



(١٩)

المنسك الكبير



بسم الله الرحمن الرحيم

الله أحمدُ على جمع فرائضه وسُننه، وإِيَّاهُ أشكر على حسن توفيقه ومنه،
وأسأله المزيد من فضله في سرّه وعلنه، والإعانة على الإبانة لمناسك حجّ بيته
الحرام، وإنجار خلاصة محتومها بأوجر كلام.
وأُصلي على سيّدنا محمّد، الداعي إلى الإيمان، الهادي لصراط الرحمن، وآله
المقتفين هديّه ورشدّه، والمجتهدين صدّره وورّده،
وبعدُ، فهذه الرسالة في فرض الحجّ والعمرة، مجرّدة عن دليل
وهي مبنية على مقدّمة، ومقالتين، وتكميل.
فالمقدّمة في حدّه وغايته وتبدي من الترغيب فيه.
والمقالة الأولى في أفعال عمرة التمتع والإفراد.
والمقالة الثانية في أفعال الحجّ.
والتكميل في زيارة البشير النذير، وأهل بيته المخصوصين بالتطهير.
كمال الحجّ أن تعف المطايا على ليلى وتقرتها السلاما

أَمَّا الْمَقْدَمَةُ

فالحج لغة: القصد المطلق^١. ويُطلق على القلبة، ومنه الحجة. ومن الأول المحجة؛ لأنها طريق القصد، وربما رجعت إليه الحجة باعتبار ما. وشرعاً اسم لجميع المناسك المؤداة في الميقات، ومكة، والمشاعر للقربة. وهو أولى من جعله اسماً للقصد إلى بيت الله لأدائها، لمبادرة المعنى الأول إلى فهم أهل الاصطلاح، وهو آية في الحقيقة ولا يُشكل بأن التخصيص غير من النقل؛ لأنه إنما رُحح لعدم ثبوت النقل، وسبق الفهم يُحقَّق.

وعاينته: تكميل النفس في قوتها العسنة بتحصيل السعادة الأبدية. ووحونه من ضروريات الدين، و مُستحل تركه كافراً إجماعاً، والآية الكريمة^٢ ناطقة بهما. وفيها ضروب من التأكيد، مبينة في صاعة المعاني. وفي الخبر النبوي بطريق أهل البيت عليهم السلام فيمن وجب عليه الحج ولم يحج: «فليمت إن شاء يهودياً وإن شاء نصرانياً»^٣.

١. لسان العرب، ج ٢ ص ٢٢٦، «حج».

٢. آل عمران (٣): ٩٧.

٣. لم نجده عن النبي ﷺ، ولكن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام المفيد في المقتبة، ص ٣٨٦؛ والكليني في الكافي، ج ٤، ص ٢٦٨ و ٢٦٩، باب من سوف الحج وهو مسطيع، ح ١ و ١٥ والصديق في الفقه، ج ٢، ص ٤٤٧، ح ١٢٩٣٧ و الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٤٦٢، ح ١٦١٠.

وهو محمولٌ على النفي الكلي مع الاستحلال للترك، والتخيير في صنف
الميتة للمبالغة في الحكم بالكفر. وخَصَّ هاتين الميَّتين؛ حذفاً لغيرهما من
درجة الاعتبار، وتقريباً لهما وتوبيخاً ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ
لَا يَعْلَمُونَ﴾^١.

ووجوبه فوري؛ إجماعاً من الفرقة المصححة. وتأخيرُه كبيرةٌ مُؤَبِّقة. وتأخيرُ
النبي ﷺ عن عام النزول؛ لعدم الشرط، ولأنَّ التأخير أعم من الاستقرار، ولا دلالة
للعام على الخاصِّ المعين.

وأما ثوابه، فناهيك به أنَّه جَمَعَ بين أصافٍ كثر المبادات مع اشتماله على رُكُوب
الأهوال، وفراق الأهل، وعلى التوكُّل والتفويض، وقطع العلائق، وذكر سفر الآخرة.
وقد روي عن النبي ﷺ بطريق أهل البيت ﷺ في ذلك ما لا يُحصى، فمن ذلك بطريق
الإمام المعصوم أبي عبدالله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: «مَنْ حَجَّ هذا البيتَ بِنِيَّةٍ
صَادِقَةٍ جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَعَ الرَّفِيقِ الْأَعْلَى مِنَ النَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَحَسُنَ
أَوْلَئِكَ رَفِيقًا»^٢.

وعن النبي ﷺ: «إِنَّكَ إِذَا تَوَجَّهْتَ إِلَى سَبِيلِ الْحَجِّ، ثُمَّ رَكِبْتَ رَاحِلَكَ وَقُلْتَ: بِسْمِ
اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَمَضْتَ بِكَ الرَّاحِلَةَ، لَمْ تَضَعْ رَاحِلَتَكَ خُفًّا وَلَمْ تَرُدَّ خُفًّا إِلَّا
كَتَبَ اللَّهُ لَكَ بِكُلِّ حَظْوَةٍ حَسَنَةً، وَمَعَافَاةً سَيِّئَةً. فَإِذَا أَحْرَمْتَ وَلَبَّيْتَ كَتَبَ اللَّهُ لَكَ
بِكُلِّ تَلْبِيَةٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَمَعَافَاةً عَشْرَ سَيِّئَاتٍ. فَإِذَا طُفِقْتَ أُسْبُوعاً كَانَ لَكَ بِذَلِكَ
عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ وَذِكْرٌ يَسْتَحْيِي أَنْ يَعْذَّبَكَ بَعْدَهُ. فَإِذَا صَلَّيْتَ رَكْعَتَيْنِ عِنْدَ الْمَقَامِ كَتَبَ اللَّهُ
لَكَ بِهِمَا أَلْفَ رَكْعَةٍ مَقْبُولَةٍ. فَإِذَا سَعَيْتَ بَيْنَ بَصَا وَالْمَرُوءَةِ سَبْعَةَ أَشْوَاجٍ، كَانَ لَكَ عِنْدَ
اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ حَجَّ مَاشِياً مِنْ بِلَادِهِ، وَمِثْلُ أَحْرَمٍ مَنْ أَعْتَقَ سَبْعِينَ رَقَبَةً
مُؤَمَّنَةً. فَإِذَا وَقَفْتَ بِعِرْفَاتٍ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَلَوْ كَانَ عَلَيْكَ مِنَ الذُّنُوبِ مِثْلُ زَهْلِ

١. الزمر (٢٩) ٩.

٢. قريب منه في التقييد، ج ٢، ص ٢٢٥-٢٣٦، ح ٢٢٨٩.

عاليح وزيد البحر، لغفرها الله لك، فإذا رميت الجمار كتب الله لك بكل خصاة عشر حسنات. فإذا ذبحت هذيك كتب الله لك بكل قطرة من دمها حسنة. فإذا طُفئت بالبيت أسبوعاً للريارة وصليت عند المقام ركعتين ضرب ملك كريم بين كتفك: أما ما مضى فقد غُفِر لك»^١.

وعن النبي ﷺ بطريق مولانا الصادق عليه السلام: «العجوة ثوابها الجنة، والعصرة كفارة ذنب»^٢.

وعنه عليه السلام: «مَنْ أَرَادَ ذُباً وَآخِرَةً فَلْيُؤْمَرْ هَذَا الْبَيْت»^٣.

وعن مولانا الصادق عليه السلام: مَنْ حَجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فَقَدْ حَلَّ عَقْدَةً مِنَ النَّارِ مِنْ عُنُقِهِ، وَمَنْ حَجَّ حَجَّتَيْنِ لَمْ يَزَلْ فِي خَيْرٍ حَتَّى يَمُوتَ»^٤.
و«مَنْ حَجَّ ثَلَاثَ سِنِينَ جُعِلَ فِي نَعِيمِ الْجَنَّةِ»^٥.

و«مَنْ حَجَّ أَرْبَعَ سِنِينَ لَمْ تُصَبَّ ضُغْطَةُ الْقَبْرِ أَبَداً»^٦. وغير ذلك من الأحاديث. ووجهه من أن حجة الإسلام على الكامل الحر ولو أذن السنن ولو كمل وأعتق قبل أخذ الموقفين ثم حجه بشرط الاستطاعة السي هي الزاد والراحلة في المستغفر إلى قطع المسافة مطلقاً، والتمكّن من العسير، ونفقة واجب النفقة ذهاباً وعوداً.

ومن شرط صحته النية، ومن ثم لم يقع من الكافر مطلقاً، ولا من غير العمير مباشرة؛ لعدم الإتيان بهما على الوجه وحيث لا وجوب لأجزاء عمدنا. ويستحب قطع العلائق، واختيار يوم صالح، ورقبتي صالح. وينبغي التوبة إلى الله

١ الفقيه، ج ٢، ص ٢٠٣-٢٠٤، ح ٢١٤، تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٢٠، ح ٥٧.

٢ الكافي، ج ٤، ص ٢٥٣، باب فصل الحج والعمرة وثوابهما، ح ٤ الفقيه، ج ٢، ص ٢٢٣٠، ح ٢٢٣٢.

٣ الفقيه، ج ٢، ص ٢١٩، ح ٢٢٢٤.

٤ الفقيه، ج ٢، ص ٢١٦، ح ٢٢٠٧.

٥ الفقيه، ج ٢، ص ٢١٦، ح ٢٢٠٩، ح ٢٢٠٩، «أيضا جهر حج عليه».

٦ رواه في الفقيه، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٢٢١١ عن الرضا عليه السلام.

تعالى من المعاصي، وصلاة ركعتين أمام التوجه، والدعاء بعدهما، والوقوف على
بابه مستقبل الطريق واليمين واليسار فارتأ فاتحة الكتاب و آية الكرسي في الثلاث،
والدعاء بالمنقول، والبسطة عند الركوب، ولذكر ولدعاء حال الاستمرار والسير
والنزول، والإكثار من تلاوة القرآن، وحسن الخلق، وبذل الزاد والماء والمغزاة^١
للرفيق، وصلاة ركعتين في كل منزل عند نزوله وارتحاله، والدعاء عند مشاهدة
المنازل والقرى.

١ المغزاة: كل ثوب تصور به آخر وقيل هو الجديد من الثياب. لبس العرب، ج ٥، ص ٢٨٥، «موز»، وفي
النسخة الخطية المرشدة: «المعونة» بدل «الموز».

المقالة الأولى في أفعال العمرة

وهي أربعة، وفي المفردة خمسة:

الأول: الإحرام

ومعناه توطئ النفس على احْتِنَابِ الْعَهْدِ وَالْبَسَاءِ وَالطَّبْعِ عَلَى الْعُمُومِ، والاكْتِنَاحِ بِالسَّوَادِ وَبِمَا فِيهِ طَبْعٌ، وإخْرَاجِ الدَّمِ، وَقَصِّ الْأُظْفَارِ، وإِزَالَةِ الشَّعْرِ، وَقَطْعِ الشَّعْرِ وَالْحَشِيشِ النَّاتِقِينَ فِي الْحَرَمِ إِلَّا فِي مَلِكَةٍ وَالْأَلَاذِخِرِ وَالْمَحَالَةِ وَشَجَرِ الْعَوَاكِ، والكُذْبِ، وَالجِدَالِ، وَقَتْلِ هَوَامِّ الْجَسَدِ، وَلُبْسِ الْمَحِيطِ لِلرَّجُلِ وَالْخَشْيِ، وَالْحُقُوقِ وَمَا يَسْتَرْ طَهْرَ الْقَدَمِ لَهُ، وَلُبْسِ الْعَاتَمِ لِلزَّيْنَةِ، وَالْعُلِيِّ لِلْمَرْأَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُعْتَاداً فَيَحْرَمُ عَلَيْهَا إِظْهَارُهُ لِلرَّوْجِ وَعَيْرُهُ، وَاجْتِنَاءُ اللَّيْنَةِ، وَتَغْطِيَةُ الرَّأْسِ لِلرَّجُلِ وَالْوَجْهَ لِلْمَرْأَةِ، وَالتَّظْلِيلَ لِلرَّجُلِ سَائِراً اخْتِيَاراً عَلَى الْأَصَحِّ، وَلُبْسِ السِّلَاحِ بَعْدَ التَّلْبِيَةِ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِالْمَحَلِّ مِنَ الْأَفْعَالِ.

وكَيْفِيَّتُهُ: أَنْ يَنْوِيَ مِنَ الْمِيقَاتِ بَعْدَ لُبْسِ تَوْبِيِ الْإِحْرَامِ: «أَحْرَمْتُ بِالْعَمْرَةِ الْمَتَمَتِّعِ بِهَا إِلَى الْحَجِّ حَجَّ الْإِسْلَامِ حَجَّ التَّمَتُّعِ». وَأَلْبَسِي التَّلْبِيَّاتِ الْأَرْبَعَ لِعَقْدِ إِحْرَامِ الْعَمْرَةِ الْمَتَمَتِّعِ بِهَا إِلَى حَجِّ الْإِسْلَامِ حَجَّ التَّمَتُّعِ لَوْجُوبِ الْجَمْعِ، قُرْبَةً إِلَى اللَّهِ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ.

١. متعلق بقوله: اجتناب.

لبيك، إِنَّ الحمدَ والنعمةَ والملكَ لك، لا شريك لك لبيك».

وفي هذه النية قيود:

الأول: «أحرم» أي أوْطِنُ نفسي على ترك الأمور المذكورة آنفاً.

الثاني: «بالعمرة» وهي لغة: الزيارة^١.

وشرعاً: أداء المناسك المخصوصة، أو زيارة البيت مُحَرِّماً للطواف والسعي.

الثالث: «المتمتع بها» أي التي يتخلَّل بينها وبين الحجِّ رفاهية ودعة من التمتع

الذي هو الالتذاذ والانتفاع.

الرابع: «إلى الحجِّ» أي يستمرُّ بها الانتفاع إلى وقت الحجِّ، أو التي يحصل بها

انتفاع بالتواب إلى وقت الحجِّ سابق عليه و به نخرج المفردة كما خرج بالعمرة

الحجِّ.

الخامس: «إلى حجِّ الإسلام» و به تتميز العمرة المتمتع بها عن حجِّ التَّذَرُّع وشبهه.

السادس: «حجِّ التمتع» و به يخرج ما يتَّحَقُّ بها إلى حجِّ الإسلام، حجُّ القرآن أو

حجُّ الأفراد؛ فإنه وإن لم يكن مشروعاً إلا أنه متصوَّر.

السابع: «لوجوب الجميع» و به يمتار عن النذب

ووجه الوجوب هو اللطف في التكليف العقلي، أو شكر النعمة على اختلاف

الرأيين، كما بيَّناه في رسالة التكليف^٢

الثامن: «قربة إلى الله» و هو غاية الفعل المتعمِّد به، والمراد بها موافقة إرادة الله

تعالى سبحانه، والتقرب إلى رضاه قُرب الشرف، لا التشرف.

ومعنى «لبيك»: إجابة بعد إجابة لك يا رب، وإخلاصاً بعد إخلاص، وإقامة على

طاعتك بعد إقامة، على اختلاف تفسيره.

١ لسان العرب، ج ٤، ص ٦٠٤، «عمر».

٢ هي المقالة التكليفية التي تقدّمت في ص ٣ بالرقم ٩.

ومعنى «اللَّهُمَّ»: يا الله.

وتتعين هذه اللفظة، فلو بَدَلْهَا بمرادفها لم يُجَزَّئْهُ. وكذا باقِي ألفاظ التلبية.
وتُكْتَسَرُ «إِنَّ» على الاستثناف، وتفتح بنزع الخافض والأوّل يقتضي تعميم التلبية، والثاني تخصيصها، فالأوّل أولى، وهو معنى قول أبي العباس النحوي: مَنْ فَتَحَ خَصَّ، وَمَنْ كَسَرَ فَتَدَّعَى.^١

لطيفة:

قال بعض علمائنا إِنَّ هذه التلبية جوابٌ للنداء المذكور في قوله عز وجل: «وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا»^٢ وفيه تذكير بالمشاقّ القديم.
وهي «لا شريك له» إرغام لمعاطيس العاهلة الذين كانوا يُشركون الأصنام والأوثان بالرب.

وفي تكرار لفظها نعتٌ للعلب على الإقبال على خالص الأعمال، وتلافٍ لما لعلّه وَقَعَ من إحلال، كتكرار الركعات والتسبيحات والتكبيرات ويستحبّ الإكثار منها، ومن التلبيات الأخر المستحبة، وخُصُوصاً «لَبَّيْكَ ذَا الصَّعَارِجِ لَبَّيْكَ» والباقي:

لَبَّيْكَ دَاعِياً إِلَى دَارِ السَّلَامِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ غَفَّارَ الذُّنُوبِ، لَبَّيْكَ أَهْلَ التَّوْبَةِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ تُبْدِيُ وَالْمَعَادَ إِلَيْكَ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ تَسْتَعِينِي وَيُفْتَقِرُ إِلَيْكَ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ مَرْهُوْباً وَمَرْغُوباً بِكَ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ إِلَهَ الْحَقِّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ ذَا السَّعَادَةِ وَالْفَضْلِ الْحَسَنِ الْخَمِيلِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ كَشَّافَ الْكُرْبِ الْعَطَامِ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ عَهْدُكَ وَابْنُ

١. حكاه عنه في تذكرة الفقهاء، ج ٧، ص ٢٦٣ المسألة ١٩٨؛ والمصنف، ابن قدامة، ج ٣، ص ٢٥٨.

٢. في المصنف، ابن قدامة، ج ٣، ص ٢٥٨. وقال جماعة من أهل العلم، معنى التلبية إجابة نداء إبراهيم عليه السلام حين نادى بالحجّ، والآية في سورة الحجّ (٢٢) ٢٧.

عَبْدُكَ لَيْتِكَ، لَيْتَكَ أَتَقَرَّبَ إِلَيْكَ بِمُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ لَيْتَكَ، لَيْتَكَ يَا كَرِيمُ لَيْتَكَ، لَيْتَكَ
إِلَى الثَّوْبَةِ الْمُتَمَتِّعِ بِهَا إِلَى الْحَجِّ لَيْتَكَ.

وتجب المقارنة بين النية والتلبية، واستد منها حكماً، والإخلال بالمقارنة مُبْطَلٌ،
وبالاستدامة مؤثَّمٌ.

ويشترط في الثوبين صحَّةُ الصلاة فيهما ولا يجوز النقص اختياراً، ولا حَرَجٌ في
الزيادة والإبدال، ولكن الطواف في الأولين مستحبٌّ.

وفي كون لبس الثوبين شرطاً في الإحرام أو جزءاً من ماهيته أو واجباً لا غير
بحث. وتظهر الفائدة في الإخلال.

والنية شرطٌ، أو شرطٌ قطعاً والتلبية شرطٌ عند كثير؛ فإنَّ الإحرام هو التوطين، إلا
أنه لا يتحقق الاعتداد به من دونها. وفي ركوبها قولان^١. ولا خلاف في تحقق معنى
الإحرام عند تحقق التلبية.

ولكن اللبس أشبه بالشرط من حيث جواز تقديمه بزمان. ولبس في الشبه النية،
وهي إلى الركن أقرب، للمقارنة.

والتلبية كالتحريم بالإصاغة إلى الصلاة.

وهذا الفعل (أعني الإحرام) يشبه التزكُّ وقيل بالعكس وعلى ما فسرناه من
التوطين فهو فعل محض. ومثله من العبادات لصوم. أمَّا الصلاة، لفعل محض.
والإخلال بالقبح^٢ تزكُّ محض.

١- راجع مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٨٥، المسألة ٤٦.

٢ هكذا في النسخ ولكن يذكَّر بالقصد في المطبع في مجلة ميقات الحج، العدد الرابع (سنة ١٤١٦هـ) وعلق
عليه السيد محمدرضا الحسيني الجلالي، قال، أقول، بما رُفِّع المصنَّف يرى التوطين - وهو من الأمور القلبية -
فعلاً محضاً، لأنَّ عزم و تصميم، بالإخلال به يساوق تركه محضاً من دون حاجة إلى إيجاد فعلٍ آخر والأفعال
القلبية - كالعزم والتوطين - يكفي في الإخلال بها وتركها عدم قصدها. ومثل هذا في العبادات الصوم، فإنَّ الحرْمَ
على ترك المَطْرَآت، فإنَّه فعل قلبي، وحقيقته القصد بالإخلال به يتحقق بالحرْمِ على العزم، وليس بحاجة إلى

وسبب الاشتباه في الإحرام والصيام قطع النظر عن الأفعال القلبية، واستسلاف
أن الأفعال يُراد بها البدنية.
وحمل ذلك قوم من الأصوليين على أن جعلوا التكليف فيهما متعلقاً بإيجاد
الضد، هرباً من تعلق الإرادة بالمعدوم، وهي مسألة كلامية.

الثاني: الطواف

وهو لغة: الدّوران المطلق في السِّكِّك، وشرعاً: حركة دورية حول الكعبة الشريفة،
للقرية والأشوة.
والسرّ فيه: إدلال النفس بتكرار الدّوران حول بيت الملك على حالة تشبه حالة
العتت وأكفانه، طلباً لرضاء، وتحزباً لمغفرته.
وطواف أهل العبارة بالغالب، وأهل الإشارة بالقلب. وهو صلاة، إلا في تحريم
الكلام. ونقله أفصل من نقلها للمجاور
ويعتبر فيه سبعة عشر:

الأول الطهارة من العذث ولو تيمماً، ومن العقبث إلا أن يُغنى عنه في الصلاة
على قول.

الثاني: سنن الصورة الواجب سننّها في لصلاة. ويختلف بحسب حال
الطائف.

→ محل وجودي كإيجاد الضد

لكن من أعرض عن جهة كون الإحرام والصيام من أفعال القلبية، وحصل التكليف بالأفعال البدنية الصليّة دعاه
هذا إلى أن يلتزم بأن التكليف في الإحرام والصيام متعلق بحرمة فعل هو صدّ الإحرام والصيام؛ لكون الإحرام
وكذلك الصوم عدّه أمرين عديمين، وهو لا متابع عن محرّمات الإحرام، ومعطرات الصوم، ولا يحقل عدّه تعلق
التكليف بالأمر العدمي

هذا ما نهجه من عبارة المصنّف. وعلى أساسه انتخب كلمة «بالقصد» وكلمة «البدنية» وكلمة «قوماً» والله أعلم.

الثالث: الغتان للرجل إلا للضرورة.

الرابع: النية: «أطوفُ سبعة أشواطٍ للعمرة المتمتع بها إلى الحجّ حَجَّ الإسلام، حَجَّ التمتع، لوجوبه، قربةً إلى الله».

الخامس: مقارنتها لابتنائه، وهو محاذاة أول جزء من مقادير بدنه لأول الحجر، علماً أو ظناً.

السادس: الحركة الذاتية أو العرضية عقيبها.

السابع: استدامتها حكماً لأفعلاً وفُسّر بأمر عَدَمي. وفيه دققة كلامية.

الثامن: جَعَلَ البيت على اليسار.

التاسع: جَعَلَ المقام على اليمين.

العاشر: إدخال الحجر في الطواف.

الحادي عشر: مراعاة النسب بين البيت والمقام من البعد، بحيث لا يريد عليه، والدنو من البيت أفضل.

الثاني عشر: خروجه بجميع البدن عن البيت.

الرابع عشر: حفظه، فلو لم يحصل العدد أو شك في النقيصة أو في الزيادة قبل بلوغ الركن، بطل.

الخامس عشر: الموالاة بحيث لا يقصر انقطاع عن أربع.

السادس عشر: الختم بموضع البداية من الحجر، فلو زاد عليه متمتداً بطل، وسهواً تَخَيَّر في الإكمال والقطع إلى الحجر، وإلا قَطَعَ والثاني نُقِلَ.

السابع عشر: ركعتاه، ومحلّهما خُفَّ اسفام، ووقتها عند الفراغ، وهي كالأيومية، ولا يتعين لهما جهز ولا إخفات.

وتنبيههما: «أصلي ركعتي طواف العمرة المتمتع بها إلى حج الإسلام حَجَّ التمتع أداء، لوجوبهما، قربةً إلى الله».

الثالث: السعي

وهو لغة: السرعة في المشي^١. وشرعاً: الحركات المعهودة بين الصفا والمروة، قربة إلى الله. ويتم بأثني عشر:

الأول: التبتُّ: «أُسمي سبعة أشواط سَعْمرة المتمتع بها إلى حج الإسلام، حج المتمتع، لوجوبه، قربة إلى الله»

الثاني: مقارنتها للصفا، ويُستحبُّ أن يعود.

الثالث: الاستمرارُ عليها حكماً.

الرابع: الحركة عقيبها بلا قُضْل.

الخامس: الذهابُ بالطريق المعهود.

السادس: الحثُّ بالمروة ولو بأصابع قدميه.

السابع: إتمام السبعة من الصفا إليه شوطاً.

الثامن: مولاته احتياطاً كالطواف.

التاسع: استقبال المطلوب بوجهه.

العاشر: إيقاعه بعد الركعتين.

الحادي عشر: حفظُ العدد كالطواف.

الثاني عشر: إيقاعه في يوم الطواف، وهو واجبٌ لا شرط الصحة.

الرابع: التقصيرُ

وهو إيائهُ مَسَمَى الشَّرِّ أو الطُّفْرِ. وبه يتحقَّق الإخْلَال من إحرام المتمتع بها، لا المفردة؛ فلا يتحقَّق الإخْلَال التامُّ فيها إلَّا بالطواف وركعتيه، وهو طواف النساء.

١ المفردات في غريب القرآن، الراغب، ص ٢٢٣، مسمى ٥.

وواجباته ثلاثة:

الأول: النية: «أقصر للإحلال من إحرام لمتنّع بها إلى حج الإسلام حجّ التمتع، لوجوبه، قرينة إلى الله».

الثاني: المقارنة.

الثالث: الاستدامة.

ويُجزئ في المفردة الحلق، ويحرّم هنا، ولا يُجزئ في الأصح.
والإحلال قبله عمداً يقلب العمرة حجة مفردة في المروي^١. وسهواً يقع ولا شيء،
وشاءً جبراً أفضل.

١. تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ٩٠، ح ٢٩٦؛ الاستبصار، ج ٢، ص ١٧٥، ح ٥٨٠.

المقالة الثانية في أفعال الحج

وهي ستة:

الأول: الإحرامُ به، وتحقيقه كما مرَّ.

ولا فرق في البتة غير أنه يسوي: «أحرم لحج الإسلام حج التمتع وألتي اللبسات الأربع، لعقد إحرام حج الإسلام حج التمتع لو حوَّب الجميع، قرنة إلى الله، لتلك» إلى آخره. ومحلّه للمتمتع مكّه، وأفضنّها المسجد، وحلاصته المقام أو تحت الميزاب. ولو تعذر أحرم من حيث أمكن ولو بفرقة.

وللقارن والمفرد منقاة عمرة التمتع، و دؤيرة أهله.

ولا يبطل بزوال الشمس يوم الروية أو يوم عرفة قبله، بل ولا بغروبها لا عامداً إذا أدرك المشعر اختيارياً نعم يستحبّ بفاعه بعد ظهر التزوية. والطواف بعده غير مشروع إذا كان لتمتع، فإن فعله أعاد التلبية على قول. أما نسيماء فلا حَجَرَ.

الثاني: الوقوف بعرفة

أي الكونُ بها إلى غروب الشمس مُبتدئاً بالتية، مصاحباً لحكمها. ويجبُ ابتداءه من الزوال. ويُجزئ مسمى الكون يوم التاسع وإن أتم.

فلا يقف بِنَمِرَةٍ وَثَوْبَةٍ وَذِي الْمَجَازِ وَالْأَرْتِ؛ فَإِنَّهَا حُدُودٌ. نَعَمْ يَسْتَعَبَّ ضَرْبُ الْخَبَاءِ بِنَمِرَةٍ.

وَالنِّيَّةُ: «أَقِفْ بِعَرَفَةَ فِي حَجِّ الْإِسْلَامِ حَجَّ التَّمَتُّعِ، لَوْجُوبِهِ، قُرْبَةً إِلَى اللَّهِ». وَلَوْ فَاتَ لِأَعَامِدًا، اجْتَرَأَ بِاللَّيْلِ. وَوَاجِبُهُ مَسَاءً، وَهُوَ صَالِحٌ لِلْمَشْرِ.

الثالث: الوقوف بالمشر

وَحَدُّهُ مَا بَيْنَ الْمَأْزَمِينَ إِلَى الْحِيَاضِ إِلَى وَدِي مُحَشَّرٍ. وَيَجِبُ فِيهِ النِّيَّةُ: «أَبَيْتَ هَذِهِ الدِّينَةَ بِالْمَشْرِ فِي حَجِّ الْإِسْلَامِ حَجَّ التَّمَتُّعِ، لَوْجُوبِهِ، قُرْبَةً إِلَى اللَّهِ».

وَهَذَا الْوُقُوفُ فِيهِ شَائِبَةُ الْاضْطِرَارِيِّ.

أَمَّا الْاِخْتِيَارِيُّ الْخَالِصُ، فَهُوَ مَنْ مَبْدَأُ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى التَّمَسُّ بِيَوْمِ الْعَدَاوِيَّةِ: «أَقِفْ بِالْمَشْرِ فِي حَجِّ الْإِسْلَامِ حَجَّ التَّمَتُّعِ، لَوْجُوبِهِ، قُرْبَةً إِلَى اللَّهِ». وَاضْطِرَارِيَّةُ الْمُحَضَّرِ إِلَى الزَّوَالِ.

وَيَجِبُ فِيهِ الْكَلْبِيُّ، وَفِي الْآخِرِ الْكُلُّ.

وَالْإِقَاضَةُ قَبْلَ الْغُرُوبِ مِنْ عَرَفَةَ عَامِدًا عَالِمًا غَيْرَ مُبْطِلٍ، وَيُخْبِرُهُ بِدَنَةِ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْمُضْطَرِّ وَ مِنْ الْمَشْرِ قَبْلَ الْفَجْرِ بِالنَّيْدَيْنِ شَاءَ.

الرابع: نزول منى للرمي والذبح والحلق مرتباً

وَهُوَ شَرْطٌ فِي نَفْيِ الْإِثْمِ، لَا فِي الصَّحَّةِ.

وَالْوَاجِبُ يَوْمَ النَّحْرِ رَمْيُ جَمَرَةِ الْعَقَبَةِ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، حَرَمِيَّةٍ لَا مَسْجِدِيَّةٍ، أَنْكَارًا، بِمَا يَسْمَى رَمْيًّا، مَصِيَّةً يَفْعَلُهُ، مُبَاشَرَةً بِيَدِهِ

وَوَقْتُهُ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا، وَفَضِيلَتُهُ مِنَ الطُّلُوعِ إِلَى الرُّوَالِ، وَيَقْضَى لَوَقَاتٍ مَقْدِمًا عَلَى الْحَاضِرِ. وَيُخْرَجُ وَقْتُهِ بِخُرُوجِ الثَّلَاثِ عَشَرَ إِلَى الْقَابِلِ.

ويجب الترتيب حيث يجب رمي الثلاث، وهو أيام التشريق، أعني العادي عشر والثاني عشر والثالث عشر. ويحصل بأربع لاعامداً.
ونبيّه: «أرمني هذه الحجرة بسبع حصيات في حج الإسلام حج التمتع أداء، لوجوبه، قرينة إلى الله».

ويجب ذبح الشئ من النعم الثلاثة، ويحرى من الضأن الجدع.
ويعتبر فيه تمام الخلقة، وأن يكون عسى كلسه شخم، ويكفي الظن وإن أخطأ. أمّا المعية فلا.

وتجب الصدقة والإهداء والأكل مقدراً بالية «أتصدق، أو أهدي، أو آكل من هدي حج الإسلام حج التمتع أداء، لوجوبه، قرينة إلى الله».
ويشترط في المهدى إليه: الإيمان، وفي محل الصدقة: العرفّة.
ولا يجب الترتيب.

ويجب خلق شعر الرأس أو تقصيره للإحلال من إحرام حج الإسلام ولو أنملة.
والعراء والحشي المشكل التقصير كسر الإ.
والية فيه مقارنة مستدامة: «أخلق أو أقصر للإحلال من إحرام حج الإسلام حج التمتع، لوجوبه، قرينة إلى الله».

ولا يحرق من منى حتى يأتي بالثلاثة ولو في دي الححة، ويرجع للذبح والخلق طوله، فإن تعذر خلف الهدي وخلق مكته، وبقت بالشعر ليدفن بها ندباً.
أمّا الرمي فكما مرّ.

وبالعلق يتحلل من المحرمات إلا الطيب والنساء والصيد. ثم يتحلل من الطيب بطواف الربارة والسفي على الأصح، ومن النساء بطوافهن بعد طواف الزيارة، والأولى توقّف حل الصيد الإخرامى على طواف النساء.

الخامس: العود إلى مكة للطوافين والسعي

ويسمى الأول طواف الحج، وطواف العود، وطواف الزيارة، وطواف الركن، وطواف

الصَّدْر^١. وكيفية الجميع كما تقدّم.

والنتية: «أطوف سبعة أشواط طواف حج لإسلام حج التمتع، لوجوبه، قربةً إلى الله».

«أصلي ركعتي طواف حج الإسلام، حج لتمتع أداء، لوجوبهما، قربةً إلى الله».

«أستى سبعة أشواط سعي حج الإسلام، حج التمتع، لوجوبه، قربةً إلى الله».

«أطوف طواف النساء في حج الإسلام، حج التمتع، لوجوبه، قربةً إلى الله».

«أصلي ركعتي طواف النساء في حج لإسلام حج التمتع أداء، لوجوبهما، قربةً إلى الله».

السادس. العودُ إلى منى للمبيت بها ليالي التشريق

وتُحرى إلى نصف الليل فلو باتَ غيرها فشاءَ عن كل ليلة، إلا للعبادة بمكة.

ولا يبعث الثالث على المتقي^٢، ويبحث على غيره، وعلى من غربت عليه شمس الثاني عشر.

والثغرُ الأول بعد الزوال من اليوم الثاني عشر، والثاني قبله من اليوم الثالث عشر وحَدُّ منى من العقبة إلى وادي مُحَسَّر.

وتية المبيت: «أبيت هذه الليلة بمنى في حج الإسلام حج التمتع، لوجوبه، قربةً إلى الله».

والنائب يُضيف في جميع ما ذكرناه: «بإية عن فلان» فينوي: «أحرم بالحفرة المتمتع بها إلى حج الإسلام حج التمتع نساءً عن فلان، وأتي - إلى آخرها - لوجوب الجميع عليه بالأصالة وعلى النيابة، قربةً إلى الله».

١ انظر تفسير القرطبي، ج ١٢، ص ٥١، وميد: وأما طواف تضرع وهو المستسعى بطواف النواجع.

٢ أي يجوز لمن أتى الصيد والنساء في إحرامه ترك مبيت الثانية.

وأما التكميل

فاعلم أنه قد ثبت في العلوم الحقيقة والأخبار النبوية بقاء النفس بعد خراب البدن. وأن إدراكها أتم منه حال اتعلق بالبدن.

ولا شك أن للنفس الحيرة أثرًا عظيمًا في الإشراف على من دونها ولاخفاء أن نفس النبي ﷺ أشرف من غيرها

ولما كان سبحانه أفضل الأنبياء كان إشراف نفسه الشريفة أعظم، والتعلق بها أكمل. والزيادة في ذلك إعداء تام، باعتبار توجه النفس المشروفة نحو الذات الشريفة، ويستمد لتلقي الفيض من عالم العيب

والأخبار الواردة بثواب زيارته ﷺ وزيرة أهل بيته كثيرة مشهورة

فروينا عن مولانا الإمام أبي جعفر ﷺ أنه قال «بدأوا بمكة واختتموا بنا»^١.

وروي عنه ﷺ: «إنما أمر الناس أن يأتوا هذه الأخبار فيطوفوا بها ثم يأتونا فيخبرونا بولايتهم، ويعرضوا علينا أعمالهم»^٢.

وعن الصادق ﷺ: «من زار النبي ﷺ كمن زار الله فوق عرشه»^٣.

١ الكافي، ج ٤، ص ٥٥٠، باب فصل الرجوع إلى المدينة، ج ١١ الفقيه، ج ٢، ص ٥٨٨، ح ٣١٤٠.

٢ الكافي، ج ٤، ص ٥٤٩، باب اتباع الحق بالزيارة، ج ١١ الفقيه، ج ٢، ص ٥٥٨، ح ٣١٤١، وفي المصدرين «نصرهم» بدل «أعمالهم».

٣ الكافي، ج ٤، ص ٥٨٩، باب فصل زيارة أبي العباس رضا ﷺ، ج ١٥ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤، ح ٦.

وعنه عليه السلام قال «قال رسول الله ﷺ: مَنْ أتاني راياً كنتُ أنا شفيعه يوم القيامة»^١.
وعن أبي عبد الله عليه السلام: «مَنْ زار إماماً مفرض الطاعة كان له ثواب حجة متبررة»^٢.

وعن مولانا الإمام أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام ١٠ «أما إن لكل إمام عهداً في أغناق أوليائه وشيعته، وإن من تمام الوفاء بالعهد وحسن الأداء زيارة قبورهم، فمن زارهم رغبة في زيارتهم، وتصديقاً فيما رغبوا فيه، كانت أمتهم شفعاءهم يوم القيامة»^٣.

والأحاديث بتعين ثواب زيارتهم إجمالاً و تفصيلاً مذكور في كتب الأصحاب والأحاديث، وهي كثيرة.

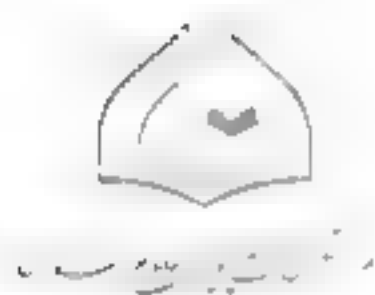
وهذا آخر الرسالة. والحمد لله على كل حالة، والصلاة على المبعوث إلى خير أمة، وآله خير أئمة

كتب بالحلّة في شهر شوال سنة خمس وستين وسبعمائة

١ الكافي، ج ٤، ص ٥٤٨، باب زيارة النبي ﷺ، ح ٣ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤، ح ٤.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٧٩، ح ١٥٦.

٣ الكافي، ج ٤، ص ٥٦٧، باب يدور العواص من كتاب الحج ح ٢، الفقيه، ج ٢، ص ٥٥٧، ح ٢١٦٢.



(٢٠)

أجوبة مسائل الفاضل المقداد



بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم سهل يا كريم.

الحمد لله الم محمود على إفضاله، والشكور على نواله، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله.

وبعد، فإن هذه المسائل الحليلة والأجوبة الحسنة الجميلة من مسائل المولى الجليل، العالم الفاضل المحقق المدقق، فريد دهره، ووحيد عصره، الشيخ الأعظم والمولى المعظم شرف الملة والحق والدين، بوعبدالله المقداد بن السعيد المغفور جلال الدين عبدالله بن محمد بن حسين السيوري، عن علامة العلماء ورئيس الفضلاء، أنموذج المتقدمين، أفصل المتأخرين، وعلامة المجتهدين السعيد الشهيد الشيخ شمس الملة والحق والدين، محمد بن السعيد المرحوم شرف الدين العكبي (قدس الله روحه، ويأرفع الدرجات سرّه، ورفع في الملائكة الأعلى ذكره، وحشره مع النبيين وفي زمرة الأئمة المعصومين) وهي سبعة وعشرون مسألة

المسألة الأولى: ما قوله (دام ظلّه وبضله) فيما يتسلّك بعقد الهبة، هل يجب فيه الخمس - كما هو رأي أبي الصلاح^١ - أم لا؟
وعلى تقدير عدم الوجوب لو كان التاجر لا يتسلّك شيئاً بعقد البيع بل بعقد الهبة

١. الكافي في الفقه، ص ١٧٠.

في جميع أحواله، أو على وجه المعاوضة من غير عقد أصلاً هل يجب عليه
الخمس في الصورتين أم لا؟

وعلى تقدير تملكه بعقد البيع لو وهب في السنة أو ضيف أو أهدى متاً فيه
قصد القرية أو لا، فهل يجب عليه الخمس فيما يهبه أو يتصدق به أو يهديه أو
يضيف به متاً يكون زائداً على مؤونة السنة له ولعائلته أم لا؟

وعلى تقدير عدم الوجوب لو وهب هذا التاجر المتملك بعقد البيع ما أفاده رأس
ماله في السنة جميعه، هل يجب عليه الخمس أم لا؟ أفتاً متاباً مأجوراً

الجواب قال (دام ظلّه): يديم فواضل مولانا وفصائله، ويتقبل فرائضه ونوافله،
الأصحاب معرضون عن هذا انقول، مع قيام الدليل على قوّته؛ لدخوله في مسمى
العنبة، وأتباعهم أولى؛ تمسكاً بالأصل وما عليه المعظم
والمراد بمحلّ النراج، المملوك بهبة غير معترضة عنها، أمّا الهبة المعوّض عنها
فهي كالسبع قطعاً، ولو أنّ التاجر فعل ذلك لم يسقط عنه الخمس. والمعاوضة هنا
بحكم البيع.

وأما هبة المال في أثناء السنة والضيافة غير المعتادة وشبه ذلك فهو مخرج عن
العهد؛ لأنّ المعتبر في الإنفاق عدم لإسراف وإقتار، فالعسوف يحسب عليه
والمقتّر يحسب له، وأمّا الضيافة المعتادة، فهي تُعفى عنها

المسألة الثانية: ما قوله (دام فصله) في شخص بيده مالٌ على وجه المضاربة
لعدة أشخاص، وله عليه نفقة على الوجه المقرّر شرعاً وعرفاً، لو أنفق من أحد
الأموال المتعددة على نيّة المحاسبة والمقاصة، أو من ماله بالنيّة المذكورة، هل
له المحاسبة وتوزيع ذلك المخرج في نفقة فيما بقى، وأخذ القسط من كلّ مالٍ
على جدته أم لا؟

وهل لو كان بيد العامل مالٌ آخر على سبيل البضاعة لشخص غير ربّ مال
المضاربة أو له، وشرط على العامل توزيع النفقة على مجموع ما بيده، هل يلزم

الشرط وتكون النفقة على الجميع، ويلزم مال البضاعة قسطه؟ أو يلزم الشرط ويكون قسطه على العامل؟ أو لا يلزم الشرط وتكون النفقة مختصة بمال المضاربة؟

ولو لم يكن الشرط حاصلًا هل يلزم مال البضاعة قسطه أم لا؟ وعلى تقدير لزوم قسطه هل يكون على العامل أو في المال نفسه؟ أفتمثلاً مأجوراً، أدام الله فضائلكم.

الجواب: نعم، له الإنفاق من ماله بنتية الرجوع، وأما من بعض الأموال فلا يجوز إلا مع تعذر الإنفاق من المال الآخر، ولو تعذر فأنفق بنتية البسط جاز، والمحكم في ذلك العرف

وأما البضاعة فلا حظ لها من الإنفاق إلا بإذن المالك، فإن أذن ورع، وإلا يقتلها على العامل تنزلاً لها منزلة ماله، فإنه لو كان له مال غير مال المضاربة لبسط على الجميع، ولا فرق بين اشتراط أرباح مال المضاربة التوريع، وبين السكوت عن ذلك هذا في نفقه العامل، وأما النفقة على المال فالمأخوذ من البضاعة ما يخصها من النفقة عليها، شرط على المالك ذلك أو لا، فضيته للعرف.

المسألة الثالثة، ما قوله (دام شرفه وظله) في شخص أخل بالطهارة في أول الوقت متعمداً حتى بقي من الوقت مقدار الصلاة لا غير، هل له استباحتها بالتيتم لو كان الطهور الاختياري حاضراً، نظراً إلى صيق الوقت - وقد ذكر شيخنا في التحرير ما يفيد هذا المعنى^١ - أم ليس له أن يستباحها إلا بالطهور المائي، نظراً إلى تعمله الإخلال، وحيث يجب عليه القضاء؟ وهل لو كان على بدنه نجاسة والحال هذه يباح له التيمم وتصح صلاته وتبرأ ذمته أم لا؟

١ تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ١٤، الرقم ٤٢٠

وهل لو كان في البدن قرح أو جرح لا يرقأ، أو رقاً وخيف من استعمال الماء وعلى المكلف غسل، هل يجوز معه التيمم، أم يستعمل الجبائر ويمسح عليها؟ ولو كان البدن كله نجساً وليس هناك ماء للتطهير هل يباح التيمم مع نجاسة أعضائه، أم تسقط الصلاة؟ ولو حصل ما يظهر البعض بحيث يكفي لغسل أعضائه الوضوء وللوضوء، فهل الوضوء أولى أم يحفف به النجاسة عن باقي البدن ويستتبع بالتيمم؟

الجواب إذا بقي من الوقت قدر انطهارة بالماء وركعة، يظهر بالماء قطعاً، وإن قصر عن ذلك وبالتيمم بقي ذلك تيمم وصلى، فإن كان ذلك التأخير بغير تفريط فلا قضاء عليه، وإن فرط في ذلك فالدي حناره الشيخ الأفضل في التذكرة (قدس الله سرّه وبأرفع الدرجات سرّه) أنه بقصي^١، لأنه سب في صياح الصلاة، وحكمه حكم من أراق الماء في الوقت.

ومن على يده نجاسة وتعدّر (عليه التطهير) الماء وإرثها، صحّ تيممه وصلاته وأما القرحة والجرح، فإن أمكن غسل ما عداه والمسح عليه وجب، وإن تعدّر المسح عليه فالمروي في العرح أنه يغسل ما عداه ويتركه^٢، ولو وضع عليه حرقة ومسح كان حسناً.

ويجوز التيمم مع نجاسة البدن وتعدّر الإزالة إذا كان العصور والتراب يابسين، ولو كان أحدهما رطباً فهو فاقد للطهور. ولأجود فيه القضاء. وأما المتردد فيه بين الوضوء مع غسل أعضائه، أو إزالة النجاسة عن معظم البدن ثم التيمم فالأقرب ترجيح الأول إلا أن يتغير بالوضوء فالنجاسة باقية في الموضعين أما لو كان الماء يكفي غسل جميع النجاسة فإنه يقدمها قطعاً على الوضوء.

١. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٦١-١٦٢، المسألة ٢٩١

٢. وسائل الشيعة، ج ١ ص ٤٦٣، باب ٣٩ من أبواب الوضوء، ح ١-٢

المسألة الرابعة. ما قوله (دام ظلّه) في قطرة دم لو وُضعت على سطح مستوٍ صلب لم يبلغ مقدار درهم موقعت في مائع، وأصاب ذلك المائع البدن بمقدار ينيف على سعة الدرهم هل يعفى عنه في الصلاة أم لا؟ سواء كان متغيراً بها أو لا؟

ولو كان الدم على البدن أو الثوب بحيث لا يبلغ الدرهم فحُتَّ أو مُعِكَ بحيث زالت العين هل تصح الصلاة والحال هذه، أو يختص الحكم هنا بشخصه؟ ولو كان الدم في محموله - ككيس أو مدبل - هل تصح الصلاة أم لا؟

الجواب: لا يعفى عن هذا؛ لأنه صار ماءً بحسباً، وخرج عن اسم الدم - سواء تغيّر أم لا - على المذهب الأصح لم يخالف فيه، لا ابن أبي عقيل * .
وأما حثّ الدم فلا يخرج عن العفو قطعاً.

وحكم المحمول في العفو حكم الثوب بغير إشكال
أما لو راد في المحمول عن الدرهم فظاهر الرواية - وبه قطع المحقق صاحب المعتمد^١ (مؤر الله قبره ورفع في الملا الأعمى ذكره) - أنه عفو.
وقطع الفاضل بأن العفو إنما هو عن الملابس^٢.
والأول أحسن؛ لشمول الرواية

المسألة الخامسة: ما قوله (دام شره وظلّه) في الجلد المأخوذ من المخالف، هل يحكم بطهارته أم لا؟ مع أن فقهاءنا قد حكموا بنجاسة ما يؤخذ ممن يستحلّ جلد الميتة بالدبّاع. والشامعية تقول بطهارته إلا الكلب والخنزير، والحنفية إلا الخنزير، والمالكية بطهارته ظاهراً لا باطناً، كما حكى ذلك شيخنا

١ المعتمد، ج ١، ص ٤٤٣.

٢ منتهى المطلب، ج ٣، ص ٣١٤-٣١٥.

الطوسي في مسائل حلاله^١. و بحديثه وإن لم يحكموا بطهارته لكنهم قد ذكروا أنهم مجتمعون، وذلك يمنع من طهارة ما يديحونه، والطوائف من أهل السنة اليوم محصورون في هذه الأربعة، فما الوجه في الحكم بطهارته؟ أفنت في ذلك ميتاً للوجه على ما يظهر لمولاي، ذاكراً للحجة على ذلك.

الجواب: الذي ظهر للعبد، لحكم بطهارة الحلد المأخوذ من المسلمين، أو من سوق الإسلام وإن لم يعلم كون المأخوذ منه مسلماً إذا لم يعلم أنه يستحل الميتة بالدبح، عملاً بالظاهر الغالب من وقوع 'دكاة' وبالأخذ باليسير، ودفع الحرج المنفي، وينتبه عليه ما رواه الشيخ في التهذيب عن إسحاق بن عمار عن العبد الصالح عليه السلام: قلت له فإن كان فيها غير أهل الإسلام؟ قال: «إن كان الغالب عليها المسلمون فلا بأس»^٢.

وروى الشيخ البرنطي في جامعهم عن الرضا عليه السلام قال: سأله عن الخفاف يأتي السوق فيشتري الحف لا يدري أم كمي هو أم لا^٣ ما تقول في الصلاة فيه أصلي فيه؟ قال «نعم، أنا أشترى الحف من السوق ويصير لي فأصلي فيه، وليس عليكم المسألة»^٤.

وعن البرنطي قال: سأله عن الرجل يأتي السوق فيشتري حبة فراء لا يدري أدكيه أم لا، أصلي فيها؟ قال: «نعم، ليس عليكم المسألة، إن أبا جعفر عليه السلام كان يقول إن الخوارج ضيقوا على أنفسهم لجهالهم، إن الدين أوسع عليهم من ذلك»^٥ وقد بسطت المسألة في الذكرى^٦.

١ الخلاف، ج ١، ص ٦٠، المسألة ٩

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٨، ح ١٥٣٢ وسائل شيعية، ج ٣، ص ٤٩١، باب ٥٠ من أبواب النجاسات، ح ٥

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٧١ ح ١٥٤٥ وسائل شيعية، ج ٣ ص ٤٩٢، باب ٥٠ من أبواب النجاسات، ح ٦

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٨، ح ١٥٢٩ وسائل شيعية، ج ٣، ص ٤٩١، باب ٥٠ من أبواب النجاسات، ح ٣

٥ ذكرى الشيعة، ج ٢، ص ٣٧٧ - ٣٨٠ (ضمن الموسوعة ج ٦)

ومثله رواية الشيخ الصدوق أبي جعفر بن بابويه عليه السلام في كتابه الكبير^١، وهوؤلاء
أئمة المذهب.

وأما إذا علم أنه يستحل، فإن أخبر بكوبه ميتة اجثبت، وإن أخبر بالذكاة
فالأقرب القول؛ عملاً بصحة إخبار المسمين، وأن الأغلب الذكاة. وإن لم يُخبر
بشيء فالظاهر أيضاً الحمل على الذكاة؛ عملاً بالأغلب، وبما تلوناه من الأخبار
الشاملة لصورة النزاع.

وبإزائها أخبار^٢ لا تقاومها في الشهرة، ويمكن تأويلها بالحمل على استحباب
الاجتناب إذا علم الاستحلال بالدبغ.

ولم نقف على مَنْ أفتى بالمنع من ذلك غير بعض متأخري الأصحاب^٣.
ويرد عليه: أن الأربعة مجمعون على استحلال ذبيحة أهل الكتاب، وأكثرهم
لا يراعي شرائط الذبيحة، مع أن أحداً منا لم يوجب الاحتساب فيه لمكان هذا
الاحتمال، وهذا أقوى من الاستحلال بالدبغ؛ لأنه أكثر وجوداً.

المسألة السادسة ما قوله (دام ظله وعلاه) في رجل يده عروض للتجارة
مضاربة لأقوام متعددين، وطب ظالم منه مالاً على سبيل القهر والمغالبة، فامتنع
العامل من تسليمه؛ لعدمه في الحال، فطُلب الظالم منه رهناً على ذلك وعين الرهن
من نوع بعينه ولم يوجد عنده، هل له استعارة الرهن المطلوب منه، ويكون مضموناً
من صلب تلك الأموال مع أن الأصح ذلك، أم يكون مضموناً على العامل؟
وهل لو عين الظالم رهناً وكان موجوداً في بعض تلك العروض دون بعض
ولم يقبل الظالم إلا بذلك الرهن عن الجميع وأحده منه، هل يكون مضموناً على
الجميع أم لا؟

١ الفقيه، ج ١، ص ٢٥٧-٢٥٨، ح ٧٩١ وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٤٩١، باب ٥٠ من أبواب النجاسات، ح ٣

٢ انظر وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٤٩٠، باب ٥٠ من أبواب النجاسات

٣ منتهى المطلب، ج ٤، ص ٢٠٦.

وهل لو طلب الظالم رهناً معيناً، وببذ العامل من ذلك النوع عروض تتزايد قيمة بعضها عن بعض - وإن اتفقت في النوعية - فأخذ العامل الأدون قيمة فجعله رهناً محافظةً على المصلحة، ولأعلى قيمة، هل يكون مضموماً على تلك العروض في أموال أربابها أم لا؟

الجواب: إذا كان العامل مفوضاً إليه فطعن المصلحة فكل ذلك جائز. وبعض المأخوذ أو قيمته على الأموال بالحصص، وكذا العدول إلى ما يراه أصح لكونه أدون قيمة.

والضمان على أرباب الأموال إذا كانوا عالمين في ابتداء المضاربة بحدوث مثل هذه الأمور.

وبالجملة، له مراعاة الأصلح في ذلك، ولا ضمان عليه إلا أن يكون أربابه غير عالمين بالأحوال النادرة ولم يفوضوا إليه نظراً لمصلحة، فهنا يجب مراجعته الحاكم عند محالة هذه الأمور النادرة. ^١ ولو ^٢ يعتذر ^٣ وصانع عن الجمع بنقطة الرجوع فلسس ببعد جواره؛ لأنه من باب التعاون على البر.

المسألة السابعة ما قوله (دام ظنه) في شخص بيده عين وذكر أنها وديعة يبيعها لمالكها، أو مضاربة بيده للبيع، وتفق مع وكيل صاحبها في البيع، وعلم بشاهد الحال عدم كذبه في الإخبار، هل يصح شراءه منه وتملك العين ولم تكن مضموماً، أم لا؟ وهل لو متهها شخص أو قبضها أو استند إليها والحال هذه يكون ضامماً لها، ويجب تسليمها إلى مالكها، أم لا؟ وكذا العبد الذي يرى في السوق يبيع ويشترى ويعلم بشاهد الحال أنه مأذون، هل يعتقر في معاملته إلى البينة، أم يكفي شاهد الحال؟

١ في نسخة «ب»: «فكأكه» بدل «المأخوذ».

٢ يعني مراجعة الحاكم.

الجواب: لا ضمان ظاهراً في أمثال ذلك ولا إثم فيه، ويقبل قول ذي اليد في ذلك كله، ويكفي شاهد الحال والشياع في إذن السيد لعبده في التصرف، وتباح معاملته بذلك، ولا ضمان.

المسألة الثامنة: ما قوله (دام ظله) فيما يوجد في يد كافر متا ليس بمائع من ثوب متا هو مصبوع، أو الطعام متا هو مصنوع، يحكم بطهارته أم لا؟ وهل المراد بـ «الآية» الجديدة، أم يحكم بطهارتها ولو كانت مستعملة، كما ذكره شيخنا في القواعد^١، لكن استعمالها لا ينفك عن المباشرة برطوبة غالباً، فكيف يقول، ما لم تعد مباشرتهم لها برطوبة؟ وهل الشرط العلم بعدم الملاقاة برطوبة، أو عدم العلم بالملاقاة؟

الجواب: كل ما يوجد في يد الكافر أو غيره فهو طاهر إذا لم تعلم نجاسته، سواء كان مائناً أو جامداً، وكذا المصبوع وغيره، إلا أن يعلم أن الكافر صبغه وكذا الطعام المصنوع.

ولا فرق بين الإبناء المستعمل وغيره. والمانع علم الملاقاة، فكفي في الاستعمال عدم العلم، ولا يشترط علم عدم.

المسألة التاسعة: ما قوله (أعلى الله مجده) فيما أجمع عليه علماءنا من تحريم الفقاع ونجاسته؟ ولا شك أن التصديق مسبوق بتصوّر المحكوم عليه، فما المراد بالفقاع المحكوم بتحريمه ونجاسته، هل هو ما يسمى فقاعاً فيما بين الناس؟ وحينئذ يلزم تحريم (لأقسامه)^٢، إذ قد^٣ ذكر أن أجزاءها قريبة من أجزائه، لكنه قد نقل عنكم حثها، إذا لم يرد التحريم فتكون مباحة، أم هو مركب

١. قواعد الأحكام، ج ١، ص ١٩٧

٢. كذلك في المخطوطة، وفي المطبوعة «الأقسام»

٣. في «ح»: «قد» بدل «إذ قد».

خاص له أجزاء خاصة، فيبغى أن تكون مضبوطة ليعلم حتى يصنع الحكم
بتحريمها وبجاستها؟

الجواب الظاهر أن الفقاع كان قديماً يتخذ من الشعير غالباً، ويصنع حتى
تحصل له التشيش والعليان، وكأنه الآن يتخذ من الزبيب أيضاً، وتحصل فيه هاتان
الخاصيتان أيضاً، والفرق بينه وبين المسمى بـ«الأقسما» إنما هو بحسب الزمان،
فإنه في ابتدائه قبل حصول العاصيتين يُسمى «أقسما» فإن استفاد الخاصيتين
بطول الزمان يُسمى فقاعاً، والله أعلم

المسألة العاشرة: ما قوله (دام ظله) فيما أجمع عليه من طهارة باطن الحُفّ
والقدم بالأرض، أنه لو كانت الأرض رطبة هل تكون مطهرة أم لا؟ يحتمل
التطهير للعصوم، ويحتمل العدم؛ لأنه في أول آيات ملاقاتها تجس بالملاقي
فلا تكون لها قوة التطهير لغيرها
وهل القناب حكمه حكم الحُفّ أم لا؟ وهل حائات العنق والحف التي لم تُلَاقِ
الأرض بسطحها مع زوال العين تكون نجسة أم لا؟
وهل المراد بـ«الأرض» البسيط الصريف، أم يكفي لو كانت مطبقة أو مُبلطة أو
محصصة أو سقفاً أو غير ذلك
وهل ظهر العصير غير الملاقي للشمس اليابس بها، أو باطن الجدار اليابس بها
طاهر أم لا؟

وهل عرق الشارب ماءً نجساً طاهر أم لا؟
وهل لو اجتمع هواء صلب مع شمس ضعيفة غلب ظناً أو تيقن أن المنشف هو
الهواء يحكم بالطهارة أم لا؟

الجواب: لا ريب في تطهير الأرض الرطبة كاليابسة، والإيراد مندفع؛ لدفع
الحرج، وللزوم مثله في الماء المصوب على الإبناء والثوب، مع أن الاتفاق على
طهارتهما.

والمسمى بالقَبْقَاب نعل أيضاً. وما لا تلاقيه الأرض من الجوانب لا يطهر بها. ولا فرق بين الأرض والحجر والآجر والحصى ولنورة وغير ذلك إذا صارت متحجرة^١. وأما الحصير والبارية، فالظاهر أنه لا يطهر إلا ما أشرقت عليه الشمس. وسمعنا من شيخنا عميد الدين (رفع الله مكانه ومكانته) طهارة الظاهر والباطن؛ لصدق مسمى الحصير والبارية. وكذا الكلام في باطن الجدار. ولا عبرة بانتقار الشمس بالريح إذا علم أن الشمس صادفت رطوبة في آخر الأمر فجفتها.

المسألة الحادية عشرة: ما قوله (أدام الله قوائده) في الحوض الصغير في غير الحمام لو كانت له مادة من الجاري أو الكثير، هل يكون طاهراً مع ملاقة الجلوسة غير المعيرة، أم الحكم مختص بالحمام؟ ثم لو كانت المادة لاحقة به من أسفله هل يكفي ذلك أم لا؟

وهل بنفس ملاقات المادة للحوض يحكم بطهارته، أو تُعتبر أغليتها فيه؟ وكذا ماء العيث المظهر هل له حد، أو أي فطرة وقعت كفت؟

الجواب: لا فرق بين الحمام وغيره هن، وإنما يطهر الفرق لو قلنا بأن الحمام لا يشترط في مادته الكثرة، أما على القول بالاشتراط فلا فرق البتة. ولا فرق بين النابع من أسفله أو الجاري من أعلاه مع [كون] المادة كزاً. وأما الأغلبية فالأحوط اعتبارها فيه، وفي العيث أيضاً.

المسألة الثانية عشرة: ما قوله (رفع الله قدره) فيما يتخذ من الفضة ميلاً

١ في «ح»: «والحجر والآجر... متحجرة مطهر» [د].

٢ ليس في النسختين، وأضيف لاستقامة العبارة.

للكحل، وغلاًفاً للتعاويز، وحنطاً نيم شعر الرأس، وغير ذلك مما لا يُستى لباساً
ولا آنية، هل هو حرام فتبطل الصلاة مع لبسه أم لا؟
وهل يحرم بيع ما يستعمل من آلات الركوب، كالسرح واللبام والركاب مريبكاً^١
بالذهب أم لا؟

الجواب: كل ذلك جائز لا تحريم فيه، لعدم مستى الآنية، لما صح أن النبي ﷺ
كان في قصعته حلقة من فضة^٢، واتخذ أيضاً أنفاً من فضة عرفجة بن أسعد وأسر
فاتخذ من ذهب ياذن السي^٣، وكان للكظم ﷺ مرآة عليها فضة^٤ وقال الصادق ﷺ:
«كان نعل سيف رسول الله ﷺ فضة، وفيه جلق من فضة»^٥.
وأما المركب واللبام، والمركب المعنى بالفضة عجائز، أما الذهب، فالظاهر
الصح، وقد أوردت خبرين في تحلية السيوف والمصاحف بالذهب، وأنه جائز، في
كتاب الذكرى^٦.

المسألة الثالثة عشرة ۝ قوله (دام طله) في غير الكتابي إذا وجدناه تاجراً
في بلاد الإسلام هل يحلّ ماله أم لا؟ وكذا الكتابي الذي لم يؤد الجزية،
كالفرنجي المعلوم أو المظنون حريته وتقلبه في غير بلد الإسلام هل يحلّ ماله
أم لا؟

وهل أخذ الجائر الجزية وأمانه يرسل منزلة لعادل أم لا؟
ثم لو تجرأ متجرئ على كافر معصوم المال، أو من يعتقد ما يوجب الكفر آخره

١ قال في الصحاح: ريك الشيء أريكه ريكاً خلطته الصحاح، ج ٤، ص ١٥٨٦، «وبك».

٢ انظر صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢١٢٥، ج ٥، ص ٥٣١٥.

٣ أسد الغابة، ج ٣، ص ٤٠٠؛ مسند أحمد، ج ٧، ص ٢٨٠، ج ٢٠٢٩-٢٩٢ ٢.

٤ الكافي، ج ٦، ص ٢٦٧، باب الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٩١.

ج ٣٩٠، وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٥٠٥، باب ٦٥ من أبواب النجاسات، ج ١.

٥ الكافي، ج ٦، ص ٤٧٥، باب الحلبي، ج ١.

٦ الكافي، ج ٦، ص ٤٧٥، باب الحلبي، ج ٥ و ٧، ذكرى الشيعة، ج ١، ص ١٠٥-١٠٦ (ضمن الموسوعة، ج ٥).

وهو مسلم الآن، وأخذ من ماله شيئاً، هل هو حق لله تعالى هو المطالب به في الآخرة؟ أو هو حق للمأخوذ منه فيوصل إليه عوضه آخرة إذا لم يصل إليه دنيماً، الذي يظهر للعبد الثاني^١؛ لاستقرار ملك المأخوذ منه، فهو من قبيل الآلام، فما عند مولاي فيه؟

الجواب: لا ريب في حرمة مال حربي دخل بأمان إلى بلد الإسلام وإن كان المؤمن سلطاناً متغلباً؛ لأنه شبهة، وبشبه في الدمة ماله، ومال الذمّي وكل كافر حرام، ويكون المطالب به يوم القيامة ذلك المأخوذ منه وإن كان مستحقاً للخلود في النار، ولا يزول بذلك حق الله تعالى من تعدي الحدود.

المسألة الرابعة عشرة: ما قوله (دام عزه وعلاه) هي وكيل مفوض في وكالته في جميع أموال الموكّل عموماً، هل يملك البيع نسيئة أم لا؟ وكذا لو ابتاع كذلك، أو أودع، أو ضارب، [أو باع من نفسه؟]
الجواب: إن بحق المومّ له فعل كل ما فيه صلاح.

المسألة الخامسة عشرة: ما قوله (دام فخره) في الاستحارة بالمصحف، هل رواية الحروف عن جعفر بن محمد رحمهما ثابتة أم لا؟ وما كيفية روايتها؟ وهل وقف مولاي على كيفية أخرى لاستحارة المصحف أم لا؟

الجواب: لم يقف المبد على إسنادها فيما أحسبه، ولكنه مشهور في المصحف، والكيفية: أن يقرأ الحمد ثلاثاً والإحلاص ثلاثاً، ويقول: «اللهم إني توكلت عليك وتعالى بكتابك فأرني ما هو المكمون في سرك، المكمون في غيبك» ثلاثاً، وليكن عاقبة ما يستخير فيه خيراً، ويأخذ أول حرف من سابع سطر، ولا يفرح ولا يحزن، ثم يذكر الحروف على ما هو مشهور.

١. يعني القول الثاني، أي أنه حق للمأخوذ منه.

وقد روى اليسع القمي: قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أريد الشيء فأستخير الله فيه فلا يوفق فيه الرأي، أفعله أو أذعه، فقال: «انظر إذا فمت إلى الصلاة - فإن الشيطان أبعد ما يكون من الإنسان إذا قام إلى الصلاة - أي شيء وقع في قلبك فخذ به، وافتح المصحف وانظر أول ورقة ما ترى فيه فخذ به إن شاء الله تعالى»^١.

والظاهر أنهما صورتان، وهذا الحديث مسند، وقد ضمته الشيخ الجليل نجيب الدين يحيى بن سعيد رحمته في جامعته^٢.

السألة السادسة عشرة: ما قوله (أدام ظله) فيمن يقر أن في ماله حساً أو زكاة ولم يخرجهما أو علم ذلك منه، هل يصح الشراء منه أو البيع منه، وأخذ الثمن من ذلك المال، ويكون الحق الواجب مضمواً على ذلك الذي وجب عليه الخمس أو الزكاة، أم لا يصح الشراء منه حتى يضم؟ وكذا لو أضاف أو أهدى هل يصح قبضه والأكـل من طعامه، أم لا؟ وهل وجوب إخراج الحس مضمون؟ الذي يظهر من كلام شيخنا في المواعيد^٣ عدمه، أعنى بذلك حق الإنسان لا حقه عليه السلام فإن كان الحق ذلك، هل يصح البيع والشراء والأكـل وقبول الهبة ونهية من مال من لم يخرج الخمس ولو لم تصفه بناءً على أنه يخرج؟ وهو موسع أم لا؟

وهل فرق في ذلك كله بين من لا يعتقد الوجوب وبين غيره، أم لا؟

الجواب: أمّا الخمس فلا يمنع من قبول مال من لم يخرج الخمس، سواء اعتقد وجوبه أم لا، وقد نصّ الأصحاب أنه لا خمس فيما ينتقل إلى الإنسان ممن لا يخمس ماله.

وأما الزكاة فإن علم ببدل النصاب وصيرورتها في الذمة، فلا بأس بذلك أيضاً.

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١٠، ح ٩٦ وسائل الشريعة، ج ٨، ص ٧٨ باب ٦ من أبواب صلاة الاستخارة، ح ١

٢. الجامع للشرائع، ص ١١٥

٣. قواعد الأحكام، ج ١، ص ٣٦٣

وإن علم بقاء عين النصاب، فاجتنبه أولى.
وأما توسعة إخراج الخمس، فكما أفاده شيخنا (آجره الله تعالى) ونقله جماعة
من الأصحاب. والأولى تضييق مستحق الأصناف لا غير.

المسألة السابعة عشرة: ما قوله (أدام الله ظله) فيما ذكره الفقهاء من التعويل
على قبلة البلد مع عدم علم الخطأ، وقبلة لبصرة عريضة، وجامعها أيضاً كذلك،
ولا شك أن البصرة من العراق، ولكن قد ذكر أن علياً عليه السلام صلى في مسجد،
ولم ينقل إنكار منه في ذلك، ولو أكر لاشتهر ذلك ونقله القلة. هذا إذا كان
وضع المسجد في زمانه عليه السلام على ما هو الآن، وإن لم يكن على وضعه الآن حتى
غير إلى هذا الوضع لكان قد اشتهر أيضاً ذلك التغير ونقل، فأحد الأمرين لازم.
إما اشتهار التكبير، أو اشتهار التغير، فما قوله في ذلك؟

وهل يعمل في هذه بصورة على قبلتها الآن، أم على الأمارات العراقية؟
الجواب: لا ريب أن قبله البصرة تسعين عن قبلة الكوفة، لاختلافهما في العرص
اختلافاً يتيماً، واسم العراق وإن يسمونها لكن هذه العلامات على سبيل التقريب
والتسهيل، وفيها إشارة إلى أن القبلة هي الجهة الممتعة جداً، فإن خراسان والكوفة
شديداً تباعدهما وقد حكم باتحاد قبلتهما، فالمراد به في امتداد الجهة لا في نفس
الخط الذي يقف عليه المصلي.

وما أفاده (أدام الله فوائده وأسبغ عوائده) من السؤال وارداً إذا قيل بمساواتها
قبلة الكوفة في نفس موقف المصلي والخط الخارج منه إلى الكعبة، أم إذا قيل
بالمساواة في الجهة، فلا.

وقد أحسن الجذ السعيد لمولانا العلامة ركن الدين في شرح المختصر بيان
الجهة، وكيفية توجه المصلي بيانياً حسناً (قدس الله لطيفه وزاد تشريفه).

المسألة الثامنة عشرة: ما قوله (دم فضه) في الواحد من أهل تجوز له الصلاة

قبل دخول الوقت تقيّة كما في المغرب، ويكون ذلك سبباً للذمّة، ولا تجب
الإعادة، أم لا؟

وهل تجوز التقيّة في شرب الفّقاع أم لا؟ فالضابط فيما تجوز التقيّة فيه هل هو ما
عدا قتل المسلم غير المستحق، أم هناك شيء آخر لا تجوز التقيّة فيه؟
وهل لو صَلَّى الجمعة معهم تقيّة نجرته عن الظهر، أم لا؟

الجواب: أمّا تقديم الصلاة على وقتها تقيّة، فلا أعلم به قائلاً منّا، مع أنّهم جوّزوا
الإفطار قبل الوقت تقيّة.

وأما شرب الفّقاع، فجائز لها^١ وقد روى: «لا تقيّة في شرب المسكر، والمسح
على الحفّين»^٢.

وصابط التقيّة بحسب الإقدام والإحجام ما تظن فيه توجّه الضرر إلّا القتل. وفي
الحراح قولان. وأمّا إظهار كلمة الكفر فتجوز التقيّة وتركها، ولا ريب في جوار
إيجاد صورة الصلاة تقيّة بل وحويلها، ولا يلزم من ذلك الإجزاء

المسألة التاسعة عشرة ما قوله (دام ظلّه) في أحد الأجرة على الأذان في
المشاهد المشرفة مع تعيين الأخذ للأذان، أو مع عدم تعينه؟
وهل يجوز إعطاؤه من الدرّ أم لا؟ وعلى تقدير جوازه، هل يجوز من غير إذن
حاكم الشرع أم لا؟ وكذا هل يجوز تناول من مال بدور المشاهد لسفّ أو
مدرّس أو محدّث أو قارئ للقرآن بتلك المشاهد أم لا؟

وهل يجوز استعمال آلات المشاهد، كحصير وبارية وقنديل في مدرسة أو
رباط قريب من المشهد لكنّه خارج عن حدوده، وإن دخل في سور بلده، أم لا؟

١ أي للتقيّة.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٢٢، باب مسح الحفّ، ج ٢، الفقيه، ج ١، ص ٤٨، ج ١٠٥، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦٢،
ج ١١٠٩٣، الاستبصار، ج ١، ص ٧٦، ج ٢٣٧.

وكذا هل تجوز عمارة ما يخرب من لمدارس والربط بذاك، أو ماصيها من مال المشاهد؟

وكذا هل تجوز إجارة أو إعارة آلاته للمقيمين ببلده أم لا؟
وكذا هل تجوز لناظر تلك البقعة مع خوفه من ظالم متوقع من تلك الأموال شيئاً مداراته وإعطائه ومع عبثه ظنه أو ثقته بحصول ضرر ذلك الظالم أم لا؟
وهل جواز بذل تلك الأموال للروار والواردين مختص بأوقات الزيارات، أم في كل وقت اتفق؟

وهل ذلك جائز حال الوجود، أم في بقي أيام الإقامة أيضاً؟ فإن كان الثاني فيشرع أيضاً للمجاورين؛ إذ لا تقدير للإقامة؟

وهل لو خرج المجاور ثم عد بنية الزيارة يجوز له التناول، أم لا؟
الجواب: نص الأصحاب على تحريم أخذ الأجرة على الأذان، مُطلقين ذلك، سواء وجد غيره أم لا.

نعم، يحوز الرزق من بيت المال، ومن أموال المشاهد مع عدم وجود المَطْلُوع والحاكم فيه إنما هو الفقيه.

وأما قضية التذور، فيتبع قصد النادرين، فإن جهل القصد ضُرف في العمارة، ثم الفرش والنويز، ثم السدنة. أما الدفاع عنه، فإنه مقدّم على كل شيء.

وأما رزق المدرّس والمفتي والمحدث، فليس يبعد جواز أخذه من ذلك، وإنما يقف على المشاهد؛ لأنه من أهم المصالح؛ لما فيه من إقامة الشعار الإيماني.

وأما استعمال الآلات في غيرها، فلا يحور مع احتياجها إليها، ومع الفنى عنها يجوز للواردين للزيارة وفقراء المجاورين وإن لم يكن في نفس المحدود، بل جاز في جميع المشهد.

أما مَنْ هو مقيم في المشهد الشريف، الأولى الامتناع من ذلك إلا مع الحاجة إذا كانت إقامته للمحاوراة والتعبد والزيارة وإن طالت الإقامة.

وكذا تجوز عمارة المناصي من ذلك والمدارس المعروفة بالحضرة الشريفة.

المسألة العشرون: ما قوله (دم عزه) في الأرض الصقيلة، كالبلطة والمفزة

الحالية من الشقوق، هل تطهيرها بيراد القليل عليها، أم لا؟

وما قوله فيما يراد به الخبث، هل هو طاهر مطلقاً كما قال السيّد^١، أم نجس

مطلقاً ك رأي صاحب القواعد^٢؟ وقولهم بجاسته بعد الانفصال عن المحل هل هو

عن جملة المحل أم جره جره منه؟ فإن كان الثاني فلا نحكم بطهارة الآنية

بإفصاء الماء عليها بالإبريق؛ إذ الماء كلما استقل عن جزء نجس آخر وإن كان

الأول، فلو صُت في الآية النجاسة الضيقة الرأس كالإبريق مثلاً - شيء من

الماء ثم أُدير ذلك فيه بحيث عمّ جميعه ثم انفصل عنه هل يحكم بالطهارة أم لا؟

وهل يجب تطهير اليد العاصرة لثوب أم لا؟ فإن كان الأول، لزم التحكم في

طهارة المعصور وإن كان الثاني، لزم التحكم في نجاسة المنفصل

الجواب نعم، يظهر بذلك ولم كان فيها حَكُول أو عَطُور إذا علم ورود الماء

وانفصاله عنها ثم وروده ثانياً

والذي يظهر من فتاوى المعظم والروايات أن ماء الفسلة كمفسولها قبلها، فحسب

إن أوجبنا الثلاثة فماء الثالثة طاهر أيضاً، وفي الولوغ ما يوجب السبع عند من قال

به يظهر ما ورد بعده والإجماع على طهاره الآية بالإدارة وإن كان الماء قليلاً.

ولا يجب تطهير اليد إذا كان الماء قد جرى عليها حال الصب المطهر، بل تطهر

بطهارة الثوب، ولا يلزم منه طهارة المفصل؛ لأن المرجع في ذلك إلى الحكم

الشرعي، ولا امتناع في الحكم بنجاسة لمفصل وطهارة الباقي واليد؛ لمكان

الخرج

١ اعترف بعدم النص على الفرق بين ورود الماء على النجاسة وعكسه، وقوله فحكم بعدم نجاسة الماء الوارد

والأما طهر المحل راجع المسائل البصريات، ص ٧٢ المسألة ٣، وذكرى الشيعة، ج ١، ص ٤٧ (صن

الموسوعة، ج ١٥).

٢ قواعد الأحكام، ج ١، ص ١٨٦

المسألة الحادية والعشرون: ما قوله (دام علاه) في ولد الزنى، ما الأصح عند مولاي فيه، وهل هو طهر السؤر والجسد، أم لا؟ وهل يصح نكاحه وإيكاحه أم لا؟ وما المراد بقوله ~~في~~ «ولد الزنى لا يكون نجيباً»^١ وهل على القول بنجاسته يصح نكاحه ويكون ولده ولد حلال، أم يكون حكمه حكمه؟ وهل صحيح ما يقال إنه ورد «أنه وإن أظهر شعائر الديس واعتقد العقيدة الصحيحة أنه لم يؤثّق للموافاة على ذلك»^٢؟

وهل المراد بولد الزنى في ذلك مَنْ يكون كذلك في نفس الأمر وإن ألحق شرعاً بمن ولد على فراشه، أو المراد مَنْ حُكم عليه بذلك شرعاً وإن كان في نفس الأمر حاصلاً من وطء حلال؟

الجواب: الأصح عند الأصحاب أنه يحكم المؤمنين في الطهارة وصحة التناكح. والمراد بالحديث العمل على الأغلب؛ إذ المرام كامل النجاسة، فإن الكمالية منفية قطعاً، ومن روى الحديث «لا ينجب» فمعناه لا يلد نجباً عند بعضهم. وإن سلم عدم النجاسة على الإطلاق فهي عدم صفة كمال لا يلزم بهي الإيمان؛ إذ ليست مستثناة ولا لازمة والمرتضى (رضي الله عنه وأرضاه، ورفع درجته ومثواه) ومن أخذ أخذه بالغ في الحكم بكفره وأنه إذا أظهر إيماناً فإن باطنه يكون مخالفاً له^٣. والمراد به مَنْ كان في نفس الأمر عن ربي. أمّا الأحكام الشرعية، فإنها تتبع الظاهر لا في نفس الأمر.

١. لم نثر عليه وفي الانتصار، ص ٥٠٢، المسألة ٢٧٥، قال: «بأن طائفة مصنفه على أن ولد الزنى لا يكون نجيباً ولا مرتباً عند الله تعالى، وفي جوابات المسائل الطرابلسيات الثالثة، ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٤٠٠ بتفاوت.

٢. لم نثر عليه.

٣. جوابات المسائل الطرابلسيات الثالثة، ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٤٠٠؛ وأجوبة مسائل متفرقة من الحديث وغيره ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٢٦ - ١٣٢.

المسألة الثانية والعشرون. ما قوله (دام ظلّه) في آنية الخمر المنقلب خللاً لو كانت ناقصة، هل يطهر أعلاه لخالي من الملاقي مع أنه نجس بملافة الخمر له، أم لا؟ فإن كان الثاني تعدّر لانتفاع بذلك الحلّ، إذ يتعدّر إخراجُه إلا بعد ملافة ذلك المحيط النجس

الجواب: بل يطهر الإناء كلّهُ.

ومن الناس من حَكَمَ بطهارة موضع لحلّ وجعل تناوله بشقب الآنية وشبهه. وليس بشيء، والله الموفق.

المسألة الثالثة والعشرون ما قوله (دام شرفه) في شخص ملك مالا في وقت لا يتمكّن فيه من قطع المسافة إلى الحجّ، كمن ملك في العراق في صفر مثلاً ثمّ إنه عقد نكاحاً ^{بمهر لا يفضل} متى يملكه عن قدر ما يقطع به المسافة للحجّ في وقته هل يكون الحجّ مستقراً في ذمّته والعمال هذه أم لا؟ وهل لو لم يكن عقد نكاحاً، بل وهب ذلك المال قبل وقت الحجّ هل تصحّ الهبة ولم يستقرّ الحجّ في ذمّته، أم لا؟

وهل لو كان عليه كفّارات أو بدور مقيدة أو مطلقة، أو ملتزم بعهد أو يمين هل يجب صرف المال فيه أم في حجّ، على تقدير أن لا يكفي للجميع؟ وهل يعتبر الراد والراحلة من مؤونة السنة في الحِمْس، أم لا؟

وهل يصحّ الحجّ مع شغل الذمّة بحقّ الله كزكاة أو خمس، أو حقّ آدمي كمفصوب أو مستدين مطالب به أو لا يعلم به المستحقّ، أم لا؟ فإن كان الثاني، فما المراد من قولهم لو حجّ بصل حرام صحّ حجّه مع سبق الوجوب بغيره!!

الجواب: لا يستقرّ الحجّ على هذه بصورة، والمراد بمنع الأصحاب من التزويج لمن استطاع هو المنع في أيام سفر القامه أو ما قاربه. وكذا الكلام في الهبة وغيرها. والكفّارات المختصة في المال والبدور كذلك معتبرة من جملة الديون التي تمنع

الاستطاعة إلا بعد إيفائها والخروج منها.
والخمس لا يتعلق بقدر الاستطاعة؛ لأنها من المون.
نعم، لو كان ملكه الاستطاعة تدريجاً في سنين متعددة، فإن الخمس يتعلق
بالسنين السالفة على كمال الاستطاعة.
والأصح صحة البيع لمن عليه حقوق وإن كانت مضيقاً؛ لأنهما واجبان اجتماعاً
فيخرج عن العهدة بفعل أيهما شاء.
والاحتجاج بأن حق الأدمي مقدم على حق الله تعالى، والأمر بالشئ نهى أو
مستلزم للنهي عن ضده، وأن النهي مفيد للمبادأة ممنوع مقدّماته، لكن ثمار تحقيقه
في الأصول.

المسألة الرابعة والعشرون ما قوله (أدام الله فضله) فيما قرأه شيخنا في
المختلف من أنه لو لم يعلم الوصي بأوصية فله ردّها بعد موت الموصي^١، هل
يعمل عليه سيدها، أم لا؟ فإن كفى الثاني فلو ردّ الوصي الوصية، هل يكون
ضامناً لما يتلف من مال الموصي - عني تقدير أنه لو دخل في الوصية يحفظه -
أم لا؟

الجواب: الذي دلّ عليه كلام أصحابنا ورواية^٢ أنه لا يجوز الردّ، فلو ردّ لما
يحفظ كان ضامناً لما يتلف بسبب إهماله الحفظ؛ لأن ذلك عين التفريط.

المسألة الخامسة والعشرون: ما قوله (دام فضله) فيما يتداوله التجار من
أنهم يوردون أثمان أمعتهم عند الصراف مع غلبة ظنهم أنه أحفظ لها، فلو كان
بيد شخص وديمة أو مضاربة، أو هو وكيل حتى أورد ثمن ذلك عند الصراف من

١ مختلف الشيعة ج ٦، ص ٢٩٩، المسألة ٨٢

٢، الفقيه، ج ٤، ص ١٩٥، ح ١٥٤٤٨ وسائل الشيعة، ج ١٩، ص ٣١٩، باب ٢٣ من أبواب الوصايا، ح ١

غير إشهاد عليه، هل يكون معرّضاً بمجرّد ذلك أم لا؟
 وهل فرق بين ما لو كان الصراف مسلماً أو كافراً، عدلاً أو فاسقاً، أم لا؟
 وهل لو أورد ذلك عند الصراف ولم يُعصمه أنّه لغيره حتّى أورد لنفسه شيئاً آخر
 أيكون بمجرّد ذلك قد مزجه في ماله أم لا؟
 وهل يجب عليه - والحال هذه - أنّه إذا أخذ من الصراف شيئاً أن يقول: «أعطني
 من الوجه الفلاني الذي لي» أم يكفي قصده إليه من غير إعلام الصراف؟
 وما قوله أنّه إذا قُتل الحوالة ضمن الوديعة على الصراف من غير قبض يكون
 ذلك بمنزلة القبض، ويصح تسليم العين حيثُ؟ ولو كان تسليم العين سابقاً على
 الحوالة أو على قبض الثمن - كما قد جرت عادة التجار به - يكون تفریطاً، أم لا؟
 الجواب إذا لم يكن مأذوناً في الإبداع بغير إشهاد، ضمن بترك الإشهاد، سواء
 كان الصيرفيّ عدلاً أو لا. ولا فرق بين أن يجعله وديعةً عنده أو قرضاً عليه أمّا لو
 خلطه فإن كان قد جعله وديعةً لم يخلطه بالصيرفيّ بماله، ضمن المودع مع عدم سبق
 الإذن من المالك، وله أيضاً تعيين الصيرفيّ، ويرجع مع جهله على المودع.
 وأمّا القبض فإن كان مأذوناً في الاقتراض ولم يعلم الصيرفيّ باشتراك المال بينه
 وبين غيره، فالظاهر أنّ نيّة الغايص كافية، وإن علم فلا بدّ من تعيين الصيرفيّ
 المدفوع

والحوالة على الصيرفيّ وقبونه بمنزلة القبض، فيحوز تسليم السلعة إلى
 المُحيل، ولو سلّم العين قبل ذلك كان ضامناً. هذا كلّّه إذا لم يكن العامل قد استأذن
 في هذا كلّّه.

المسألة السادسة والعشرون: ما قوله (دام ظلّه) في شخص أودع شخصاً
 آخر وديعةً يسلمها إلى آخر ولم يأمره بالإشهاد عليه بل على المودع، أو قال له
 المستودع: «إنّي لا أشهد عليه» فرصي بذلك، ثم اتفق موت المودع قبل تسليم
 المستودع الوديعة ولم يعلم بمرته، ثم سلّمها إلى ذلك المأمور بتسليمها إليه من

غير إلهاد، ثم علم فيما بعد بموت المودع، هل يكون الودعي الأول ضامناً لها لثركة الميت - لعدم إلهاده أو لعدم إذهم في التسليم - أم لا، ويكون إذن الميت كافياً؟
الجواب: يضمن ولو دفعها بإلهاد؛ لأنّ لأذن بموته انفسخت الوديعة وصارت أمانة شرعية لا يجوز إيداعها عند الغير - مع إمكان حفظها على حال - إلا بإذن الوارث، والجهل بانتقالها إلى الوارث ييس مريلاً للضمان؛ لتساوي الخطأ والعمد في إتلاف الأموال.

نعم، يزيل الإثم في الدفع

المسألة السابعة والعشرون: ما قوله (دام عزه) فيما يخرج الودعي والمضارب والوكيل على العروس متى لم يستحقّ شرعاً، كالتعاقبات ووزن الأعراب ومداراتهم، هل يكون لازماً مع عدم إذن المودع والموكل والمضارب، أم لا؟
وهل بمجرد طلبة الطالب لذلك يباح التسليم، أم يتوقف على توّعه بالأيذاء ولو بالشتيم - مثلاً - أو كلام لا يتحملونه مثلاً؟
وهل يجوز للودعي والعامل والوكيل استئابة أحد في الإخراجات المذكورة، أم تجب المباشرة بنفوسهم؟

وهل لو كان بيده حمول متعددة لأشخاص متعددين، ولكل حمل على حدته مميّز وله دراهم معينة للإخراج عليه، فاتفق أن أخرج أحد الأموال على جميع الحمول على مظلمة معينة، وقسط صاحب المال منها جزء معلوم، ثم أخرج مال الآخر في مظلمة أخرى على الوجه المذكور، هل له فيما بعد توزيع ذلك المخرج على الحمول وحساب كل حمل بقسطه متى فصل لصاحب الفاضل من مال الآخر، وهكذا، أم ليس له ذلك، بل يجب إخراج كل مال على حدته في وجه الإدارة عن صاحبه بقسطه منه؟

فإن كان الثاني، فلو فرض انتزاع مال صاحب الحمل ثم جاءت مظلمة أخرى وليس له مال وليس هناك من يباع عليه جزء من الحمل ويخرج ثمنه عنه، هل

للذي يبيده المال استدانة مال للإجراح ويكون لازماً لصاحب العمل أم لا؟
ولو فرض أن هناك مشترياً، لكن بالشمس الأوكس، هل يكون مخيراً، أم يراعي
الأصلح لو كان الدين بفائدة أيضاً، أم يتحتم البيع؟

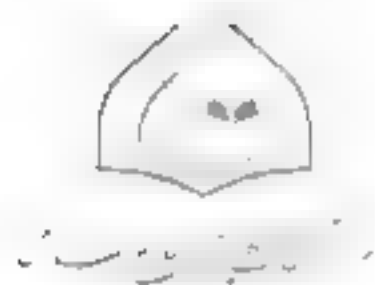
وما قوله فيمن يُستأجر لعمل مع شخص، ويشترط المستأجر على المؤجر
ضمان جميع المطالم أو الورون المتعلقة به، ويزيده على أجرة المثل زيادة
تقارب تلك المطالم، هل يصح شرط ويرم الضمان، أم لا؟
وهل لو فضل عن أجرة المثل وعن ما دُفع في وجه المطالم شيء عن الذي عقد
به، يستحقه المؤجر أم لا؟ وكذا لو أعوز هل يجب على المستأجر الدفع إلى
المؤجر ما أعوز، أم لا؟

الجواب: إذا كان الموكل وانمودع وتعارض بعلم بالحال وقد صار هذا مشهوراً
فلا ضمان فيه ولا إثم، ولا يتوقف تسليمه على أمر آخر، بل يكفي الطلب الذي
يغلب معه الظن بالإضرار عليه. **[وعدم المكنة عن دفعه]**
وإذا كان لجماعة معددة أعطى من مال كل عن ماله، ولو اقتضت المصلحة
المهانة في الأموال على ما جرت به العادات، كان جائزاً ولا ضمان
وتحور الاستثناء تبعاً للعادة متى عدته المباشرة أو الاستثناء، والظاهر أن العادة
جارية في هذه الضرائب إلى الأعرب أن يتولأها من القافلة بعضهم، فاتباع هذا جائز
وله الاستدانة على صاحب العمل إذا كان أصلح من البيع تبعاً للعرف.
والاستئجار المذكور فيه شرط المطالم باطل، لجهالة بوجودها ثم تقدرها، فلو
دفع شيئاً بإذنه وكان قد دفع إليه أجرة تقاضاً، ورجع صاحب المفضل.

ومولانا (أدام الله تعالى إفادته) هو صاحب الفضل والفضائل، وعز العلماء
الأمثال، أطلع الله شمس علومه في الآفاق، وحال بينه وبين ما يمنع من استكمال
النفس على الإطلاق، ونعمنا ببركات دعواته وأفعاسه، وأدام نظرها لمجاري عن
أنفاسه بحق الحق وأهله، وصلى الله على محمد وآله، والحمد لله رب العالمين.

(٢١)

المسائل الفقهية



كتاب الطهارة

مسألة [١]: يُعفى عن دم الجروح والفروح سواء تمكّن من إزالها أو لا، ولا يجب إبدال الثياب وإن كان له أثياب كثيرة.

وقال الشهيد: يجب الإبدال إذا أمكن، ويجب التجفيف بحسب المكنة.

مسألة [٢]: لو غسل بعض الثوب طهر وإن كان الباقي نجساً بدم أو غيره، معفو عنه أو لا. وإن لمس الباقي ماءً وإبتل لم يعف عنه إذاً، وإن كان دماً وغسل بعضه وبقي أقل من درهم كان معفو عنه. يد لم يصل إليه الماء وإلا فلا، وقوى الشهيد أن الدم المعفو عنه إذا لاقاه مائع طهر لا يخرج عن العفو، وهو جند.

مسألة [٣]: إذا قلع الإنسان شعرة من حسده [ن خ: بدنه] هل يكون موضع القلع طاهراً أو لا؟ وهل إذا مس الإنسان ميتاً أو ميتة بيده ثم مس بها غيره برطوبة هل تتعدى أو لا؟ وهل فرق بينهما أو لا؟

الجواب: إذا كان المقلوع لم يستصحب شيئاً سوى الزوجة فهو طاهرة، وتتعدى النجاسة إلى اليد اللامسة للغير مع الرطوبة. وكتب محمد بن مكّي.

فائدة - من خطّ الشهيد - يحب الغسل بوطء الدابة دبراً أو قبلاً وإن لم ينزل، ويجب عليه القضاء والكفارة إن كان في رمضان أو الإحرام، ويجب عليه قيمتها، وعليه التعزير. ولو كان جاهلاً لهذه الأحكام يسقط عنه الحد أو التعزير.

١. لاحظ ذكرى الشيعة، ج ١، ص ٩٦ (ضمن الموسوعة، ج ١٥).

مسألة [٤] - إذا رأيت المرأة دمًا وطئت أنه حيض، ثم أفطرت وتبين أنه استحاضة، وقد تناولت في رمضان هل يجب الكفارة أم لا؟
الجواب: إن كان في زمار العادة فلا كفارة قطعاً، وإن كانت مبتدأة أو مضطربة وتوهمت الحواز ففيه خلاف بين الأصحاب، ويقوى أنه لا كفارة أيضاً. وكتب محمد بن مكّي.

لهائدة: قوله: «وما قبل التسع فليس بحيض...» فيه فوائد ستة^١:

أ تمرين الصبيّة بأفعال الاستحاضة لأجل الصلاة والصيام.

ب. عدم منعها ممّا يحرم على العائض، كما يمنع ممّا يحرم على المحدث في قول

ج عدم العفو عن دمها في الصلاة بالسبب إليها وإلى غيرها.

د. الشرائع الحكم بوجوب نزع جميع البئر بوقوع دمها، وهكذا نقل عن الشهيد

مسألة [٥]، غسل الحصى رشيه يجب الوضوء قبله أو بعده، وكذا يجوز في أثناءه، إذ لا مانع من ذلك، والأصل لجوار، قاله ابن قهد

وقال الشهيد في مسأله: لو فعل صحّ، والأولى عدمه؛ لأنّه لا يعتدّ بمثله وكتب محمد بن مكّي:

مسألة [٦] الدم المتحلّل بين التوأمين استحاضة إذا لم يتجاوز الدم العشرة مع استنفاء العاية في الأوّل.

مسألة [٧]: لو توضأ وبقي في يده لعة وجب غسلها.

قال الشهيد: ونعتقد وجوب غسلها وما بعدها.

مسألة [٨] الإنسان إذا توضأ وهو قائم في الماء، فإذا أكمل وضوءه أخرج رجله وهما رطبتان ومسح عليهما بتداوة الوضوء، هل يصحّ والعمال هذا أم لا؟

^١ هكذا في «ع» ولكن ذكر ثلاثة مهاك، ترى

قال الفاضل في المسائل الحجارية: لا يجوز؛ لأنه يلزم اكتساب ماء جديد، وهو ممنوع منه.

وقال الشهيد: يجوز إذا غلبت رطوبة لوضوء، وهو جيد، وإن كان الأول أحوط.

مسألة [٩]: إذا قطع من يد إنسان لحم ميت مثل الثبار أو قشرات، هل تكون نجسة أم لا؟ وهل يجب غسل موضعها أم لا؟

قال الشهيد: يتحرز عنه إن أمكن، ووجوب الغسل أحوط، وإن شق فلا شيء.
مسألة [١٠]: إذا كان في سوق السمن مَن يستعمل الميتة ومن لا يستعملها ولا يقول بطهارتها، هل يجوز شراء الحلوى وما يعمل منها من هذا السوق ويعكم بالطهارة، أم لا؟

قال الشهيد الأمل جواز ذلك، تعليلاً لأصله الحل، وإيمان المسلم، وصحة تصرفاته، مع جهله باستباحة جلد الميتة.

مسألة [١١]: كمن زوجة العبد لو كانت ممة، هل هو على سيدها أو على سيد العبد؟ وهل الزوج أولى في الأحكام من المولى، أم لا؟

قال: على سيدها؛ لأنه تابع للملك ولروح أولى من السيد في الأحكام، ولا يجوز لسيد الأمة المزوجة أن يغسلها، دله الشهيد.

فائدة: لو أوصى الميت بالكفن ثم بذل به باذل، لم يجز لورثته القبول؛ بخلاف عدم الوصية. فلو كفّن في المبدول وجب نزعُه قبل الدفن، ويكفّن من التركة، ولو دفن ففي وجوب النيش نظر، أقربه عدم، بل لا يجوز النيش والحال هذه، أمّا لو طالبه المالك نيش؛ لعدم خروجه عن ملكه، قاله الشهيد.

قوله: والشهد يدفن بشيابه؛ لو وحد عارياً ولم يكن عليه إلا الحلد، هل يدفن به، أم ينزع عنه ويكفّن، أو يُدفن عرياناً؟

قال شيخنا: إنه يدفن بالجلد إذا لم يكن غيره.

وفي مسائل الشهيد: يكفن العاري، وفي الجلد ينزع ويكفن.

مسألة [١٢]: لو أوصت امرأة بكفها من مالها صغ من الثلث ويسقط عن الزوج. ولو كان الزوج فقيراً لا يزيد ما معه من قوت يومه وكانت موسرة أخرج الكفن من تركتها ولو ملك ما يقصر عن الواجب أخرج قدر ما معه والباقي من تركتها، ولا فرق بين أن تكون الروجة صغيرة أو كبيرة، مدخولاً بها أو لا، حرّة أو أمة، أمّا غير الكفن من ماء العسل والكافور، فالأقرب أنه على الزوج أيضاً.

وقال الشهيد: ولو لم يكن له مال وكفّت من مالها لم يحب عليه من نصيبه؛ لأن الكفن من أصل التركة، ولا إرث إلا بعده.

مسألة [١٣]: لو ماتت الروحة ولم يكن للروح إلا كفنها، ثم مات الروح قبل دفنها، فهو أولى إذا لم يوضع عليها ولو وضع البعض كانت أحق بالموضوع عليها وهو أحق بالباقي، قاله الشهيد.

مسألة [١٤]: قال فخر الدين: جميع ما في يد الكافر وفي بيته نجس، سواء كان مائناً أو لا، قماشاً أو غيره، مال العسيرة أو غيرها، عدا الأواني مع عدم علم المباشرة.

وقال الشهيد: جميع ما في يده طاهر عدا الحدود واللحم، مائناً كان أو غيره ما لم يعلم مباشرته له برطوبة.

مسألة [١٥]: إذا داس في أرض لبيدر كلب أو شبهه برطوبه وفيها التبن والحنطة وحففته الشمس طهر؛ للمخرج والمشفقة، قاله ابن فهد.

وفي مسائل الشهيد: يطهر التبن بعد تطهيره وإحاقه بالنبات، أمّا الحب، فالأقوى تطهيره بالماء.

مسألة [١٦]: لا أعرف قائلاً بوجوب التيمم للصوم سوى الشهيد، ومحلّه أعضاء تيمم الصلاة من غير فرق ولا يحب إعادته لو كان تخلّله حدث، ويجب إيقاعه آخر الليل.

مسألة [١٧]: الحيّة ليس لها نفس سائنة وجلدها الذي تخلعه ليس بجلد ميتة. وفيها سؤال، وهو أنّ القشور التي تكون في أصواف الغنم، وهي جلود تموت عند انهزال الشاة ثمّ ينبت لها عند العافية، ومثلها الجلود التي تنقشر عن الجرح عند اندماله، والكل طاهر؛ لرفع الحرج، وورود الرواية. قاله ابن فهد.

ونقل زين الدين بن حسام عن الشهيد أنّ للحيّة والوزغ الأكبر نفس سائلة. مسألة [١٨]: إذا وجد الإنسان عظماً محرّداً وباشراً برطوبة، فإن علم أنّه عظم بشر نجس بالموت، وإن أشبهه بعظم ما لم يحس بالموت، كان طاهراً وقال الشهيد: لا.

مسألة [١٩]: لو احتسب دم فوق درهم تحت جلدة وجب نزعه من بدنه إذا لم يتجبه بذلك ضرر ولا شين. قاله الشهيد.

مسألة [٢٠]: إذا كانت أرض البيت نجسة ودرل المطر على السطح ونزل من باطن السقف على تلك الأرض النجسة فقط، فهي طاهرة مع الاتصال، وإلا فلا. قاله الشهيد.

مسألة [٢١]: العبر الذي يطعن به الريتون إذا عرّضت له نجاسة وزالت عنه الزوجة وحُفّ بالشمس طهر. لعسر نقله. قاله الشهيد.

مسألة [٢٢]: إذا اتفق كسوف أو خسوف في حال الاستحاضة مع كثرة الدم، فإن كان بعد الغسل للفريضة التي تريد انشروع فيها وهي في زمانها اجتزأت بالوضوء، وإن كانت في غير الوقت اغتسلت لذلك الواجب. قاله الشهيد.

مسألة [٢٣]: لا بدّ في الأقطاع أن تكون سائرة للبدن، وليس بيبعد اشتراط كون المئزر ساتراً وحده. قاله الشهيد.

مسألة [٢٤]: لو كان [بين] شركين ماء، أو غيره، فأقرّ أحدهما بنجاسته لم يمتزج على الآخر، وكذا إذا اعترفت الروجة بنجاسة ما مع روجها أو غيره وإن كانت ثقة. قاله الشهيد.

مسألة [٢٥]: لا يجب إزالة الحلدة نسيئة المتصلة بالبدن. قاله الشهيد.

مسألة [٢٦]: إذا مات بعض أعضاء الإنسان وبرد بالموت مع بقاء الروح في باقي الأعضاء لم يجب بمس الخالي غسلاً؛ لأنه لم يصدق عليه المس بعد الموت. قاله الشهيد.

مسألة [٢٧]: إذا وحب الروح في نرح البئر فزح يوماً ولم يزل التعير، وجب ثانياً، ولو زال في بعضه لم يجب الإتمام. قاله الشهيد.

مسألة [٢٨]: الأواني الكبار - كالخيفين - إذا نجست، يصب الماء فيها ويشمله منها ثانية ومسحها ولا يحتاج إلى قلعه. قاله الشهيد.

مسألة [٢٩]: إذا عرض للأواني نجاسة وفيها حبر، لا تطهر إلا باستحالتها ماء مطلقاً. وقيل: تطهر بالنخليل، وهو قوي حيد. قاله الشهيد.

مسألة [٣٠]: يحوز للمرأة شق الثوب في المصيبة مطلقاً وهو احتثار العاضل في مهائنه. قاله الشهيد.

مسألة [٣١]: إذا فصل شيء من حجرة قبر حار أن يؤخذ لقبر آخر ولا يحتاج إلى إذن من جاء بها. قاله الشهيد.

مسألة [٣٢]: إذا طرّ الضرر بالفصل فاعتسل وصلى أو صام ولم يحصل ضرر، لم يجز العسل ولا الصلاة ولا الصوم. قاله الشهيد.

مسألة [٣٣]: لو كان الحجر طويلاً واستعمله في الاستنجاء، فمسح ثلاث مسحات بوجه واحد، أجزأ؛ لأنّ القصد ثلاث مسحات. قاله الشهيد.

مسألة [٣٤]: عامل الدبس إذا باشره بيده وثيابه حال غلبانه إلى أن صار دبساً، طهر كلّ ما باشره به؛ للعفو والحرج وإن كان مقتضى الدليل النجاسة. قاله الشهيد.

مسألة [٣٥]: الملبن إذا وضع فيه دفيق وشبهه قبل ذهاب ثلثيه ثم ذهب

بالشمس أو الغليان حلّ، ويقبل قول بانه في ذهاب ثلثيه إذا كان مسلماً. قاله الشهيد.

مسألة [٣٦]: إذا كان على الإنسان غسل بسبب اليمين فتوى الوحوب أجزاء، ولا يحتاج إلى ذي اليمين. قاله الشهيد.

مسألة [٣٧]: تطهر اليد إذا وضعت في الكثير، وباقي اليد نجسة، وكذا الثوب يظهر وإن بقي بعضه الآخر نجساً. قاله الشهيد.

مسألة [٣٨]: لا يجوز للإتسار أن يجمع مع [علم عدم] المساء للغسل في الصوم، ولو فعل كان عليه القضاء والكفارة. قاله عميد الدين.

وقال الفاضل والشهيد: الأقوى أنه يجوز على كراهية.

مسألة [٣٩]: لو أقر مستحل الميتة بادبّاح أن الجلد الذي في يده أنه مذكي لم يقبل قوله. قاله الشهيد.

مسألة [٤٠]: إذا ترك الجنب المأولة في غسله لم يضّر ما لم يحدث، لكنه لو طال الرمان فالأولى تجديد النيّة فيقول: أتمم الغسل لرفع الحدث أو استباحة الصلاة قربة إلى الله. قاله الشهيد.

مسألة [٤١]: لو كانت الاستحاضة قسنة فتوضأت ثم صلت فريضة ثم حصل ما يوجب الغسل قبل الأخرى وجب الغسل. قاله الشهيد.

مسألة [٤٢]: لو وقع الميت في البئر نزع له سبعون دلوّاً كما لو مات فيها. وكذا لو وقع فيها قبل كمال غسله ولو وقع فيها ماء غسل الجنابة نزع له سبع دلاء كما لو اغتسل فيها. قاله الشهيد.

مسألة [٤٣]: الأقوى أن ظنّ لنجاسة يقوم مقام العلم مع الاستناد إلى سبب ظاهر. قاله الشهيد.

مسألة [٤٤]: الأخضر والبقول إذا خرصت بسكين حرطاً دقيقاً، أو الأرز وشبهه إذا مسته نجاسة، الأولى تطهيره في الكر أو الجاري لا غير. قاله الشهيد.

مسألة [٤٥]: يجوز تغسيل بنت ثلاث سنين مجردة، بل يجوز تجريد ما عدا العورة، وهذا هو المراد من قولهم «مجردة». قاله الشهيد.

مسألة [٤٦]: إذا اغتسل في مكان غير مملوك صح إن علم عدم كراهية المالك، إتماً نطقاً أو بشاهد الحال، وكذا لوضوء والتيمم قاله الشهيد.

مسألة [٤٧]: ماء الورد إذا تحس وهو في آية ملآنة وغمسها في الكثير أو في الجاري، قال فخر الدين طهرت. والمقول أنها لا تطهر إلا إذا امتزجت بالكثير أو الجاري، قاله ابن مكّي.

مسألة [٤٨]: جمع ما في يد الكافر وبنته تحس، سواء كان مائعاً أو فماشاً أو غيره، في حال العنينة وغيرها، عدا الأوسي. قاله فخر الدين مع عدم علم المباشرة. قال: جمع ما في يده طاهر - مائعاً كان أو غيره - ما لم يعلم مباشرتهم له برطوبة. قاله ابن مكّي.

مسألة [٤٩]: قال ابن مكّي إنه سمع من شيخه عميد الدين ٥ طهارة الباطن والطاهر من الحصور والبارية، وكذا الكلام في باطن الحدار، ولا عبرة بانعاق الشمس مع الريح، بل إذا علم أن الشمس صادفت رطوبة فحقت طهرت، ولا تطهر بغير حرارة الشمس.

مسألة [٥٠]: إذا تحست الثمار، كالتين والشمس والرمان حباً وباقي الثمار التي فيها اللزوجة هل تطهر في غير الكز أم لا؟
الجواب الأولي الكز وكتب محمد بن مكّي.

كتاب الصلاة

مسألة [٥١]: يكفي في الثوب غلبة النظر بكونه من صوف وشعر المأكول. قاله الشهيد.

مسألة [٥٢] من عصم ماء وجعل له طيناً مباحاً وطين به مكاباً وجف، تصح الصلاة عليه إذا ذهب الأجراء المائتة. قاله الشهيد.

مسألة [٥٣]: إذا لم ينظر الإنسان أن عليه سجدة قضاء، فصلاة النافلة أولى من القضاء احتياطاً، وإن غلب على طئه الشغل بالعصاة. قاله الشهيد.

مسألة [٥٤]: قضاء الصلاة هل هو واجب مضيّق أو موسّع؟ قال الأقوى عدم التضيّق، ويصح له أن يشتغل له بالقرّب عن القضاء، كعبادة المريض وتشيع وغيرها من النوافل المرتبة وغيرها، وكذا له الاشتغال بالمباحات كالتيجارة وبحوها.

هذا في القضاء عن نفسه، أمّا عن غيره فهو مضيّق لا يصلح الاشتغال عنه. قال الشهيد في مسأله: المستأجر على صلاة لا يجوز أن يتشاغل عن الصلاة إلا في الأمور الضرورية التي لا بدّ منها، وليس له أن يشتغل بالعلم إلا وقت الاستراحة أو ما لا بدّ منه، كالواجب المضطرّ إليه.

مسألة [٥٥]: لو بقي لاتصاف الليل مقدار أربع ركعات اختصت بالعشاء.

١ في نسخة «ع»، «جعل» بدل «جعل».

ولا يجوز أن يصلي المغرب بل يقضيها قاله الشهيد.

مسألة [٥٦]: المسافر إذا قدم بلباً يحب عبه الإتمام فيه ولم يبق من الوقت إلا مقدار أربع ركعات وقلنا يصلي تماماً اعتباراً بحال الأداء، يحتمل أن يصلي العصر تماماً ويقضي الظهر قصراً؛ لأن هذا الوقت مختص بالقصر، ويحتمل أن يصلي الظهر أداءً قصراً، وكذا على اختيار المحقق.

ويحتمل أداء الظهر قصراً، والعصر تماماً ليدرك الفرضين، وهو الأجود.

واختار الشهيد رحمه الله القصر فيهما، وهو موقوف، وفضاء الظهر ضعيف.

مسألة [٥٧]: لو كان حامل شعر من شعر آدمي غيره، جازت الصلاة، وكذا لو كان مسوحاً وهو قليل لا يسمى لباساً قاله الشهيد.

مسألة [٥٨]: إذا برك الصلاة في أول الوقت مع وجود الماء ثم فقد الماء في آخره، تتم وصلى وأعاد. قاله الشهيد.

مسألة [٥٩]: إذا استوحر على فعل من الأفعال كالصلاة والصوم وغيرهما ثم مات ولم يعلم أنه فعل الفعل، فإن علم رمان لموت والاستبحار وأن له أولاد معلومة عول عليها وبرئت ذمته حينئذ بما قابل ذلك الرمان وإن جهل ذلك ولم يعلم كونه صلى شيئاً ولا قرينة، رد جميع الأجرة.

ولو ادعى الوارث أن موثره فعل للمستأجر عليه، قبل قوله مع العدالة ومضي رمان يمكن فيه الفعل. قاله الشهيد.

مسألة [٦٠]: لو أرسل إنسان مع غيره رسالة كالعمال أو سلاماً، هل يجوز للرسول أن يصلي في سعة الوقت قبل أدائها وإن كان فيه مشقة وتكون صلاته صحيحة أم لا؟

قال الشهيد رحمه الله: إذا غلب على ظنه مسامحة الباعث والمبعوث له صبح، وإلا فلا.

مسألة [٦١]: إذا صلى بالنجاسة جاهلاً بها ثم علم بها في الأثناء، أو طرأت في الأثناء ولم يمكن من الإزالة إلا مع الإبطال، ولم يبق من الوقت ما يسع ركعة بعد

الإبطال والإزالة، استمره ولا تضر النحاسة. قاله الشهيد.

مسألة [٦٢]: يستحب إعادة المفرد مع الجماعة إذا كانوا يصلّون صلاته التي صلّاها بعينها دون غيرها. قاله الشهيد.

مسألة [٦٣]: يشترط أن يقصد إلى واحدة معينة من تسبيح الركوع والسجود. قاله الشهيد.

فائدة: اختار الشهيد أنه يشترط ذكر عدد الركعات في مواضع التخيير، فعلى هذا لو نوى إحداها هل يجوز له العدول إلى الأخرى أم لا؟
نعم يجوز إذا لم يتجاوز المحلّ.

مسألة [٦٤]: يجوز أن يبطل ثامنة الصلاة اختیاراً. قاله الشهيد.

مسألة [٦٥]: تجب صلاة الأخاويف عامة على العالم بها وإن لم يخف بعض الناس منها. قاله الشهيد.

مسألة [٦٦]: أحير الزمان المعين يجب عليه لسمي إلى صلاة الجمعة؛ لأن أوقات الصلاة مستثناة، فإن كان يضطر بالمستأجر صبراً بما حشاً يفتّر إن لم يعلم في العسغ، أو يدفع من الأجرة بالسبب. قاله الشهيد.

مسألة [٦٧]: لو اغتاب إنسان إنساناً لم تنضيق عليه الصلاة، بل تجوز الصلاة في سعة الوقت، وإن لم يرثه، بخلاف المال. قاله الشهيد.

مسألة [٦٨]: المديون إذا طالبه المدين وهو قادر على الإيفاء لم تنضيق صلاته ولا عبادته، وكذا لو لم يعلم المديون بالدين يصعّ عبادة المديون في أول الوقت وإن لم يعلم به، وكذا في الزكاة والحمس ظاهراً.

وذكر الشهيد أن كل من عليه حق لازم لأدبي غير معين أو معين، غير عالم به أو عالم به، غير مطالب فإنّه مع القدرة عليه يتضيق عبادته الموسعة المنافية، وإلا فلا. والأوّل قوي والثاني أولى.

مسألة [٦٩]: ليس حكم الصلاة المستأجر عليها حكم الأصليّة في منافاتها

لحقّ الآدمي، بل يصلي المستأجر عليها. قاله الشهيد.

مسألة [٧٠]: يكره للفاضل أن يأخّر عن الصفّ الأول، ويكره للمفضول التقدّم. قاله الشهيد.

مسألة [٧١]: يحوز للإنسان أن يستأجر من يصلي عنه نافلة مع حياته، وكذلك الصوم المندوب؛ للأصل. قاله الشهيد.

مسألة [٧٢]: إذا تلبّس إمام الجمعة والعدد المشروط في وقت تدرك الجمعة فيه لم يخرج الوقت بعد التلبّس، لم يحب على غيرهم الدخول معهم، بل يجب الطهر. ولو دخلوا لم تحر عن الطهر. قاله الشهيد.

مسألة [٧٣]: لو تلبّس بالصلاة قبل دخول الوقت لعدم تمكّنه من العلم ثم علم في الأثناء قبل الدخول، هل تبطل أو يستمرّ على تقدير الدخول وهو فيها؟ قال الشهيد في المسائل لو علم بأن الوقت لم يدخل وقت ابتدائه وهو في الأثناء، فإن كان قد دخل حينئذٍ لمحت. وإن كان لم يدخل بطلت وإن كان يدخل لو أتم.

مسألة [٧٤]: إذا سترت المرأة فيها وديرها خاصة، صلّت قائمة بركوع وسجود وإن وُجد المظلم، إذا لم تجد سداً تراه غيره. قاله الشهيد.

مسألة [٧٥]: إذا ظنّ صلاته في مكان قصراً فصلّى كذلك ثم علم أنّه تماماً، وجب إعادة الرباعية خاصة. قاله الشهيد.

مسألة [٧٦]: الحائض تقضي ركعتي الطواف، لأنّها نسك ولا تقضي غيرهما من الصلاة وإن كانت زلزلة؛ لأنّها لم يجب في الابتداء، وإلا فصلاتها. وتجب على الصبي والمجنون مع زوال عذرهما. قاله الشهيد.

مسألة [٧٧]: لو خالف المأموم نسيه الموقف فوقف على يسار الإمام، فظنّ الداخل أنّه الإمام فاقطع به، لم تصحّ. قاله الشهيد.

مسألة [٧٨]: إذا علم أنّ في ذمّه فريضة فضاء ولا يعلم عينها ولا سببها صلى

ثلاثاً عن اليومية - كما هو المشهور - ويصلي صلاة الآيات ينوي بها ما في ذمته، ويصلي صلاة الاحتياط. ولا يجب أن ينوي اندرا؛ لأن الأصل براءة الذمة مع احتمال، وفي صلاة الطواف احتمال، قاله الشهيد.

مسألة [٧٩]: يجوز التوسعة في المساجد بعد بنائها وهدم أبنيتها ونقله من مال المسجد مع المصلحة، ولكن البناء قبل الهدم. قاله الشهيد.

مسألة [٨٠]: لا يجوز [أخذ] لتراب من المسجد والتطين به في غيره. وقال الشهيد: لا يعرف أصحابنا تحريم أخذ الحصى من الحرم إلا ابن الجنيد، ولا أخذ التراب منه؛ فإنه حرم وأوجب رده إليه.

مسألة [٨١]: إذا حربت القرية وبقي المسجد لم يجر هدمه لعمارة مسجد آخر إلا أن يستهدم من نفسه. ولو بقي من مسجد جانب صحيح وخرب الباقي لم يجر هدم الصحيح إلا أن تتوقف العمارة عليه.

وقال الشهيد: متى قصد بذلك التوسعة ومصلحة المسلمين كالتوسعة وشبهها حاز.

مسألة [٨٢]: يستحب في السجود أن يضم إبهامه مع الأصابع. قاله الشهيد.

مسألة [٨٣]: كل ما يستحب في أداء صلاة يستحب في قصاتها من قنوت أو دعاء أو تسبيح. قاله الشهيد.

مسألة [٨٤]: يصح أن يصلي نافلة أو أداء إن كان عليه قضاء. قاله الشهيد.

مسألة [٨٥]: لو نسي فسق الإمام أو عدم طهارته وصلى خلفه أعاد. قاله الشهيد.

مسألة [٨٦]: يحرم كشف العورة عند المميز وغيره في الصلاة وتبطل، وإن لم يكن ناظراً أصلاً. أمّا في غير الصلاة فيحرم عند المميز خاصة. قاله الشهيد.

مسألة [٨٧]: يجب أن ينهي الإمام للمأموم عن الائتمام إذا لم يكن صالحاً للإمامة، وكذا نجس الثوب. قاله الشهيد.

مسألة [٨٨]: لو أمكن المأموم أن يصلي بعض الصلاة مع الإمام وبثمتها مفرداً

أو يدرك أخرى مع الإمام، فالأفضل أن يتم فريضته ولا يفرد عنه، ويتم ثم يدخل معه، وتمام واحدة بكمالها أفضل. قاله الشهيد.

مسألة [٨٩]: تجوز الصلاة على الأرض المنحدرة بالنسبة إلى الإمام والمؤتم، بمعنى أنه لو كان موضع المأموم لو حفر زاد في العلو لم يعتد به بالنسبة إلى المصلي نفسه باعتبار مساحده السبعة إذا كانت تبلغ اللبنة لو نسبت إلى الموقف. قاله الشهيد.

مسألة [٩٠]: لو صلى على الميت وكفه نجس بما يعفى عنه في صلاة الأحياء صح. قاله الشهيد.

مسألة [٩١]: يجب على جاهل القراءة التعليم ولو في غير وقت الفريضة، وإن علم أن وقت الفريضة يسع لتعليم ذلك جاز له التأخير إلى دخوله، والأولى التعليم دائماً. قاله الشهيد.

مسألة [٩٢]: إذا أقام الإنسان ثلاثين يوماً ثم أتم، فإن أقام بعد الثلاثين عشرة أيام دخل في حكم المقيم فيقطع سفره، ويشترط ثلاث سفرات آخرها هذه. قاله الشهيد.

مسألة [٩٣]: يجوز الصلاة بما ستر ظهر القدم إذا كان له ساق بحيث يصدق عليه اسمه، سواء زرّه أو لا. قاله الشهيد.

مسألة [٩٤]: لو وجب عليه ركعتان من نذر أو يمين، تخير بين الجهر والإخفات. قاله الشهيد.

قوله: «في القراءة ويعذر الجاهل» قال شيخنا الثاني (دام فضله): إن المراد أن الجاهل يعذر في مكان الاشتباه فالذي فاتته فريضة فاتته مطلق النية في الجهرية وغيرها، ويتخير في الجهر والإخفات، فإن ظهر عكس ما فعل أجزأت. نقله عن ابن صافي عن الشهيد.

مسألة [٩٥]: كثير السهو يكفيه عية الظن في العبادات، أما في حق الآدمي.

فلا يبرأ إلا باليقين. قاله الشهيد.

مسألة [٩٦]: نوافل الجمعة - وهي الأربع الزائدة عن نافلة الظهرين - لا تسقط في السفر. قاله الشهيد.

مسألة [٩٧]: مَنْ لا يعرف الركن من غيره ولكن يعرف الواجب والمندوب، يكفي ذلك في صحة الفعل. قاله الشهيد.

مسألة [٩٨]: لو كرر آية فصاعداً من لعنته أو السورة لإصلاح أو عميد، لم تبطل قراءته ولا صلاته. قاله الشهيد.

مسألة [٩٩]: إذا خشي المصلي بالصباح والمساء، هل يجوز الرقعة عليه بمثله، أم لا؟

قال الشهيد: لا يجوز بمثله؛ لأنه ليس بقرآن ولا دعاء. نعم، يجوز الدعاء؛ لرواية سعد بن عبد الله القتي^١.

مسألة [١٠٠]: لو قرر بين الحمد والسورة في الركعتين الأخيرتين، هل يكون حكمه حكم القرآن بين السورتين فيرد فيه الخلاف، أم يكون بإطلاقها؟ قال: الأظهر أن حكمه حكم الأولين.

وقال الطوسي: تبطل^٢.

وقال الشهيد: إلا أن القرآن مكروه.

مسألة [١٠١]: إذا حضر ولي الميت ولا إمام فالإمام أولى بالصلاة، فلو تقدم الولي فصلّى كانت صلاته باطلة؛ لأنها عبادة مهيأة عنها. قاله الشهيد.

مسألة [١٠٢]: إذا ظن التحريم بالجلل أو لوط، فإن كان الصوف وشبهه مستجزاً جازت الصلاة فيه، ومع التجدد لا يجوز.

ونقل عن الشهيد أنه إن ثبت قبل الوطء حل أحده، ولم يشترط كونه مستجزاً،

١. الفقيه، ج ١، ص ٣١٦-٣١٧، ح ٩٣٥-٩٣٧.

٢. النهاية، ص ٧٥-٧٦.

وإن كان بعده لم يحل؛ لأنه صار صوف غير مأكول اللحم، فلا يجوز استعماله، وجلد الموطوء لا يصح استعماله، أما جلد الجلال، فالظاهر الحواز مع التذكية والدبغ إذا كان ممّا يشترط فيه الدبغ، وسورها طاهر على الأصح؛ لأصالة البقاء. ويحتمل النجاسة.

مسألة [١٠٣]: إذا وضع في المسجد نجاسة وحلّى فيه أو خارجه، فإن كان متمكناً من الإزالة لم تصح الصلاة إلا مع الصيق

وهي المسائل الربينة: يكون اثماً، وتصح الصلاة إذا لم ينافي الإخراج. قلت: وهذا ينافي على القول بتحريم إدخال النجاسة إلى المسجد مطلقاً، أما على القول بعدم التحريم إلا مع التعدي - كما اختاره الشهيد - فإن الصلاة تصح مطلقاً، وهو الأقوى

مسألة [١٠٤]: إذا دخل لمكثف إلى المسجد ومعه نجاسة لا تتعدى في ثوبه أو نعله أو معوّ عنها، هل تصح صلاته أم لا؟ وهل إذا كان في المسجد نجاسة قادر على إزالتها، هل يجب عليه إزالتها ولا تصح صلاته من دون ذلك، أو يجوز؟

الجواب نعم، تصح حتّى لا تتعدى للنجاسة إلى المسجد أو بعض المصلّين، وأما النجاسة فتجب إزالتها. ولو صنى فعل حرماً وصحّت صلاته مع القدرة. وكتبه محمد بن مكّي.

مسألة [١٠٥]: إذا حرج عن مكان غير بلده قاصداً مسافةً قصّر بالضرب قاله الشهيد.

مسألة [١٠٦]: لو قصد أربع فراسخ وأراد الرجوع ليومه قصر بشرط العود، أعني الاستمرار على السفر بالفعل وإن انقضى اليوم، أمّا لو رجع عن الرجوع وترك مع إمكانه واختاره فقد قيل، يرجع إلى إتمام؛ لانتهاء شرط القصر، فهو كالرجوع عن قصد المسافة، وكذا لو كان ترك الرجوع لا باختياره قاله الشهيد.

مسألة [١٠٧]: لو كان مسافراً في معصية لم يقصر في الصوم والصلاة، فلو عرض له في أثناء السفر خوف قصر في الصلاة دون الصوم، هذا. نقله عن الشهيد.

مسألة [١٠٨]: يكره السجود على المشط سمعناه ملاحظة من شيخنا، ولم نقف على رواية فيه. قاله الشهيد.

مسألة [١٠٩]: إذا سجد على ما لا يصح السجود عليه ناسياً أو جاهلاً به؟ قال: الأقرب الصحة، ولو جهل الحكم لم يعذر إلا أن يكون عامياً. ولو شك في جنسه تركه، وفي طهارته يبني على الأول هذا اختيار الشهيد.

مسألة [١١٠]: لو سجد على الجبهة ومجموع الكفين يعتقد وجوب الجميع فيهم^١، من ابن مكّي.

مسألة [١١١]: قريبة من الأولى: ولو قعد بقدر حلقة الاستراحة في موضعها ناسياً معتقداً أنه للشهيد، فالكلام في وجوب الأخيرة كالكلام ثم.

ويظهر من كلام الشيخ في الخلاف عدم الوجوب في هذه^٢، ويلزم من عدم الوجوب في الأول.

قال الشهيد: وهو حسن.

مسألة [١١٢]: إذا فات المصلي جزء من الصلاة وهو من شيء يتلافاه فهل إذا نوى بلسانه تبطل صلاته أم لا. وما تذي بصح أن يتوى له باللسان؟ وما الذي لا يصح؟

الجواب: الأولى له إيقاع ذلك الجزء، والاحتياط بالقلب فقط من غير تلفظ، أما نية الصلاة والصوم والحج ونحوه فيحور التنفط بها مع الاعتقاد القلبي والأفضل هو القلب وحده. وكتب محمد بن مكّي.

فائدة: يجوز قطع الصلاة الواجبة للضرورة، كرد الآبق، وقبض الغريم، وقتل

١ هكذا في النسخة

٢. راجع الخلاف، ج ١، ص ٣٦٣-٣٦٤، المسألة ١٢٠.

الحنّة التي يخافها على نفسه، ولا حرز المال المخوف ضياعه، ولا إمساك الدابة خوف الذهاب أو التعب في تحصيلها، وردّ الصبيّ يحو إلى النار، والشاة تدخل البيت. وفي روايه سماعة عن عليّ عليه السلام أنّه [قال:] «يبني على صلاته ما لم يتكلّم»^١.

قال الشهيد عليه السلام: وهو حقّ إذ لم يفعل ما ينافي الصلاة وهنا دقّيقة، وهي أنّ القطع قد يحب، كما في حفظ الصبيّ والمال المحترم عن التلف وإنقاذ الفريق المحترم، حيث يتعيّن عليه فلو أسمر بطلت صلاته؛ للنهي المفسد للعبادة. قاله الشهيد.

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٢، ح ١٣٧٥ بصاوت في السند

كتاب الزكاة والخمس

مسألة [١١٣]، من بده سبعمائة درهم وهو عاجز عن استثناء الكفاية.

قال فخر الدين: المراد المجموع

وقال ابن مكّي: المكسب خاصة.

مسألة [١١٤] لو كان في بده ألف درهم فحسبها ثم كسب ألفاً أخرى، فالنفقة

من الثانية، قاله الشهيد.

مسألة [١١٥] لو أخذ شيئاً من البحر من وجه الماء لا يجب فيه الخمس، إلا أن

يكون عبيراً فوجب فيه إذا بلغ عشرين ديناراً، إلا أن يفضل الأول عن مؤونة السنة.

والمسك لا يجب فيه شيء، قاله جمال الدين.

وقال الشهيد: الأقرب إلحاقه بالمكاسب.

مسألة [١١٦]: يجوز مقاصة الشريف حثاً ومبياً، لأنه لا فرق بين أن يدفعه إلى

المدين أو يقاضه، قاله الشهيد.

مسألة [١١٧]: يشترط في قابض الخمس والزكاة أن لا يكون عبياً بالقوة؛ لأنه

عوض الزكاة إذا كان المكسب لا نقاً به، قاله الشهيد.

مسألة [١١٨]: إذا كان نصف صاع حنطة يساوي صاع شعير، فأخرج نصف

صاع حنطة عن قيمة صاع شعير أجزأ.

وقال الشهيد: لا يجزئ.

مسألة [١١٩] قال السيد ضياء الدين: محلّ لبني هاشم ما عدا الزكاة الواجبة. وقال ابن مكّي: يحرم عليهم ما عدا الخمس.

مسألة [١٢٠]: العامي إذا نسب نفسه إلى لشرف - لا لضرورة - ودفع الناس هداياهم إليه لاعتقاد صدقه - ولولا ذلك لم يفعلوا ذلك - فكلّ ما يأخذه بهذا القسم حرام، ويجب ردّه إلى مالكه، ويؤدّبه أبحاكم بما يراه. قاله الشهيد.

مسألة [١٢١]: يجوز لمن عليه نصح وعنده زكاة أن يستعين بها إذا عجز عن الحق، وكذا الرقابة، وكذا بناء انقاطر أو مصلحه وهو صانع وعنده زكاة يحسب من أجرته، ولا يخرج شيئاً. قاله الشهيد.

مسألة [١٢٢] المديون بقدر ما عليه يجوز أن يأخذ من الزكاة ما يحتاج إليه من المؤن، وإن لم يعرف الدين. قاله الشهيد.

مسألة [١٢٣]: ابن السبيل لا يحب عليه في الخمس إعادة الفاصل. قاله الشهيد.

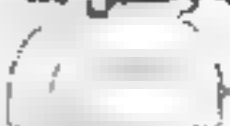
مسألة [١٢٤]: لو كان للإنسان ولداً أو والداً فقير وهو يكدي من الناس فهل فطرته على من يحب عليه النفقة أم لا؟ وهل لا فرق بين أن يحتار العير الكدية أم لا؟

الجواب: الأشبه وحب فطرته على ولده أو والده مع احتمال عدمه؛ لعدم العيلولة الحقيقية، ولا فرق بين أن يحتار لكدية أو لا، قاله ابن مكّي.

مسألة [١٢٥]: من حقّس ماله وأخرجه في وجه ما جرّ وذلك الوجه سبب لتحصيل مال آخر هل يحب فيه الخمس، أو يسقط خمس الخمس ويخمس ما فضل عن النفقة من المأكل على تقديره؟ أفتنا مأجوراً.

الجواب: كلّ ما حصل بسبب المال بحيث لولا المال لم يحصل وفضل عن مؤنة السنة زيادة عن المال الأصلي وحب خمس حقه وكتب محمّد بن مكّي.

كتاب الصوم

مسألة [١٢٦]: إذا كان الإنسان بين كفار في شهر رمضان ويخاف منهم إذا صام، وبأمرونه بالأكل ويخاف إذا لم يأكل، يجوز أن يأكل ويقضي، ولو صام فأكرهوه على الأكل لم يبطل صومه مع تقدم نيته وكذا لو كان بين أهل السنة وأمروه بالإفطار قبل ذهاب الحمرة المشرقية وحصلت تقية أطر ويقضي ولا كفارة، ولو بلغ الأمر الإكراه فلا قضاء. قاله الشهيد 

مسألة [١٢٧]: لو وجب صوم ثلاثة أشهر أو أكثر بنذر وشبهه مسابقة وحب صوم الجميع متتابعاً، والنص لا يتعدى وكذا الحكم في الشهر المتتابع. ويظهر من كلام الشيخ في المبسوط أنه يكفيه تجاوز نصفه. قاله الشهيد.

مسألة [١٢٨]: لو أصبح في شهر رمضان جنباً عامداً مع جهله بفساد الصوم لم تدرمه الكفارة. قاله الشهيد.

مسألة [١٢٩]: إذا رأت المرأة دمأ في الشهر المعين فظنت أنه حيض فأفطرت ثم تبين لها أنه استحاضة فلا كفارة في رمان لعادة، وإن كانت مبتدأة أو مضطربة وتوهمت الجواز ففيه خلاف، والأقوى أنه لا كفارة. قاله الشهيد.

مسألة [١٣٠]: إذا استيقظ جنباً في المعين أو النعل عن نفسه انعقد. وغيره لا انعقد.

١ المبسوط، ج ١، ص ٢٨١

٢. ومزجوه في كتاب الطهارة، ص ٤، مسألة ٤

وفي مسائل الشهيد إذا أصبح حبياً ثم اغسل صح أن يصوم بدءاً، إلا أن يكون متعمداً للاحتلام، ولم يقتد بكونه عن نفسه «س»^١

مسألة [١٣١] لو جامع ثم نام ثم نبت وجامع ثم نام وانتبه وجامع ثم نام ثالثة وطلع الفجر، لا شيء عليه. وكذا لو جامع أو احتلم ثم انتبه انتباهتين وجامع أو احتلم افتقر في القضاء والكفارة إلى استئناف انتباهات أخر قاله الشهيد.

مسألة [١٣٢] لو اضطر إلى مؤاكلة محالف في الصوم قبل الغروب، أفطر معه، ووجب القضاء خاصة. ولو أكره فلا قصه. قاله الشهيد

مسألة [١٣٣] لو شمت الحامل رائحة فحافت إجهاض الولد حاز لها أن تأكل لقطع الشهوة، وتكثر بمد من طعام، كالمقرب الحامع بينهما الخوف على الولد. قاله الشهيد

مسألة [١٣٤] لو كان على الميت صوم متتابع لقطاً، وله ورثة متعددون لم يصح لهم الصوم في يوم واحد، بل يترتيون وإن كان تابعا معصوياً جاز لهم ذلك. وكذا لو أوصى كان حكم المستأجرين ما ذكر قاله الشهيد

مسألة [١٣٥] إذا أصبح الإنسان صائماً نيّة اللذب يصح أن سذره ويعاهد عليه إن كان قبل الزوال، وإن كان بعد الزوال توقّف فيه. ثم قال الأظهر العدم. عن الشهيد

مسألة [١٣٦] لو سبي النية ولم يدري بى بعد الزوال فقد فات محلّها يجب عليه الإمساك والقضاء. ولو ترك النية عامداً بى بعد الزوال قال فخر الدين: يجب عليه القضاء والكفارة.

وقال الشهيد القضاء لا غير ويكون فاعل حراماً. وهو منقول أيضاً.

مسألة [١٣٧]: لو صام المسافر ناسياً ولم يذكر حتى خرج النهار فالأشبه بالإعادة قاله الشهيد

١. هكذا في «س».

مسألة [١٣٨]: إذا نذر صوم شعبان وصام آخره وكان مشكوكاً فيه فإن صامه على أنه من شعبان تحقيقاً فلا بحث، وإن اشتبه عليه وصامه على أنه من شعبان - لأن الأصل عدم الانفصال - وظهر أنه من رمضان أحرازاً عنه؛ لأن المعبر نية الوجوب والقربة، وقد حصل لو تعبر بها وبغنى لعدم صلاحية الرمان له، فلو نوى الوجوب ولم يعين ولم يظهر أنه من رمضان فالأحوط عدم الإجراء عن شعبان، ويجب قضاؤه، وإن ظهر أنه من رمضان فالإجزاء قوي؛ لمصادفة النية محلها مع احتمال عدمه؛ لأنه منهي عن ترك النية في لنذر المعين، وأما الكفارة، فغير لازمة في الموضعين؛ لأن أسباها منعصرة وهذه مها نعم، يجب القضاء إن قلنا بعدم الإجزاء، قاله الشهيد.

مسألة [١٣٩]: لو ظهرت من الحيض أو نفاس ولم تغتسل في الصوم الواجب، فقيل: يجب عليها الكفارة كمتعمد لحثابه وقيل: القضاء لا غير؛ لأصالة عدم الوجوب.

قال الشهيد: الأحوط بل الأولى الوجوب، واختاره عدمه بعد.

مسألة [١٤٠]: إذا ارتمس الإنسان في رمضان في النهار هل يجب عليه الكفارة والقضاء، أو القضاء حسب أو لا؟

الجواب: الأولى الوجوب، وكتب محمد بن مكّي

مسألة [١٤١]: إذا ارتمس الإنسان في بهار رمضان أو الصوم المعين وكان عالماً بالتحريم لم يرتفع حدته، ولو بقي على عسده طائناً بأنه يجزئ فلا كفارة ولا عليه القضاء، ولو نوى وهو صاعد أجزأ؛ لكونه واجباً عليه، أما الجاهل فيرتفع، قاله الشهيد وابن فهد.

كتاب الحج والعمرة

مسألة [١٤٢]: إذا كان في ذمة الإنسان حقوق وعنده شيء ينصوبه^١ وحج، فإن تمكن من الجمع بين الحج ودفع الحقوق، صح حجّه، وإلا فلا. قاله الشهيد.

مسألة [١٤٣]: من يعتقد التوحيد والعدل والنبوة والإمامة تقليداً لا عن نظر واستدلال ليس بمؤمن، ولا يصح حجّه إذا حج. ولا شيء من عباداته. قاله الشهيد.

مسألة [١٤٤]: لو أوصى شخص^٢ أبي^٣ أن يحج عنه بقدر معين، فأراد الوصي أن يستأجر من يهبه ذلك القدر؛ ليحضر له أجراً إنم من ذلك الشخص، بالعلم أو غيره، ولا يرصى إلا بذلك القدر جميعه، فليس للوصي العدول إلى المقتول، ولا يحل له الأخذ. قاله الشهيد.

مسألة [١٤٥]: لو كان الإنسان نائباً عن الغير في حج الإسلام، وعليه دين وطالبه صاحب الدين، وهو يباقي أفعال الحج حجّ حجّ النيابة؛ لأنه إذا تعارضت حقوق الأدميين تخير في تقديم ما شاء، وهذا حقّ متخير. قاله ابن مكي.

مسألة [١٤٦]: لو حج الإنسان وفي ذمته حق للغير وطلب منه، وأفعال الحج تنافي الدفع احتمال القول فيه بالبطالان، وإلا فلا، ولو كان لائين لا يلزم هذا الحكم. بل يصح حجّه وإن كان في ذمته حق؛ لأنه إذا تعارضت حقوق الأدميين يتخير المديون أيهم شاء قدام، وهذا حقّين، فيتخير ههنا. ابن مكي.

١ هكذا في «س»، أي يعوى به.

مسألة [١٤٧]: قوله: لو تجاوز لمستجار رجوع انقهري. وهل رجوعه بظهره أو كيف كان؟ وكذا قوله: في السمي

الجواب: بل يمشي في الموضعين إلى خف. وكتبه محمد بن مكّي.

مسألة [١٤٨]: يجوز الطواف في ما عفي عنه في الصلاة مع نحاسته. نقل عن الشهيد مشافهة بعد رجوعه عما قاته في مقدمة الحج

مسألة [١٤٩]: لو كان الإنسان نائباً عن غيره في حج الإسلام وعليه دين فطالبه صاحبه - وهو ينافي أفعال الحج - حج؛ لأنه إذا تعارض حقوق آدميين تخير في تقديم ما شاء، وهنا حقان تخير. قاله الشهيد.

مسألة [١٥٠]: حدّ الحرم من محاذاة باطن الأنصاب قاله الشهيد.

مسألة [١٥١]: مكّة محلّ الطواف حول لبّيت الحرام، وسعته من كلّ حاسب مثل ما بين البيت والمقام. قاله الشهيد.

مسألة [١٥٢]: لو أوصى لرجل أن يحجّ فقبولته كافٍ ولا يحتاج إلى معقد، ولو استؤجر غيره. قاله الشهيد.

مسألة [١٥٣]: لا يجب على الوليّ أن يحجّ عن لميت كما في الصلاة والصوم، أمّا الفائت من الأجزاء كالطواف والصلاة، فإظهار الوحوب. قاله الشهيد.

مسألة [١٥٤]: لو ذبح الهدى أو الأضاحي أو غيرها من الكفّارات بآلة مفسوبة أو في مكان مفسوب لم يجز، ويحرم أكله على الأولى، وكذا لا يحلق ولا يرمي في المكان المفسوب. قاله الشهيد.

مسألة [١٥٥]: لو استؤجر للصلاة بما يستطيع به وصادف سير الرفقة، وجب عليه أن يحجّ بالأجرة؛ لأنّه ملكها بالعقد وإن لم يستمرّ بالعمل. ويجب الاشتغال بالصلاة، ويكون الإجراء مراعى لفعل الصلاة، فلو عرض ماع من الإمام واسترجع من الأجرة وبقي ما يكفي للحجّ لم يجره، ويجب الحجّ ثانياً مع الاستطاعة. قاله الشهيد.

مسألة [١٥٦]: مولهم. لو راد سهواً أكمل أسبوعين وصلى الفريضة أولاً والنافلة بعد

[السبع أو السعي]، تأخير صلاة النافذة للاستحباب فيما يقتضيه الظن. قاله الشهيد.

مسألة [١٥٧]: لو تعمد انحاج في مسمى في النفر الأول ثم رجع في اليوم الثاني إلى منى لحاجة أو غيرها وحب عليه رمي الجمار. قاله الشهيد.

مسألة [١٥٨]: لو أحرم حرج الصيد عن ملكه مع حضوره، ووجب عليه إرساله، ولو أمسكه على أهل لم يصح له تملكه واستمر. ووجب الإرسال، وكذا في الطائر المقتص. قاله الشهيد.

مسألة [١٥٩]: إنما يحرم النساء على المحصور إذا كان النسك حجاً أو عمرة مفردة. أما عمرة التمتع، فإنه لا يحرم عليه النساء. قاله الشهيد.

مسألة [١٦٠]: لو كان الدين لا يعمل، لا بعد مضي الرفقة إلى الحج، ولا يتمكن من اللاحق بهذله المديون في وقت لسير قبل حلول الأجل أو دفع من غير العنس في وقت السير وجب القبول في المسائل؛ لأنه لا يقصر عن البذل من مال العير. قاله شيخنا وفي مسائل الشهيد أحكاماً لا سيما ذكره شيخنا. ومن المص على عدم قبول قبض الدين قبل وقته وغير حبيبه. ولم يصب بشيء.

مسألة [١٦١]: إذا قدم الطواف عن السعي ناسياً ثم شرع في السعي ثم ذكر نقصان الطواف أتم السعي ثم أتم الطواف إن كان في محل البناء، ولا يقطع؛ لأن مجموع الطواف يجب تأخيره عن السعي، والبعض أولى. قاله الشهيد.

مسألة [١٦٢]: التكرار في الدحور إلى مكة يصدق في الثالثة، فلا يجب الإحرام حينئذ. قاله الشهيد.

مسألة [١٦٣]: المقيم بمكة يعبر في الإحرام في جميع المواقيت ما عدا مكة فلا يحرم منها. قاله الشهيد.

مسألة [١٦٤]: يصح أن يؤخر نفسه للحج وعليه صلاة عن نفسه. وإن كان في ذمته صلاة استؤجر لها لم يصح. إلا أن يتمكن من إيقاع الصلاة التي استؤجر لها أو بعضها على نحو ما يتمكن منه في البلد. قاله الشهيد.

كتاب الجهاد

مسألة [١٦٥]. قومٌ شاع عنهم إفتار شهر رمضان، وأكل لحم الخنزير، وعدم القول بالمعاد مع أنهم يقرّون بالشهادتين هل يحكم بكفرهم وتباح أموالهم؟
الجواب: من قال: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله» فقد حقن دمه وماله، إلا أن يُعلم هناك شيء آخر من موجبات الكفر. وكنية محمد بن مكّي.
مسألة [١٦٦]: تصوّر كون من يتولّد بين رقيقين في صورة ما سببت امرأة الذمي ثم أسلمت ثم استرقّ الأب، فإنه لا يسري الرقّ إلى ولده؛ لأنّه مسلم حرّ من قبل.
قاله ابن الضحاك عن الشهيد

كتاب البيع والدين وما يتبعها

مسألة [١٦٧]: يجوز أن يبيع المخاف النجاسات التي يستعملها، ويحل أخذ ثمنها منه وإن لم يعلمه، وإعلامه أحسن إن أمكن. قاله الشهيد.

مسألة [١٦٨]: لو قال: أبت وكيلي في بيع عهدي بمائة، فباعه مع عبدي له بمائتين، لم يصح. قاله الشهيد.

مسألة [١٦٩]: كل مال أتلّف قبل قبضه فهو من مال بانه، إلّا في مكان وهو من اشترى من يتضيق عليه فإنّه يكون تلقه من مال لمشتري. قاله الشهيد.

مسألة [١٧٠]: يشترط في أهل بخبرة في تعويم المعيب العدالة، وأن يكونا اثنين، قاله الشهيد.

مسألة [١٧١]: إذا باع الدين وتعذر قبضه رجع المشتري على البائع؛ لأنّه يصدق عليه أنّه مال لك قبل قبضه. قاله الشهيد.

مسألة [١٧٢]: لو اتفقا على حيوان أو غيره بثمان معلوم ودفع إليه الثمن على جهة المعاطاة، ثمّ تلف بعض الثمن، كان لكلّ منهما الفسخ. قاله الشهيد.

مسألة [١٧٣]: المبيع المشروط فيه، لخيار لس البائع الفسخ إلّا إذا أتى بالثمن بعينه، ولو تصرف في الثمن لم يبق له فسخ. قاله فخر الدين.

والأولى أنّه إن شرط تعيينه فذلك، ولا تخيير في ردّ المثل أو العين. قاله الشهيد.

مسألة [١٧٤]: لا يجوز مباحة الصبيّ نعم يجوز معاطاته بإذن الوليّ إذا كان

مميّزاً، فلو أنلف ما أُعطي ضمن، ولو كان مميّزاً لم يجز معاطاته مطلقاً ولا بإباح التصرف في ما أخذ من المميّز مع عدم إذن وليّ. والمميّز هو الذي يفرّق بين خير الخيرين وشرّ الشرّين.

وقال الشهيد: هو الذي يعرف الخير والشرّ والحسن والقبح العقليّين.

مسألة [١٧٥] - لو دفع العاين الزيادة لم يسقط الخيار؛ لأنّه ثبت بالعقد والأصل بقاؤه، وهذه معاوضة جديدة، فلا تكون مقتضية لزوال ما ثبت أولاً. قاله الشهيد.

مسألة [١٧٦] - يجوز بيع الحمل مع أمّه، وإن ضمّه إلى غيرها لم يجز عند ابن إدريس، وحوّزه الشيخ للرواية، وهو جيّد. قاله الشهيد، وقال لا يدخل الجنيد في بيع ماء الورد، ولا ورد الشجر في بيع الشجر.

مسألة [١٧٧] - إذا دفع إنسان إلى غيره متاعاً بعد أن اتفقا على ثمنه من غير عقد ولم يدفع إليه الثمن ثمّ باعه القابض له عن غيره بزيادة، يجب على البائع الثاني دفع جميع الثمن إلى الأوّل مع إجازته، ولا يملك لربّاه بمجرّد المعاملة والرضى. قاله عميد الدين والشهيد.

مسألة [١٧٨] - لو طلب الإقالة من البائع وأحلفاً فقال المشتري قصدت الإقالة في الحمل والحامل، وقال البائع في الحمل فقط، قدّم قول المشتري؛ لأنّ الإقالة لا تتناول الجميع. قاله الشهيد.

مسألة [١٧٩] - لو حمل الخيار مدّةً معيّنة بشرط أن يتصرّف ولا يسقط خياره لرمه ما لم يخرج عن ملكه، ولو تلف والحال هذه كان من البائع فإنّ تصرّف المشتري ولو تعيّب فله ردّه مع التصرف أيضاً والأرض. قاله الشهيد.

مسألة [١٨٠] - لو لم يقبض المشتري السلعة ومبض البائع بعض الثمن فللبائع الفسخ ولو بقي درهم. قاله الشهيد.

مسألة [١٨١] - لو حضر المشتري الكيل أو الوزن فالقول قوله في النقص اليسير

١ الجنيد ورد شجرة قبل أن يفتح. تاج العروس، ج ٥، ص ٣٥٨، «جديد».

الذي يمكن الغفلة عنه، بخلاف الكثير قاله الشهيد.

مسألة [١٨٢]: لو اشترى الأمة ثم ظهر بها حمل ووطئها بعد علمه فليس له ردّها قاله الشهيد.

مسألة [١٨٣] ما من شاة الكيل أو الوزن لا بدّ في بيعه من اعتباره، ولو أخذه معاطاة فالأقوى الجواز. قاله الشهيد.

مسألة [١٨٤]: لو أسلفه في شاة معها وبدها من غير وصف الولد صحّ ولو وصفه: لتعذر الاتفاق. وكذا لو أسلفه في جارية حامل أو معها ولدها قاله الشهيد.

مسألة [١٨٥]: لو قال: خذ هذه العشرة دراهم في أربعة أكيال حنطة مثلاً صفتها كذا إلى كذا صحّ، ولزم مع التصرف في شمن، وكذا لو قال له: خذ هذه السلعة بكذا، ودفعها إليه. قاله الشهيد.

مسألة [١٨٦] لو أوجب صاحب الحنطة بأن نقول أسلمت إليك كيل حنطة مثلاً صغره كذا إلى كذا بكذا كان باطلاً. بل يكون الإيجاب من صاحب الدراهم بأن يقول أسلمت إليك هذه الدراهم في كذا، ولو أراد أن يكون الإيجاب من البائع قال: بعك. قاله الشهيد.

مسألة [١٨٧]: لو باعه سلعةً فزادت فكلّ منهما الخسار في الفسخ وعدمه قاله الشهيد.

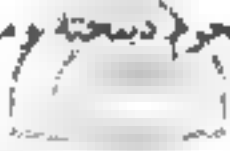
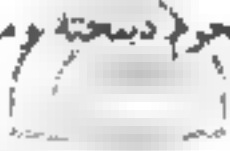
مسألة [١٨٨]: إذا علم الوكيل أن قصد الموكل تحصيل السلعة أو الثمن حاز أن يشتري من نفسه لموكله ويبيع على نفسه، ولا يشترط إذن الموكل. قاله الشهيد.

مسألة [١٨٩]: إذا باع العيب على أصله فلا بدّ من مشاهدته، بحيث لا يعدّ مجهولاً عند المتعاقدين، ويحصل ذلك بمشاهدة معظمه المقصود، فإنّه رافع للجهالة، والصابط رفعها. قاله الشهيد.

مسألة [١٩٠]: الدابة الحامل المقبوضه بالبيع الفاسد إن كان الحمل داخلاً في المبيع فهو مضمون على القابض كأتمه، ولا فهو أمانة قاله الشهيد.

كتاب الصيد والذباحة والأطعمة والأشربة

مسألة [١٩١] الحليب إذا نزل فيه بول الشاة، أو نزل في العجين عرق العجائن، أو ترطب شيء من المأكول من فم إنسان، فإن كان يسيراً يحسر التحرر منه فهو عفو لا يحرم ما يقع. قاله الشهيد.

مسألة [١٩٢]. الناصب الذي تحرم دسخته وما كحته هو الذي يتظاهر مستأنفة  الأنفة .

وقال ابن سلمان: المحالف ينقسم إلى عالم وغير عالم. فالعالم الذي يقدم علياً على غيره، لأنه أفضل وأعلم، وأنه لا يصح تقديم المفضول على الفاضل فهو ناصبي، فإن قدمهم مع أن علياً أفضل وأعلم وأنه يصح تقديم المفضول على الفاضل فليس بناصبي. وغير العالم مخالط وغير مخالط، فالمخالط الذي إذا عرض عليه ولاية علي أخذها بالاستتار والقبول فليس بناصبي، وإن أخذها بالغموس أو الاستكبار فهو ناصبي، وما عدا ذلك فهو همع. قاله الشهيد.

مسألة [١٩٣]: لو وطئ الطفل حيواناً لم يحرم ولا يلحق به أحكام الموطوءة. أما المجنون، فيلحق بأحكام الواطئ بالنسبة إلى لتحريم وشبهه، لا بالنسبة إلى التعزير. قاله الشهيد.

مسألة [١٩٤]: يجوز أكل العظم والشعر والوبر والصوف والريش وقشر البيض من المأكول، وأكل الرماد والفحم مطلقاً. هذا مع عدم الإضرار إلى البدن، ويرجع

فيه إلى أهل الخبرة.

وقال الشهيد: أكل الشعر حرام؛ لأنه من الخبائث.

مسألة [١٩٥] لو قتل الكلب المعتم الحيوان المحرم كالثعلب والأرنب وشبههما ممّا هو طاهر حلّ استعمال جنده، وكّر ما يستحلّ من المذكّي عدا الأكل، كما في الحيوان المحلّل الأكل، وكذا يصحّ رميه بالسهم وغيره مع تعدّد تذكّيته، ويحلّ بذلك. قاله الشهيد.

مسألة [١٩٦] الحصرم: هو كلّ ما لا يسلب اسمه عن كونه حصرماً وإن وحد فيه بعض التلون، فحلّ طبخه. قاله الشهيد.

مسألة [١٩٧]: إذا ابتلع إنسان سمكةً مسقرة الحياة جاز، ولا يحرم ابتلاع السمك حيّاً وإن كره، ويحرم من السمك ما يحرم من الذبيحة، ويحلّ لو ماتت في الزيت. قاله الشهيد.

مسألة [١٩٨]: لو قطعت رجل الحيوان ولم تُبْن، بل نمت متصلةً على العبد ثم ذبحت، فالظاهر أنّها ما دامّت متصلةً بغير حكمها حكم الحيوان. قاله فخر الدين. وقال غيره: تكون طاهرة غير حلال.

وقال الشهيد: لا يحلّ بذبحه إلا مستقلاً.

مسألة [١٩٩]: الحبّ من الحنطة ونشعير الذي يتساقط من الزرع ويوجد على الطريق إن قصت العادة أنّ مثله لا يلفت إليه المالك صار مباحاً، وإلا فلا سواء كان صاحبه معه أو لا، ولصاحبه أن يرجع فيه مع بقاء عيه، ولو خرج الواقع إلى حدّ الكثرة بحيث لا يتسامح مثله لم يحلّ أخذه. قاله الشهيد.

مسألة [٢٠٠]: كلّ ما يقع عليه الذكاة يصحّ الانتفاع بدهنه كالدقّ دهناً واستصباحاً تحت السماء وتحت الأظنة، وكذا دهن الجرّي، وما لا يؤكل لحمه. قاله الشهيد.

مسألة [٢٠١]: لو شرع في ذبح المنحور وحياته مستقرة حرم مع تأثيره، وإلا فلا. قاله الشهيد.

مسألة [٢٠٢]: إذا أخرج السبع حشوته ثم ذبحه وحرك حركة الحياة حل. قاله الشهيد.

مسألة [٢٠٣]: الجنين الذي يحل بدكته أمه إذ أشهى وطلعت أسنانه وحكمت أهل الخبرة أنه لا يصير في هذه الحالة إلا وتلققه الروح، والمبادرة إلى إخراجها ولو قبل برد الذبيحة معتبرة في حله. قاله الشهيد.

مسألة [٢٠٤]: إذا جاء الصبي الممتر بحيوان مذكي صيداً أو غيره وأخبر أنه ذكاه حل إذا عرف شرائط الذبيحة. قاله الشهيد.

مسألة [٢٠٥]: لو كان لا يعلم شروط لذبيحة ولا نعرف إلا أنه يقر بالشهادتين ولكنه سمع وجوب التسمية ولم يحفظها فذبح وصادف الواجب حل. قاله الشهيد.

مسألة [٢٠٦]: الدم المنفصل من العروق حتى يلبس اللحم طاهر حلال. وكذا ما في الريش حلال أيضاً. قاله الشهيد.

مسألة [٢٠٧]: لو شرب حيوان من لبس آدمي واشتد به لم يحرم بل يكره. قاله الشهيد.

مسألة [٢٠٨]: لو شرب المحلل خمراً لم يؤكل ما في بطنه، المراد به الأمعاء والقلب والكبد ونحوها. قاله الشهيد.

مسألة [٢٠٩]: حكم الذكور في الجمل حكم الإناث. قاله الشهيد.

مسألة [٢١٠]: الحشيشة الذي يأكلونها الناس حرام، وليست نجسة. قاله الشهيد.

كتاب إحياء الأموات والمشاركات والصلح

- [٢١١] وفي مسائل الشهيد: اشجر ولبطم وما ينبت في أرض البلد ممّا يشتفع به، لا يجوز لأحد التصرف فيه مع كراهتهم، ولهم أخذه ممن اختاره.
- مسألة [٢١٢]: يجوز الصلح على نكاح في الضرع مدة معينة. قاله الشهيد.
- مسألة [٢١٣]: إذا نقل الملك بأحد العفود أو غيرها إلى شخص وفه فتور لم يحز للمنقول إليه إحياءها ولا حرت ظاهرها. قاله الشهيد.
- مسألة [٢١٤]: إذا اصطلع الشريك على أحد لأحدهما رأس ماله وللآخر الريح والحسران صح، لكن يشترط أن يكون بعد الامتراج لا في ابتداء الشركة. قاله الشهيد.
- مسألة [٢١٥]: يصح الصلح على بذر الكامل. قاله الشهيد.
- مسألة [٢١٦]: لو ادعى اثنان على آخر بستاناً فصالحه بشمرته السنة الآتية لم يصح. قاله الشهيد.

كتاب الغصب والشفعة واللقطة والجمالة

مسألة [٢١٧]: لو اشتد العسر بالغيار فأراقه إنسان فهو عاصٍ ويلزمه مثله .
قاله الشهيد .

مسألة [٢١٨]: إذا كان الموضع المأذون في غشيانه ملكاً لشخص فوجد فيه شيء يعرف المالك . فإن عرفه فهو له . وإلا فهو لقطة بعم . ويعوز أن يلتقط من هذه المواضع أقل من درهم إلا أن يعلم ما يملكه أو يعلب على ظنه أنه منه . قاله الشهيد .

مسألة [٢١٩]: لو وجد لقطة في الفلاة وعلم أنها لربيد لم يجز التماطها . وكذا لو وحدها في العمران وهي أقل من درهم لم يجز أحدها مع معرفة صاحبها إلا على وجه التوصل إلى المالك إن كان أهلاً لذلك . قاله الشهيد .

مسألة [٢٢٠]: إذا كانت اللقطة دون الدرهم فمات الملتقط وفد هلكت فلا ضمان وإن عرف مالكيها . وكذا مع حياة الملتقط [وتلفها] . ومع بقائها تسلم إليه . قاله الشهيد .

مسألة [٢٢١]: لو تصرف إنسان في [مال] طفل ضمن ما عليه حتى يسلمه إلى وليه . قاله الشهيد .

مسألة [٢٢٢]: الذمي إذا غصب من ذمي خيراً ضمنه بالقيمة لا بالمثل . قاله الشهيد .

مسألة [٢٢٣]: لو غصب ماء - أو غيره - ووضعه فوق ماء غيره وجب عليه

الامتناع من الجميع حتى يقاسم المالك. فإن تعدّر فمتى يقسم الحاكم إن كان، فإن تعدّر أخذ بقدر حقه وتصرف فيه. قاله الشهيد.

مسألة [٢٢٤]: إذا وجد في مكان لادي يشع [يسع - ظ] فيه أو على بساطه أو في دكانه مثل درهم أو أريد فإن كان يشاركه غيره فهو لقطة، وإلا فهو له. قاله الشهيد

مسألة [٢٢٥]: الطريق والشرب اللذان باعتبار الشركة فيهما يثبت الشفعة بشرط أن يكونا متما يمكن قسمته كأصل المسك. قاله الشهيد

مسألة [٢٢٦]: لا يجوز الدخول إلى دار اليتيم أو ملكه إلا أن يكون لليتيم مصلحة في ذلك، ولو دخل لعبادة مريض وشيخه فإن كان ممن له السكنى حلّ الدخول، وإلا فلا، وحسب بلرم الداخل أجره المثل. قاله الشهيد.

مسألة [٢٢٧] لو انقطع شئ في المفازة في بلاد الإسلام وحسب التعريف على الأول. قاله الشهيد.

مسألة [٢٢٨]: يحوز بيع ما يقع عليه اسم الدكاة بعد دبحه على من لا يستحلّ لحمه، بخلاف من يستحلّه.

وفي مسائل الشهيد يحوز عمن من يستحلّ وعلى من لا يستحلّ، وينصرف إلى المحلل وإن كان تركه أولى.

مسألة [٢٢٩]: قوله في الأحكام بـ «أن لا يوجد بائع ولا يبادل غيره»، المراد به في القرية. قاله الشهيد.

كتاب الدين والقرض والرهن

مسألة [٢٣٠] إذا تقدّم منهما مواطأة على القرض ثمّ حال الدفع لم يذكر إيجاباً وقبولاً فهو قرض صحيح، ويجب زكاته على المقرض. قاله الشهيد.

مسألة [٢٣١] إذا قصاه دون حقه فامنع ليقبض الجميع فهلك ذلك القدر في يد المديون بشرط تفریط كان من مال الممتنع، إلّا في نسي المبيع فله الامتناع حتى يقبض الجميع. قاله الشهيد.

مسألة [٢٣٢] لا يباع ثياب المتجمل في الدين إلّا أن يسرف. قاله الشهيد.

مسألة [٢٣٣] لا يمنع الراهن من حرث البستان وزيادة إذا كان صلاحاً. قاله الشهيد.

مسألة [٢٣٤] إذا ارتهن متاعاً وكان وكيلاً في بيعه عند الأجل باعه، وإلّا استأذن الحاكم، فإن تعذر باعه هو. قاله الشهيد.

مسألة [٢٣٥] لا يكفي قبول لمرتهن بفعل بل لا بدّ من قبول لفظي. قاله الشهيد.

مسألة [٢٣٦] صورة الرهانة: يقول الرهن: «ارهنك هذا على دينك وعلى كلّ جزء منه بشرط دخول فوائده المتحدّدة في الرهن، وأنت وكيلني في حياتي، ووصيّتي بعد وفاتي، وفي بيعه واستيفاء دينك من ثمنه ولو من نفسك، وجعلت ذلك لوارثك أيضاً، لكن لا يبيعه إلّا بعد لأجل». فيقول المرتهن: «ارتهنت وقبضت». قاله الشهيد.

مسألة [٢٣٧]: إذا توفي إنسان وله في ذمته شخص مأل، فإن استوفاه الوارث فذاك، وإلا انتقل إلى طبقه، فإن استوفاه أحد الورثة وإلا كان المستوفي يوم القيامة المالك الأول. قاله الشهيد.

مسألة [٢٣٨] لو كان الغريم مقرراً في غير موضع الحكم وعليه بيّنة غير مقبولة عند الحاكم جارت المقاصة، وإن كان من غير الجنس، ولو لم يجد مع عدم البيّنة إلا من غير الجنس وهو أكثر من حقه ولم يمكن أخذ البعض لم تكن الزيادة مضمونة، ولو نقب الجدار ليأخذ لم يلزمه أرض، نقب إذا لم يكن التوصل إلا به. قاله الشهيد.

مسألة [٢٣٩]. لو دفع إلى إنسان شيئاً من ديبه في موضع يحب عليه قبض ما يقبضه.

قال الشهيد: وتتضح صلاته كما في حق المدبوع مع طلب الدين.

كتاب المفلس والحجر

مسألة [٢٤٠] لو استقرض أمة ثم استولدها وأفلس جاز للمقرض بيعها واسترقاقها كما تباع في ثمن رقبتها، ويحتص بها قاله الشهيد

مسألة [٢٤١]: لو كان لمجنون أو عبي في يد طالب العلم شيء، ومصلحته في بيعه، ولا ولي له ولا حاكم، وقومه على نفسه بقيمة العدل، وأطعمه به أو كساه يرى، قاله الشهيد.

مسألة [٢٤٢] إذا كان للمفلس ديون مؤجلة فأحد بنقصة حالاً جار، ويكون النقص في مقابل الأجل فلا يمنع من ذلك، فيكون الإسقاط إما بإبراء أو مصلحه. نقله والذي عن الشهيد، ويرحمني الله معه

كتاب الضمان والكفالة والحوالة

مسألة [٢٤٣]: يصح التقاين بالضمن والكفالة والحوالة، ويرجع الحق إلى ذمة المضمون عنه والمحيل والمكفول قاله الشهيد

مسألة [٢٤٤]: لو كان الصامن معسراً ولم يعلم المضمون له حتى أيسر لم يسقط الخيار، ولو تعدّر الاستثناء بعير الإحصار أيضاً كان له الرجوع على الأصل أيضاً قاله الشهيد.

مسألة [٢٤٥]: إذا كفل شخص بعير يذبح ثم طولب الكفيل وجب على المكفول الحضور معه، ولو تعدّر الإحصار ودفع بالرام الحاكم أو إذنه رجع عليه والصابط الكلّي أن كلّ موضع يفرم الكفيل يرجع على المكفول، سواء كان متبرعاً بالكفالة أم لا، والفرق بينهما وبين الصمار أن الكفالة تتعلق بالنفس لا بالمال، فإذا أدى منه رجع به مقاضة بحلاف الضمان، وغرق آخر، وهو أن الضامن الرم نفسه والكفيل ألزمه الحاكم قاله الشهيد

مسألة [٢٤٦]: يصح كفالة اميت بد وجب إحصاره، كما في الشهادة على عينه قاله الشهيد.

مسألة [٢٤٧]: لا تبطل الكفالة بموت المكفول له، وينتقل الحق إلى وارثه، قاله الشهيد.

مسألة [٢٤٨]: لو عتّر في الضمان بنقط «الكفالة» وقصدتهما الضمان صح، وكان

ضامناً . قاله الشهيد .

مسألة [٢٤٩]: لو كفل شخصاً مات مكحول أو غاب غيبة منقطعة - بحيث لا يسمع له خبر - برئ الكفيل من النفس إن كان، ومن المال إن كان، ونزلت الغيبة منزلة الموت . قاله الشهيد .

مسألة [٢٥٠]: يصح صمان ما هي الدمة وإن كان حيواناً، كأرث الموضحة وغيرها . قاله الشهيد .

مسألة [٢٥١]: الحوالة يشترط فيها رضى الثلاثة، ولا يشترط حضورهم . قاله الشهيد .

مسألة [٢٥٢]: يدخل الشرط في الحوالة والصمان والكفالة، ويلزم إذا كان سائعاً، أما الخيار، فلا يصح اشتراطه على الأقوى . قاله الشهيد .

مسألة [٢٥٣]: لو ضمن شخص عهداً الثمن على المسع فظهر المبيع رهناً صح ضمانه، وبضمنه المشتري . قاله الشهيد .

كتاب الشركة والمضاربة

مسألة [٢٥٤] . عامل المضاربة إذا قام في بلد الإسلام والجباية لا لفرض آخر غير غرض التجارة له الأكل، وله أن يتداوى منه على احتمال، وله أكل ما حرت العادة بأكل أمثاله لا ما تشتهيه نفسه، وكذا اللبس، أما معيشته في بلده، فيعتبر فيها مسمى السفر، فكل ما لا يسمى سفرًا لا يمتحق عليه نفقة، إلا على القول بالتعميم سفرًا وحضرًا. قاله الشهيد

مسألة [٢٥٥] إذا كان للإنسان شريك يتيم في شيء لم يجز المسعة مع عدم الولي إلا بإذن الحاكم، فإن تعدد الحكم وحصل ضرورة حار أن يقسم مع بعض المؤمنين العدول، ويحفظه له إن كانت لمصلحة في بقاءه إلى وقت زوال الحجر، وكذا المحتون قاله الشهيد

مسألة [٢٥٦] . لو افتسما المشترك وطهر عيب في نصيب أحدهما بطلت القسمة مع إجبار الشريك. قاله الشهيد.

كتاب المزارعة والمساقاة

- مسألة [٢٥٧]: لو ترك عامل المساقاة بعض العمل فحصل تقص في الأصل أو الثمرة لم يضمن، لكن للمالك الفسخ. قاله الشهيد.
- مسألة [٢٥٨]: ما يتعلق بالثمره من الصلاح وضمتها وحملها إلى المنزل وحفظها على العامل. قاله الشهيد.



كتاب الوديعة والعارية

مسألة [٢٥٩]: إذا كان عند إنسان وديعة فطلبها منه ظالم فدفعه عنها بشيء من ماله فإن كان بإذن الحاكم فله الرجوع به على صاحب الوديعة، وإلا احتمل عدمه، ويحتمل الرجوع؛ لأن ذلك من ضرورات الحفظ كالعلق، وهو قوي، قاله الشهيد.

مسألة [٢٦٠]: لو استعار إنسان من غيره شيئاً وطرحها في غير حرز ضمن، ولم تصح عبادته إن علم كراهية صاحبها، وإلا بهل أنه يكره، أو لا يعلم عدم الكراهية فصلاته صحيحة، قاله الشهيد.

مسألة [٢٦١]: لو قال: ردّ عليّ وكيلي، فطلب الوكيل فامتنع ضمن، ولو لم يطلب وتمكّن من الردّ وإن دلّ اللفظ على الاتصال مطلقاً ضمن، وإن دلّ على الاتصال مع الطلب فلا ضمان، قاله الشهيد.

مسألة [٢٦٢]: لا يشترط تعيين المصار، فلو قال: «أعرتك إحدى هاتين الداهيتين» أو «أحد العبدین» صحّ، ويأخذ ما شاء منهما، قاله الشهيد.

مسألة [٢٦٣]: إذا عزم الإنسان على وديعة هي عنده شيء من ماله لأجل دفع المطالب عنها، فهل يرجع به على المودّع أم لا؟

الجواب: إن كان ذلك بإذن الحاكم فيه، وإلا احتمل عدمه، ويحتمل الرجوع، لأنّه من ضرورات الحفظ فهو كالعلق، وكتب محمد بن مكّي:

كتاب الإجارة

مسألة [٢٦٤]: لو وجب على إنسان صوم كل خميس مثلاً بنذر وشبهه، وأراد آخر أن يستأجره لصوم شهرين متتابعين فإن أمكن استئجار غيره لم يصح وإلا صح. وتعين بالإمكان أن يكون في البلد غيره، أو في غير البلد وأمكن التوصل إليه من غير ضرورة. قاله الشهيد.

مسألة [٢٦٥]: إذا سلم المين المستأجرة وحصل مانع من الانتفاع المعين وتمكن المستأجر من الانتفاع بغير ما عين المستأجر لم يستقر عليه الأجرة؛ لأن الانتفاع المتمكن غير مستأجر له. قاله الشهيد.

مسألة [٢٦٦]: لو استأجر شخصاً فله أن يستعمله ليلاً إن تضمنه الإجارة عرفاً وإلا فلا. قاله الشهيد.

كتاب الوكالة

مسألة [٢٦٧]: لو وكل وكيلاً وشرط عليه أن لا يتوكل لغيره صح الشرط، ولزمه ذلك، وتكون الوكالة الثانية موقوفة على الإحازة. قاله الشهيد.

مسألة [٢٦٨]: لو وكل شخص آخر في بيع سلعة فباع، مَلَكَ ملزومات البيع من الفسخ والالتزام بالتبطة، سواء كان وكيلاً خاصاً أو عاماً. قاله الشهيد.

مسألة [٢٦٩]: إذا نصب صاحب الرضى أو الحمام صبياً لقبض حقه لم يبرئ الدافع بالدفع إليه. قاله الشهيد.

مسألة [٢٧٠]: لا يجوز التوكيل في النذر وشبهه. قاله الشهيد.

مسألة [٢٧١]: يجوز للوكيل البيع والشراء من نفسه، كالولي والوصي. قاله الشهيد.

كتاب الوقوف والصدقات والسكنى والهبات

مسألة [٢٧٢]: لو وقف على الذمي الممّن وإن تعدّد صحّ، ولو وقف على أهل الذمة أجمع لم يصحّ. والفرق بينهما ترجيح الشخص في الأوّل دون الثاني؛ فإنّه في الحقيقة ترجيح للملّة. قاله الشهيد.

مسألة [٢٧٣]: لا يشترط النية في أداء قريب بالقربة أو الإبراء أو الصدقة المندوبة أو الوقف أو العتق المتبرّع به [أو زكاة الحبوب المندوبة أن يذكر فيها النذب، بل يكفي في ذلك كلّ نية التقرب من غير ذكر النذب، ويثبت أحسن. قاله الشهيد.

مسألة [٢٧٤]: إذا كان ولد الأمة الموقوفة من جملة الموقوف عليهم لم تدخل في ملكه بالوقف، ولا بالميراث. نقله والذي عن الشهيد.

مسألة [٢٧٥]: إذا حبس فرسه أو جاريته في خدمة البيت أو المسجد لزم ما دامت العين باقية، أي عين الفرس أو الجارية مثلاً، فلو خرب البيت أو المسجد المحبوس عليه ينتقل إلى مسجد آخر؛ لأنّه خرج عن ملك العاقد بالعقد. قاله الشهيد.

مسألة [٢٧٦]: الإبراء والوقف إذا صدر من الفضولي فالأولى البطلان، ولا يقف على الإجازة. قاله ابن فهد.

وفي مسائل الشهيد: لو وهبه ملكه غيره منضمّاً إلى ملكه أو منفرداً وقف الإجازة، وكذا سائر العقود.

مسألة [٢٧٧]: إذا وقف على المشتغلين كتاباً، وجعل شخصاً ناظراً، فإن كان من أهل نحلته جاز له إمساكه، ويجوز له نزع من مشتغل إلى آخر مع المصلحة، ويجوز للواقف إصلاح الكتاب الموقوف وتحسينه، وإغيره أيضاً، ولمن وقف أرضاً غرسها، قاله الشهيد.

مسألة [٢٧٨]: إذا وقف شيئاً على مجلس فلان، أنصرف إلى كل موضع يجلس فيه للتدريس إن أريد الاجتماع، وإن خصص بقعة بعينها لم ينمقد، وكذا لو نذر أن يصرف إلى مجلس فلان شيئاً، قاله الشهيد.

مسألة [٢٧٩]: لو وقف على الجار شاركة صاحب الدار ومن هو ساكن معه فيها، كزوجته وأولاده؛ لشمول اسم الدار لهم، قاله الشهيد.

مسألة [٢٨٠]: لو وقف الكافر عبده الكافر على كفار فأسلم المبد بيع واشتري بقيته كافر ودفع إليهم، قاله الشهيد.

مسألة [٢٨١]: لا يصح هبة نواب الفعل الواجب، ويصح في المندوب، قاله الشهيد.

مسألة [٢٨٢]: لو أهدى الإنسان لى غيره هديته بسبب التوصل إلى غرض كالنكاح أو غيره - لم يملك ذلك ويجب ردّه، قاله الشهيد.

كتاب الوصايا

مسألة [٢٨٣]: لو أوصى بخمس أو زكاة أو حج، ثم مات الوصي ولم يعلم أخرج أم لا عمل بالقرينة، وإن لم تحصل قرينة تدل على الإخراج وجب على الوارث الإخراج. قاله الشهيد.

مسألة [٢٨٤]: إذا أوصى إلى وارثه أو غيره أن يوقف بستاناً أو غيره على شخص وتراخى في الوقف ثم نما الموصى به كان النماء للورثة. قاله الشهيد.

مسألة [٢٨٥]: إذا ادعى أنه رخصي لزيد قبل من غير بينة ويمين مع عدم المنازع. قاله الشهيد.

مسألة [٢٨٦]: لو أوصى بشرط على الوصي أنه لا يتوصى لغيره في حال وصايته صح الشرط ولزم ذلك، ولو فعل فإن كان في حياة الموصي وقف على إجازته، وإلا بطل. قاله الشهيد.

مسألة [٢٨٧]: إذا بلغ الصبي عشر سنين مميّزاً بجازت وصيته وصدقته وجميع تصرفه في وجوه البر. قاله الشهيد.

مسألة [٢٨٨]: إذا أوصى بكرم معين لزيد وعليه ثمر ولم ينص على الشجرة بإثبات ولا نفي لم يدخل الثمر في الوصية. قاله الشهيد.

مسألة [٢٨٩]: إذا أوصى أن يتصدق عنه بمال، كان مصرفه مستحق الزكاة، لحاجتهم دون غيرهم. قاله الشهيد.

مسألة [٢٩٠]: إذا أوصى بما لا يخرج من الثلث إلا بالإجازة، والوارث طفل أو مجنون يعقل ما يخرج من الثلث، ويظهر بالباقي كمال الوارث. ولو كان الذي يخرج من الثلث لا يفي بالمقصود كأجرة الحج تربص بالجميع. هذا إن كان الطفل أو المجنون موسراً وإلا صرف الجميع عليه. قاله الشهيد.

مسألة [٢٩١]: إذا استؤجر إنسان لصلاة أو حج مثلاً وعلها ثم عند موته أوصى برء المال إلى ورثة الموصي، فإن علم أنه تبرع منه فهو من الثلث، وإلا فمن الأصل ويقضيها الولي الأول أو يستأجر بها ثانياً، فإن امتنع فالحاكم. قاله الشهيد.

مسألة [٢٩٢]: الوصي إذا قلنا يأخذ أجرة المثل إنما يأخذ مثل أجرة عمله في هذا المال لا أجرة صنعه لو كان له صنعة. قاله الشهيد.

مسألة [٢٩٣]: حدّ الغنى الذي يحرم على الوصي معه تناول الأجرة أو أقلّ الأمرين أو قدر الحاجة على الخلاف هو تلك القدر الذي يحرم معه تناول الزكاة فعلاً كان أو قوة، هذا إذا عمل عملاً جريئاً عادة مثله بمثله كحقّ النظر وطّي القماش ونشره، أمّا أجرت الكرم وشبهه فيما جرت العادة بالاستتجار عليه؛ فإنه إذا عمله ناوياً الرجوع استحقّ أجرة المثل غنياً كان أو فقيراً. قاله الشهيد.

مسألة [٢٩٤]: لو أوصى أن يعلن عليه مالاً لم يجز للموصي أن يدفعه إلى الموصي له إلا بعد إحلافه بأن الحقّ باقي؛ لجواز إبرائه من غير علم الموصي. قاله الشهيد.

مسألة [٢٩٥]: لو أوصى أن يتصدّق عنه بشجرة بستان مثلاً في يوم معيّن، كيوم الغدير، فلم يدرك فيه لم تبطل الوصيّة، بل تؤخّر إلى الغدير المستقبل. قاله الشهيد.

مسألة [٢٩٦]: لو أوصى إلى شخص وجعل آخر ناظراً عليه فمات الموصي، فإن فهم من الوصي أنّ القصد مراجعة الناظر، وأنّ الناظر لا عمل له بطلت، وإن

أراد كونهما مرضيين لم يبطل تصرف الناظر. وفي وجوب الضم خلاف. قاله الشهيد.

مسألة [٢٩٧]: لو أوصى أن يستأجر عنه على صلاة سنين متعددة، وقال: بكسوفاتها، وأطلق وجب أن يضم إلى كل سنة كسوف وخسوف؛ لأنه الغالب في الكثرة. قاله الشهيد.

مسألة [٢٩٨]: لو أوصى له بشيء ولم تجز الورثة صح في ثلثه، وللوارث الخيار في أي ثلث أراد فيقسمه أثلاثاً ويتخير. قاله الشهيد.

مسألة [٢٩٩]: لو أوصى بمال في حج أو في زيارة أو في غيره، ولم يتمكن الوصي من الاستئجار لم يجز له التجارة به؛ لأنه تبديل للوصية ويتعذر المادة بما أوصى به. قاله الشهيد.

مسألة [٣٠٠] إذا قال شخص للوصي استأجرني وأنا أملكك بعض الأجرة - إما بنذر أو جعالة - لم يحل للوصي فعل ذلك. ولا يأكله به. أما الأجير، فلا إثم عليه إذا كان يتوصل إلى ذلك. نعم، لو تبرع من غير مؤاخذة فلا حرج فيه. قاله الشهيد.

مسألة [٣٠١]: إذا أوصى شخص بوقف عيياً على أقوام أو يدفع إليهم مالاً فقبل الموصى إليه ثم ردّ الوصية وبلغ الموصي ذلك ومات فلهم مطالبة الورثة بالوقف والمال، فإن لم يكن ورثة فالحاكم، ولو امتنع الوصي من القبول لهم أيضاً مطالبة الورثة أو الحاكم. قاله الشهيد.

مسألة [٣٠٢]: لو قال لإسنان خذ هذا لكرم مثلاً وصل عني وجب أن يصلي عنه بقيمته. قاله الشهيد.

مسألة [٣٠٣]: لو قَدّم الوصية بالصلاة الواجبة على التبرعات المندوبة وقصر التلث إن كان عن الجميع قَدّمت الصلاة؛ لتقدمها في الإيصاء، ولو انعكس الحال - وهو أن يقدّم التبرعات المندوبة في الإيصاء - قَدّمت التبرعات المندوبة في الإخراج؛ لأنها أولى، وبطلت الصلاة لتأخرها في الإيصاء. قاله الشهيد.

وكذا تقدم التبرعات المنجزة على الصلاة وغيرها من الوصايا المؤجلة وإن قدمت في الإيصاء وتؤخر المنجزة، ولا يضر تأخره. قاله رحمته.

مسألة [٣٠٤]: لو أوصى الميت بمال لا يخرج من الثلث وأجاز الوارث فليس لهم الرجوع في الإجازة بعد الموت ولا قبله. قاله الشهيد.

مسألة [٣٠٥]: إذا نسي الوصي وجهاً يعود ميراثاً مع الوجوب، ومع الندب يصرف في وجوه البر. هذا مع عدم التخصيص بذلك الوجه، فإنه يعود ميراثاً مطلقاً. قاله الشهيد.

كتاب النكاح

مسألة [٣٠٦]: يجب ضبط تأريخ المولود على الكفاية؛ لحفظ الشكالف الشرعية. قاله الشهيد.

مسألة [٣٠٧]: لا يجوز للمرأة أن تنظر إلى عورة أمتها على كل حال، أما الرجل، فعوز إذا كانت فراشاً إجماعاً والأقوى الجواز مطلقاً قاله الشهيد

مسألة [٣٠٨]: العزّة الحامل من الزنى يصح نكاحها قبل الوضع على كراهية. قاله الشهيد.

مسألة [٣٠٩]: لو دخلت نطفة الرجل في فرج الزوجة البكر ثم حملت وولّفتها، وجب لها نصف المهر خاصة، ولا فرق بين طلاقها قبل وضع الحمل أو بعده. قاله الشهيد.

مسألة [٣١٠]: لو وطئ الصبي أو المجنون امرأة بالشبهة وجب المهر؛ لأنه من باب الجنائيات، ولا فرق فيها بين البالغ وغيره، وكذا لو عقد الولي فاسداً لأحدهما؛ لكن يكون المهر هنا على الولي لتقصيره. قاله الشهيد.

مسألة [٣١١]: لو زوج البكر الفصولي ثم تعرّض عليها فسكتت حكم عليها بالعقد. وجهها بحكم السكوت ليس عذراً، بشرط أن يكون القائل لها عند العقد من لا يستنكف من كلامه، ولها الاعتراض في المهر إن كان دون مهر المثل، فتفسخ العقد أو ترضى بالمعقود عليه، لا أنها تأخذ الزائد من المهر. قاله الشهيد.

مسألة [٣١٢]: يجوز أن يحتل المسلم الذمي الذمّي، كما لو كان الذمي متزوجاً بدميّة فطلقها ثلاثاً ثم تزوجت ذميّاً غيره، وأسلم قبل الدخول ثم وطئها بعد الإسلام حلت لزوجها الأول إن طلقها الثاني قاله الشهيد.

مسألة [٣١٣]: لا يحزئ وطء المرأة دبراً بعد أربعة أشهر إلا مع رضاها بذلك، ولا يجب أن تظأ في طرف الأشهر، بل يكفي أن يظأ عقبها بلا فصل وابتداء الأربعة الأشهر الثانية من تمام النزاع. ولا فرق في وجوب الوطء بعد الأربعة أشهر بين العقد الدائم والمستمع^١. قاله الشهيد.

مسألة [٣١٤]: تحلّ الأمة المشتركة بتحليل الشريك لشريكه. قاله الشهيد.

مسألة [٣١٥]: يجب على الرجل شراء ما تعتاده المرأة بنسبة أمثالها من البلد كالكوفة وشبهها إذا كان من الكسوة. قاله الشهيد.

مسألة [٣١٦]: لو تركت المرأة زوّل المنقر، وأمرها الزوج وامتنعت من زواله كان ذلك نشوزاً تسقط به حقوق الزوجية إلى أن تزيله. قاله الشهيد.

مسألة [٣١٧]: للمرأة الامتناع من تسليم نفسها إلى أن تقبض المهر في النوعين، ولا يسقط بعد الامتناع شيء من مهر المستمتع بها سواء كان معسراً أو مؤسراً، ولا فرق بين كونها في منزلها أو منزله، ويجب لها النفقة والحال هذه؛ لأنّها ممكنة على تقدير ممكن يجب عليه فعله. قاله الشهيد.

مسألة [٣١٨]: لا يصحّ نكاح الأمة لمن عنده حرّة إلا بإذنها، دائماً كان أو منقطعاً، أمّا الإباحة، فالأصحّ جوازها بغير إذن؛ لأنّها ملك منفعة على الصحيح. قاله الشهيد.

مسألة [٣١٩]: لو أرضعت المرأة ولدها من غير إذن زوجها فليس لها المطالبة بالأجرة وإن نوت. قاله الشهيد.

مسألة [٣٢٠]: لو أكره إنسان غيره على وطء امرأة كان المهر على المكره

١. المستمتع (خ ل).

ببكر الرأء - ولو أدخلت ذكره نائماً فلا مهر لها . قاله الشهيد .

مسألة [٣٢١] : إذا أرضعت المرأة ولدها ولم تطالب الزوج بالأجرة ولا أذن لها الزوج في ذلك ، هل لها بعد ذلك أن تطالبه أم لا ؟

الجواب : ليس لها ذلك بغير إذن منه . وكتب محمد بن مكي .

مسألة [٣٢٢] : إذا زوج السيد عبده من أمته صح أن يكون موجباً قابلاً وإن كرها أو أحدهما . قاله الشهيد .

مسألة [٣٢٣] : لو وطئ المطلق ساهياً فلا شيء عليه ، ولم يكن رجوعاً . قاله الشهيد .

مسألة [٣٢٤] : لو تلقى رضية في أوقات مختلفة حسبت رضعة ، وإن تخلل مطعم ما لم يتخلل رضاع امرأة أخرى . قاله الشهيد .

مسألة [٣٢٥] : تسقط القسمة في السر ولا يفضى به طال أو قصر ، إذا لم يخل بالموتة وشبهها . قاله الشهيد .

مسألة [٣٢٦] : لو شرطاً في الميعة المبرأة أو أحدهما لزم ، ولا يثبت حقوق الزوجية بهذا الشرط ، ويثبت له أولوية الصلاة ، ويجب عليه كفنها دون فطرتها . قاله الشهيد .

مسألة [٣٢٧] : يحرم إدخال بنت الأخ على العمّة ، سواء كانت عمّة حقيقة أو مجازاً ، كمّة الأب والجد وإن علت ، وكذا الخالة مع بنت الأخت . قاله الشهيد .

مسألة [٣٢٨] : إذا اتفق ولد الملائنة على أبيه ، فإن صدّقه أقاربه انتفت الحرمة بين الولد وبينهن ، ويجوز له نكاح عمته وبالعكس . وإن كذبوه استمرت الحرمة . قاله الشهيد .

مسألة [٣٢٩] : لو تزوّجت بعد الطلاق وانقضاء المدّة ولم تعلم بالطلاق صحّ النكاح : لمصادفته الحل ، وكذا الأمة المتوفى عنها زوجها إذا لم يوجب عليها الحداد إذا لم تعلم بوفاة ، بخلاف الحرّة . وقال : لا حداد على الأمة . قاله الشهيد .

مسألة [٣٣٠]: لو حُلَّ أمته لآخر فوطئها ثم وطئها المولى قبل الاستبراء لم تحرم؛ لأنَّ هذه ليست عدَّةً حقيقيَّةً وإن كانت في معناها. وعلى قول المرتضى أنَّ التحليل عقد لا ملك منفعة^١ فهي عدَّة حقيقيَّة عنده فتحرم. وبالأوَّل قال الشيخ^٢، وهو الصحيح. قاله الشهيد.

مسألة [٣٣١]: لو وطئ أمته المزوجة فحملت، صارت أمَّ ولد ولحق به الولد، ولا شيء عليه سوى التعزير. قاله الشهيد.

مسألة [٣٣٢]: قوله: ويلزمه قيمة الولد في الأمة الموطوءة يوم الولادة إن ولد حيًّا، ولو سقط ميتاً لا قيمة له بل عقرها وأرث نقص الولادة، أمَّا الذي قال: تقوم بنفس الوطء ولا يقوم الولد حينئذٍ؛ للزومه القيمة ومَلِكُ الأمة حالة الوطء.

مسألة [٣٣٣]: لو حملت المرأة من لشبهة فالنفقة على الواطئ، وفي مدَّة النفاس على الروح. قاله الشهيد.

مسألة [٣٣٤]: لو ائترن عقد الجدير الأدنى والأعلى قدَّم الأعلى قاله الشهيد.

مسألة [٣٣٥]: لو أراد من تعليم شيء من الواجبات الدينيَّة لا يشترط العجاب بينها وبين المعلم. ويجوز لكلُّ منهما سماع صوت الآخر للضرورة، حيث لا ريبه قاله الشهيد.

مسألة [٣٣٦]: من اقتصر بكرة بإصبعه لرمه مهرها وإن زاد عن السَّنة وعزَّر، وإن كانت زوجته عزَّر ولرمه المسمَّى حسب قاله الشهيد.

مسألة [٣٣٧]: لو كان المهر مشاهدًا غير مقدَّر فتلف في يدها قبل العلم بمقداره واختلفا، فإن تنازعا في قدره قدَّم قول مدَّعي النقيصة، وإن توافقا على الجهالة قضى بالصلح. قاله الشهيد.

مسألة [٣٣٨]: حضانة الرقِّ لمولاه تُحد أو تعدد، ولو كانت أمها حرَّة فالظاهر

١. راجع الانتصار، ص ٢٨٢، المسألة ١٥٧.

٢. لم يشر على قوله.

أنها أولى. قاله الشهيد.

مسألة [٣٣٩]: لو زنى بزوجه بعد طلاق الثلاثة لم تحرم عليه. قاله الشهيد.

مسألة [٣٤٠]: لو كان يدخل بيت أخيه وأقاربه ويرى نساءهم ويسمع كلامهن من غير تعمد ولا ريبة، وقصد صلة الرحم والعبادة فلا إثم عليه. ويجوز أن يقتل ابنه وبنته بغير شهوة وإن كانت بنت أزيد من ثلاث سنين. قاله الشهيد.

مسألة [٣٤١]: الرجل إذا وطئ زوجته فباحقت امرأة فجاءت بولد من المنى لحق به، ويكون أحكام الولد لاحقة للأم أيضاً في تحريم النكاح وغيره. قاله الشهيد.

مسألة [٣٤٢]: الأمة المحللة الأحوط ذكر المدة في التحليل، ومعه يصير لازماً. ويجوز القبول بالفعل، ولا يفتقر التحليل إلى عوض ولا إلى القرية، ولا أنه نوع إباحة. قاله الشهيد.

مسألة [٣٤٣]: لو كان بعض المرأة حرّاً وبعضها رقاً فأذن السيد لها في العقد جاز لها أن تتزوج. قاله الشهيد.

مسألة [٣٤٤]: إذا أرادت المرأة أن تتعلم شيئاً من الواجبات الدينية هل يكون بينها وبينه حجاب أو لا؟ ولو سمع كلامها هل يكون عليه جناح أم لا؟
الجواب: لا يشترط، ويجوز سماع كلامها للضرورة حيث لا ريبة. وكتب محمد بن مكّي.

كتاب الفراق

وهو يشتمل كتاب الطلاق والخلع والظهار والإيلاء وللعان

مسألة [٣٤٥]: لو حلف الزوج باطلاق وهو يعتقد صحة ذلك والزوجة لا تعتقده طَلَّقَتْ وصَحَّ نكاحها لغيره. لما جاء في الحديث: «أَلْزَمُوهُمْ بِمَا أَلْزَمُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ»^١. ولو انعكس الفرض فللزوج إخبارها على التمكن، ويجب عليها الامتناع مع المكنة. قاله الشهيد.

مسألة [٣٤٦]: من طَلَّقَ زوجته ثُمَّ رَاجَعَهَا ثَلَاثًا فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ وَبِمَجْلِسٍ وَاحِدٍ حَرُمَتْ، لِأَنَّهُ لَمَّا طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا صَحَّ لَهُ الْمَرَّاجَعَةُ، فَإِذَا رَاجَعَهَا رَجَعَتْ إِلَى الرُّوجِيَّةِ وَصَحَّ طُلَاقُهَا. وهكذا. قاله الشهيد.

مسألة [٣٤٧]: إِذَا قَذَفَ زَوْجَتَهُ الصَّبَاءَ أَوْ الْخُرْسَاءَ حَرُمَتْ عَلَيْهِ. وَالْأُولَى سَقُوطُ الْحَذِّ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ احْتِيَاحٍ إِلَى لَعْنٍ. «ع»^٢. وبِخَطِّ الْوَلَدِيِّ^٣. تَحْرِمُ أَبَدًا، وَلَا لَعْنٌ وَلَا حَذٌّ. قاله الشهيد.

مسألة [٣٤٨]: إِذَا رَجَعَتْ الْمَخْتَلَعَةُ أَوْ الْمُبَارَاةُ فِي الْبَدَلِ وَلَمْ يَرْجِعِ الزَّوْجُ ثُمَّ مَاتَ هُوَ أَوْ الزَّوْجَةُ تَوَارَثَا فِي الْعَدَّةِ؛ لِأَنَّهَا مَتَى رَجَعَتْ بَقِيَ رَجْعِيًّا سَوَاءٌ رَجَعَ أَوْ لَا. قاله الشهيد.

١. مهذب الأحكام، ج ٩، ص ٣٢٢، ج ١١٥٦: الاستيعاب، ج ٤، ص ١٤٨، ح ٥٥٥

٢. هكنا في «س».

مسألة [٣٤٩]: لو دخل الصبي بالزوجة ثم بلغ وطلّقها قبل الوطء بعد البلوغ وجب جميع المهر، وكذا المجنون لو طلق الولي للمصلحة. قاله الشهيد.

مسألة [٣٥٠]: إذا طلق الرجل زوجته وتزوّجت بآخر ثم ادّعت أن الطلاق قد وقع في الحيض لم يقبل بالنسبة إلى الأول في وجوب النفقة والإرث، ولا إلى الثاني في زوال الزوجية، إلا أن يعلم صدقها. قاله الشهيد.

مسألة [٣٥١]: المصاهرة لا يحرم عليها شيء مما يحرم على الظاهر، بل الحكم مختص به. قاله الشهيد.

مسألة [٣٥٢]: المختلعة لا يصح لها الرجوع في الثالثة، ويشترط صحته في الأولى أو الثانية إعلام الزوج. قاله الشهيد.

مسألة [٣٥٣]: لو بذلت في المباشرة لزيد من الصداق لم يبطل الطلاق، ولا أصل البذل، ولا أصل الزائد خاصة. قاله الشهيد.

مسألة [٣٥٤]: لو آلى من المتمتع بها وقتاً لم يقع له يجب ضرب مدة، لكنه لو وطئ المولى منها كفر لأجل اليمين بخلاف المظاهر منها، وكذا لو قلنا بوقوعه فيها لم يضرب لها مدة، لكن إذا وطئ في الحالين كفر. قاله الشهيد.

مسألة [٣٥٥]: كل امرأة علم أنها مزوّجة ثم ادّعت أنها طلّقت أو مات عنها الزوج وانقضت عدتها في الزمان المحتمل قبل منها إذا كانت ثقة. قاله الشهيد.

كتاب الإقرار والنذر والعهد واليمين والكفارات

مسألة [٣٥٦]: لو أقر له بعين مصلحه على بعضها، اشترط القبول؛ لأنه في معنى هبة الباقي، ويحتمل البطلان؛ لأنه جعل بعض ملكه عوضاً عن ملكه، وهو غير معقول. قاله الشهيد.

مسألة [٣٥٧]: لو أقر إنسان لآخر بشيء مباح له أخذه وإن لم يعلم أنه له، وإن امتنع من دفعه بعد ذلك جاز له مطالبته، ويجوز أن يدعي أن له عنده حق بصفة الجزم، وكذا لو شهد له شاهدان قائلين بالإقرار. قاله الشهيد.

مسألة [٣٥٨]: لو نذر إنسان أنه إن عاد إلى معصية معينة صام شهرين مثلاً، ثم عاد لم يجب كفارة غير ما ذكر، وينحل نذره مع العود إلى المعصية المذكورة، إلا أن يأتي بصفة العموم كأن يقول: كلما - أو ما جرى مجراه - فإنه يعود الملتزم بالعود. قاله السيد والشهيد.

مسألة [٣٥٩]: لو نذرت الزوجة إيقاع فعل في وقت معين ثم مضى الوقت ولم يعلم الزوج ثم علم بعده وأجار لم يؤثر شيئاً، فلا يجب الكفارة، ولا يجب على الزوجة أن تعلمه قبل دخول الوقت، وكذا لو مات ولم تعلمه والحال هذه. قاله الشهيد.

مسألة [٣٦٠]: لو نذر صوم شهر معين مطلقاً وجب أن يفطر في السفر ويقضي، ويجوز له إن سافر اختياراً ولا يجب تتابع القضاء مثلاً، فلو نذر صومه

بعد ذلك انعقد. «ط»^١.

وقال الشهيد: لا ينعقد؛ لأنه يجب الإفطار في السفر في الصورة ولا يصح نذر غير الجائز.

مسألة [٣٦١]: إذا نذرت الزوجة شيئاً من مالها لم يتوقف على إذن الزوج. قاله عميد الدين.

وقال الشهيد: يتوقف الجميع على إذنه.

مسألة [٣٦٢]: لو نذر الإنسان أن يدبر عبده لزمه ذلك، ولم يبرأ بالصيغة، بمعنى أنه لا يجوز الرجوع في تدبيره. قاله الشهيد.

مسألة [٣٦٣]: إذا نذر أنه إذا خالف لم تلزمه كفارة لم ينعقد النذر ولا الشرط. «م»^٢.

ولو نذر إن لم يصم المعلن فعله شيء مخصوص كدرهم ثم أطر فيه فعله كفارة وما عتته، ولو نذر أنه إذا أطر فليطرح عليه جزءاً إلا درهم لم ينعقد؛ لأنه معصية. قاله الشهيد.

مسألة [٣٦٤]: لو حلف على شيء ونعدت يمينه لأجل ترجيح ما حلف عليه ثم بعد الانعقاد ترحح إلى طرفه الآخر فالأقوى أنه ينحل بيمينه فالأولوية شرط الابتداء إجماعاً، وكذا الاستدامة على الأولى. «م»^٢.

وكذا لو حلف على شيء فهو حال الحلف أولى ثم صار مرجوحاً في زمان آخر ثم راجحاً في زمان ثالث ومرجوحاً في رابع وهكذا يراعى الأولوية في جميع الزمان، فينعقد تارة وينحل أخرى. قاله الشهيد.

مسألة [٣٦٥]: لو نذر أن يتصدق بمال كان مصرفه مستحقّي الزكاة لحاجتهم. قاله الشهيد.

١ هكذا في «س» ولم يعرف.

٢ و٣. هكذا في «س» ولم يعرف.

مسألة [٣٦٦]: لو أتلّف ما لا مثل له وأمكن وجود المثل نادراً ودفع المتلف لزم صاحب التالف أخذه، وظاهر الأصحاب أنّ المستقرّ في الذمّة القيمة لا غير، فيلزم على هذا جواز امتناع صاحبه عن قبض مثله. قاله الشهيد.

مسألة [٣٦٧]: لو قطع يد مالك لدابة الممسك لها أو الراكب عليها فشردت وتلفت يصمّن الضارب وفيه إشكال من عدم الاستقلال. قاله الشهيد.

مسألة [٣٦٨]: قال عميد الدين: إذ نذرت المرأة أن تتصدّق من مالها لم يكن للزوج منعها، والطاهر أنّ مرادهم بأنّ نذرهما يتوقّف صحته على إذن الزوج فيما إذا كان يمنع شيئاً من حقوقه، وقال ابن مكّي: له الحلّ.

مسألة [٣٦٩]: لو كان على المرأة نذر مطلق أو كفارة هل للزوج المنع من المبادرة أم لا؟

الجواب: لا. هذا اخسار ابن مكّي، وقال غيره: له المنع.

مسألة [٣٧٠]: إذا نذر إنسان لنذر صرف شيئاً في مجلس فلان وجب، واختصّ به من حضر وقت التفرقة، ولو تعقّب بعض الحاضرين احتصّ به الباقيون. قاله الشهيد.

مسألة [٣٧١]: لو نذرت المرأة صوم يوم معين دائماً، ثم تزوّجت فنذر الزوج وطؤها في ذلك اليوم لم ينقذ نذره ولا يحلّ بذرهما. قاله الشهيد.

مسألة [٣٧٢]: لو نذر الصوم في أسفر وهو مقصّر انعقد. قاله الشهيد.

مسألة [٣٧٣]: لو نذر أن يعقّ عن لولد لرم ويأتي بها على الوجوه المذكورة شرعاً حتّى دفن العظام، فإنّ أخلّ بشيء من ذلك لم يجز. قاله الشهيد.

مسألة [٣٧٤]: إذا قال: «إن كان زيداً أبو فلان» أو: «الاثني نصف الأربعة، فله عليّ كذا» وقصد التذرّع، انعقد، لانعقاده بعبر شرط. قاله الشهيد.

مسألة [٣٧٥]: لو قال: «لله عليّ أن أدفع إلى زيد كذا» فمات زيد قبل الدفع إليه بطل فإن كان تركه تهاوناً مع إمكان الدفع وجبت الكفارة. وإن قال: «له عليّ كذا» دفعه إلى وارثه. ولو نذر لفلان شيئاً صحّ أن يرثه منه قبل قبضه إن كانت صيغة

النذر: «له عندي» أو «عليّ». وإن قال: «أُتصدق» أو «أُدفع» لم يصح الإبراء، ولو كان للناذر على المتذور له دين فإن كانت صيغة النذر: «أُتصدق عليه بكنا» صح أن يحسبه من الدين. وإن قال: «له عندي» أو: «أُدفع إليه» أو: «أُعطيه» لم يصح. قاله الشهيد.

مسألة [٣٧٦]: لو نذر صوم شهر أو شهرين نذراً مطلقاً ولم يراع وكان الفجر قد طلع استأنف. أمّا المعين، فحكمه حكم رمضان في القضاء لا غير. قاله الشهيد.

مسألة [٣٧٧]: لو نذر الاثنين ويوم قدوم زيد فاتفق فيه تداخلاً، وينوي الصوم باليثنين، فلو أخلّ صح بنية أحدهما كفر عنه وقضى. قاله الشهيد.

مسألة [٣٧٨]: لو نذر أن ينظر في كتاب موقوف على المؤمنين كل يوم قدر معين وهو في يده، فليس له أن يدهعه إلى آخر بحيث لا يمكنه النظر فيه، ولو كان له فاعه وتمكّن من استعارته أو استعاريه بأضعاف الثمن أو الأجرة مع القدرة وجب عليه تحصيله للوفاء بالنذر. قاله الشهيد.

مسألة [٣٧٩]: يجوز المخالفة في نوع الكسوة في البساکين في الكفارة، فيكسو البعض قطناً والبعض كتناً، وهكذا يجوز أن يطعم البعض برّاً والبعض تمرّاً، ولا تجزئ التلقيق من الإطعام والكسوة بأن يطعم البعض ويكسو البعض الآخر. قاله الشهيد.

مسألة [٣٨٠]: شينان كانا معصية وصارا بالنذر طاعة: الإحرام قبل الميقات، والصوم في السفر. قاله الشهيد.

مسألة [٣٨١]: لو نذر الإنسان أن يصلي سنة قال الشهيد فيه احتمالان: أحدهما استيعاب الزمان بالصلاة عدد رمان الحاجة، والثاني يضيف إلى كل فريضة فريضة مئة سنة.

مسألة [٣٨٢]: لو قلنا بوجوب صوم من نام عن العشاء كفارة فصام ذلك اليوم ثم أظفر فيه وجب عليه كفارة كرمضان. قاله الشهيد.

مسألة [٣٨٣]: يجب السعي في تحصيل المساكين لكفارة ولو إلى خارج البلد مع عدم المشقة، فإن شقّ كرّر. قاله الشهيد. وكتب محمد بن مكّي

مسألة [٣٨٤]: لو دفعت إلى إنسان شيئاً من دينه في موضع يجب عليه القبض ولم يقبض يكون عاصياً بتضييق صلاته. نعم، هذا في موضع يجب عليه القبض احترازاً من مال السلم وشبهه، كمال الصرف وثنى المبيع، فإنه لا يجب قبض البعض هما. وكتب محمد بن مكّي.

كتاب المواريث

مسألة [٣٨٥]: لو ورث إنسان من مورثه المخالف ما لا يقتضيه مذهبه كالتعصيب حل له أخذه. والتتره عنه أفضل. قاله الشهيد.

مسألة [٣٨٦]: لا يحبي ولد الولد من تركه جده بشيء: لأن النص إنما ورد على الولد للصلب، والحبوة على خلاف الأصل، فلاقتصار على محل النص أولى. قاله الشهيد.

مسألة [٣٨٧]: إذا حملت من نطفته بعد موته ورثه الولد، كما لو كان متيّه في قطنة منه فتحملت به أو ساحقت موطوءته. قاله الشهيد.

مسألة [٣٨٨]: لو ماتت وهي حامل فولدت ذكراً حبي إذا لم يكن غيره أكبر منه. قاله الشهيد.

مسألة [٣٨٩]: لو خلف زوجة غير ذات ولد وباع الوارث الأرض المشتعلة على البناء صح، وبقيت في ذمته نصيبها من القيمة خاصة. قاله الشهيد.

مسألة [٣٩٠]: لو قال الوارث للزوجة غير ذات الولد: «خذي نصيبك من الأرض والعقار» كان لها أن تمتنع وتأخذ القيمة. قاله الشهيد.

مسألة [٣٩١]: الميراث المتقرب بالأُمّ ممن عدا الإخوة للواحد الثلث. قاله الشهيد.

مسألة [٣٩٢]: التبني من ضمان الجريرة يشترط فوريته ويقبل قول المعق في

التبرّي بغير يَمّة ما لم يحب الممتق، فإدّ محبي لم تقبل دعواه بعد إلّا بيمّة. قاله الشهيد.

مسألة [٣٩٣]: لو مات الإنسان وخُفّ روجه ليس لها ولد، وكان له شجر قائم بعد الموت لم يكن للروجة شيء من الثمرة؛ لأنّ حقّها في قيمة الشجر لا في عينها. قاله الشهيد.

كتاب القضاء والشهادات

مسألة [٣٩٤]: لو ادعى الورثة أو الزوج أن الزوج متعة، وادّعت هي أو وارثها بالدوام كان القول قولها، وكذا لو انعكس بأن ادعى الزوج أو وارثه الدوام فالقول قوله؛ لأنه العالب. قاله الشهيد.

مسألة [٣٩٥]: لو ادعى اثنان درهمين فقال أحدهما همالي، وقال الآخر: بل درهم، ثبت له نصف درهم، بخلاف (ما لو ادعى) أن له درهماً مشاعاً فإنه يثبت له درهم هو النصف. قاله الشهيد.

مسألة [٣٩٦]: إذا كانت شجرة في ملك شخص وبينه وبين ملك جاره حائط فثبت في ملك جاره فروخ يشابه تلك الشجرة وبينهما تباعدٌ ما وتوقف أرباب الخبرة في ذلك ولم يشهدوا بأنها من تلك الشجرة ولم يمكن الاستبضاء ليعلم الحال رجع في ذلك إلى ظن أهل الخبرة، ومع الشك فهي لصاحب الأرض التي هو فيها. قاله الشهيد.

مسألة [٣٩٧]: لو شهد من تحب نفقته لمن يجب عليه بمال وهو فقير فالظاهر عدم قبول الشهادة؛ لأنها تجرّ نفعاً. وقال «ط»: «نقبل». قاله الشهيد.

مسألة [٣٩٨]: لو تحتمل شهادة وعلم أن غيره لا يقوم مقامه في أدائها وخاف فوت الحق والنسيان وجب عليه التكرار المتضمن للتدكار. قاله الشهيد.

١. هكذا في «س» ولم يعرفه.

مسألة [٣٩٩]: لا يجوز ذكر المؤمن العاسق المستر بفسقه، ويقدر ذلك في العدالة، أمّا المعلن، فلا غيبة له. قاله الشهيد.

مسألة [٤٠٠]: لو كان لزيد على عمرو دين، ولعمرو على زيد مثله، فوجد أحدهما جاز للآخر أن يحمد، وكذا لو اختلف الجنس، ولو زاد حق الجاحد وجب على غريمه أن يقرّ بالزائد. قاله الشهيد.

مسألة [٤٠١]: يحلف في جناية عبده على عدم العلم، وفي جناية دابته على القطع. قاله الشهيد.

مسألة [٤٠٢]: تقبل شهادة الولد من الرضاع على أبيه منه؛ لأنّه ليس ولد حقيقي، وليس له حكم الأب في شيء من الأحكام الشرعية غير التحريم عنه. قاله الشهيد.

مسألة [٤٠٣]: لا تقبل شهادة العتق في كل ما لا تقبل فيه شهادة النساء. قاله الشهيد.

مسألة [٤٠٤]: لا تقبل شهادة الورثة بعزل الوصي، ولا بانضمام آخر إليه، وكذا لو شهد أجنبي مع النعمة ولا بتخصيصه، ولو شهد اثنان من الورثة بعين أو دين قبلت، وإن خرجت ولاية الوصي عمّا شهدا به. قاله الشهيد.

مسألة [٤٠٥]: لو شهد الرجل بالوكالة في التزويج فلا بدّ أن يشهدا برشد الزوج والزوجه، وكذا في غيره من العقود. قاله الشهيد.

مسألة [٤٠٦]: لو ادّعت أنّ عليها صوماً أو غيره كالحجّ بسبب النذر قبل التزويج وجب على الزوج تمكّنها من فعله ويقبل دعواها. قاله الشهيد.

مسألة [٤٠٧]: لو ادّعى على إنسان وحلفه في غير حضرة الحاكم أو من دون إذن له بطل حقه، وله معاودة الخصومة ولمقاصّة أيضاً. قاله الشهيد.

مسألة [٤٠٨]: لو ادّعى إنسان على آخر استحقاق عين غير مشخّصة فأنكر فليس له ردّ اليمين على المدّعي؛ لأنّ المدّعي إذا حلف لا يمكن إلزامه بالعين؛

لجواز أن لا يكون عنده، بل يحبس على دفعها حتى يعول دعواه إلى أنها قد تلفت، فحينئذ تسمع دعواه للضرورة، فإذا لا بد من اليمين. قاله الشهيد.

مسألة [٤٠٩]: يجب على المدعي على الميت اليمين، ولا يثبت الحق إلا بها إذا لم يعترف أصحاب الحقوق بالدين، فلو اعترف الورثة والديان وأصحاب الوصايا بانتفاء الدين لم يحلف، ولو اعترف أحدهم حلف إذا كانت الوصايا تزاحمها بالديون، وإن اعترف الباقيون أو جهل جاز لهم حلف المدعي. قاله الشهيد.

مسألة [٤١٠]: لو تظاهر أحد المشتغلين ببغض الآخر فسق وردت شهادته، وإلا فلا. قاله الشهيد.

مسألة [٤١١]: لو كان له دين على ميت اكتفى بشاهد ويمين، وكذا حكم الصبي والمجنون والغائب. قاله الشهيد.

مسألة [٤١٢]: المبادر بالشهادة لو ادّعاها بعد الاستدعاء قبلت في مجلس الرد وغيره. قاله الشهيد.

مسألة [٤١٣]: لو كان في مكان مباح وسمع صوت الملاهي من غير قصد لم ترد شهادته بذلك. قاله الشهيد.

مسألة [٤١٤]: لو كان في يده مال يتصرف فيه بأنواع التصرف، وادّعى آخر أنه له، وكان لوالده أو جده، وأقام بذلك بيّنة، وينصرف الأب أو الجد وقالوا: لا نعلم له مزيلاً، أو شهدوا أنه مات وهو في يده قبلت. نقله ابن النجار عن الشهيد^١.

مسألة [٤١٥]: لو ادّعى أحدهما صحة العقد والآخر الفساد قدم قول مدعي الصحة، ولو أقاما بيّنة رجعت بيّنة مدعي الصحة أيضاً؛ لأنها تتضمن الإثبات. قاله الشهيد.

مسألة [٤١٦]: لو ادّعى إنسان على امرأة عقداً عليها فأنكرت حلف مع نكولها

١. لم تشر عليه في العاشية النجارية.

ويقتضى بالزوجيّة، ولا يجوز الحكم بينهما إلّا لجامع الشرائط. نعم، يجوز الصلح. قاله الشهيد.

مسألة [٤١٧]: إذا ادّعى انبهم وقال: إنهم هدا، صحّ. ولو بدّل المدّعى عليه بأن قال: إنّ لك حقّ خذه لم يجرز إلّا أن يعلم. ولو صالحه على الدعوى جاز له أخذ مال الصلح. ولو لم يعلم أنّه أخذه أم لا لم يحلّ له الأخذ. قاله الشهيد.

مسألة [٤١٨]: إذا ادّعت المرأة مهرً على بعلها وله أولاد صغار تؤخّر دعواها إلى البلوغ، وقيل يحاكمها الوليّ أو الوصيّ إن كان، وإلّا فالحاكم أو من يقوم مقامه وهو حسن. قاله الشهيد.

مسألة [٤١٩]: إذا كان لأخوين مثلاً متاع ميراث على مورثهم، ويد أحدهما متصرّفه دون الآخر، ولم يبارع في ذلك، وتناولت يده على ذلك الملك اختصّ به دون أخيه، ولم يحز البتّة أن تشهد لغير السبب بالملك إذا نازعه بالميراث، إلّا أن يعلم أنّ يد المتصرّف عادية يكفيها أن تقول: ولا نعلم له مزيداً، أو أنّه باقٍ على ملكه إلى الآن، إلّا أن يعلم أنّ يد المتصرّف عادية. نقله .. عن الشهيد.

كتاب الحدود والتعزير والارتداد

مسألة [٤٢٠] يجوز ضرب الروجة إذا لم تنجع إلا به، سواء كان ذنب أخروي - كترك الصلاة - أو دنيوي - كإهمال شيء من حقوق الزوج - ولا يجوز له أن يهمل حقاً من حقوقها والحال هذه. وكذا يجوز ضرب اليتيم للأدب والتعليم إذا قصد الإصلاح. قاله الشهيد.

مسألة [٤٢١]: نصاب القطع لو نقص عن درهمين ونصف وراد بالصفة أو بلغها قطع. قاله الشهيد.

مسألة [٤٢٢]: غيبة الحق كبيرة كفية الإنسان يجب بها التعزير، وحكمهم في التوبة وسقوط الإثم كالإنس، فيدعو مغتاب مع عدم علمه، فيقول: اللهم اغفر له. وحكم الأموات حكم الأحياء بل أعظم. قاله الشهيد.

مسألة [٤٢٣]: لو عزر امرأته التعزير الشائع فماتت لم يضمن. قاله الشهيد.

مسألة [٤٢٤]: إذا وطئ الإنسان بهيمة غير مستقر في ذمته قيمتها بنفس الفعل، ولا يجب على الواطئ إعلامه ولا الخروج من حقه قبل الحكم؛ لعدم الثبوت. ولو كان الواطئ جماعة فإن قلنا بانتقالها إلى الواطئ غرم الأول للمالك والثاني للواطئ وهلم جرأً وإن قلنا بعدم الانتقال أمكن وجوب القيمة على الأول؛ لسبق سببه، وعلى الجميع؛ لاشتراكهم في الموجب، ولا فرق بين العاهل بالحكم والعالم، ولا بين المكره والمختار. قاله الشهيد.

مسألة [٤٢٥]: المرتدة تعتدّ زوجته عدّة الوفاة وإن لم يدخل. قاله الشهيد.
 مسألة [٤٢٦]: إذا أحلّ السيد لإنسان الوطء في القبل فوطئ في الدبر لم يعد زانياً بل خائناً، ولا حدّ عليه بل يعزّر. قاله الشهيد.



كتاب القصاص والجنايات

مسألة [٤٢٧]: الأولى أن الدامية والحارصة شجّتان، والباضعة والمتلاحمة غيران. قاله الشهيد.

مسألة [٤٢٨]: إذا أتبع الدابة ولدها لم يضمن جنايته إذا لم يفرط في حفظه. قاله الشهيد.

مسألة [٤٢٩]: «حلف هو وقومه خمسون يمينا»، المراد إذا كانوا ورثاء؛ لأنهم لا يشهدون لأنفسهم، أو كانوا غير عديول، ولو كان فيهم اثنان مقبولي الشهادة شُمت، ولم يحتج إلى القسامة. قاله الشهيد.

مسألة [٤٣٠]: لو قتل عمداً لم يجب عليه الصبر بالقصاص لأجل صوم الكفارة، بل لوليّ الدم القصاص عاجلاً، ويخرج الكفارة من ماله. قاله الشهيد.

مسألة [٤٣١]: إذا وجد إنسان في يد ظالم يريد قتله يجوز قتل الظالم إذا لم يحتفّض منه؛ لأنه إن يرد قتله وجب تخليصه منه إن أمكن. قاله الشهيد.

مسألة [٤٣٢]: في حارصة أنملة الإيهام نصف عشر بعير، وفي حارصة أنملة الإصبع ثلث عشر بعير. قاله الشهيد.

مسألة [٤٣٣]: قوله: في الشجاج يلزمه بعير بشرط أن تكون قيمته عشرة دنائير فصاعداً. قاله الشهيد.

مسألة [٤٣٤] : لو عثر بحجر في الطريق وتدهرج ثم عثر فيه آخر فالضمان على الثاني . قاله الشهيد .

مسألة [٤٣٥] : لو أخرج العبد إنساناً ليلاً حتى عدم، تعلّق الضمان برقبته، سواء دعاه بإذن مولاه أم لا؛ لأنه جناية . قاله الشهيد .





Academy of Islamic Sciences and Culture

المركز العالمي للعلوم والثقافة الإسلامية

معاونة الأبحاث، مكتب الاعلام الاسلامي

في الحوزة العلمية، قم المقدسة

www.isca.ac.ir